

2274
7777
361
V.1

2274.7777.361
al-Sabuni
Mada hurriyat

v.1

[illegible]



32101 074498757

عبد الرحمن الصابوني
دكتور في الحقوق
مدرس في جامعة دمشق

مدى حرّية الرّزوجين في الطّلاق في الشريعة الإسلامية بمستأن

(١)

تقديم

الدكتور مصطفى سباعي

وكيل كلية الشريعة
ورئيس قسم الفقه الإسلامي ومذاهبه
في جامعة دمشق

رسالة للحصول على الدكتوراه في الحقوق من جامعة القاهرة



عبد الرحمن الصابوني

دكتور في الحقوق

مدرس في جامعة دمشق

محاضر من معهد الشريعة الإسلامية

للدراستات العليا بجامعة القاهرة

دبلوم في العلوم القانونية

شهادة اختصاص في الحقوق الخاصة

Mada huriyat

مدى حرمة الزوجين في الطلاق

في الشريعة الإسلامية

بمختار

(١)

تقديم

الدكتور مصطفى سباعي

وكيل كلية الشريعة

ورئيس قسم الفقه الإسلامي ومذاهبه

في جامعة دمشق

رسالة مقدمة على الدكتوراه في الحقوق من جامعة القاهرة

الاهداء

إلى روح والدكم الغالية

إلى أمي الحنون

عرفاناً وتقديراً ومحبة

عبد الرحمن

6-30-64

19 AS

(1964)

2274
7777
361

1-1

« ولہم مثل الذی علیہم بالمعروف »
قرآن کریم

« مبارکم مبارککم لسانہ »
حدیث شریف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة بقلم الدكتور مصطفى السباعي

الحمد لله رب العالمين وصلواته وسلامه على سيدنا محمد خاتم الانبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه .

قضية طلاق من المشكلات التي عشت في الدورات و شرائع عدة متباينة لاجزاء مختلفة الحلول ، وزادت هذه المشكلة اتساعاً في عصرنا الحاضر عما حلقته احصاءة الحديث من آثار بالغة الخطورة في هالة الأفراد والأسر والمجتمعات .

وقد كان غلاة المنعصين من لاسلام من مبشرين ومستشرقين واستعماريين يهيبون على الاسلام ، حاجته للطلاق ويعتبرونه دليلاً ملمة للعروة والانحدار في أخلاق الرجل . ونكس لم يعد نسمع لهم مثل ذلك الشبهير بالاسلام ومد عتوت اذ كنز الأمم العربية المسيحية بالطلاق كحل لا بد منه لاهم خلاف بين الروحين والشقاء الذي تتعرض له الأسرة من جراء ذلك .

وكان لمجتمع الاسلامي ولا يزال يعاني بعض الخلل في حياة الأسرة من سوء استعمال الروح لحق الطلاق في بعض الأحيان وللتقيد بذهب معين في احكام الطلاق مما جعل ادعياء الاصلاح المستعجبين بقدر أهمتهم وعلة ثدوم وتراثيم يتداولون في فتوة ما مع الطلاق تأثراً بصرفحات المنعصين من العربيين ضد الاسلام ولكن صوبهم هذا أيضاً قد جعلت بعد أن آذت الأمم العربية عيذاً باحالة طلاق ،

غير أنهم اقبلوا على دعاة للحد من الطلاق وأن يكون ذلك عن طريق المحكم كما هو الشأن في البلاد العربية التي أبحث الطلاق .

والمصلحون انزعجوا من عبثه لاسلام وقادته ودوي لرنى فيه يرون أن ما يشاع استعمال الطلاق في بعض الأسر الإسلامية يقضي العوده على نظام الاسلام في الطلاق كما جاء في القرآن الكريم وسنة النبوية الصحيحة وعلى ضوء الروح التشريعية الإسلامية يتجلى منصوص أحكام الطلاق في هذين المصدرين التشريعيين الرئيسيين معا والتشريع الاسلامي دون تقليد مذاهب معين من مذاهب الفقه الاسلامي .

وكانت مصر أول بلد اسلامي شرعت بوضع بعض الأحكام المستعده من غير مذهب أبي حنيفة رحمه الله في قضايا الطلاق ثم تبعتها سورية في قانون الأحوال الشخصية مما خفف كثيرا من اساءة استعمال الطلاق . ولا تزال الحاجة ماسة الى نظرة شاملة في جميع المذاهب الإسلامية بوضع أحكام خاصة بالطلاق تصح حياة الأسرة المسلمة وتحفظ أبعد عن الأذى والتعرض للجلل والظلم والتعسف في استعمال الرجل لهذا المد الذي يعتبر من مصدر التشريع الاسلامي في معالجته للمشكلات الاجتماعية بروح واقعية إنسانية .

وقد تصدى لاستاد عبد الرحمن المصري مؤلف هذا الكتاب الى القيام بهذه المهمة الشاقة في استعراض جميع ما جاء في الشرائع الالهية والمذاهب الإسلامية والقوانين العربية والعربية متعلقاً بالطلاق وأحكامه استعرضها ملاً مع مقدرة عميقة متجردة بين مختلف الآراء والمصالحات ، ومناقشة الأدلة المختلفة بروح مثابرة على البحث والقدح . تستحق الاعجاب والتقدير

ولست أحاول في هذه المقدمة تقدير مراه الكتاب بذلك ما يشعرون به قدرته في كل بحث من أبحاثه ولكي أذكر به أربع ميزات رئيسية .

الأولى - أنه أول كتب . فما نعيم - نهض هـ الإقاصه الواسعة في
موضوع الطلاق بحيث أصبح أن يعتبر مرجعاً موقوفاً في هذا الموضوع لا يدايه
في شموله مرجع آخر

الثانية - أنه يقوم على مد أن الأصل في الطلاق طهر . وبذلك اختار
من كل مذهب ما يؤيد أن تصديق صدق اطلاق مع التدليل على صحة
ما اختاره .

الثالثة - مناقشته لبعض الآراء المؤطنة حول طلاق كدعوى أنه سب
في انتشاره بشرد الأنطون وغير ذلك ، وقد كانت المناقشة معتمدة على الإحصاءات
الرسمية وعلى المصدق المسمى المتون

الرابعة - أنه يلعب الأظ إلى آراء إجماعه في المذهب الاسلاميه
وختارها بعد الاستدلال بها ، والوحيد مجموع هـ . والآراء لا تنظم . أن يخرج
بتنظيم لاطلاق فعمل النزلاء - فيه أقل ما يمكن لدوي النبات البيضة .

ذلك هي أبرز مميزات هـ . الكتب وهذا كبحر آب كثيرة تركم الى القارىء
ليطلع عليها بعينه .

وقد يؤخذ على الكتاب طول الحقنه والوسوع في مناقشة الآراء الاجتم دية
كما فعل في أمر الطلاق ثلاث فقد أخذ أكثر من مائة صفحة من كتاب ، ولكنه كتاب
علمي يقدم دليل شهادة علمية ولم يكتب للجمهور الذي من طول هذه المناقشات
والكن لعلماء الباحثين يرون في طول هذه المناقشات لدة علمية وسياحة علمية
في آن واحد .

وقد لا يوافق مؤلف على بعض ما أخرجه وبعض ما استدله على هذا
الاحتياط وحسنه أنه ما حث عما يراه من الحق ، وحسنه ما بدله من نفع مستتر
وصبر على مناقشة الأدلة وتخصيص الآراء .

وقصارى القول انه المؤلف قد انجف المكتبة العقبية به الكتاب الجامع
 المتبع الذي لم يسبق مؤلف قبله أن استوعب هذه الأبحاث كلها م. د. الروح
 الهية الهادئة في كتاب واحد فحواه آفة خيرا ووقفه لكل خير .

الدكتور مصطفى سباعي

وكيل كلية الشريعة
 ورئيس قسم الفقه الاسلامي ومذاهبه
 في جامعة دمشق

دمشق ٢٩ المحرم ١٣٨٢
 ١ تموز (يوليو) ١٩٦٢

• • •

مقدمة المؤلف

موضوع البحث ، أهميته ، الغرض منه ، خطة البحث

كثير كلام الناس - قديماً وحديثاً - حول حقوق المرأة في الإسلام . فذهب بعضهم إلى أن الشريعة الإسلامية ملأت حقوق المرأة حينما سلطت الرجل عليها إذ يتزوج متى رآه ويطلق متى شاء . وما رقيب

وفي كل عصر تسمع أصواتاً ترتفع وتخفض تصاد برفع هذا الظلم لمرءع من المرأة ومنعها مع الرجل فضلاً عما أن أعدله الحق حينما تتساوى المرأة بحقوقها وواجباتها مع الرجل .

والحق أن هذه الآراء المستوردة لا يرد جارية مسوى المرأة أو إعطائها بعض الحقوق بقدر ما يراد منها تغيير الوضع الذي يحكم نظام الأسرة في بلادنا ، ومن هنا يبدو حطوارة المسألة ، فالإصلاح هو وجه صد الشريعة الإسلامية حيث تعود فيها قو من الأسرة لأحد الرجل أصله امرأة .

وإنه مشكلة تبدو في نظام الأسرة هي أخلاق الذي يستند به الزوج في نظر دعة حصومه ولا يصيب امرأة فيه إذ لا يشارك الرجل في هذا الحق ، بعد ظهماً ونحواً في الحقوق المتبادلة بين الزوجين .

أهمية الموضوع :

وقد اختارت عنواناً لهذا البحث - مدى حرية الزوجين في طلاق في شريعة الإسلاميه - بصرراً لأن الجزء الرئيسي من نظام الأسرة هو موضوع

الطلاق وما روجحه اليوم من فقد يكاد يكون محصوراً بما الطام لأن شريعة
الطلاق كما جرت في الإسلام بمردد به عن بقية الشرائع والطبم القديمة
مها والحديثة .

وتندو أهمية الموضوع دافعنا انه موضوع كل امرة وما بشأن
حوسبه في كل يوم من شق وحلاف قد يستهي بهريق مثلاً او اصبح .

الغرض من البحث :

والمرص من البحث يرمي الى تحقيق ثلاثة اهداف

١ - اظهار مدى مايتبع به الروح من حقوق في الشريعة الإسلامية
في نظام الطلاق .

٢ - مقرة موازين الأحوال الشخصية في الملاد العربية وردوها الى مصادرها

٣ - عرض لختاب الاراء القديمة والحديثة في طام الطلاق ومقدرتها مع
الشريعة الإسلامية .

وفي سبيل الرجول الى الهدف الاول فقد بورت ناحيتين همتين .

أ - ان رجل ليس حرأ في طلاق ورجحه اد لايتك هذا الحق مصفاً
من القيود .

ب - وان "الرجحه است محرومة من رسمه هذا الحق بل ان كلاً من
الرجحين قد ايج له الشرع الطلاق في حدود رسمها لها ، فلا يتجاوز احدهما
حقه ، ولا بسية استعماله ، وداد ما يفسد احد الرجحين في طلاق الآخر وتبين
للقاضي ذلك حكم عليه بالتعويض .

واما في مجال القوانين العربية :

فقد حاولت ان اسد النقص في كثير من الأمور حيث اقترحت مواداً
في هذا الموضوع لعلها تصلح ان تكون نواة لقانون عربي اسلامي موحد

وفي حين ذلك فقد أودت عدداً كبيراً من الاحتفالات القديمة والحديثة
لدى المحاكم لأن التطبيق العملي دائماً طبيعة شريعة في كل عصر .

وفي موضوع مقدره كتب دائماً نطلع الى أمور
أمر عام وهو - بين صق شريعة الإسلامية في نظام اتصال اشرف
الأخرى والنظم القديمة يبدو لنا هذا - صره الأول وما رفق
من أنظمة حين ظهوره . كما يبدو من الآب تقررت مع انقواين
الاحدية المعاصرة .

وأمر خاص هو محاولة توحيد قوانين الأخوان لشخصيه لدى جميع
الطوائف في البلاد العربية

وقد استعرضت عدداً من احتفالات المحاكم والمجاسن المحلية ويبدأ الى
أي مدى توسع القضاء في التطبيق ، بل ذهبت أكثر من ذلك فقلت ان مصادر
هذه المواد التي جعلت أساساً للتطبيق تنقسم بدرويه والنصوص حيث لا أصل لها
في الشريعة المسيحية كما هي عليه الآن .

وبهذا البحث أحاول الجمع بين مقفه وهذه لأن الحية انظمية العمومية
أمر هام في كل شريعة ، الكثير ما توسع قضاء وسرعان ما يأتي المشرع
بمعدل طبق الاتجاه العملي .

خطة البحث

رسمت في بحثي الى القراءات وستة أولاً عند فهم اليسوع الذي منه استقت

١٠١ - دون الاستدراك عام - يكون المقادير في مقدمة كتابه مرأه في القراءات الكريم
من ٩ - والخقوق والواجبات التي مر بها كتاب الإسلام للمرأة قد استلهم - حسب - الصور
التي في كل أمة من أهم الخصائص القديمة - وكتب - مرأه من قبله كتبها - قد - صادرة
صادقة ، ولم تأب بعد صدور لإسلام صدارة يعني - بل - حاد - رات - المستندة على
أحسن مرسوم في أحكامها ورواها .

المذاهب لعقيدة تراثها التشريعي ، ثم أي مجموعة أراء اصحابه والتابعين . وم
 تعتمد على مذهب معين^١ ، فقد نبت عن المذاهب الفقهية الحنبلية وقد اصبحت
 كل رأي وحكم بعدد من النصوص من مختلف المذاهب

والرسائل العلمية يجب أن تكون في رأيي ملته بالنصوص التي تؤيد الرأي
 الذي يدعاه اليه المؤلف . رسد آراء في الى هذه الطريقة هو ما وجدته
 من ضعف في نقل المذاهب المقارنة لدى بعض المؤلفات الحديثة التي ظهرت حتى
 الآن فكان لا بد من ايراد نصوص متكاملة لتصبح بعض الأخطاء^٢

. . .

وذكرت في كتابي السابق لأحوال شخصية مستمدة من الشريعة الإسلامية فقد
 ذكرت عقب كل فصل ما صحت عليه القوانين وبيئت مصدرها ورأيي حول
 بعض موادها

ثم تعرضت الى اصدار الحكم ومذهبي اليه في التطبيق ومي تتدق تلك
 القوانين وبيئت مدى موصفت في التطبيق جاء على حسب احكام الروحاني في
 الامور التي نصت عليها القوانين .

١ قال القاضي رحمه الله في شرح مختصره في دقوى الخلف : وقال أبو حنيفة : إذا جاء
 الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في رأس واحد ورواه عن سماعة بن
 الرأس وعن ودا جاء عن الثمام بن ودا وعن رجل واحد ورواه الإمام أحمد
 أقوم عرفوا لاساد وصحة أي حديث رسول الله (ثم يذهبون إلى رأي سفيان) ويقول
 لا هم ذلك . كل من يؤخذ من كلامه ويتركه لا صاحب هذا القدر وأشار الى غيره
 صلى الله عليه وسلم .

(٢) وهذه طريقة المذاهب عن المصنفين على هيئة نسخ تجد ان رجلا في عهد الشريعة
 الإسلامية حيث كانت ألبسوس القديمة لهم معها الذي قد يختلف من رأي لآخر ومن
 قام بدراسة هذه نصريته ذهب مع أسانها الخليل المذكور عند الرأي السهري في معبد
 ادراسات العربية وسار عليها في مؤلفاته الفقهية الحديثة .

وبعد بيان احكام الشريعة الاسلامية نداهها المختصة وقوانين الاحوال شخصية في الملة العربية وتطبيق العملي في المحاكم كمثل قوانين ، سوف اعرض لنظام الطلاق في المواضع المشابه لدى الامم القديمة كالليونان والرومان ثم الشرائع السبائية اليهودية والمسيحية .

واما في مجال المقارنة مع القوانين الاجنبية فقد احترت حمة قوانين مثل اتجاهات سياسية واجتماعية معينة وهي بالوقف ذاته مثل المذاهب المسيحية الثلاثة لأبى مدى ما توسعت به الامم المسيحية في تصام طلاق الذي كانوا الى وقت قريب يحذرون نظام الاسرة في الاسلام لانه يبيع الطلاق وعلى هذا وسوف اعرض في بحثي القوانين الآتية .

- ١) القانون المصري . حيث يطبق في بلاد بسود فيها المذهب الكاثوليكي
- ٢) قانون لانجيري حيث يسود في امكاتر امدف البروتستنتي .
- ٣) القانون اليوناني حيث يسود المذهب الارثوذكسي .
- ٤) القانون الالماني واكثر الالمانيديون بالبروتستنت .
- ٥) قانون السوفي : ريشل سظم الشيوعي .
- ٦) القانون الانصلي حيث يحرم الطلاق .

وهذه القوانين فضلا عن انها تمثل برعات فكرة الاجتماعية والمذاهب المسيحية الثلاثة فانها تطبق في بلاد بسود فيها الشرائع القومية المعروفة : كالشريعة اللاتينية في فرنسا وايطاليا وطرورية في ادي واليونان والايوجو - سكسوية في انجلترا والاشتراكية في روسيا .

وقد قسم البحث الى خمسة ابواب بعد ان فككت في التمهيد عن الحاجة التاريخية لنظام الطلاق لدى الامم القديمة وبعض القوانين الحديثة فهي الباب الاول تكلم عن مشروعية الطلاق وانواعه وهل الاصل فيه الاباحة او المحرم .

(١) مذكار لذكور الشورى ص ١٨

وفي الباب الثاني تكلمت في إطلاق الإرادة المفردة سواء من جانب الروح أم من جانب الروحنة .

وفي الباب الثالث : الطلاق باتفاق الزوجين

وفي الباب الرابع : تطبيق تقاضي من الزوجين

وفي الباب الخامس : الطلاق بحكم شرع والقانون

وأنتجت البحث تدقيق فيه احصاء عن نسبة الطلاق في بعض البلاد العربية وبيان وأينما فيه . ثم ختمت البحث بخاتمة أوجزت فيها بعض النتائج التي حصلت إليها

وأخيراً لا ينبغي أن أنسى أن أقدم بحري الشكر إلى استاذي الجليل الدكتور محمد سلام دكتور في الشريعة بحضرة تهادني الذي شرفني على هذه الرسالة ، فزايه بعود الفصل في استكمال هذا البحث وإظهاره قريباً من الكمال . كما وأني لأقدم ، شكر العتيق إلى رئيس قسم الشريعة بجامعة دمشق الأستاذي جليل الدكتور مصطفى السباعي وإلى رئيس جامعة دمشق وإلى عميد كلية الشريعة .

ولهم جميعاً بعود الفصل في بقدي الذي كان ساعياً في احراج هذا البحث إلى خير أحوال . وفقه الله جميعاً ، وفيه الخير ، رقل اللهوا وسيروا الله محمدكم ورسوله والمؤمنين .

دمشق ٢٩ المحرم ١٣٨٢

١ ثور (يوليو) ١٩٦٢

مختصر

١ - الطلاق من الناحية التاريخية

- أ - الطلاق لدى اليونان والرومان
- ب - الطلاق في اليهودية والمسيحية
- ج - الطلاق عند العرب قبل الإسلام

٢ - الطلاق في بعض القوانين الحديثة

- أ - الطلاق في القوانين الأجنبية
- ب - الطلاق في القوانين العربية

١ - الطلاق من الناحية التاريخية

الطلاق لدى اليونان والرومان

الطلاق لدى اليونان :

كانت المرأة لدى اليونان في عصر القديس مع وتشترى^١ ، وأرواح كان يتم عن طريق الشراء فلا تب يبيع ابنه وأخطب بشتريه ،
وتمن الروححة الذي يدفعه الخطيب كان عذوة عن عدد من الأبقار و
اشترى بمختلف عدد حسب مكانه المرأة وحدها^٢ . أما في العصر الكلاسيكي
فقد العى نظام الشراء في الزواج ومع هذا فقد أخذ بعض بروح يستغفله بملطفة على الروححة
فكان له حق عرض لمقومة عليهم من ضرب أو حفس حسب ما يراه دون أي رقيب ،
ومن الطيبي من كان يملكه من المملكات المملقة ان يطلق زوجته ، وعلى
هذا الإطلاق لدى اليونان كان سملا ميسورا ، وأرواح يطلق زوجته ويروحها
ان شاء من اراد حل حياته او يوصي بها الى شخص آخر بعد مجازته^٣

(١) وهذا اراد احد من شتم آخر كان يملكه امرأه اذ جاء في الابادة في زيادة
هوميروس من ٨٦ ترجمة عبدة سلام اخوي ذو اعرف ١٩٠٧ تاريخا لم ، بعد عدد من
الاعريق لشربه هكصور صرح به بطلا فلا ولاش في ، كما ان ساء لارحلان ،
بالدار انشئ ادم بوعرف روح بلف في روحه هكصور هذا .

(٢) قصة امرأة ١٠٢ ١٠٠ ، العهد الذي ارأه لدى اليونان من ٣٩

(٣) مصدر السابق من ١١٧ .

وأخيراً تجد الأرواح من زواجهم أو من عقمهم سبباً مبرراً للطلاق حيث يسترد الروح ما دفعه بروحه ثمناً لها

ويعلمون انطلاق لبرئنا أو للعقم باب الروحة لم تحقق الهدف والغاية المرجوة من زواجهم وهو إيلاد النسل

أما إذا كان الرجل عقيم فكأن محور للروح أن يستعين بأحد أفرادها للاتصال بزوجته لأجباب الأولاد على أن يولد نسل من هذه العذبة للزوج لقريبه .

وكانت الروحة منك حق طلب الطلاق من القاضي في حالتين .

(١) إذا فصر الروح في واحدة الروحية أو اعمس في حياة الزوجة واللبه والمجون .

(٢) إذا أساء لزوجته أساءة بالغة .

ولكن هذا الحق كان بصره لأن الروح إذا ما شعر بعبور روحته عنه أو خشي أن تهدم للقاضي فتنبس العريق كان يصرح ويحبسهم في داره كما يحب ويريد .

حاش في كتب امرأة لدى اليونان^٢ - ومردك م يروي أن السيد عندما قابل زوجته في السوق في طريقها إلى القاضي ويدها طلب انطلاق حملها عبوة وفعل عانداً ما أي موله دون أن يفكر أحد من الحاضرين في أن يحول بينه وبين ذلك - (٣) .

(١) قصة الحصار ١١٥/٢ المجلد الثاني .

(٢) المرأة لدى اليونان ص ١٣٠ .

(٣)

الطلاق لدى الرومان^(١) :

كانت الأمور طورية اليونانية الطلاق في مختلف عصورها وكانت نظراً على هذا النظام تعديلات مختلفة تبعاً لاختلاف الملوك أو تغيير القوانين أو تطور العصور^(٢) .

ففي العصر القديم كان الطلاق بيد الروح يطبق متى شاء من الزوجين . ثم الرومان تمكنوا من حق إغلاق أي كات ولبها أن يفرق بينهما وبين زوجها ولو لم توص بذلك نظراً للسلطة الأبوية التي كانت سائدة في ذلك^(٣) .

وفي العصر الكلاسيكي منحت الزوجة حق الطلاق مع الحفاظ الروح هذا الحق وقد اختلفت نسبة الطلاق كثيراً فيما بعد حيث لم يكن هناك أسباب محددة بل كان الأمر يعتمد على تشيئة أحد الزوجين دون قيد أو بيان أي سبب .

وعندما طلق بولس أمبيوس زوجته فابيرة جاءه بعض أصدقائه يصيحونه : « عدو » ، ذلك لأن شدة حمية وعفة وولود فعل لهم في حداثي حديد وحيد الصنع ومع ذلك عاني مصطر أي تعبيرة ، فليس هناك أحد سواي يعلم أن يؤلمني^(٤) - وفي عصر الأمر طورية الرومان طرأت تعديلات على نظام الطلاق تحت تأثير رجال الكنيسة وقد مر ذلك على مراحل مختلفة .

١ - في عام ٣٣٦ م أصدر الامبراطور قسطنطين - وهو أول انطونية المسيحيين - قانوناً قيد به حرية الزوجين في الطلاق وذكر أسباباً معينة لكل من الزوجين إذا ما هو رت يجوز له طلب التخليق من القاضي .

(١) قصة الحيازة الجزء الأول المجلد ٩ ص ١٢٠ .

(٢) القانون الروماني للكتور صوفي أبو طالب .

(٣) مدونة جوستينية ترجمة عبد العزيز ص ٢٠ .

(٤) « إنني لا أرى أي شيء من ١٣٣ للكتور محمود - سلام - راني .

ولكن على ما يبدو ان هذه الاسباب لم تكن الزامية بمعنى اذا لم توجد فلا يوجد الطلاق بل كل ما يترتب على تجوزها يوقع عقوبة مالية ، هذا طلق الروح زوجته بدون سب ود الدوطة للروح كاملة ود طلق الروح زوجها كما لك عالم تفقد دوطتها^(١) .

(٢) ولما تولى حواليوس الحكم سرعان ما اعاد الحرية كاملة لنظام الطلاق لان ما حدثه الامبراطور السابق اصطدم بمعارضة ايد الرومان فطالبوا بالغاءه فانفس في عصر هذا الامبراطور .

(٣) ولما جاء جوستينيانوس فافوض جعل فيه الطلاق على ثلاثة انواع .
١ - الطلاق المباح وهو طلاق من احد الزوجين لاسباب لا تضمن خطأ من جانب الآخر اي هو صلاق يقع درادة احد الطرفين لاسباب يبرره وتقوم في الطرف الآخر كالحنون او المعهر او العقم

٢ - الطلاق لسبب مشروع : هو الطلاق من احد الزوجين لامر ارتكبه الطرف الآخر اي انه يكون كمقربة خطأ ارتكبه أحد الزوجين ولكن القانون توسع كثيراً في تعداد هذه الاحصاء حتى اعتبر ذهاب الروح اى حمام عومي خطأ يميز التطلق .

فاداك الحاص من جانب الروح فقدت دوطتها اما اذا كان الروح هو المخطيء فانه يلزم - برد الدوطة ودفع المهر .

٣ - الطلاق غير المشروع اذا لم يتوفر سبب من الاسباب التي ذكرها الله تعالى في «صلاق المساح او الطلاق المشروع» فمكن من الزوجين الحق في ان يطلق الآخر تحت - ضمانة العقوبة المالية الشديدة للمرأة اذا طقت زوجها بدون سبب فقدت دوطتها واموالها حيث يأخذ لدير نشأ ويورع نشأ على اقاربها ، وكذلك الزوج اذا طلق بدون سبب فانه يفقد المهر والدوطة وجزءاً

(١) القانون (لوموسدراوي) ودر من ٢٤٨

من ثورته^(١).

٤ - اما الطلاق بالاتفاق - فقد ألغاه جوستينيان ثم أعيد في عهد خلفه
جوستينيان الثاني^(٢).

٥ - الطلاق في اليهودية والسحرة

الطلاق في اليهودية :

ينقسم اليهود الى طائفتين : الرابيين والقرايين . والخلاف بينهما يقوم على
اساس الايمان بالتمرد او عدم الايمان به - ولرابيون يعتقدون بالتوراة والتمرد .
اما الرابيون فلا يعتقدون بالتمرد كتاباً سماوياً بل يرون فيه كتاباً فقهياً
كسائر المزامير العقوبة وقد أعطيت طائفتان في القرن الثامن بعد الميلاد^(٣) .
والخلاف بين الطائفتين لا يقتصر على الايمان بكتاب موسى أو أكثر
وحسب بل يقوم على اسباب أخرى شاعها الاختلاف في القواعد القانونية
والعقوبة وقد حصر أهم المسائل الخلافية لبد مراد فرح في كتابه القراءون
والربانون في اثنتين وأربعين مسألة .

و يرواح بين الطائفتين محرم لا يجوز وسب ذلك ان القرائين يميزون
بما يسمى بالفرق بين الزوجين اذا ما طبقت الزوجة لاسباب معينة وامتنع الزوج
عن الطلاق وهذا لا يجوز لدى الرابيين ولذا فهم يقولون ان نسل القرائين
محرم فقد تنزح الزوجة التي طلقها القاضي دون رغبة زوجها وتسحب ذمتها وهي
لا تتراب على عصمة زوجها الاول اذا لم يصدر منه طلاق .

هل يجوز الطلاق بأرادة الرجل المفردة لدى اليهود ؟ ..

يقول الأستاذ قاندرس في كتابه الاحوال الشخصية لغير المسلمين^(٤) .

(١) الوحى في الخطوط الزمانية بدكتور محمد معروف الدواليبي ص ٢٧٥ .

(٢) اعلان الزواج لدى الامم المتحدة الارثوذكس بدكتور ايهب الجميل ص ٩٨ .

(٣) القراءون والربانون ص ٩٠٠ .

(٤) قاندرس ميشائيل ص ٢٠٠ .

منعت الشريعة الموسوية الرجل الخلق في ان يطلق امرأته بمحض ارادته
ويدون ان يتوقف هـ الطلاق على قهرها .

ويقول الدكتور اهاب اسماعيل^(١) : والرأي الصحيح هو ان الروح
اليهودي ، شأنه في ذلك شأن الروح المسلم ، الخلق في ايقاع الطلاق على زوجته
بمحض ارادته المفردة . فكون الشريعة الموسوية لذلك قد اقرت عدم الطلاق .

ويقول : هـ ان الروح اليهودي يستقل بـ ارادته المفردة في ايقاع الطلاق
وزوجته بغير حاجة الى حصول حقه هذا لميمه انه سلطة او لاي تقدير .

ويقول بصباً تحت عنوان انقسام الفقه والقضاء^(٢) . ولم يتفق الفقه على كلمة
واحدة في هذا الصدد وكذلك القضاء . ثم يأتي بنص للاستاذ محمد حمودة الطلاق
حادث للرجل بمحض مشيئته لما يجب ان يوقعه امام السلطة الشرعية . وعدد
القرائن لا يعبر للرجل ان يطلق زوجته الا بمسوغ^(٣) .

وبنقد الدكتور اهاب هذا الرأي بقوله : اذ في الوقت الذي يشير هـ دا
الرأي الى المسوغ محده يشير ايضاً الى طلاق حائر للرجل بمحض ارادته ، وهذا
الاطلاق يتعارض مع فكرة المسوغ .

وأينما ذهب اليه الاستاذ تادرس ميخائيل والدكتور اهاب اسماعيل

فلما ان اليهود طائفتان . " رابيون والقراؤون وهناك اختلاف بين الطائفتين
في امور كثيرة اهمها الطلاق

الطلاق لدى الوثابيين . والطلاق لدى طائفة الرشيبي يجوز ادارة الرجل
المفردة وان كان ذلك مكروهاً وما جاء منصوص في كتابهم الاحوال

(١) مادي الاحوال الشخصية لطوائف الملية ٢١٢ .

(٢) المصدر السابق ٢٧٠ .

(٣) اعد صوره الاحوال الشخصية لطوائف الملية ١١٠ .

شخصية لابن شمعون انما يمثل وجهة نظر هذه الطائفة فقط وقد جاء فيه :
 م ٢٢٤ : « وطلاق في يد الرجل » م ٢٢٥ : « قبول المرأة اطلاق ليس شرطاً »
 ثم جاءت نصوص اخرى في نفس الكتب تدعو الروح الى عدم اطلاق الا
 لسبب كما جاء في المادة ٢٢٨ : « لا يليق بالرجل أن يطلق اول روجه له بعد
 مقتضى » والمادة ٢٢٧ - يعوز تسوية امر الطلاق سنة او اقل يفرق ، فيما
 بين ارجوس حال كراهة الروحانية او في حال لمصر
 وقد يبدو بعض التعارض بين « النصوص ولكن في الحقيقة ان المراد
 بالمراد الاخيرة هو الارشاد الديني اي انه لا يعوز ديانة الشخص ان يطلق
 زوجته بدون سبب اما فضاء اطلاق صحيح دون البحث عن الاسباب التي
 دعت الى اطلاق »

الطلاق لدى القرائين : اما الطلاق لدى طائفة قرائين فيختلف امره فلا
 يجوز له ان يطلق زوجته بدون عذر شرعي بقدر « انقضي » كما يجوز للروحة
 ان تطلب الطلاق ايضاً كالرجل - « اطلاق لدى طائفة القرائين ساء على طلب
 الروح او روجه انطبق من القضي لاسباب معينة ذكرها الشرع الا اذا
 اتفق الزوجان على الطلاق فيصح امام القضي بدون بيان الاسباب الداعية اليه .
 جاء في شعار الخضر : « وهو المراجع لطائفة القرائين ، لا تطلق المرأة
 بمجرد أن وجد بها عيباً
 وحده فيه ولهذا على العقم ، بديان ما هو معين فقلوا هو ما لا يتعمل
 وقسموه الى قسمين :

- (١) ما كان مائس مائساً بالدين . (٢) ما كان في الخلق او خلق . .
- (٣) الابتدال في الاسواق والطرق واليابس مائس الشرف

(١) مبادئ الاحوال الشخصية لطوائف الملية .

(٢) شعار الخضر ص ١٢٦ .

ويقول مؤلف الكتاب . « وبحل الطلاق من هذه الميوبة هو ما دون
الحل المحتمل حسب إراء أولو الامر من اهل الشرع لا طالب الطلاق فهو قد
يخسر التافة ويعظم اليسير » .

وحاء في حاشية الكتاب المذكور^١ قيد الطلاق شرعاً لمسوع وبين الفقهاء
ماهو ووكاوه مع ذلك الى القائلين بامر الشرع معاً من طيم الرجل لمرأة .
وهكذا نجد ان الطلاق بارادة الروح المفردة حائر لدى طائفة الرابيين .
وغير حائر لدى طائفة القرائين . فالذي ذهب اليه الاستاذ تادرس من ان الطلاق
في اليهودية يقع بارادة الروح محتاج الى تفصيل . وكذلك ما ذكره الدكتور
أهـب من ان اليهودية لا تعرف تصام الطلبين وكل طلاق يقع بارادة الرجل
المفردة فهو صحيح .

واما . « ادعاء الدكتور أهـب من وجود تعارض فيما نقله عن الاستاذ أحمد
صعوت من أحد فيه لا الوضوح والصواب فيما ذكره »^٢

فلاستاد أحمد صعوت حينما قال . « الطلاق حائر للرجل بمحض ارادته انما
يقصد طائفة الرابيين وحينما قال : وعند القرائين لا يجوز للرجل ان يطلق
زوجته الا بمسوع ينصح الامر ويظهر لنا انه يميز بين الطائفتين حيث الطلاق
مباح بارادة الرجل لدى الطائفة الاولى ، ولا يجوز الطلاق الا بمسوع لدى
الطائفة الثانية .

والخلاصة . ان الطلاق في الشريعة اليهودية هو « كإرادة الرجل المفردة
كما ذهب الى ذلك طائفة الرابيين ام لا بد فيه من سبب شرعي يقدره القاضي
كما قال فرعون فانه لا يقع الا امام القاضي حيث يسلم الروح لروحنه
وثيقة الطلاق .

(١) شمار الحفر ١٤٩ .

(٢) أشار الاستاذ أحمد صعوت في مصعب كلامه انه يستكمل عن صاحبه الرابيين ثم أشار

الى خلاف القرائين - أحمد صعوت من ١٠٩ .

حاء في حكم المحكمة القاهرة الابتدائية^(١) انه طيلة ما لتشريع الموسوم
وهي الواحدة التطبيق على موضوع هـ الدعوى لا يرفع قيد الزواج الا بالطلاق،
ولا يصح الطلاق شرعاً الا امام السلطة الشرعية ، وذلك بأن يسلم الرجل بيده
وثيقة الطلاق الى يد مطلقة قائلها استلمني وثيقة طلاقك فأنت طالق ، المواد
٣٢٦ و ٣٢٥ و ٣٣٦

وفي حكم المحكمة الاستئناف في القاهرة^(٢) ، يؤيد ما ذهبت اليه من ان
طائفة القرائين لا يجوز الطلاق فيها براءة الرجل المعركة اذا لم يتفق الزوجان
على الطلاق فقد جاء فيه .

• انه ظهر من نصوص شريعة الاسرائيليين ان الطلاق لا يقع عند
الاسرائيليين القرائين في حالة عدم قبول الروجة الا بمسوع مقبول شرعاً وعرفاً
وبعد ان يقدر القاضي هذا المسوع بقديره الحق .

ويبين من مراجعة الحكم المتدبر انه اكتفى بالطلاق الذي اوفقه الروح
في الحصة فقص مباشرة كانت هذا الطلاق او افع الحصة بقوله ان من حق الزوج
ان يوقع الطلاق على زوجته وما على المحكمة الا ان تثبت هذا الطلاق .

وان هذه المحكمة ترى ان نظر محكمة اول درجة في غير محله وان
الطلاق لا يقع عند طائفة الاسرائيليين القرائين الا بقبول من الروجة فان كانت
غير دالة فلا يقع الطلاق الا بمسوع يشرف عليه القاضي ويقدر طروقه هـ .

• • •

(١) محكمة القاهرة الابتدائية ٢٢ ١٩٥٠ والحكم في راج من يهوديين من طائفة
الترابين دليل الاستدلال لا يوجد

(٢) استئناف القاهرة ٢١ ٩٥٨ وحاء في الحكم ، وحيث ان الاسرائيليين ينقسمون
الى طائفتين طائفة القرائين ولكل طائفة منها قانون وأوضاع خاصة بهم .

التطبيق في المسيحية :

لا تعرف المسيحية الطلاق بإرادة ترحل المعردة كما هو الحال في اليهودية والشرعية الإسلامية وكما كان معروفاً لدى الرومان لأن الزواج الأصل فيه أنه رابطة مؤبدة لا تزول إلا بالموت .

١- في الخلاصة القانونية : دأب عن الطلاق بموج في شريعة المسيحية وليس للإنسان أن يطبق امرأته بمجرد احبارة او بدارقها بحسب ايشاره .
 ٢- اما التطبيق بحكم القاضي (ارنس ألمي) بناء على طلب احد الزوجين فقد نشأ الخلاف في المسيحية حول حواراه وانقسمت الكنائس في هذا الموضوع الى ثلاثة مذاهب :

- ١- الكاثوليك : وهم من لا يديحون التطبيق لأي سبب كان .
 - ٢- البروتستانت : يحوز عندهم "تطبيق لسنتين فقط" .
 - ٣- الأرثوذكس : وقد احوال أحد الزوجين ان يطلب التطبيق لأموور كثيرة ذكروها في كتبهم .
- وسنعرض بحدري كل مذهب من هذه المذاهب الثلاثة معاً لئلا كل صها^{١٢} :

. . .

١- اخلاصة القوانين من ٢٠٠

٢- في نسخة ثلاث مذاهب

١- كاثوليكية ونسب ارنس في روما

٢- (الارثوذكسية وهي طوائف مستقلة بعضها بعض)

٣- نه وصادرة وهم في كل عصر زمانه مستقلة .

والى اقرب خامس كان كنائس امسيحية متحدة لاحلاف في بينها . وقد اصدر

المذهب الاول : ادلة الذين لا يتشعرون التطليق

(١) ما جاء في بعض الاناجيل :

١. في انجيل لوقا ١٦ - كل من يطلق امرأته ويتزوج بأخرى يري وكل من يتزوج مطلقاً من رجل يري .

(٢) وفي انجيل مرقس ١٠ - فتقدم المرسيون ٦ وسألوه - هل يجوز للرجل ان يطلق امرأته ليحرمه - فاجاب وقال - ماذا اوصاكم موسى فقالوا :

== هذا المذهب الذي يفتي به ٥١ : قرار آباء مجمع المجمع الكبير المسيح وانه ذو صيغتين صيغة بشرية وصيغة دنيوية فأعند الكنيسة المشرقية هو المذهب الذي ورد في الانجيل وهو الصيغة الواحدة وهي الصيغة الانجيلية . وقد شأوا كنائس حاضرة به وبمعرفة الكنيسة المشرقية القديمة ثم حدثت خلاف حول اربعة كنائس في المذهب الثاني اسبغ القمصانية التي تكون هو الرئيس الاعلى للمسيحي وقام الداعي رومانيا ومارم كنيسة وكان من جهة ذلك ان من الانجيليين الكنيسة عام ١٠٥٤ م . وعند الكنيسة الغربية اسمها كاثوليكية أي الجامعة وعلى الكنيسة الشرقية اسم الارثوذكسية أي موحدة أي اسمها . وفي القرن السادس عشر انشعب المذهب الى قسمين مدني مدني عن القاطن كنيسة وأهلها مدني .

(١) عدم الاعتراف بغير الكتاب المقدس مصدر التبرع ولا يجوز لرجال الدين ان يشكروا تفسيره فلكل مسيحي ان يفسره حسب ما يفهمه .
٢ لا يجوز لرجال الدين الصلاة بله لا بهيئة المصنوع بل لا بد من فهم المصلي ما يقوله القسيس أثناء الصلاة

(٣) لكل كنيسة رئيسها الذي لا معروف بوحدة الرئاسة للكنيسة .
المراجع : محاضرات في ديماركية المسيح عند اورشليم ص ١٨١ المسيحية الكاثوليكية
احمد شامي ص ١٢٣ احمد صفوت ص ٥٢ الاحوال الشخصية عبر المشرق على بطرس ص ٣١

(٤) انجيل لوقا الاصحاح ١٦ العدد ١٨ .

(٥) انجيل مرقس الاصحاح ١٠ العدد ١٢-١٣ .

(٦) الفريسيون . فرقة من اليهود

موسى اذن ن يكتب كتاب طلاق فنطق فاحد يسوع وقال لهم من اجل
فسادة قلوبكم كتبت لكم هذه الوصية ولكن من بدء الحقيقة ذكرنا واننا
حلفنا الله ومن اجل هذا يترك الرجل اباه وامه ويلتصق بامرأته ويكون
الاشن حدا واحدا دا ليا بعد اثنين بل جسد واحد فالذي جمعه الله
لا يفرقه انسان .

ثم في البت سأل بلاميده أيضاً عن ذلك فقال لهم من طلق امرأته وتزوج
بأخرى يزني عيبا وإن طلقت امرأة زوجها وتزوجت بأخر تزني

٢ - الزواج سر مقدس من الاسرار الكسبية لا يجوز انحلالة : يعتبر
الزواج في المسيحية سرأ مقدساً يرتبط به الروح بروحه فلا يجوز هما الانفصال
بعد ذلك مهما تكن الأسباب .

جاء في أسرار الكنيسة السبعة ١١ - الزواج سر مقدس به يرتبط وينتج
لرجل وامرأة اتحاداً مقدساً ببيعة الروح القدس .

ويقول بولس الرسول لارجل : انيها الرجال أحبوا مساكنكم كما يحب
المسيح أيضاً الكنيسة وأسلم نفسه لأجلها لكي يقدسها . ومن هذا يرى
المسيحيون مدى ارتباط الروح بزوجه كارتبط المسيح بالكنيسة فلا
يقبل الانفصال .

وقال في أسرار الكنيسة معلقاً على قول بطرس ٢ من قول الرسول
هذا يتضح جيداً أن ارتباط الزيجة بصور اتحاد المسيح بالكنيسة وعلى هذا
المعنى يكون الزواج سرأ عظيماً لأنه ما دام رباط الزيجة هو صورة حقيقية في
جوهره بصور سرياً اتحاد المسيح بالكنيسة وهذا الاتحاد هو بلا ريب مقدس
وبريء من الدنس . من الضرورة أن نعلم بأن الزيجة أيضاً قد تقدست في

(١) أسرار الكنيسة السبعة ص ١٨٩ .

(٢) أسرار الكنيسة ص ١٩١ .

الشرعية المسيحية وامتثلت لعهده بوجه صري واستوفت شروطه كلها
من الأعرار المقدسة .

(٣) الاستناد إلى القنوت الطبيعي droit naturel والقنوت الإلهي
الوصفي droit divin positif قبلوا أن قواعد القنوت الطبيعي تقتضي أن
الروح ، لا يحقق عييه وأهدافه إلا إذا كان علاقه دائمة لا تفصل الانفصال
كما أسدوا ذلك إلى القنوت الإلهي الوصفي تأجده في سفر التكوين حين
يقص الله خلق حواء بعد آدم لأنه سيحدثه ويعالي وجد أنه ليس حساً أن
يكون آدم وحده ووضع على لسان آدم تعقيباً على صبح الله قوله : هذه الآفة
عظم من عظمي ولحم من لحمي من أحل هذا يترك الرجل أمه وأمه ويلتصق
بمرثته ويكونان جسداً واحداً .

غير أن الاستناد حصي بطرس يرد على ذلك بقوله " - غير أن الاستناد
إلى هاتين النظريتين كان مندر اعتراضات كثيرة من أنقول بأن قواعد القنوت
الطبيعي تستوجب دوام العلاقة الزوجية لتحقيق الصلات التي تقصد منها لا يفسر
الابقاء على العلاقة الزوجية حين يكون أحد الزوجين عقباً .

كما أن الاستناد إلى سفر التكوين لا يفسر ، إطلاقاً الذي أدعته الشريعة
الموسوية ولا يفسر قابلية العلاقة الزوجية بين غير المؤمنين للحسن .

ويقول : ومن أحل هذا بقي الصفة الكمن في عمره التقليدي عند نظريته
في بناء تأييد الزواج على كونه سرّاً مقدساً .

• • •

(١) إلهاب اسحاقيل ص ٨٨ .

(٢) حصي بطرس ص ١٠٤ .

المذهب الثاني^{١١}: ذهب الثروثينات الى ان التطبيق يحوز في حالتين. في حالة الزنا ، وحالة تغيير الدين . فاذا ما زنى أحد الزوجين أو غير دينه فملاخر أن يطلب من القاضي التطبيق .

١ - تطبيق الرنا - ودليل هؤلاء هما ذهبوا اليه ما جاء في انجيل متى^{١٢} أن المسيح صعد على ربوة وأحد يعطى أساساً سميت توعظة الجبل التي تعتبر دستوراً للمسيحية

قال : من طلق امرأته إلا لعلها رنا فقد جمعها راية ومن تزوج مطاقة فقد زنا .

وقد سأله التريثيون : من يحل للانساب أن يطبق روحه فأجابهم : « واما انكم من طلق امرأته لا لعلها زنا وأحد أخرى فقد زنا ومن تزوج مطاقة فقد زنا »^{١٣} .

فهذه الصرخ صريحة في حواز الطلاق حالة الرنا و قد انورد انجيل متى بذلك حيث لم يرد مثل ذلك في سائر الاناجيل^{١٤} .

وقد من الرسول بولس عن محاضره الرنا بقوله : ولا يحاطوا الرنا^{١٥} .

٢ - التطبيق لتغيير الدين .

وأساس التطبيق في هذه الحالة ان من يعير دينه المسيحي يعتبر ميتاً حكماً

• • •

(١) ولعنائه الثروثينات في مصر^{١٦} ووات عليه الحكومة الامر في ١٩٠٢ وهو يستند من قوانين الامام الارثوذكس ومن التريفة الاسلاميه . الاحوال الشخصية لغير المسلمين شقيق شماره ٥١/١ .

(٢) الاصحاح الخامس عدد ٣٢ .

(٣) الاصحاح ١٩ العدد ٩ .

(٤) عبقرية المسيح للشاذ من ١٣٧ طعة دار الهلال .

(٥) رسالة بولس الرسول الاولى الاصحاح ٥ للعدد ٤ .

ومن مات حقيقة فقد مسح سكاكه فقد ساعى لئلا يموت احققي قوسا الموت
الحكمي وقالوا - كل من عبر فيه قد وج الآخر الذي بقي على دية المسيح
أن يطلب التطبيق .

تأويل الكاثوليك لما ورد في الإنجيل متى ١

١ - السيد المسيح بقوله . من صلي مرثية إلا لعلة قد جعلها
رأية ، قصد بكلمة طلق أي هجر و عرق مع بقائه رباط الروحانية
٢ - لو قصد السيد المسيح قوله طلق لإطلاق لروحيات متعارض مع قوله
ومن تزوج مضيق فقد رز . إذ كيف سمع بالطلاق تارة ويحرمه تارة
أخرى ولكن - فسر الطلاق بمعنى هجر لسلام لمعني وصح أن يقال إذا
افترق الزوج عن زوجته فلا يجوز لأحدهما أن يتزوج ولا كما رأينا حيث
لا قرآن وزوجه أو زوجة لا أن هجر لا يفيد إطلاق الزوج
٣ - وبتفسير الطلاق بالهجر بداهة صوح الإنجيل ولا تتعارض معانيها
في هذا الموضوع فقد جاء في قول لوقا ١٠ : كل من طلق امرأته و تزوج
أخرى فقد زنى ، ومن تزوج التي طلقه راتباً فقد زنى ، والطلاق هنا بمعنى
الهجر لأنه يصح صراحة على تحريره الطلاق وهذا ما أكثرت به قولون من
وحد أمرته برني فلا يجوز ، مصدقاً بل كل ما في الأمر بفصل عنها جسدياً
بحكم صدر من الله ، وبذلك رده روحية ، ولا يجوز لأحد من الزوجين
أن يعترف في المآكل والمشرب والمصنع واللباس . لا أصل لخبرتي

• • •

١١ - الأخوان المنفعة ، مواقف شجرة السلام ، من انديس محمد محمود ر . ١١١
بمصر حشني من ١١١ .

(٧) الإنجيل لوقا الأصحاح ١٦ العدد ١٨ .

المذهب الثالث . قال الارثوذكس بالتطبيق الأبدى التي قبل بها
البروتستانت وانما هو أنها استأجرت ذكره في لاهيل وبرووا
ذلك بأن هذه الأسس تلعب حداً من الخصومة يصير معه الإبقاء على الرابطة
الروحية امرأ منحيلاً وبؤدي إلى الإصرار سكن من الروح

كامة موجزة في تطوير نظام التطبيق لدى الارثوذكس

الاصل لدى الارثوذكس ان الروح رابطة مقدسة لا يجوز انحلالها الا
بالما كما جاء في النجس من ولى هذا ساد الشيع في الكنيسة الارثوذكسية
روحاً طويلاً من الزمن .

الا ان فهم هذا المذهب اذ هو التطبيق لعدة امور غير وانها عن سائر
المذاهب كالتطبيق لسوء البوك والمعيوب والامراض وللجوع .
ويعمل اكثر الكتب عند التطوير بأنه نتيجة ان تأثير الموعود الروماني على
الكنيسة الارثوذكسية .

يقول الامتد حبشي : " ليس مرد افراد الكنيسة الارثوذكسية
تطبيق الى تعبير عبارات اصبح في وردت في الكتاب المقدس هذا
اصدد فحسب بل يرجع ايضاً الى ظروف سياسية وقانونية مرت بها الكنيسة
الارثوذكسية ولم تعرضها الكاثوليكية اذ ان مصارعة القارون الروماني
الذي كان يبيع التطبيق لقوانين الكنيسة الشرقية وسرب بعض حالاته اليها "١
ويقول الدكتور اهاب اسماعيل "٢ ، كانت مصر من البلاد التي تتلمذ رقة
الامبراطورية الرومانية الشرقية ، ومن أجل هذا خصص لعودة الامطرة

(١) التي وحشي ص ٢٩٥ .

(٢) اما الكنيسة العربية الكاثوليكية التي كان البابا وثمة لها في روما ولد حرمت
الطلاق لاي سب كان وصف ذلك بظروف البانوه التي مرت بها الدولة الرومانية العربية
حيث سقطت الكنيسة الكاثوليكية عن سلطة الزمنية بعد انهيار الدولة الرومانية عام ٤٠٩ م
(٣) مادي الاحوال الصحية لقوانين الدولة الدكتور اهاب اسماعيل ص ١٠ .

الرومانيين انهم كانوا لهم اكبر الاثر في مدين ومكة المحلل ارواح خلافا لما
ايعرذت به كنيسة روما من تحرد ما من مثل هذا العود وهذا العلم الذي
اثر في سائر الكنائس شرقية اثار كذلك في كنيسة الالفاد الاوثود كس .

ويمكننا القول بان الكنيسة الشرقية تميزت عن الكنيسة الغربية بتشريعاتها
وحده في موضوع رواج واطلاق حيث احدث التطبيق على تصاق واسع
لم يكن معروفا قبل الانقسام الكنسي من جهة ولم تعرفه الكنيسة الغربية
حتى الان من جهة اخرى .

وسبب هذا كما يذكر الكتاب اثر الكنيسة الشرقية رايته لني ثبات
وتزعزع فيه ، وخاصة الفوا من الرومانية التي كانت تبيح طلاق بالارادة
المنفردة للرجل .

من أين استمد التشريع القبطي الارثوذكسي اسباب التطبيق ؟...

قل ان الشريعة المسيحية لا تعرف انطلاق بادرة الرجل وإنما اجاز
الارثوذكس التطبيق لاسباب معينة هذه الاسباب لم يرد فيها في الانجيل سوى
اربا وما عداه من اسباب فقد كان دويلا منهم وروسا في مفهوم الزنا كسوء
السلوك مثلا حيث اطلقوا عليه الزنا الحكمي .

اما بقية الاسباب كالحزن والامراض والفعل فم ينص عليه في اي مصدر
من مصادر المسيحية الاولى - وقد علموا . ذلك بنظم في تشريع الروماني
جاء في حكم محكمة قضا الاستدائية " وأنه من المعيب ان يعرض القوامين على
الذين من رجات الكنيسة واعضاء المجلس العالي العام قد سايروا الظروف الزمي
و استجروا الرعات ضعيفي الايمان فباحوا الطلاق لأسباب لاسد لها من الانجيل .
ثم دلت . وحكم الشريعة المسيحية قاطع في أن طلاق غير حثر الالة
اربا وترتب على روح احد المطبقين بأنه رواج مدنس ، بل هو اربا بعبه .

وبقول في هذا استنادنا بذكر شقيق شحاته : « لذلك نقول ان
هناك أربعة مسيحية شرعية نشأت وتزعزعت في لادة الشرع وهي صطبع
نصعة خاصة بيزها تبيير واحداً عن الشريعة المسيحية العربية فهي سميت
الى مصادوديين مسعدة ، ثم ان تستكمل هذه مد رجوع نارة الى اقون
البريطاني يدي كان مطلقاً في الامبراطورية الرومانية الشرقية وطوراً آخر الى
الشريعة الاسلامية التي كانت مطبوعة في البلاد العربية بعد الفتح الاسلامي » .

• • •

التفinitionات الفطرية الارثودوكسية ١٠ اهم مراحع الاحوال الشخصية
للاقط الارثودكس هو سوء الصوري لان امره حيث كسبه في
القرن الثالث عشر .

٢ الخلاصة قنوية في الاحوال الشخصية ميدوناؤس عوص .

٣ قنوس لاسوان الشخصية يدي امره المجمع مقدس والمجلس العالي
عام ١٩٣٨ .

٤ مشروع مقدم الى وزارة العدل سمده المجمع مقدس والمجلس اي
عام ١٩٥٥ .

وفي هذه المجموعات أصبح التصديق للاحول والامراض بعهده والامراض
شخصية وتلعبه وحسن فلاحه . . وسوء حاله

مدي تأثير الشريعة الاسلامية بالشريعة الفطرية الارثودوكس

لا يريد ان اعرض في بحث هذا يكون خارجاً عن موضوعي في البحث في
قوله للاحوال الشخصية لاني تاريخ مشروع غير انه لغت مصري مدرج اليه
شرح قانون الاحوال الشخصية مرامسه من تعليقات وتفسيرات تطوّر نظام
الطلاق لدى الارثودوكس ، دفعني الى البحث في حدود ما طلعت عليه من

(٢ شقيق شحاته ١٩٢/١ .

انراجع الى معرفة هذه لاسباب في جدول من الكسبة لقطب الارنود كسبه
 بـ محقق جميع الكسب لآخرى وتقرر الخلاف لاسباب عديدة تعبر وبسط
 مع اربعين وحسب مصادره ومحدسوى أسسها لذكور شجاعة من ضعف
 هذا الموضوع وهو ربح يدى يتمسك بسببها ولكن حب الحقيقة فوق
 رعب المصعب وتقرر في اكثر من موضع ان الكسبه قدسية استبدت من
 الشريعة لاسلاميه في شريع الخلاف امور عدة

وي اضع مـ حاشي ١٥ "القطب اعلم بان الموت كسباً لم يحرم به بعد
 وان كتب لاشك ان الشريعة قد قطعي لارنود كسب في مصر استمد كثيراً
 في تشريع في الخلاف وراجع من شريعة الاسلاميه . ان مدى هذا
 وهل شاركه فيه غيره من شريعت كروماني مثلاً لا اهدأ ولا يحتاج الى
 بحث اكثر ، وعلى كل حال في غير الى بعض الامور المثالية التي تمهد السبيل
 لمن اراد مائة الصديق

١ - نشأت كسبة الضرورة عن القسطنطينية عام ٤٥٩ وهي لم تأخذ بعد
 بنظام طاقى بل كانت في صراع دائم مع سلطة الروم في هذا الموضوع
 ولزوم سريديون من نظام الطلاق والكنيسة تعاوض ذلك .

٢ - مع ضعف من كسبه ضرورة واحكام الروم ولحق في هذا
 السبيل من مصادره حجتهم الروم ملقى آؤهم من قبل على يدى
 الوثنية الرومانية ١٩١ .

٣ - ١٥٠٠ حوسب في موضوع هذه لطلاق عرسته كسبه بشدة وكان
 نتيجة ذلك ان جامع في سنة ٦٩٩ مجمع القسطنطينية التي وعرف باسم مجمع
 منه وفروا له لايحور لاي من اروحى بـ يطلق الاخر رواده لمعرفة
 كما كانت مسه في قوانين حوسب . كما انتقد للمجمع بشدة الطلاق
 مانع الزوجين .

(١) احكام الاحوال - النسخة المدرسة - ص ٤٤١ - حاشي ٣٥

٣ هذه الامبراطور ليون الثالث وابنه قسطنطين داعيا الطلاق لانفاق واصدرا اول تشريع للطلاق في عام ٧٤٠ م. يحصر صلب النطق بالزنا ، وتأمر احد الزوجين على حياة الآخر ، ومرخص احد الزوجين بالمرض ^١ - .
٤ وتكون سرعان ما اعيد الطلاق بالانفاق وعدد خلاف الكنيسة مع السلطة الزمنية كما كان .

يقول الدكتور اهاب اسماعيل ^٢ - وصلت الكنيسة تعارض حد مبدئ الطلاق لارادة والانفاق الى ان تم النصر الهائي في مجمع القسطنطينية الذي انعقد سنة ٩٢٠ / . ويقول : واستقر هذا الامر بـ تباعى "عاه الطلاق" لانفاق وتحديد اسباب محددة للتطبيق لسانو الثامن للكنيسة الارثوذكسية في القسطنطينية .

٥ وفي القرن التاسع ادق الامبراطور ليون الميسوف اسباب اخرى للتطبيق وهي الجنون والغبية ^٣ - .

٦ افتح عمرو بن اعاض مصر عام ٩٣٩ م ونشر مبادئ الاسلام بين جميع المصريين ومما عطف قبلا لتسهيل اي شيء مدي وتأولافا لارثوذكس في تشريع الاسلامي في موضوع "الزواج والطلاق" . من أحدوا هذا النظام عن "كنيسة" التي اصبوا عماء وحارثهم واصطوبتهم وبتعدوا عماء واستقلوا بكهنتهم الخاصة وهم بعد لم يتأثروا بأي تشريع روماني في موضوع الطلاق حيث اصبوا قبل ظهور قانون كيسي يبيع انصليق ببحر خمسة قرون ^٤ . . أم تأثر وادارة ليد والاعراف الحديدية التي حملها المسعور مع دينهم الجديد الى مصر ^٥ . . ووحدها ان نعت النظر الى انه كنيسة القسطنطينية -هم لم نقر التطبيق الا بعد فتح مصر ثلاثة قرون ، يقول الدكتور شحاته ^٦ . بعد انتصار العرب على الروم

(١) اهاب اسماعيل ٩٨ .

(٢) المصدر السابق ٩٩ .

(٣) شفيق شحاته ٣٠ / ١ .

(٤) المصدر السابق ١١٠ .

في القرن السابع كانت شريعة لاسلامية محل القنوت الروماني البيزنطي في معظم البلاد الشرقية التي كانت خاضعة للإمبراطور الشرقية الرومانيه وقد نتج عن ذلك ان اصبح فقهاء الشريعة المسيحية يجمعون لاستكمال مجموعاتهم الشرعية لا الى احكام القنون البيزنطي ولكن الى اراء الفقهاء الاسلاميين فقدت الشريعة الاسلامية مصدرا من مصادر الفقه المسيحي الشرقي تقوم حسب ان حسب مع القنون الروماني البيزنطي المجموعات الشرعية الشرقية .

(٧) ان اول مجموع الاقليات الارثوذكس في الاحوال الشخصية ظهرت في عصر ان اتفق حين طلب من ان العسل ان يكتبه في ذلك موضع مجموعة ديوان الاحوال الشخصية وسيمت بالمجموع الصغوي وذلك في قرن الثالث عشر . ويقول الدكتور شحاته (٢) وهذا الكتاب يعتبر المجموعة الشرعية شبه الرسمية للفقه المسيحي القبطي الى انما هو . وقد جمع هذا لكتاب بين دفتيه القواعد الشرعية والقانونية مستمدة من مختلف المصادر ، اما القواعد القانونية فمقرلة عن الكتب السوري الروماني . وقد وضع ايضا ان العسل الى كتب الفقه الاسلامي ، ووجه خاص الى كتب ابي اسحاق الشيرازي في المذهب الشافعي وقد اجمع الباحثون على ان كتاب ان العسل يعتبر هذا في تاريخ الشريعة المسيحية الشرقية .

ويقول : ولم يوجد بعد ان اعمال من بلغ شوه . ولم يقتصر اثر الشريعة الإسلامية على المؤلفات والتقييدات القبطية وحسب لم تعداه الى جميع الكنائس الشرقية .

واني انقل هـ عن استاذنا الدكتور شحاته الذي حقق في هذا الموضوع تحقيقا عميقا حيث كتب في الاحوال الشخصية لعبر الملاحم : يعتبر في رأيي من

(٢) طبع هذا الكتاب في مصر ١٩٠٨ م ١٩٠٨ هـ . المجموع الصغوي للشيخ اسفي

ابن العسل وطبع مرة اخرى في عام ١٩٢٧

(٣) شفيق شحاته ١٩٦١ .

أهم أبحاث في هذا البحث يقول وقد ظهر أثر الشريعة الإسلامية وأصلها
لأول مرة في مؤلف يشوع بحث الكلداني ، وهو مؤلف كتاب التاريخ
والأحكام ، وهذا الكتاب مع إصلاحه في الدولة في عهد السلطان العثماني
حوالي سنة ٧٩٠ وقد قبل منه مؤلفه بعض الأحكام من كتب الفقه الإسلامي ،
وكذلك ظهر أثر الشريعة الإسلامية ووجد في كتابه وهو المصري ،
الذي وصفه أبو العرج بن أبي حنيفة حوالي سنة ١٠٤٣ في عهد المماليك في
كما ظهر أثر الشريعة الإسلامية في مجموعة من مؤلفات وهي مجموعة فقهاء
ويرجع تاريخ بعضها إلى القرن الحادي عشر ^(١) من بعدى لأمر إلى حادثة
أوردته التي تدل على أن الشريعة الإسلامية قد بقيت في مصر إلى ما وارت
في القرن ١٢ من عشر كما ^(٢) في بعض النصوص من كتب الفقه
الشريعة الإسلامية ^(٣)

و خلاصہ و مقدم و لائحہ عمل لایہ نوڈ کس فی مصر و اور ایشیا میں فی
لاحول انحصار تشریح لایہ نوڈ کس فی مصر و اور ایشیا میں ل
ان نوڈ کس فی القسوت لایہ نوڈ کس فی مصر و اور ایشیا میں ل
و بحتاج ان محقق اکثروں نے ذکرہ کتاب و اشیا

فانصرف في العمل والأمراض وسوء الخلق والخلق والعداة كلها أمور
أمردها مذهب الأرثوذكسي حتى أن من المفسرين وهو ذكره في الأسس
للتطبيق بعد وجوده في هذه المرض الحقيقية من الزواج ولا شيء إلى أي
مصدر في الاعتماد عليه في إيراد القول في قصته الأولى من ربيعة هو إيلاد
الأولاد وإطعام الشهرة والتعاون بين الزوجين (٣٤).

وفي الخلاصة الفورية : ^١ ان الشريعة المتأخوذة من الزواج هي ثلاثة أمور :

$$Y = \{d, \mu_{\text{an}}, \frac{d}{\mu_{\text{an}}}, \dots\}$$
$$u = \frac{1}{2} \left(\frac{1}{2} + \frac{1}{2} \right) = \frac{1}{2}$$

(٣) المجموع الصفوي ص ٩٨٨ .

(١) الخلاصة القانونية ص ١٧ .

١ (ابلاد الاولاد لبقاء النوع البشري .

٢ (تحصيل الزوجين بواسطة احتلاطها الزوجي .

٣ (التعاون على المعاش بمساعدة كل منها للآخر .

فانطبق الامر من اننا نعرض لمحقق ما يهدف اليه الروح وله بد شرع
نخلص من حياة روحية اصححت بحجرة عن نداء وطيعها لاجلها

وعلى كل حال من هذه نذر الشرع قدسي ونشرع الروماني ام تسانو
ننشرع لاسلامى وسره احبب الاسد الى احبب للتصديق من كل من
الشرعي ام من كليمه وسره لا يرب فيه انه شرع ط رى على مسيحية لم
دوره في مصورها القديمة كما لم نأخذ به ثقة الكائن

وسى يمس في هذا الموضوع ليس اننا نأخذ بهذا الشرع في هـ .
الحال عايت هذه المذبة بوحرة لافول ان الشرع القبطي الانود كسي في
بلادنا شرع من متصور به من مصدرة الزمن وسير ركب التقدم الشرعي
وليس شرعا يستند الى امر ثابتة مددة لا تغير ولا تسد ولو ولف امام
الضرورت اذينة للعبية الاجلانية في كل عصر .

كما لا فاس عن الشرع الاخرى مرة كبرى كل شرع وحده
ظهر القس فيه . وشرع ب لوحه كلفا نفس وذن من بعضها حتى ان
الشرائع الساهرة لا خير عليم ان اقتضت من الشرع الاخرى بما تحمليه
ما لم يكن موجودا لديهم ولا يتعارض مع مبادئ العامة

ومن في هذا يجب ان نرى ان الشرعة المسيحية ودين ليس المسيحي
والشرعة نعى مجموعة القوي والقواعد التي حثها وحسب الكنية منه اقدم
المصور حتى الان اما الدين المسيحي فهو لدى تعاقب الالهوت والعقيدة .
ولاول متصور من ويجب ان يكون كذلك والثاني مد ثابت ولا يجوز
ان يكون غير ذلك .

يقول الدكتور شفيق شحاته (١) - فالشريعة المسيحية شيء والدين
المسيحي شيء آخر .

ويقول . «فرق واضح في المسيحية ما بين علم اللاهوت ، ما فيه من بحوث
تتناول الأعمال من الناحية الاخلاقية ، وما بين القانون الكنسي أي العقيدة
المسيحية بالمعنى الصحيح

وبعد هذا كله فأتى اصم حوقي الى المطالع بوحدة التشريع لسكافة الطوائف
في الدولة الواحدة . ولد الموضوع عروة .

(١) شفيق شحاته ١٠/٦ الاحوال الشخصية لتغير المذاهب .

جـ - الطلاق عند العرب قبل الإسلام :

كان الطلاق معروفا لدى العرب في الجاهلية بأنظمة مختلفة على ما يبدو للباحث ، فبينما يحدث عردة عن عائشة ، ان الرجل كان يطلق امرأته ماشاء ان يطلقها وهي مرأته اذا ارتجمها وهي في العدة ، وان طلقها ماشاء مرة او اكثر^(١) .
محمد احبباً نقول بأن العرب عرفت بضم صفت الثلاث وان الزوجة كانت تبين بالطلقة الثالثة حيث لا رجعة فقد جاء في وبلوغ الاربع في معرفة احوال العرب ،^(٢) : كان العرب في الجاهلية يعطون ثلاثا على التفرقة واول من من ذلك لهم اسماعيل بن ابراهيم عليه السلام ثم عدت العرب ذلك فكانت احدهم يطلق زوجته واحدة وهو الحق الناس بها حتى اذا استوفى الثلاث انقطع السبل عنها .

وكما كان الرواح من حق المرأة وكذلك كان الطلاق لدى بعض القبائل من حق اروحة يطلق زوجها متى شاءت .

جاء في الاغانى^(٣) وكأ الساء او بعضهم يطلقن الرجل في الجاهلية .

وكان من عادة بعض القبائل ان ارادت احدى نساء طلاق زوجها فبها تحول ابواب حباها ان كانت الى الشرق فهي لعرب وان كانت الى الجنوب فهي للشمال .

(١) بيل ، لاوطار ٢١٤ ، ٦ وقد اشار اليه الاسود مضمي شلي في المدخل ص ٢٩
والدكتور مدكور في الشريعة الاسلامي ص ٣٤ والاستاذ عيسوي في الفقه الاسلامي ص ٧٠
(٢) بلوغ الاربع - محمود شكريمي الاقوي طبعة ١٩٥٩/٢ .
(٣) الاغانى ١٠٢/١٦ .

وہر وی الزریخ ان مویۃ بنت عامر ز طلق ز وحہ حاتمہ الدؤی حبی امعن
بہ جنون الکرم فلم یبق لابنائہ شیئاً من المال .

وحدثنا الدكتور علي عبد الواحد وافي في كتابه الأسره والخمس
ان طلاق ماء رجائه يهد شكل كل حامل ووليد

وانه غير البهوت من ، من يمكن من ذوات الاحياء ، فكذلك من
اصاليب اخرى يدل على الرجل على الطلاق ، وبقول واحد تروحت الواحدة
من رجلا ، واحدة عنه كان مره اليها ، ويكون علامة ردتهم لموضع
ان تعالج له طعاما اذا اصبح ويفهم من ذلك ان عدم ارتضاها له كانت لادله
الا تعنى بامر طعامه .

وكان العرب يسمون راءه ^١ فقد ذكر أبو بكر من دريد في امية
ان عامر بن الظرب زوج ابنته من ابن اخيه عامر بن الطاووس ابن الظرب مما
دحمت به عرفت منه فثكالي ايها ذوق لا تجمع عليك عراقة اهلك وملاك
وقد خلعتك منك عا اعطتها .

وقال "الامام" فعمي رحمه الله " سمعت من نبي من نبي العلم ، قرآن
مفطور ، كان من طهارة بصفتي خلقت الصلوة والاعتناء ، والخلق ،
والله تعالى الصلوة صلاة ، وحكم في الاعتناء ، والصلوة من القرآن " .

[illegible]

(١) بلوغ الأرب ٥٠/٢

٢- الطلاق في بعض القوانين الحديثة

أ - الطلاق في القوانين الزوجية :

الطلاق ردة لرجل مسردة في قوانين بلاد لاحية بل لا بد من حكم يصدره القاضي بالاطلاق بناء على طلب احد الزوجين لامور من عليها تقرب ولا يوجد في قوانين العالم من لا يسمح بطلاق الانثى قوانين هي الايطالي والبرندي والاساني :

تطور التشريع الفرنسي في الطلاق^(١) :

الفرقة بين الزوجين في التشريع الفرنسي تكون بحكم قضائي بناء على طلب احد الزوجين في حالات معينة ذكرها القانون والفرقة اما ان تكون بطلب من القاضي بغير اعلان الزوجين عن بعضها ، اما ان تكون لاحتساب مع بقائه ارتباط الزوجية وقد مر نظام التطلق في عرفنا مراحل عدة بوجرها : يبي .
قوانين الثورة الفرنسية : اعتبرت الثورة الفرنسية بوضع عقد مدني حصا فصدرت قانون الطلاق عام ١٧٩٢ - في مقدمته كان حق الطلاق يصل بغير الشخصية التي تدعى ولا توجد الزوجين ارتباطا لا يفسد ابدا الا باموت كما هو في القانون .

وقد اجاز القانون الطلاق في الحالات التالية :-

- ١ - انفق الزوجان على الصداق وافرا بدت امام الموصف المختص .
- ٢ - ان طلب احد الزوجين الطلاق لاسباب معينة ذكرها القانون .

١ الاحوال الشخصية في القانون الفرنسي . الدكتور حسن الاشعولي ومحمد عبد الكريم ص ٢٣ .

كانت كتاب بعض الحرائم أو هجر الروح زوجته أو الإهانة الجسيمة من أحدهما للآخر ، وكل ضرر الحق أحد الزوجين بالآخر يجوز له ضرور ان يطلب التعريق .

٣ - اذا تعدد استمرار الحياة الزوجية كما لو غاب أحد الزوجين غيبة استمرت خمس سنوات . أو اذا أصبح أحدهما لحثوث فلاخر ان يطلب الطلاق . ولقد توسع للشرع العربي في إباحة التطليق حتى انه أحاره بمجرد عدم توافق الطباع والامزجة بين الزوجين

القانون المدني ١٨٠٤ : جاء القانون المدني عرّف موقفاً وسطاً بين مذهبتيه اليه التشريعات الثورية من إباحة الطلاق الى ابعاد مدى وبين التشريعات الكلدانية التي محرم الطلاق وحذر الطلاق بحكم القاضي في الحالات التالية .

١ - لكن من الزوجين ان يطلب الطلاق اذا ما ارتكب الروح الآخر الزنا او حكم عليه بمقربة بدنية أو شتم ، وفي حالة تجاوز الحدود كأعمال العنف والإهانة الجسيمة .

٢ - الطلاق باتفاق الزوجين مع بعض القيود .

٣ - وقد أعاد النقيس المدني نظام الاتصال الحسني بعد ان ألغته الثورة الفرنسية .

ثم طرأ بعد ذلك تعديلات كثيرة على نظام الطلاق في التشريع الفرنسي فقد اُعيد في عام ١٨١٦ ثم اعيد عام ١٨٨٤ ثم عدل عام ١٨٨٦ .^{١١}

والتشريع المعمول به حالياً هو الصادر في ١٢ أبريل ١٩٤٥ من المواد ٢٢٩ - ٣٣١ ، حيث أجاز طلاق في الحالات التالية :

(١) زنا أحد الزوجين .

(٢) الحكم بمقربة بدنية شائنة .

(١) الاحوال الشخصية لغير المسلمين ، الدكتور جميل الشراوى ص ٢٧٧ .

(٣) اذا ساء احد الزوجين بروحه اساءة بالغة او اهانته اهانته مصيبة بما
يتمدح به استمرار الحياة الزوجية المشتركة .

انكلترا . لم تعرف اسكترا لطلاق قبل عام ١٨٥٧ حيث صدر اول قانون
باح فيه لاحد الزوجين ان يطلب الطلاق من القاضي في حال الرضا اي ان
السبب الوحيد كان في هذا القانون هو الرضا بحيث لا تعيق بعيره . وهذا يوافق
مداه في انجيل متى وما هو معروف في المذهب البروتستانتي . وفي جانب
الطلاق كان نظام الاعصال الحمائي سائداً بحيث يجوز لاي من الزوجين ان
يطلب الاعصال لاسباب محددة في القانون ايضاً ومنها الرضا

وفي عام ١٩٣٧ صدر اول قانون في بخترا يبيح الطلاق بشكك واسع
ويخرج فيه على تقايد الكنيسة والمذهب البروتستانتي فقد جاء فيه من
اسباب التخليق .

(١) رء احد الزوجين (٢) هجر لمدة ثلاث سنوات (٣) ارتكاب
بعض الجرائم المخالفة للاداب (٤) المرض العقلي اذا استمر خمس سنوات .
وفي عام ١٩٥٠ صدر قانون نظم دعاوي الزواج ولم يطرأ تعديل جوهرى
على اسباب الطلاق . وهذا بقيت الاسباب التي جاءت في قانون ١٩٣٧ معبواً
بها حتى الآن (١) .

القانون اليوناني :

لم يكن الطلاق في اليونان قبل ١٨٢١ خاصاً بالحكم القضاء بل كان يجوز
لاي من الزوجين ان يطلق لاهرامارائه امردده وذلك طبقاً لقوانين حوستيديان .
وفي عام ١٩٢٠ صدر قانون للطلاق استمد معظم قواعده من القانون
الالمانى وبقي معمولاً به حتى عام ١٩٤٦ حيث صدر القانون الحالي وفيه حدد
المشرع اسباب الطلاق (٢) :

(١) القانون الدولى ولفي الخامس . المشرع لفرودريك كودى من ٢٢٥ .

(٢) الاحوال الشخصية للاحاب والمصريين كامل عثمان من ٢٨ .

١ (الر ٢) حرية تعدد الزوجات (٣) الاعتداء على الحياة (٤) المحرر
المتعمد ٥ تصدع الحياة الزوجية (٦) المرض العقلي ٧ المرض ، مرض
(٨) الغيبه (٩).

القانون الألماني :

تطور تشريع الألماني في نظام الصلاق على ثلاث مراحل .

١ - قانون عام ١٩٠٠ كان يدمج التطبيق للأسباب الآتية .
أ - زنا أو جريمة للواحد إلا إذا كان موافق الطرف الآخر .
ب - محاولة الاعتداء على الحياة .

ج - المرض المتعمد .

٢ - قانون عام ١٩٣٨ - الذي يدمج لأسباب التي جاءت في قانون ١٩٠٠
ووضع - ٥ مرة جديدة توسع فيها ونظم ما جاء فيه .

أ - الإخلال بالتزامات الزوجية .

ب - تصدع الحياة الزوجية تصدع خطير .

ج - الخسوف .

د - المرض المعدي أو المفسر .

هـ - عقم الزوج

و - هجر أحد الزوجين منزل الزوجية لمدة ثلاث سنوات .

ز - الامتناع عن إنجاب الأطفال .

٣ - قانون ١٩٦٦ لا يزال ساري المفعول فقد حصر أسباب الطلاق من

المادة ١٤-١٨ والتي سببت من القانون السابق :

(١) الامتناع عن إنجاب الأطفال ، (٢) العقم ، وإبقى بغيره الأسباب كما

هي دون تعديل ،

(١) التفنين المدني اليوناني ، جورج دويولوس ، ص ١٤٩ .

القانون السوفيتي .

كانت القواعد المتبعة قبل ثورة ١٩١٧ في نظام الطلاق قواعد دينية فقد كان مسالمين وليهود واسيرونات كل منهم يخص في الزواج وطلاق الى احكام شريعته رغم ان مذهب الدولة كان آريه المذهب الارثوذكسي وعقب نحس الثورة الشيوعية صدر في ١٨ ديسمبر ١٩١٧ مرسوم المي الاطمة الدينية فوضح لزواج عقدا مدنيا سري حكمه على جميع المواطنين دون تفرقة وراح لكن من بروحي حتى طلب الطلاق دون تحديد للاسباب . وفي عام ١٩١٨ صدر قانون حر كراهية الصفة لمدينه لزواج والطلاق الا انه اعترف بالصفة القديمة لعقد زواج ولم يمنع رجل دين من عقد زواج ولكن دون ان يحدث ذلك عقد اثر دنيوياً فكان من السهل جداً ان يسهل هذا العقد بالشكل المادي بعد وفاءه حسب النظم الديني وبذلك يستوفي صفتين الدينية والمدنية .

وما نظام طلاق في هذا قانون فقد كان ثورة شرعية حرية حيث احل لكن من بروحي حتى الطلاق ودمه لمعروفة على ان يتم مالم القصة دون اي رقابة من المحكمة على ذلك .

وفي عام ١٩٢٦ صدر قانون ارج فيه الزواج دون تحديد احراه ديني او مدني وذلك كما لو تعاثر رجل وامراه مدة من زمن اعتبر ذلك زواهاً ويسمى بزوج العمي ، وكان من الطبيعي ان يتسع ذلك طلاق العمي وذلك كما لو تفرق الزوجان مدة من زمن يعتبر ذلك طلاقاً .

وفي عام ١٩٤٤ صدر قانون المي فيه الزواج العمي رخص على لا يجوز الطلاق الا بحكم القضاء ولم يعد يجوز الطلاق براءة احد الزوجين .

غير انه يلاحظ ان هذا القانون وباشترط صدور حكم بالطلاق الا انه لم يحدد الأسباب التي يترتب عليها التطبيق من وراء ذلك لتقدير القصة .

(١) الاحوال الشخصية للاجانب في مصر ، جيل خاسكي ص ١٦٦ .

وقد اباح القانون الطلاق بالتعاقد الزوجين على ان يكون اعدام القضاء ولا يزال هذا القانون معمولاً به حتى الان .

القانون الايطالي

ايطاليان احدى الدول ثلاث التي لا تعرف عدم الطلاق في قانونها الحاضر نظراً لتغلب الكنيسة على لقانون الروماني بعد صراع عيب انتهى بانتصار نظام عدم قابلية الزواج للتحلل ، لا بالموت .

غير ان ايطاليان حين طقت مجموعة نابليون في القانون المدني باحت الطلاق حيث اصبح الزواج نظاماً مدنياً رغم معارضة الكنيسة .

وفي عهد موسوليني عقدت الحكومة الايطالية مع اسبانيا معاهدة لاتران وطبقاً لهذه المعاهدة اصبح الزواج المدني وفقاً للمذهب الكاثوليكي صحيحاً على ان يتم تسجيله في السجلات المدنية .

وهكذا وجد نوعان من الزواج : ديني يتم في الكنائس ومدني حسب القانون الوضعي .

وفي جميع صور الزواج لا يجوز الطلاق بل يباح الانفصال الجسماني بين الزوجين بحكم قضائي لاسباب محددة في القانون مع بقاء الرابطة الروحية .

ويلاحظ انه حين نافقت الجمعية التأسيسية وصحح الدستور الايطالي عام ١٩٤٨ ، قامت مناقشات عيفة حول اباحة الطلاق ومنعه فقد طالب عدد كبير من الاعضاء باباحة الطلاق ولكن لم تثمر تلك الجهود نظراً لصعوبة انكسار هياكله .

ويقول ستاده الدكتور جميل الشرفاوي : « ورغم ان هذا الرقص للنس له مدلول قانوني الا انه يدل على وجود تيارات شعبية في ايطاليا لا ترضى عن التحريم المطلق للطلاق ، والواقع ان الفقهاء الايطاليين يحسون بضرورة اباحة الطلاق في بعض الاحوال التي يبدو فيها ذلك ضرورياً »^(١) .

(١) مذكرات الدكتور جميل الشرفاوي في اعلام الزواج في شريعة الاوربيين ص ٨٦

٢ - القانون في القوانين العربية

لمحة موجزة عن قوانين الأحوال الشخصية في البلاد العربية :

لما ضعف نفوذ دولة بني العباس بين المسلمين بدأت الدعوات الشيعية تنتشر في بلاد العربية فشنت دولة الفاطميين التي دامت بشر المذهب الإمامي في مصر وامتد إلى لحد واپران والعراق وسوريا - أي أن في صلاح الدين الأيوبي يجعل المذهب الشافعي هو المذهب الرسمي في مصر ، واستعاد المذهب الحنفي موقته في بقية البلاد العربية وخاصة في العراق .

وما تولى الظاهر بيبرس الحكم حصل على القضاء أربعة قصاة من المذاهب الأربعة واستمر الأمر كذلك حتى جاء الأتراك فعملوا للمذهب الحنفي المكان الأول في سائر البلاد العربية .

ولم يكن طفلة هذه العصور يوجد قانون مدني يرجع إليه القضاء اللهم إلا ما جاء في نطون المذاهب الفقهية في مختلف المذاهب .
وأول محاولة^(١) قامت في تركية وصوت قانوناً للأحوال الشخصية سنة قانون حقوق العائلة وذلك في عام ١٢٣٦ هـ و ١٩١٧ م^(٢) ويشمل م - ١

(١) وكانت قد سبق ذلك نصوص في الإعدام الدنيوية في المعاملات .

(٢) صدر إعلان الجمهورية التركية في الحرب العالمية الأولى وبعد ما أعلنت الحكومة العسكرية حماية الدولة التركية وعلمها عن مارس ومارسها فقد أصدرت جميع القوانين والشريعات الإسلامية السابقة بقوانين حديثة

فالمصالحات الآن في تركيا يصح حكم القاضي وعور في الخلافات لتدني المادة ١٣٠ في حالة اعتداء أحد الزوجين على الآخر أو إساءة منه إليه باللفظ أو إذا ارتكب أحدهما جريمة مخالفاً للأداب .

المادة ١٣٢ كما يجوز في حال هجر أحد الزوجين الآخر أو حلال أحدهما أو إحداث الرولية

المادة ١٣٤ : إذا تفرد اتفاق الزوجين وتنازلت طاعياً .

المادة ١٣٥ : إذا سبب أحد الزوجين غم أو عجزاً شديداً لغيره فله حضانة له .

القانون حكاه رواج واطلاق المسلمين والمسيحيين واليهود .
 وقد نص هذا القانون في المادة ١٥٦ على إلغاء حق الرؤساء الروحيين
 بمصل الممارعات بين مواطنيهم . وبعد مضي سنتين تقريباً سقطت الدولة العثمانية
 فاصدرت حكومة الملك فيصل في كانون الثاني ١٩١٩ اول قانون اعاد فيه
 الصلاحيات للرؤساء الدينيين . ثم سعى ذلك قراره الحاكم لبنان رقم ١٠٠٣ في ١٧
 كانون اول ١٩٢١ القى فيه المادة ١٥٦ السابقة .
 ولما جاء صك الانتداب الفرنسي في ٢٤ ثور ١٩٢٢ تم صراحة في المادة
 السادسة على وجوب احترام اقدسة الاحوال الشخصية والمصالح الدينية
 لمختلف الطوائف .

وبناء على ذلك فقد اعلنت محكمة مدنية في بلاد لبنان في ١٩ ايلول
 ١٩٢٢ وبالحكم دورية في ٢٥ ايار سنة ١٩٢٩ .

واخيراً صدر في لبنان يوم ٢ نيسان ١٩٥١ متعلقاً بمختصين في حكم
 المذهب غير المسلمين وفرض على هذه الطوائف ان تقدم للحكومة قانون
 احوال الشخصية وقانون احوال المحاكمات لدى محكمهم الروحية في مدة سنة من
 تاريخ وضع هذا القانون وقد قدمت اكثر الطوائف قوانينها الى الحكومة
 وكانت الحكومة اللبنانية احد مسترحيها لدراسة هذه القوانين فقام المستشار
 الاستاذ جورج السبيعي بوضع تقرير واف عن هذه القوانين ولكن لم يصد
 حتى الان اي قانون منها^(١) .

ولا يزال قانون حقوق العائلة باسمه المسلمين معمولاً به في لبنان وهو
 مستمد من مذهب بني حنيفة بصورة عامة وفيه بعض المواد من المذاهب الاخرى
 التي اذنتها الضرورات العلمية كالتفريق للعيوب والامراض والتفريق للشقاق
 والتميز والتفريق بين العداة وزوجه داعية على عيادته ربع سنوات

(١) ذكر في الاحوال الشخصية لغير مسلمين الدكتور فؤاد شماس ١٧
 (٢) در الحبيب «الزوج في شرع الاسلام» وديوان مدنية ٥ ص ١١ .

ثمردت اللا العربية بوضع تقديراتها مستوحاة من مذاهب عقيدة
المجتمعة دون التقيد بمذهب معين وقد أخرج ونشأ مع المصلحة الرسمية

مصر : لما دخلت مصر في حق الحكم العثماني ضد المذهب الحنفي ولم يكن
هناك من قانون مدوني في شؤون الأسرة

وقد وضع قانوني في مجموعة مؤلفة من ٦٤٧ مادة تدون فيه أحكام
الأسرة وكانت مرجعاً للقضاة وكان كرسيا في مصر

ومجموعة مدونة من مذهب الحنفي وكانت أول محاولة وضع قانون
للأسرة في مصر في عهد السلطان حسين كامل حين كان وزير العدل الحقيقي
بتشكيلين ملأه لهذا الغرض فافتتحت له وكان العلامة الكبير هبة الشهاب
أحمد أو لم يأتها فوضع مشروع قانون في الزواج والطلاق وطمع
هذا المشروع عام ١٩١٦ ودرست منه مسودات على القضاة والمحامين وكبار العلماء
للقدره وبيان الرأي فيه .

وعلى ضوء ذلك رتب أي وردت في وثائق العدل احتجبت المباحة

(١) إلا أن حيث ذهب مؤيدو المدعي في دعواه الأحوال
شعرية في دعواه مدنية مدونة في مذهب شافعي ولكن هناك خلاف فقهي
الاصول على ذلك ولا غرر في ما ذهب إليه المدعي من عدم صحة دعواه مدنية وقد
لجأ إلى ما في القانون عند التماس على عدة حالات وهذا من قانونهم : على الزوج أن
يدل أمام القاضي أو ثلثه بعد الإجماع والقبول في النكاح في نفس المجلس ما هو مدون من
الشروط على ضروره النكاح وهو ما يأتي :

١ - راعى عن امرأته أسرها (٢) أو أنه لم يوافق في صحة ما في مدعيه بلاه
أو (٣) أو أنه امرأته غير مسلمة أو أنه امرأته في عدة ثلاثة أشهر ولم يرض امرأته
بذلك أو أنه لم يحكمه مدعيه نفسه بوجه مدعيه عن امرأته وثالثا أن هذا من
قانونهم في الطلاق على حدة في المدعي من حوز الطلاق على الشرح
والإقرار اعتبارا من المدعي في حق "الطلاق" لا حول حصة مدعيه في مذهب شافعي .
أن هو من المذهب المالكي لأن المدعي في المدعي لا يثبت الطلاق من ذلك المذهب
محمد عيسى سارول . الطلاق في أندونيسيا من ١٥٥ .

بوضع مشروع القانون مرة ثانية وأدخلت عليه بعض التعديل وطسغ ثانية عام ١٩١٧ دون أن يوزع منه في هذه المرة على الناس

ثم نام المشروع الى أن ظهر قانون رقم ٢٤ لعام ١٩٢٠ مؤلفاً من إحدى عشر مادة ، أهم ما جاء فيه التطبيق للأعواز والعيوب والعيب ، وصعته لجنة شكاية من شيخ الأزهر وشيخ المالكية ورئيس المحكمة العليا الشرعية ومعني الديار المصرية ونائب السادة المالكية وغيرهم من العلماء وقد أثبتت أكثر هذه المواد من المشروع السابق الذي قدم للوزارة عام ١٩١٧ .

ولما كان في قانون رقم ٢٤ لعام ١٩٢٠ خروجاً عن المذهب حنفي الى غيره من المذاهب الأربعة فقد أعد على المطالبة بوضع قانون كامل للأحوال الشخصية يتناول شؤون الأسرة دون سقيدهم معين .

ولعمل فقد ألقت وزارة العدل لجنة في ٢٥ أكتوبر ١٩٢٦ لهذا العرص وضعت مشروع قانون نصت فيه على عدم وقوع طلاق المكره والسكران . بل تجاوزت فيه المذاهب الأربعة الى الإحتكام المطلق حين نصت على عدم جواز الطلاق إلا بأذن من القاضي نخب ثلاثة العقوبة لا الطلاق .

وقد قبل هذا المشروع عالم يقبل غيره من موجة استياء من لوائها استاذنا فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة في بحث قيم كنيه في مجلة القديون والاقتصاد يقع في مجر ستين صفة انتقد فيها ما يتعلق بتعدد الزوجات وتقييد الطلاق .

ومن الذين اطلعت على رأيهم في هذا المشروع فضيلة العلامة الشيخ أحمد ابراهيم نعمه الله برحمته وقد كتب في مجلة كلية الحقوق "٣" - مقالاً ساو فيه

(١) ومن المادة - لا يجوز خروج المرأة من زوجها ، ولا لأحد من أولادها ، من أن يشارك في دائرة اجتماعه مكان الزوج . فبأن حصة الطلاق دون أدب ترتب عنه آثاره الشرعية وعيوب الزوج . فليس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر ، أو بترامة لا تتجاوز عشرة آلاف قرش أو سبعمائة .

(٢) مجلة القانون والاقتصاد السنة ١٥ ص ١٢٥ - ١٢٨

(٣) مجلة كلية الحقوق ص ٢٢ ص ٢٣ .

نقد المشروع مادة مادة وقد لاحظت انه كان يميل الى الموافقة على اكثر
مادته فيه .

وكان النصر لاصحاب الرأي الاول الذين عارضوا المشروع واحير صدر
قانون رقم ٢٥ لعام ١٩٢٩^{١١} ، في مادة تناول بعض المسائل في الزواج
ونطلاق واهم مادته فيه .

عدم وقوع طلاق السكران والمكره والطلاق الثلاث لا يقع الا واحدة
والتعريق للشقاق والصرر والعريق اعية لروح او حصة .
ويمكن لقول بان هذه القوانين لم تخرج عن المذاهب الاربعة الا فيما يتعلق
بالطلاق الثلاث . وفي هذا يقول عصيلة الشيع احمد ابراهيم . -

ومع وضوح الامر وحلته عدلت وزارة احتفائية عن الاحاديث المذاهب
الاربعة مراعية في ذلك الحالة النفسية والعقيدة الامة . واه على غير هذا الرأي
اذا الطبيب الحارم لا ينبغي ان يرعفة عمل المريض من الدواء الذي فيه شوائبه .

• • •

سوريا : كانت سورية من ضمن البلاد العربية التي طبقت قانون حقوق العائلة
العثماني والذي كان مستمداً معظمه من المذهب الحنفي .
ومراعاة للمصلحة وتطور الزمن فقد وجدت الحاجة لمصلحة اي وضع قانون
للاحوال الشخصية مستمداً من جميع المذاهب والآراء العقلية .

وهذا فقد شكلت وزارة العدل السورية في ١٢/٢٦/١٩٥١ لجنة من القضاة
الشرعيين واستاذة الحقوق لوضع مشروع قانون الاحوال الشخصية وقد قدمت
اللائحة مشروع القانون المذكور دون ان تنقيد بالمذهب الحنفي او اي مذهب

() ثم صدر بعد ذلك قانون الميثاق رقم ٧٧ سنة ١٩٤٣ وقد ورد الموقع عليه ٨ سبتمبر
وقد انشأ الوقت الاهلي بالقانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ .

معنى بل انفس من جميع المذهب والآراء هو اقرب لمصاحبة .
ولم يظهر هذا المشروع بوجوده الا في ١٧ / ٦ / ١٩٥٣ حيث اصبح قانوناً
معمولاً به ولا يزال حتى الآن .

والشيء المستحدث في القانون السوري في رأيي هو ما جاء في المادة ١١٧
« اذا طلق الرجل زوجته وسكن القاضي ان الزوجية ثابتة في دلائل دون ما سبب
معتقون وان الزوجية منسوبة الى ما يؤس وقفة ، من القاضي ان يحكم له على
مطالبة ، بحسب حده ودرجته بعده بمعتق لا يجوز بصفة سنة لانه فوق
بفقه العدة ، وللقاضي ان يحكم له بحسب ما لمعتق من حقة او شهرياً بحسب
مقتضى الحال

وسأرى وجهة نظري عند بحث هذا الموضوع - واما بقية المواد فتعتمد
على المذهب الارمني في معتق

عده الحقة الحرة من عدم التقيد بحسب معنى وكافة الاجتهاد في بعض
المثل لم تنق قانوناً عند بعض العلماء في سوريا وقد تقدم بمصمهم برودود عامية
ناقش فيها بعض المواد

وقد صنعت على دافعة لاسد الشارح حميد شحي في الحرة في دمشق
وهو رد عامي قل فيه ما حصره من في مذهب معن فيه صيق وخرج على الأمة
فاللجوء الى المذهب المعروفة ضرورة مصيبه مصاحبه المخرج فيه
القانون على المذهب فهذا ما يحتاج الى تعديل .

وقد رد فصيلة استاذ شيخ مصممي زلفة . خداعه لاجه التي صنعت
القانون على هذه الآراء ومن رآه ضرراً صمى قانوناً في مقولة لشرفه
جريدة العلم الدمشقية في عدده ٢١٨٦ المؤرخ في ١٨ ذي قعدة ١٣٧٣ ١٤٠١
قال في رده ان لا يوسم يقتصر على مذهب معن بل لم يتقيد بمذهب الارمنه

(١) شرح قانون الاحوال الشخصية لـ د. كور السامي ص ٨

كلها فقد استند منها ومن غيرها من مذهب لأئمة المجتهدين ومن مذهب الصعدي
والتبعين وفي بعض المسائل القانونية أحكاماً مصلحية جديدة اقتضتها دواعي
الزمن وأحوال الأسباداً فعدة المصالح المرسلات ، ومبدأ تفسير الأحكام
بتغير الأزمان .

ولا يزال العمل في هذا القانون حتى يومنا هذا .

العراق . في العراق يطبق المذهب الحنفي إلى جانب المذهب الشافعي في
قضاء الأحوال الشخصية للمسلمين ، وذلك بأرجوع إلى المؤلفات الفقهية القديمة
حيث لا يوجد قانون مدون أي عهد قريب .

وقد شكت وزارة العدل العراقية في عام ١٩٤٥ خطة لوضع مشروع قانون
لأحوال الشخصية فوضعت ذلك وسمي «لائحة الأحوال الشخصية» ونصبت
للائحة أحكام المذهب الشافعي والحنفي في أهم المسائل لأحوال الشخصية ولكن
المشروع لم يظهر أبداً بشكل قانوني ، وبقي المراجع للقضاء على أفعاء من قبل
وهو المؤلفات القديمة^(١) .

والله أعلم ، مجموعة الأحوال الشخصية تعتبر من أراجع لديهم دولاً
يكون لها صفة رسمية وهي تكاد تكون كاملة وتسمى الأحكام الحنفي في
الأحوال الشخصية^(٢) .

ولما قامت الثورة الأخيرة في العراق وعلست الجمهورية طهرت قوانين الأحوال
الشخصية في كانون الأول ١٩٥٩ جمع بين دفتين أهم المسائل في جميع المذاهب
العقمية وقد اعتمد على قوانين البلاد العربية في هذا الموضوع وعلى أحكام القضاء
الشرعي في البلاد^(٣) .

(١) مقدمة الأحوال الشخصية تأليف حنين الأعظمي .

(٢) الأحكام الحنفي تأليف محمد رضا .

(٣) ولا يهتد ويحس تكاد على هذا اللائحة إلا أن شي مع مريد الأسف الشديد إلى -

والحديد في الطلاق ما جاء في المادة التسعة والثلاثون - على من أراد الطلاق
أن يقيم الدعوى في المحكمة الشرعية يطلب إيقاعه واستحصل حكم به .
هذا تعدر عليه مراجعة المحكمة وحسب عليه تسهيل الطلاق في المحكمة
خلال مدة العدة .

وقد ينوم «دوى» دي يده أن الطلاق لا يقع إلا بحكم من المحكمة أن لم
يتعدر على الرجل مراجعة المحكمة لأن نص هذه المادة غير واضح تماماً .

غير أني وجدت المادة الرابعة والثلاثين توضح ذلك : الطلاق يقع قيـد
الزواج بإيقاع من الزوج أو وكيله أو من الروحة إن وكالت به أو عرضت أو
من القاضي . وهذا زال اليبس في فهم المادة السابقة .

• • •

نونس :

المذهب السائد في الشهل الاقربقي هو المذهب المالكي ومع هذا فقد
صدرت التشريعات الحديثة دون التقيد بمذهب معين .

وفي نونس صدرت مجلة الاحوال الشخصية في أكتوبر ١٩٥٦ تشمل
أحكام الزواج والطلاق والميراث .

ماتت «فانوث» ابوايث من «مداوة» التي مع الذكر في الميراث عدلاً في هذا من التروا
الكرام المرمع الذي لا يمتن التأويل . والله كرم مثل حصن الاشيش . ولا أريد أن اعرض
لحكمه الترفع لي حمل حق الذكر صف حق الاشيش ولكن حسي أن أذكر أن «فانوث» قد
الدفقة «امير» التي ليس «الحسن» ثم أن كدانه المرأة ما تحتاج اليه عني أيها «وحيدا» أو «سبا» أو
أي ولي آخر . و«فانوث» الزوجة على روحها ولا تملك للزوج على روحته ولو كان «مسيراً» أو «فيلراً»
وهي غنية .

راجع المصنف في الاسلام للإستاذ «بر» الاعلى المودودي ص ٢٩٥ .

وقد نصت المجلة في الفصل الثالث على ان الامر اتيلىين يعودون في امورهم
في يتعلق بشؤون الأسرة الى احكام دهمم والى محالى الاحبار .

وبما اورد به هذا القانون عن بقية قوانين البلاد العربية انه جعل الطلاق
لا يصح الا بحكم القاضي فقد جاء في الفصل ٣٠ : لا يقع الصلاق الا لدى المحكمة .
وفي الفصل ٣١ : يحكم بالطلاق :

١ - بناء على طلب الزوج او الزوجة للأسباب المبينة بهصول هاته المجلة .

٢ - بتراضى الزوجين .

٣ - او عند رغبة الروح اشاء الطلاق او مطالبة الزوجة به . وفي هاته
الصورة يقرر الحاكم ما تتسع به الزوجة من العرامات المالية لتعويض الضرر
الحاصل لها او ما تدفعه هي لروح من التعويضات .

والذي فهمته من هذه الصوص ان الطلاق لا يقع الا لدى المحكمة ،
ويحكم به بده على طلب احد الزوجين لاسباب معينة او بتراضى الزوجين .

وكذلك لدى اليهود يجوز في الحالتين انطلاق لدى طائفة القرائين كما سبق
القول وذكرنا . اما الحالة الثالثة فيبدو لي انه لا يجوز لروح اشاء الطلاق
برعته . وان يكون له مهور او سبب مما نص عليه القانون كما لا يجوز للزوجة
ان تطلب الطلاق لذلك اي بدون سبب الا اذ ارضي احدهما بتعويض الآخر
حسب ما يقرره القاضي .

وهذه الحالة الثالثة تنطبق على المسلمين فقط لان الطلاق لدى طائفة الربانيين
من اليهود يجوز بارادة الرجل الممردة دون بيان الاسباب الداعية الى ذلك .
وهذا يكون القانون التونسي حطر الطلاق على المسمى الا بحكم القاضي ولأسباب
معينة محلاً في هذا جميع المذهب والصوص الصريحة التي لا تحتل التأويل

وابقى لليهود حق الطلاق كما جاء في الشريعة في النكاح اي حظر (١١) .

• • •

المغرب العربي :

وفي المغرب العربي ابعاً يسود المذهب المالكي وقد صدرت مدونة الاحول الشخصية في يناير ١٩٥٨ م ، والقانون معظمه من المذهب المالكي وقد اُخذ من بقية المذاهب المعقبة فهو يقوم على الاستقاء دون التقيد بمذهب معين . ومع هذا فقد نص الفصل الاخير (٨٢) كل ما لم يشمله هذا القانون يرجع فيه الى الرايح او المشهور او ما جرى به عمل من مذهب الامام مالك .
واما ما جاء في هذا القانون في الطلاق .

الفصل ٤٧ اذا رفع الطلاق والمرأة حائض احرم القاضي الزوج على الرجعة

الفصل ٤٨ يجب تسجيل الطلاق لدى شهود عدلين مقصدين بلاشهاد

الفصل ٤٩ - الطلاق الممنق على فعل شيء او تركه لا يقع .

الاردن .

كان قانون حقوق العائلة العثماني هو المطبق في المملكة الاردنية

(١) ومن المغرب حق ان رئيس دولة اردنية الذي صدر هذا القانون الذي تتبعه اروج من الطلاق الا يحكم من القاضي لاسباب معينة من غير ان الرئيس قد صرح بوجهه بدون ذلك اي سبب مما عدا عن استقالة بايقاع الطلاق دون الرجوع الى القاضي .

جاء في المصور ١٢/١٠/١٩٦١ : قالت وكالات الاتباء ان السيد الحبيب بورقيبة رئيس تونس قد طلق زوجته العرسية وها هو الان لا يحضر ابداً بصدر ديار الجمهورية التونسية . وجميع هذا الطلاق لانه يتفق معه السيد بورقيبة الخاصة وهذا دليل على ان الطلاق لم يكن يحكمه القاضي ولا يفسد نص عليه القانون

الى عام ١٩٥١ حيث صدر قانون جديد سمي بهذا الاسم (قانون حقوق العائلة)
ونشر في العدد ١٠٨١ من جريدة الرسمية بتاريخ ١٦/٨/١٩٥١ .^{١١}

ومعظم القوانين من المذهب العلمي الا انها تتفق بتعريف القاضي فانه اعتمد
على المذهب المالكي وغيره من المذاهب .

وقد تضمن هـ ا القوانين جميع الاحكامات وتعليقات التي جاءت في
متر فوا من املاء عربية مما لم يخرج فيه على المذهب ولا راء لفقه المعروفة

★ ★ ★

(١) الاسرة والمرأة ، الدكتور صلاح الدين الناهي ص ٩٨

الْبَتَّابُ الْأَوَّلُ

مشروعية الطلاق وأنواعه

وهو يتضمن .

الفصل الأول : حقيقة الطلاق

الفصل الثاني : الأصول في الطلاق الخطر أم السلامة

الفصل الثالث : أنواع الطلاق

الفصل الأول

حقيقه الطلاق

المبحث الاول

الامرق والفرق بينه وبين الفسخ

تعريف الصلاق

الطلاق لغة ترك والمارقة ، يقل طلق القوم أي تركتهم ونقول طقت الأسير والسجين ، وطلق الرأي بمعنى أنك بحثت له أن يهدي من أرائه ما يشاء .

وقد علم العرف على أن لفظ الطلاق يستعمل في رفع القيد الملتزمي والفسخ الاطلاق يستعمل في رفع القيد الحسي فيقال طلق الزوج زوجته ، هي طالق ويبدل أن يقال . سجين طالق كما يبدل أن يقال امرأة مصقة

وفي اصطلاح الفقهاء :

تعريف الاحناف : في الباب (١) الطلاق . رفع قيد الكاح في الحال أو أمال بلفظ مخصوص .

(١) الباب في القدوري ٢/٣٠٠ .

تعريف المالكية : في مواهب الجليل ^(١) - الطلاق - صفة حكومية ترفع حلية
متعة الروح بزوجته

تعريف الحنابلة : في الانصاف ^(٢) - الطلاق : حل قيد السكاح او بعبءه .
تعريف الشافعية : في معنى المحتاج ^(٣) - الطلاق : حل عقد السكاح بلفظ
الطلاق وبحره .

تعريف الامامية : في جواهر الكلام ^(٤) - الطلاق : ازالة قيد سكاح بصيغة
طالق وشبهها .

تعريف الزيدية : في مستزح المختار ^(٥) - الطلاق : قول مخصوص
او ما في معناه يرتفع به السكاح او ينشئ .

. . .

التعريف الذي نضعه لطلاق :

الطلاق : هو الصيغة الدالة على انتهاء الحياة الزوجية في الحال او المآل
الصادرة من اهله في محله قاصدا للمعنا امام شهود .

وهذا التعريف راعينا في وضعه تصديق بصدق الطلاق كما شرع في القرآن
والسنة وسنعود الى شرح هذا التعريف بعد قليل .

المنسخ :

واما الحياة الزوجية كما يكون بالطلاق يكون مالم ينسخ . وهذا لا خلاف
فيه بين الفقهاء اما الخلاف بينهم فيما يتدوله كل من الـ ح او الطلاق من

(١) مواهب الجليل ١/١٨٠ .

(٢) الانصاف ٥/١٨٤ .

(٣) معنى المحتاج ٣/٢٧٩ .

(٤) جواهر الكلام ٥/٢٧١ .

(٥) المستزح المختار ٢/٣٨١ .

لفرق الروح ما يعد فسخا في بعض المذاهب قد يعد طلاقا في مذاهب
اخرى وهكذا .

أهم الفروق بين الطلاق والفسخ :

- ١ (طلاق يعتبر اياه بمقد الروح اما الفسخ فقد يكون بقصد افساد روح
الحس رافق بشوئه او غرض طرد على الروح مع بقائه بعد ان نشأ صحيحا ،
او حادث صاب احد الزوجين فأعطى الآخر حق طلب الفسخ
- ٢ (طلاق يكون دائرا لا رجعة فيه ووجوبها يجوز لزوج مراجعة زوجته
ما دامت في العدة ، ما الفسخ فهو عرقه دائمة لا رجعة فيها .
- ٣ (العرقه أي بعد طلاق تنقص من عدد الصفات الثلاث التي يملكها روح .
ما الفسخ فلا يعتبر من الطبقات الثلاث أي لا ينقص العدد
- ٤ (ان «طلاق لا يكون الا في كساح صحيح » ، اما الفسخ فقد يكون في
نكاح صحيح أو غير صحيح .

ضابط ما يعتبر طلاقا وما يعتبر فسخا :

الاختلاف : ذهب الاصناف الى ان كل عرقه من جانب روح ، ولا يمكن
ان تقوم من قبل امرأة فهي طلاق كالعرقه بسبب الابلاء . وكل عرقه من قبل
الروحة ولا يمكن ان يكون من قبل الروح فهي فسخ كالعرقه بسبب عدم
كفاءة الروح له .

اما اذا كانت لعرقه سبب يمكن ان يقوم في كل من الزوجين كردة احدهما
او اياه الزوج الاسلام فقيه تفصيل :

ردة الروحة فسخ بالامتناع من أي حيلة وحاجبه ، أما ردة روح فهي
فسخ عند أي حيلة وأي يوسف وطلاق عند محمد . وأما اياه الروح الاسلام ،
وطلاق عند أي حيلة ومحمد وفسخ عند أي يوسف .

وعلى هذا فأبو يوسف يرى أن الفرقة بسبب . ذمة الروح أو إيمانه الاسلام
فسخ ومحمد يراها طلاقاً . أما أبو حنيفة فيؤي العرفه بسبب الردة فسحاً وبسبب
إبائه الاسلام طلاقاً^(١١) .

وأهم الفرق التي تعد طلاقاً عند الاحناف^(١٢) .

(١) تطليق الزوج .

(٢) الإيلاء .

(٣) الخلع .

(٤) اللعان .

(٥) التفريق لعيب جنسي في الزوج .

(٦) التفريق لإبائه الزوج الاسلام .

وأهم الفرق التي تعد فسحاً عندهم :

(١) التفريق لردة أحد الزوجين .

(٢) التفريق لفساد الزواج .

(٣) التفريق لعدم كفاية الزوج .

وما يتوقف على الفناء من فرق الطلاق

(١) اللعان .

(٢) التفريق بسبب عيب في الزوج .

(٣) إبائه الزوج الاسلام .

وما يتوقف على الفناء من فوق العسخ :

(١) التفريق بسبب عدم كفاية الزوج .

(٢) التفريق بسبب إبائه الروح الاسلام عند أبي يوسف

(١١) البدائع ٢/٤٢٧ .

(١٢) أحكام الأسرة عند المحكم محمد ١١٤ .

واما ما لا يتوقف على القضاء من فرق الطلاق :

- (١) طلاق الزوج .
- (٢) الطلاق بسبب الايلاء .
- (٣) الخلع .
- (٤) ردة الزوج عند محمد .

ومن فرق الفسخ ما لا يتوقف على القضاء :

- (١) الفرقة بسبب فساد العقد .
- (٢) الفرقة بسبب ردة الزوجة .
- (٣) الفرقة بسبب ردة الروح عند أبي حنيفة وأبي يوسف .

• • •

الحابلة والشافعية : وذهب الحابلة والشافعية الى ان الفرقة التي تقع بين الزوجين تعتبر طلاقا اذا اوقف الزوج او نائبه وما عدا ذلك من الفرق فهي مسح . ومن فرق الطلاق عندهم :^(١)

- (١) تطليق الزوج .
 - (٢) الجمع بين الزوجين وفي قول معتد عند الحابلة انه فسخ .
 - (٣) تطليق القاضي اذا امتنع الزوج عن الطلاق بسبب الايلاء .
- ومن فرق الفسخ :

- (١) التفريق لميب في أحد الزوجين .
- (٢) التفريق بسبب اعسار الزوج .
- (٣) التعريق بسبب العمان .
- (٤) الفرقة بسبب ردة أحد الزوجين .

(١) الفواكه المديدة في فقه الحنابلة ٢٧/٢

(٥) العرق بسبب فساد العقد .

(٦) الفرقة بسبب عدم كفاءة الزوج .

مذهب المالكية :

ذهب المالكية الى ان العرق بين الفرح والطلاق هو في سبب الموضع
للمرقة ، كان واحد الى احد الزوجين فهو طلاق اما ان كان غير راجع لاحد
الزوجين بحيث لو اراد الاستمرار على حياتها الزوجية المشتركة لما حاز بها ذلك
كان هذا صفا .

جاء في بداية المجتهد ١ - ان لا اعتبار في ذلك هو سبب الموضع للعرق
فان كان غير راجع الى الزوجين ، لو اراد الاقامة على الزوجية معه لم يصح
كان مباحا كالحرمه للرجاع او انسكاح في امدة ، وان كان يجوز لها ان
يقبض عليه مثل الرد بالعيوب كان طلاقا .

ومن العوق التي تعد طلاقا عند المالكية :

(١) تطليق الزوج .

٢ ، الخلع

(٣) التفريق لعيوب في احد الزوجين .

(٤) التفريق لاعتبار الزوج عن عقد زوجته .

(٥) التفريق للضرر .

(٦) العرق بسبب الايلاء

(٧) العرق بسبب عدم الكفاءة .

ومن العوق التي تعد فسخا :

(١) التفريق بسبب العسر اذا تترتب عليه عرقه مؤبدة .

(١) بداية المجتهد ٢/٤٤٣ .

- (٢) التفريق بسبب هساد الكاح
(٣) التفريق بسبب اباء أحد الزوجين الاسلام .

• • •

مذهب الظاهرية :

ذهب هذه المدرسة الى ان كل فرقة تم بين الروحيين هي فرقة بطلائ الا في
الحالات التالية فتعتبر فسخاً^{١٩} :

(١) اللعان .

(٢) اختلاف الدين الا في حالة اسلام الروح والروحة كتابيه .

(٣) احرمه الى تقع بين الروحيين بالروح اع . ومن الملاحظ ان هذه
لا يحيزون التفريق بسبب العيوب او الاعداء او عن العقه أو تفريق الحكيمين
حين الشقاق والص .



(١) نحو ١٤٢/١ .

المبحث الثاني

الأصل في مشروعية الطلاق وحكمه

الأصل في مشروعية الطلاق :

- ١ - القرآن الكريم . ورد ذكر الطلاق في القرآن الكريم في آيات كثيرة ذكرها قوله تعالى « الطلاق منكم » لغيره أو « يرجع إليهم » وقوله تعالى « لا حرج عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن » .
- ٢ - السنة الكريمة : وكذلك فقد ورد الطلاق في السنة النبوية وهو قولاً ونسباً عليه السلام طلق حمصة بنت عمر ثم راحمها وإن عمر طلق زوجته في الحبس فأمره النبي عز وجل « راحمها » والمراحم هنا لا علاقة لها بمشروعية الطلاق كما سوف نرى - وقوله يُرْجَعُ أنه من الحلال أي أنه طلاق
- ٣ - الإجماع : وقد انعقد الإجماع منذ عصر الصحابة والتابعين على مشروعية الطلاق كما جاء في القرآن والسنة .

• • •

حكمة مشروعية الطلاق :

الزواج هو «النية الأولى في سوء المجتمع» واجتماع لا يكون قوياً لا

(١) سورة البقرة آية ٢٢٠

(٢) سورة البقرة آية ٢٢١ .

اد كان اساسه متناً مترابطاً متماسكاً وهذا فخر الاسلام لرواح جسماء ميتافاً غيبطاً ، ووضع له من القواعد ما يضمن فيه بقاءه واستمراره . فجعله ميماً على الاختيار لمطابق دون اكراه لانه عقد وصافي لا يبر الا برادتين وحرم التوقيت فيه لانه عقد ابدى ولتداهيه مع الاستقرار المشد منه . وليطبخ الروح حن على ان مصيرهما اصح واحداً لا انفكاك له .

من الامور التي يحققها لرواح مع الروحى السكن والمودة والرحمة .
 قال الله تعالى : « ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم زوجات لكم ولكنوا اليها ورحل بينكم مودة ورحمة » . ومن ثرات لرواح بل من اهداه الكورى التماسل
 وقال تعالى : « بدل والدون زيه الحبة الدنيا » .
 وقال الله الكريم : « تدكعوا تاملوا » .

وقل غيه السلام : تزوجوا الودود البرود في سكاثر بكم الالم » .
 وقد ارس الله تعالى كلام الروحى ان يمشى الاخر المعروف وعائروهم
 بالمعروف « « ولئن من ادى عيين بالمعروف » .
 وهذا كانت من اسس الرواح في الاسلام : الاختيار المطلق حين
 الرواح ومن اهداه الكورى : السكن والمودة والرحمة بين الروحى ، والتماسل ،
 والمعاشرة بالمعروف .

وكس قد تطرأ احيداً على العلاقة الروحى امور تجعل الحبة بين الروحى
 مصدر شدة وحسام وشقاق من ذلك : ان يتبين للمرء انه قد اخطأ في اختياره
 شريك حياته فيرى اخلاقاً وطباعاً تخالف اخلاقه وطبعه ولا يستطيع ان
 يتلائم معه .

(١) سورة الروم آية ٢١

(٢) سورة النكح آية ٤٦

(٣) كعب الحدة ١ : ٣٠

(٤) - سورة النساء ١٩

(٥) سورة القرة آية ٢٢٨

وقد ترى الروحة من روحها قسوة في المعاملة أو قد تطلع على مالا يرضيها من سلوكه وأخلاقه بحيث لو عرفت ذلك قبل الرواح ما قبلت به روحاً وشريكاً لحياتها .

وقد لا يحقق الرواح ما يهوى الكبري فقد يطرأ على القلوب ما يعيرها ويبتدأ فتقرب المودة بقضاً والسكن كراهية والرحمة قسوة .

وقد يجد أحدهم صاحبه عقيداً لا يرحم منه بل فقد يكون بعض الروحات عقيداً مع روح وزلوداً مع آخر والروح كذلك قد يولد له من روحه ولا يولد له من أخرى .

وقد يصاب أحدهما مرض معد أو مخوف أو مفر بما لا يستطيع معه دوام العشرة الروحية فتصعب أو يستحيل معه شدة المعروف التي أمر بها القرآن الكريم .
والنفية الطبيعية لمن هذه الأمور أن يجن الخصاص والشقاق في الحياة الروحية عن الاستقرار والطأينة ويصبح عش الروحاني الذي كان لأمس الذي يراود خيال الزوجين . السعادة والنعيم والهدوء مصدرراً للشقاء والحزن والبؤس وسبباً لضرب كل من الزوجين لأن الروح يرم بالعفة والسكنى والروحة تحبس عن الرواح فلا تستطيع أن تتزوج لأنها لا تزال زوحة .

ما العلاج لهذه الحالات الطارئة ؟

جاء الإسلام فأمّر الزوجين - حرماً على عدم انفكاك هذه الوحدة الروحية - أن يصير أحدهما على الآخر ما استطاع إلى ذلك سبيلاً - قال تعالى : وعاشروهم بالمعروف فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً .
قال الطبري^١ في تفسيره في هذه الآية : وعاشروهم بالمعروف فرب كرهتموهن . فاعلمكم أن تكرهوهن فتسكنوهن ، فيعمل الله لكم في أمساكنكم

(١) سورة النساء آية ١٩

(٢) تفسير الطبري ١/٢٢٦ .

ايمن على كره مسك من خيرا كثيرا من ولد يوزقكم مهن او عطكم
عليهن بعد كراشكم اياهن .

كما امر الله سبحانه ببعث حكمين من اهـل الروح والروحة اذا خاطرا
الشقاق والنزاع بين الروحين ليعلا جهدهما ، لاصلاح بينهما الى آخر ما وضعه
الاسلام من محاولات سوف نذكرها في محلها ليحول دون انفصال هذين
الروحين اللذين ارتباطا بعقد قدسه الله .

أما اد لم يجد ملاح ونعدو الشاء فاستحال أنقد الحياة الروحية وعودها
ما يجب ان تكون عليه فما العمل حينئذ ؟

امامنا ثلاث حلول ^(١) :

(١) - بقاء الحياة الروحية هذه الحالة التي وصفت بمصحاء ومعنى ذلك
استمرار الشقاق والنزاع بين الروحين .

(٢) - او الانفصال الحادي حيث يعيش كل من الروحين بعيداً عن
الآخر مع بقاء مرتعاً بعقد الروح بحيث لا يستطيع احدهما ان يتزوج .

(٣) - او الطلاق .

وقد احذر الاسلام نظام الطلاق حين تضطرب الحياة الروحية ولم يعد ينفع
فيها صبح ولا صلاح . وحين تصبح رابطة الروح من غير روح لآل
الاستمرار معناه ان يحكم على احد الروحين بالسجن المؤبد وهذا ظم نأه روح
العداة بل قد يكون وسيلة لارتكاب ما حرم الله من امور في سبيل التخلص
من هذا الجحيم الذي لا مخرج منه . قل الله تعالى : وان يتعرفا بفن الله كلا
من سعته .

(١) الأحوال الشخصية للشيخ محمد ابو زهرة ص ٢٧٧ .

الفصل الثاني

هل الاصل في الطلاق الحظر ام الاباحة :

هل يقع الطلاق مناح الروح ام محظور ؟

هذه قضية هامة تشغل الرأي العام المهم في هذا الموضوع لأن اباحة الطلاق أو حظره يتصل بنظام الطلاق من حيث تقييده وإطلاقه . فمن المرحل أن يصدق دون حظر هذا أن الشارع ادخ له الصلح أم انه محظور عليه ذلك . لا خاصة بدعو إليها يجب يسبح له الصلح لاحتله

المبحث الاول

ما يجترى الطلاق من اعظام

الطلاق من التصرفات الشرعية التي تصدو عن الروح فإرادته المبردة ، ولكل تصرف حكم شرعي حسب امر الشارع له أو هي عنه ^(١) والطلاق

(١) راجع اقسام الحكم الشرعي في مباحث الحكم عند الأصوليين للشيخ كنور محمد سلام
مذكور ص ٥٨

حكم نكاحي تعتبره الاحكام الخمسة من وجوب^(١) او اباحة^(٢) او سكرانية^(٣) او تحريم^(٤) او نذوب^(٥) .

حاء في الشرح الكبير^(٦) اطلاق على خمسة اصري :
١ واجب كطلاق المولى بعد الترض اذا ابنى العينة . وطلاق الحكيمين في الشقاق اذا واثا ذلك .

٢ - مكروه . الطلاق من غير حاجة اليه - وقال القاضي فيه روايتان : احداهما انه محرم لانه ضرر بفسه ورواحته واعدام للمصلحة الحاصلة لهما من غير حاجة اليه فكان حراماً كالأول اذل . واقله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار . والثانية انه مباح لقوله عليه السلام : ابعث الحلال الى افة الطلاق
٣ مباح : وهو عند الحاجة اليه لانه خلق المرأة وسوء عشرتها والنزول منها من غير حصول الغرض بها .

٤ - مندوب اليه : وهو عند تعريض المرأة في حقوق الله الواجب عليها : او تكون له امرأة غير غيبقة . ويحتمل أن يكون «الطلاق في دين الموصفين واجب» .

-
- (١) هي الوجوب اي ما كان الصب فيه على سبيل لا لزوم كقوله تعالى : «اب الذين آمنوا كتب عليكم الصيام» .
(٢) الاباحة : «كان ذلك عبداً بين يدي وركه يمس مباحاً كالأكل والشرب وسائر الأفعال المباحة» . «بحث لفراندي كتبه المذكور مذكور في عدة الفتاوى والاقتصاد : الاباحة عند الفقهاء والاصوليين ص ١٤» .
(٣) الكراهة : ما يفتى به المكلف على من على سبيل الترجيح لا الاكراه .
(٤) التحريم : وهو يقابل الوجوب وهو مسمى الشارع به على سبيل الاكراه . كقوله تعالى : حرمت عليكم أمهاتكم .
(٥) النذوب : ما كان حرام الشارع به على من على سبيل الترجيح لا الاكراه وهو مسمى الكراهة كقوله تعالى : لا تكفروا عاظاب لكم من النساء .
(٦) شرح الكبير ١ : ٢٣٤ .

ومن المدبوب إليه الطلاق في حال الشقاق وفي الحال التي تخرج المرأة الى
المخالعة لتزيل عنها الضرر .

٥ - المخطور : الطلاق في الحبس او في طهر جامعها فيه .

وجاء في معنى المحتاج ^(١) ان الطلاق :

١ - واجب : كطلاق امولي وطلاق الحكيمين في الشقاق اذا رايه .

٢ - مندوب : كطلاق زوجة حايها غير مستقيم كسيئة الحق او كات
غير عقيمة .

٣ - ومكروه : كمتقينة الحال .

٤ - ومباح : طلاق من لا يهاها .

٥ - وحرام : الطلاق البدعي لحصول الضرر به .

ولكن الامام النووي ذكر في شرحه على صحيح مسلم ان الطلاق اربعة
اقسام : حرام ومكروه وواجب ومندوب . وقال : ولا يكون مباحاً
مستوى الطرفين ^(٢) .

والى هذا ذهب المالكية فقد قال الدرديري في شرحه مختصر خليل ^(٣)
ان الطلاق من حيث هو حادث قد تمت به الاحكام الاربعة من حرمة وكراهة
وجوب وندب .

وقد ذكر صاحب الروضة البهية اقسام الطلاق ^(٤) فقال : وهو يقسم
اربعة اقسام وهما ما عدا المباح وهو متساوي الطرفين من الاحكام الخمسة فانه
لا يكون كذلك بل اما راجح او مرجوح .

وهو إما حرام وهو طلاق الخائن . . وإما مكروه وهو الطلاق مع

(١) معنى المحتاج ٣/٣٠٧ .

(٢) النووي على مسلم ٦١/١٠ .

(٣) الدرديري على حسن ٢/٢٢٢ .

(٤) الروضة البهية ٢/١٥٠ .

التسام، الاخلاق ... واما واجب وهو طلاق لمولى والمظهر ... واما سنة وهو الطلاق مع الشقاق بينهما .

وفي المراتز^١ : والطلاق على اربعة اضرب واجب ومحظور ومدبب ومكروه .

ومثل ذلك من جاء في شرح السبل^٢ ان الطلاق مكروه وهو الواقع بعين سب مع اسقامه الحال وواجب كما في حال الشقاق ومدبب طلاق غير العيفة وجائز اذا كان لا يريد

والكسا يلاحظ ان طلاق حين نعتيه هذه الاحكام فتعده واجباً او مندوباً او محرماً كمن ذلك لا مود حادثة عن الاصل فيه فيكون واجباً حين تحكيم الحكمين ومندوباً به عند تقدير المرأة في واجباتها مثلاً او محرماً ان وقع والمرأة في الحبس

اما يريد ان سمى الاصل في طلاق حين لانعتيه هذه الامور هل هو مباح ام محظور ؟ ..

الغمام على رأيي في هذه الاحاطة ، فويق يقول ان طلاق مباح وفريق آخر يهـاي ان الطلاق محظور .

هل الاصل في الطلاق الاباحة ام الحظر :

من قال ان الاصل في الطلاق الاباحة :

وقال السرخسي في المبوط^٣ . وايضا الطلاق مباح وان كان مبهماً في الاصل .

(١) المراتز ص ٣٣٤ وهو من كتب المطبوعة المتقدمة .

(٢) شرح السبل ٥١/٣ .

(٣) المبوط ٢/٦ .

وقال الترمذاني في الدر المختار ^(١) - إيقاعه مباح عند العامة ^(٢) لاطلاق الامات .

ونقل الزيلعي عن النهاية ^(٣) : ان إيقاع الطلاق مباح .
وقال القرطبي في تفسيره ^(٤) : دل الكتاب والسنة واجماع الامة على ان الطلاق مباح غير محذور قال ابن المنذر : وليس في المسح منه حرج يثيب .

• • •

ادلة من قال ان الطلاق مباح :

١ - اطلاق الآيات القرآنية التي جاءت بأحكام الطلاق . فمن ذلك قوله تعالى : لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تعرضا هن فريضة . وقوله تعالى : فطلقوهن لعدتهن - وذلك كله يقتضي اباحة إيقاع الطلاق .

٢ - السنة النبوية : وقد طلق النبي صلى الله عليه وسلم حفصة حتى نزل الوحي يقول له : راحمها فانها صوامعة قوامة . والذي عليه السلام لا يعمل شيئاً محظوراً ^(٥) .

٣ - الصحابة : وكذلك فقد طلق الصحابة وروحاتهم دون بيان صعب اطلاق ودل على انه مباح فقد حنق عمرام عامر رضي الله عنها وطلق عند الرحمن بن عوف تمخره ، وكان الحسن بن علي يكثر من الطلاق .

(١) الدر المختار شرح الطحاوي ٢/٢ ١ .

(٢) يقصد بالامة أي جمهور الاحناف .

(٣) الزيلعي ٢ ١٨٩ .

(٤) القرطبي ٣ ١٢٦ .

(٥) الزيلعي المصدر السابق والوسط المصدر السابق .

(٦) جاء في سنن ابن ماجه ١/٣١٨ من سعيد بن جابر عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ثم راحها .

ع - القياس ان الصلاق كزلة مسك بطريق الاستحسان فيكون مباحاً في
الاصل كالاتفاق

من قال ان الاصل في الطلاق الحظر :

جاء في فتاوى ابن حجر^١ لاصل في الصلاق الحظر والاحقة باعتبار الحاجة
قال ابن القيم في فتح القدير^٢ والاصح حظره لا تحريمه
وقال في مجمع لاهر^٣ ، وما وضعه - وضع حظره لا تحريمه -
وفي تقرير الاثر^٤ : وايضا هو مباح وقبل الاصح حظره الا لاحتاجة
رجله في الجواهر^٥ لاصل في الصلاق حظر لما فيه من قطع المسكاح
الذي تعلق به لمصالح الدنية والدنيوية .

وفي الهداية^٦ : الاصل في الطلاق هو الحظر ،

وفي درر الحكام^٧ وما وضعه - ولاصح حظره - الا لاحتاجة .

وهل في البدائع^٨ الاصل هو الحظر والكراهة الا انه يحسن للتأنيب .

(١) دأوى مسطرة - مذكور في مكتبة الاعداد في حد - ٥٥ - الاولاد رقم ٢٨ .

(٢) (عروة الاثر) ص ١٦٦

و مؤلف الفتاوى - وهو ابن محمد بن عبد الله بن محمد بن يوسف بن عبد الله بن محمد بن
سنة أخرى من المذكور له مكتبة لاهر رقم (١٥٩١ ، ١٥٩٢) وقع في - يكتفون
والكتاب بمدرسة الخوض وهو موسوعة في الفقه الحنفي يوجد نسخة محفوظة منه في دار الكتب
المصرية رقم ٤٨٩ .

(٣) فتح القدير ٢٢٣

(٤) مجمع الاسرار ٣٨٥/١

(٥) الطحاوي ١/٢٠٤

(٦) الجواهر ٢/٣١

(٧) درر الحكام ٥٧٣

(٨) درر الحكام في مرجع عمر - الحكم (السرملايا في حديثه عن ادور) ١/٣٦٦

(٩) البدائع ١/٩٥

وحاء في المحرور " ويسكر = الطلاق لغير حاجة ، وعند (الامام محمد)
محرم ويباح عند الحاجة اليه .

وقال ابن ريمه "٢". الاصل في الطلاق المحظر وانما ابرج منه قدر الحاجة .
وقال . ويباح في بعض الاحوال كما اذا احتاج اليه منه مع الحاجة اليه
مدح ، فلا كراهة وبدون الحاجة مكروه عند بعضهم .
وقال . بل نفس الطلاق اذا لم يدع اليه حاجة ، صهي عنه رفقاً بالعلماء اما
تخي تخريم أو تخي نلزمه .

ادلة من قال ان الاصل في الطلاق الخطر .

١- الأحاديث التي وردت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحلم بالهي عن الطلاق ومن ذلك: ابغض جلال إلى الله الطلاق^{١٥} تزوجوا ولا تطلقوا على الله لا يجب الدواقين ولا الدواقات^{١٦}.

ما حلف بالطلاق مؤمن وما استحل به الإمداق^{١٧}.

وهذه أحاديث كثيرة في كتب الفقه تحت على ترك الطلاق والله أعلم^{١٨}.

۱) ماهی آب میوه ۱۶۴ و ۸۰ و ۶۳.

(٢) المصدر السابق ١٦/٢ و ٨ و ٦٤ .

(۳) میں اس واقعہ ۱۸۹۴ء و بعد کے کئی برس بعد لکھی گئی ہے۔

{ ٤ } كشف الحقائق ٢٠٦٦ وقد رَوَاهُ نَظَرَامِي عَنْ أَبِي مَرْثَدٍ وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ عَدَدَةٍ مِنَ الْمَشَاهِيرِ بِإِسْنَادٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي الْمَرْسَلِ الْحَقِيقِيِّ ١ هُوَ فِي رِوَايَةِ أُخْرَى لَا يَحْبِطُ بِمَرْثَدٍ وَلَا بِمَرْثَدٍ .

٥٠) كتف عماد ٢ ٢ ٢ دراهم ابن عسكر عن س. روز ابد في عصر القمري

(٦) من ذلك حديث ثورمذولا صلوا من الصلوات بهتر منه عرس الرحمن .
المصنف : حديث موضوع . قال ابن الجوزي : حديث موضوع . سكن عمره في الحادي عشر .

٢ - أن الروحانية من الله لا فيه من مصالح الدنيا وقد قال تعالى : ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة .

وهي الطلاق كغيره من الأعيان وقطع هذه الصلة والعودة والرحمة وذكر أن هذا الرابطة المقدسة الذي ربط الله به من قسبي ليكونوا قسما في ساء هذا المجتمع . ثم إن الطلاق يدون حجة ودعوة إليه يعني وضرب وهذا لا يجوز في الإسلام . قال الله تعالى : ولا تأكلوا أموالكم عن غير سبيل .

هاترا في هذا الموضوع :

بحث فيما يلي في الفقرات التالية :

(١) معنى حديث أبغض الحلال إلى الله الطلاق .

(٢) مناقشة أن مهام وأن محرم وأن عبادين والروحي من قدمه الإسلام .

(٣) ما يرجعه من هذه الآراء .

• • •

حديث أبغض الحلال إلى الله الطلاق "

قال بعض الفقهاء هذا الحديث مشكك لأنه كيف يكون الطلاق حلالا ولو

لأن عدي مسدود عن أي منه روحا ولا تعلق في الصلاة بينه وبين العرس كغيره . ٣٠٤ وقد جاء هذا الحديث في كتب نفعه القديس بها وخدمة تامة مع وده لقرآن والسنة للشيخ عبيد بن عبد الله في عدة من هذا الحديث الحديث لأن في صدره عمرو بن جمع لا يصح الاحتجاج به .

راجع في معنى هذا قوله الشريعة عن الأحداث التي به الحديث أو الحسن عبيد بن عمر بن عراقي الكندي شامي التوفي ٩٦٣ ٣٠٤ ٢٠٤ .

(١) هذا الحديث أخرجه أبو داود وابن ماجه عن ابن عمر وخرجته حاكم عن ابن

بعض إلى الله (١) .

والجواب على هذا أن المراد بالحلال هنا هو ما يقاس الحرمة وهو ما ليس
بموضوعها هنا .

وقد ورد ذلك بالقرآن الكريم (٢) وأحل الله البيع وحرم الربا (٣)
فإذا كان الحلال مقابلاً للحرمة وجب أن يشمل كل ما عداه .

يقول ابن عابد (٤) : « المراد بالحلال ما ليس فعله بالأمر الشرعي (مباح
والمندوب والواجب والمكروه) » .

وفي بحر الرائق (٥) قال الشافعي رحمه الله : « قيل : ما الحديث مشكل
لأن كون الصلوة مباحاً إلى الله عز وجل ما يتركوه حلالاً ، لأن تركه
مباح ، يقتضي رجحان تركه على فعله وتركه ، لا لا يقتضي مساواة تركه بفعله .
والجواب : ليس المراد بالحلال ما استوى فعله وتركه بل ما ليس تركه
بأمر الشرعي (المباح والمندوب والمكروه) » .

وليس من المفقول أن يكون المراد من الحلال المندوب أو الواجب فم
يبقى إلا أحد أمرين : الإباحة أو الكراهية .

عمر أيضاً ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أحسن الله شأنكم من أبيه من الطلاق
ما وهذا حديث صحيح الإسناد لم يرد فيه شيء من ضعفه » . وصحيح الترمذي أيضاً : « وأخرج
الطحاوي : أنه المشهور - كشف الخفاء ص ٢٩ » .

وروي أبو يوسف في الآثار ص ١٢٨ : « حدثني يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد بن
أبراهيم أنه قال : « ليس شيء من الله تعالى من الطلاق » وأخرج الترمذي والبيهقي
عن عمار بن دينار مرسلاً : « أحسن الله شأنكم من أبيه من الطلاق » .

(١) قال القسوقي ٢ : ٢٢٢ : « هذا حديث فيه اشكال » .

(٢) سورة البقرة آ ٢٧٥

(٣) الأمانة للذكور والذكور ص ٦٩ .

(٤) ابن عابد ص ٤٢٦/٢ .

(٥) البحر الرائق ٣/٢٨٤ .

والمباح في الشريعة الإسلامية كما يعرفه الشوكاني: ما لا يمدح على فعله ولا على تركه^١.

وفي الجوهر^٢ "أباح ما حيز المكلف به فعله وتركه من غير استحقاق ثواب ولا عقاب، إذا استطاع القول بأن لفظ خلال في الحديث ليس المراد منه الواجب ولا المندوب ولا المباح فم يبق إلا المكروه والمحظور^٣، والخطر كما في الباب^٤ جامع من استعماله شرعاً.

يقول مريري في هذا الحديث^٥ "إن خلال هو طائر يعمل والمراد غير الحرم ويشمل المكروه وقد علق السدي على هذا الحديث بقوله^٦ "إذا طلاق مبعوض عند الله لم شرع إلا الحجة الدالة عليه أن لا يأتي إلا بالنسب به إلا عند الحاجة.

ويقول ابن حجر في الفتح الباري^٧ "إن علماء حملهوا الحديث على وقوع طلاق بغير صلب.

والخلاصة من الحديث الشريف يدل على أن الطلاق وإن كان مشروعاً، ولكنه مبعوض أي أنه سبحانه وتعالى إذا شاء من بين المشروعية وبين الخطر كالأصل في الأرض المعصوبة^٨. فالصلاة مشروعة ولكن الخطر لأن قيمته

(١) إرشاد الفحول ص ٦

٢ الجوهر ٢ ص ٣٨

(٣) يقول شوقي أن المكروه يمين ثلاثة أمور منها المحظور. راجع أصول الفقه عند المنبر د. زهره ص ٥٢

(٤) إقبال علي القدوري ٣٨٠/٢

(٥) المراجع المبيح جامع ص ١٦١ وهو أشار إليه الدكتور المذكور في بحث الإباحة ص ٦٩

(٦) سنن ابن ماجه ٣١٨/١

(٧) فتح الباري ٢ ص ٣

(٨) الأحوال الشخصية فتيخ ريد الايباتي ٢٩٣/١

في ارض مغصوبة فقد احتجعت المشروعية والخطر في امر و حد

• • •

ما جاء في فتح القدير والبحر الرائق وحاشية ابن عابدين والرائع :

يقول ابن المهام في فتح القدير^١ ، وادع ابيح الطلاق (للحاجة والحاجة ما ذكره في بيان منه ، وادع ، رجعت الى بيان سبب الطلاق يجد انه قال^٢ ، وما منه الحاجة الى الخلاص عند تناسل الاحلاق وعروض المعاصاة الموحدة عدم اقامة حدود الله وشرعه . ويقول : غير ان الحاجة لا تقتصر على الكبر والريه وقال ابن نجيم في البحر الرائق^٣ ، واما صفة فهو بعض المداحت الى الله تعالى وفي المعراج . بقاع طلاق مباح وان كان معصاً في الاصل عند عامة العلماء . ومن ساس من يقول لا يباح اية الا ضروره كبر من او ربه لقوله عليه السلام لعن الله كل مدواقي مطلق .

ثم يقول : ان قوله في فتح القدير والاصح خطره الحاجة احتياط للقون الضعيف وليس المذهب عن علمائنا .

وقد عقب ذلك ابن عابدين في منحة الخلق فقال^٤ : قوله احتياط للقون الضعيف اي من حيث القيد بالحاجة لامن كل وجه لان القول الصريح تخصيص الحاجة الكبر والريه . والذي في اصح اهم من ذلك لانه قال : غير ان الحاجة لا تقتصر على الكبر والريه .

وقد ذكر ابن عابدين ايضاً في رد المحتار تمهيداً على قول صاحب الدر المختار ان المذهب هو الاباحة نقلاً عن «المحرر فدل^٥» - وقوله في البحر ايضاً

(١) فتح القدير ٢٢/٣

(٢) المصدر السابق ٢٦/٣

(٣) البحر الرائق ٢٥٣/٣ .

(٤) منحة الخلق على البحر الرائق ٢٥٤/٣

(٥) الدر المختار ٤٢٦/٢

انه ما صححه في الفتح اختيار القول الضعيف وليس المذهب عن علمه فيه نظر
لان الضعيف هو عدم ابعثه الا لكبر او ربه والذي صححه في الفتح عدم
التقييد بذلك كما هو مقتضى اطلاقهم الحاجة .

ويقول . و . فرربه ايضاً بل الساقى بين هورهم داحه وقوهم ان الاصل
فيه الحجر لاختلاف لجنيه وحصر ايضاً انه لا مخالفة بين ما ادعاه انه اذهب
وما صححه في الفتح ^{١١} .

والذي فهمته من هذه النصوص ما بي

١ ان صاحب فتوح القدير يرجح ان الاصل في الطلاق خطر لا الاباحة

ولا يباح الا الحاجة

٢ وان نجم به اوجه في ذلك ويقول ان المذهب هو ان الاصل الاباحة
وما ذهب اليه صاحب الفتوح هو القول الضعيف .

٣ ما اس عايدى فقد راد شوقي بن الرأى فقال اب ماسه ان نجم
ما قول الضعيف بين هو ما ذهب اليه ان اهمم اما القول الضعيف هو ان
الطلاق لا يباح الا لكبر او ربه حصر والا كما يحصر ، اما ابن اهمم فلم
يعتبر الاباحة بغير السهم بين قال ويباح عند الحاجة اليه .

ام الراعى فقد ذكر في تقريره على حاشية ابن عايدى بأن ماسه ما قول
ضعيف ليس هو حصر حسب الاباحة بالكبر او الزينة لان صاحب المعراج
وهو من نقدا عنه هذا النص لم يحصر حسب لباحة بغير الامر بين بل قال ومن
الس من يقول لا يباح ايذنه الا ضرورة من كبر من او ربه ، فعلى ذلك
انه يباح عند تحقق هذين الامرين وغيرهما ، تدعو الحاجة اليه .

ويقول الراعى رد على ابن عايدى ، وليس لهم قول بعدم ابعثه الا لكبر
او ربه دون غيرهما ، حتى يصح ان يقل لا مخالفة بين ما ادعى في البحر انه
المذهب وبين ما صححه في الفتح .

(١) حاشية ابن عايدى ٢ ٢٧٧

والكتب ملاحظ ان الرافعي اذا نقل عن المهرج ما يدل على عدم حصر
سبب الاباحة بالكفر او الزينة لس فيه ما يدل على ان ما سبب فقد بكلامه
هذا النص بالذات انه الذي فهمته انه رجح وذهب اليه صاحب البحر بأنه
القول الضعيف هو القول يحصر سبب الاباحة بالكفر او الزينة وقد رجعت
الى المصنف فوجدت هذا الرأي فقد حقه فيه .

ولا يخفى لا عند المصنف وروى ذلك ما ذكره الشيخ ما روى ابن سودة لما طعن
في السنن طعنًا وروى انه واه الزينة لما روى ابن رباح في الخبر عليه السلام
وقال له ان امرأتى لا ترد يد لامس فقل عليه السلام طلقها

فان ما رواه في البحر من المذهب من انه يباح ولو بدت حادثة وهي
ما صرحه في الفتح مخالفة ظاهرة^{١٢٠}.

ونحن نرى الموضوع ما ذكره ابن عديم في بحثه . ان الاصل فيه
(الطلاق) الخطر بمعنى انه محذور لا له رخص يبيحه وهو معنى قولهم الاصل
فيه الخطر والاباحة للحاجة الى التخلص ، وهذا كان بلا سبب احداً لم يكن
فيه حاجة الى التخلص بل يكون حقيقاً وسامعة رأي ومجرد كفر او افساد
وخلص لا بداء بها وعلما واولا هـ فحيث مجرد عن الحاجة اليه شرعاً
يقرر على اصله من الخطر وهذا قول تعالى . هـ قال انفسكم فلا تدعوا عليهن
سبيلاً^{١٢١} اي لا تطلبوا الفراق .

• • •

الرد على ادلة من قال ان الاصل في الطلاق الاباحة .

١ - قوله تعالى . لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن ليس في

(١) ١٠٠ و ٢

(٢) التمهيد المختار الرافعي ١/ ٢٩٢

(٣) ابن عديم ٢/ ٢٧٧

(٤) سورة النساء آية ٣٤

هذه الآيات دليل على صحة الطلاق ورفع الجراح في هذه الآية خاص بالطلاق
 قبل الدخول ولا ضرر حيث لا تشل كل الطلاق بل بعضه ومع هذا
 فإن إساق بعيدة لا حرج في التحول إلى الطلاق إذا تعدد الأماء
 جاء في مجمع البيان ^١ « وقد حصص الذكر غير المرحول بها لا مرس
 أ - لا والله الشك عن أن طلاقها غير محطور .

ب - لأن له أن يطلق التي لم يدخل بها أي وقت شاء بخلاف المرحول
 فإنه لا يجوز أن يطلق إلا في طور لم يجتمع فيها »

٢ - وأما طلاق التي حمصة فقد يكون لحاجة لم يصنع عليها ولم تنقل لها
 ومع هذا فقد أمره الله سبحانه وتعالى على حسن الرضا ثم حمصتها لأنها صوامع
 فوامع أي لا دائم طلاقها فراجعها عليه أصلاً و سلام
 ٣ - وأما طلاق الصبي . فإنه ليس من العقول أنه يكون بدون سبب
 والسبب قد يكون نفسياً لا يعلم عليه أحد .

قال ابن القيم :

وكل ما قيل عن طلاق الصبي فمجهول وجود الحاجة ^٣ .

٤ - وقوله أن طلاق أمه لا يملك كالاتفاق . فهذا قياس مع الفارق
 لا يجوز لأمرين

أ - أن الرواح لا بعيد منك ولا تصرف المالك في ملكه بكل أنواع
 التصرفات من حبة وبيع وقاخير . وانك في الحق بعيد جداً عن المصلحة الروحية
 ب - وأن الشارع سهل من أمر الاعتناق أي حد كبير بقدر ما وضع
 العقبات في طريق الطلاق .

وقد روى الدارقطني عن معاذ بن عمرو ^٤ : يا معاذ ما خلق الله شيئاً أحب

(١) ١٥٧٢

(٢) روح القدير ٣ ٢٢

(٣) كشف الخفاء من ٢٩

اليه من متى ولا حتى انه شأنا على وجه الارض ايعض اليه من الطلاق فادا
قال الرجل لمالكه انت حر ان شاء الله فهو حر لا استثناء له وادا قال لامرأته
انت طالق ان شاء الله فله استناده ولا طلاق عليه .

ويقول الدوسي في تقويم الالة وهو محطود في دار كتب المصرية (١)
« هذا لم يكن الرق تعنى السكاح لم يكن ما وضع لازالة الرق تعنى ما وضع
لازالة مثل السكاح ضرورة »

وما دوي عن النبي عليه السلام انه قال السكاح رق يحمون على سبيل المأز
الرق لضرب مثل يثبت بالسكاح لا حقيقته .

ولهذا ولما يرحس الرني القائل بان الاصل في الطلاق الخطر ولا يباح
الا الحاجة .

يقول الأستاذ عبد اليبني رحمه الله (٢) .

فندي يدعى التعويل عليه ان الشريعة الإسلامية لم تدع الطلاق في اي وقت
وم تنعه كذلك بل هي وسط بين الاثنين اذا عرفت هذا نعم ان ما يحصل
من ابقاء الصلاق بلا سبب جهل به هو القول عليه في الشريعة الإسلامية او هو
حرج عمده نمر به .

...

وأينا في هذا البحث وما نرجعه :

المبادئ العامة التي تحكم الطلاق ، لكن نظام روح سوده اما ان تنصف
بالشدة والقسوة او باللين والرفق هل مثل النظام الرواح سهل الشرع امره حيث اعتبر وصا
الروح من الاصل فيه . ويكون صحيحا اذا ما تم امام شاهدين دون فيود وعقدت
في اي مكان عقد صح ولزم وامام أي شاهدين عدلين اعتبر نافعا بن انه

(١) رقم المخطوط ٢٥٥ اصول من ٢٢٣ - ٢٢٤

(٢) الاحوال الشخصية ١ : ٢٩

لا يتوقف على عقر ولا بدوع ولا صحة بل يمكن أن يكون بد زوجين صغيرين أو بين زوجين مجنونين بواسطة أوليائهم .

أما الطلاق فمحملة الشارع مبدئاً إلى ما الحد بل حقيق فيه أشد النصيق فاشتراط أن يكون من الروح معه أو نائبه وإن يكون عقلاً بالغا فلا يقع طلاق الصبي ولا المجنون ورجع الإسلام قيوداً عدة بما استدل على أن الطلاق عند الله العمة التي نودى محظورة لأن الشارع حرص على وضع العقبات أمام المطلق للتروي والتفكير بحيث لا يقدم المرأة على انفصال الحياة الزوجية عني قدس الله إلا لحاجة تدعو إليها الضرورة وهذا فقد استحسنه القرآن الكريم الخامس الرسول صلى الله عليه وسلم على زيد بأن يمسك عليه زوجته بالرغم من استمرار الشقاق بينهما^١ فقال في سورة الاحزاب^٢ - واد نفول لندي اعم الله عليه ، واعمب عليه ، أمسك عيك زوجك واتق فة .. فاعتبر القرآن الامتناع عن الطلاق من نوع التقوى والبر .

وقد نهر القرآن الكريم من الطلاق بقوله : وادا كرهتموه من فعى ان تذكر هو اشياءً ويجعل الله فيه حيراً كثيراً^٣ - وامر الله سبحانه وتعالى بالاصلاح بين الزوجين ان ظهرت بو در الشقاق بينهما فقال : ووان حقت شقاق بينهما فابعثو حكماً من اهله وحكماً من اهلها ان يريد اصلاحا يوفق الله بينهما^٤ .

ولهذا لما رجع الرئي القتل بأن الاصل في الطلاق الخطر ولا يباح إلا حاجة تدعو اليه بما تتعذر معها المعيشة الزوجية المشتركة .

(١) الطلاق في الإسلام مولانا محمد علي ص ٤٩

(٢) سورة الاحزاب آية ٣٧

(٣) سورة النساء آية ١٩

(٤) سورة النساء آية ٣٥

المبحث الثاني

يتجبرر هو المأمور في العمل والقضاء والقانون

وقد نشأ عن الخلاف في أصل الطلاق من هو الخطر أم الإساءة ثلاثة اتجاهات
تساوتهم أقلام الكتاب في عصره الحاضر وتربت على ذلك أبعاد اختلاف في الاجتهاد
القضائي مما كان - مبادئ الخوالات في بعض القوانين ترمي الى تقيد الطلاق .

الزخارف الأولى :

من قال بالامانة : الاصل في الطلاق الاباحة ، والرجل طلقا ملكه الشارع
حق الطلاق بالارادة المفردة ، فهو حر المصروف ولا يجوز ائره به عليه فيجعل
وبذلك لا يجوز الحكم عليه بأي تعويض طلقا استعمال حق مدحه اياه الشرع
والقبول ولا احد ان قوانين الأحوال الشخصية لم يخصص اية على مبدأ
التعويض كانت محلا للخلاف في التطبيق العملي لدى المحاكم ، ومن هذا ما قصت
به بحكمة استئناف مصر ^{١١} - حيث قالت :

أنت الطلاق حق مطلق لزوج بحكم الشريعة العراء ، ولأن الروحة حين زواجها كانت على سنة من حق زوجها ، وإن هي تعلم وقت التعاقد النتائج التي قد تترتب على عقدتها ، ولا يجوز لها أن تنظمهما ، ولأن الشريعة وهي القانون الخاص الذي يخص له عقد زواج ، قصرت حق الروحة عند الطلاق

(١) استأبهر ١٨/١٢/١٩٢٧ في الجامعة ٤٩٦ .

على مؤخر الصداق ونفقة العدة دون التعويض ، ولأن المناقشة في التعويض تستلزم الخوص في أسباب الطلاق وفي ذلك من فصيح ، أو العتلات ما لا يحصى ، وأخيراً لأن المصلحة العامة تقضي بإلا يبرء الروح تعاضدة ووجه لا يطبق معاشرتها بعيد عيني أو حلفي فيها ، وفي الحكم عليه بالتعويض كرادله على قبول هذه الحالة .

ونلاحظ أن هذا الحكم مبني على خمسة أمور :

(١) أن الطلاق حق مطلق للزوج .

٢ أن الروح حرة وواجبة كانت تعلم أن الروح ملك في كل لحظة أمر طلاقها فكانه شرط ملغوض .

٣ أن الشريعة نصرت حق الروح الذي على نفقة ومؤخر الصداق حين طلاقها دون التعويض .

(٤) أن الحكم بالتعويض يستلزم كسبها أمر أو العتلات لمعرفة سبب الطلاق .

٥ من مصلحة أن لا يعاشر المرأة شخصاً لم يتزوج معه وفي الحكم بالتعويض إرغام له على معاشرته وهو له كاره وهذا ينافي المصلحة الزوجية ولنا في هذا الحكم رأي :

(١) أن الصداق ليس حقاً مطلقاً للزوج كما رجع الفقهاء لأن الأصل فيه الخطر فيجب أن يكون مقيداً بشروط معينة أي بحكمة تشريعية وما لا خلاف شرع ولا فرق في هذه سواء أكان الخطر قصائماً أم دينياً كما جرى بعد قنين وهم أن الشرع حصر الطلاق أن كان من غير سبب وترك تقدير ذلك للزوج ، وهذا لا يمنع من أن نقول أنه ليس حقاً مطلقاً للزوج والالم لم يكن للخطر معنى .

(٢) صبيح أن الروح تعلم حين تزواج أن زوجها يملك حق طلاقها أو الحكم لا يعلم أن زوجها يتزكها في حال يؤس ودفقه بالتعويض الذي يرى أن يحكم به

(١) ومع هذا فإن الجلب بالدون ليس عذراً .

القضاء كما سوف نرى شروطه لا كحل مطلقه بل لمن اماء استعمل حقه في الطلاق فأصاب من جراء ذلك زوجته . لصرر اسي هي عنه رسول الله صلى الله وسلم بقوله لا صرر ولا ضرار^(١) .

(٣) وأما قولهم بان كشف امر ارباب البيوت لا يجوز امام المحاكم فهذا صحيح لو لم يكن القضاء يفرق بين الروحاني للعيوب . ولعدم الانفاق وللغيه . وكل ذلك أمور خاصة بشؤون الأسرة من تشديدا يجرح عليه الزوجان من أضرار يعرفها القضاء فلم يعد في الموضوع سراً يحاول روجبات إساءة عن القضاء .

(٤) وقولهم ان من المصلحة ان لا يعاشر المرأة شخصاً لا يسلم معه ، معص معهم في هذا فلم يحرم الطلاق على الروح حتى يحرمه أن يعيش مع من لا يجب بل نقول له ان من المصلحة أيضاً بل من الواجب ان لا يترك الروح زوجته غرضة للذم ولعقر فاداً ما أراد الطلاق وكاس الروححة بحاجة الى معونة ومساعدة فيجب عليه ان يعرض لها عن ذلك ان لم يكن لطلاق بسببها .

• • •

ابو نعيم الثاني

من قال بالخطر الدياني :

إن الطلاق وان كان الاصل فيه الحصر ولكن هذا لخطر ديني لا يخضع لسلطة القضاء والعقلاء القدماء ان الطلاق لا يباح الا لحاجة ذكرها

(١) راجع البحث الفهرستي كنهه فينبه الأستاذ الشيخ محمد ابو رهرة في مجلة حمارة الاسلام في العدد الثاني من السنة السادسة وما بعده

ان الحاجة قد تكون مجرد عدم ميل الروح لروحته كما جاء في الفتح^(١) وحاشية
 من غايدس^(٢) وهذا من الموضوع يتعلق بامر نفسي قد لا يستحسن معرفته ولا امر
 موكون لابد الى صير الروح^(٣) فمن طفق روحته بدون سبب فهو آثم ذناه
 وما قصه فإطلاق واقع ولا يجوز للقاضي أن يتدخل بامره هذا السب
 حرصاً على صحة الاسرة وحاشه ما من المظنه من هلك اسرار لا يجوز للعير
 معرفتها^(٤) .

يقول فضيلة استاذنا الشيخ محمد ابو زهره * «والحق ان الاصل في الطلاق
 هو الخطر ولا يساح الا للحاجة ، ولكن هذه الحاجة قد تكون نفسية ، وقد
 تكون مادية يجب ستورها في كل حوالا ، او جمل لا يجوز ان تعرض بين
 انظار القضاة وينارعه المحكوم في بينهم شداً وحداً ، وقد أخطأ من حكم
 بالتعويض لأجل الطلاق ، ولو كان في شرط بوجوب التعويض ان يكون شرطاً
 مسداً بغيره ، والحاجة الي براء ابيب حاجة تجري عليهم وسائر الاناث » .

وقد اشتمل هذا النص على ثلاثة أمور :

- ١ - لا يجوز للقضاء أن يتدخل في حق الرجل في طلاق لاه قد يطبق
 لأمر نفسي لا ينحصر لرفابة القضاء او لأمر يجب ستوره حرصاً على صحة لروية .
- ٢ - لا يجوز الحكم بالتعويض لأجل الطلاق .
- ٣ - كل شرط بين الزوجين نصيب التعويض حين الطلاق هو شرط فاسد
 لا يعمل به .

والتي أفاض استاذي باهداء بعض الملاحظات .

(١) فتح القدير ٣ ٢٢٣ .

(٢) حاشية ابن عايدس ٤٢٦/٢ .

(٣) الاحوال الشخصية للشيخ موسى سرخان ص ٢٩٠ .

(٤) خلاصة الاحوال الشخصية للشيخ محمد سلامة ص ٧٣ .

(٥) الاحوال الشخصية قسم الزواج ٢٨٢ .

١) ذكرت أيضاً ان القضاء يتدخل في شئون الأسرة بحيث لم يعد هناك من سر يجب ستره دون أغراض أخرى، يقول الانسان الحق: «وهي العيوب الجنسية مثلاً» فهم تعرض عن القضاء ، كما ان كثير من الامور المادية كالاعمار وعدم الاثاق يطلع عليها القاضي ، وقد اصحح كل ذلك من الامور التي يختص القضاء بالنظر فيها والفصل في خصوصها .

كما ان القاضي حين يطبق للشقاق والصرور قد يطلع على جميع الاسباب الخاصة التي أدت الى ذلك .

وهذا يصبح بما ان القضاء اصبح يعرف امر الزوجين بالصل بين الخصومات القائمة بين الزوجين .

٢) وأما قوله : لا يجوز احكام بالعقوبات ، فإن الموضع المطبقه أمر قرره الشارع حين اوجب المعنة وهي مال يدفعه الزوج لطيفه حراً ، عما خصها من لا يجس نكاحاً فليس في العقوبة مدعى له ، في القرابة الكريم القول تعالى : « والطلاق متاع بالمعروف » .

٣) وأما اعتبار الشرط فاسداً اذا ضمن الزوجين حين الطلاق ، فليس أرى بعد ان يبطل المعنة واجبة لكل مصالحة - مبرراً لا اعتبار هذا الشرط فاسداً .

٤) في حكم المحكمة القضاة المصرية ١ . « ان تعهد الزوج بتعويض زوجته اذا طلقها ليس فيه مخالفة لأحكام الشريعة ولا للنظام العام ، ولكن هذا التعهد يعني الالتزام به اذا كان الزوج لم يصدق زوجته إلا بـ « على قول أنه هي اضطره الى ذلك » وهي من الامور الموصوغة التي تقررها المحكمة بحسب ظروف كل دعوى وملاساتها .

(١) انظر لائحة ٢٢٩ ١٩٤١ مجموعة النواحد القانونية ١١٩١ ، رقم ١١١ .

٢ (١) والله لم يرتب الطلاق على عدم الادب بل وقوع الطلاق باردة روح المفردة تحت طائلة العقوبة .

٣ (٢) لم يفرق بين الحالات التي يتمتع فيها الزوج بطلاقه وبين حالات التي تنسحب له ذلك كما لو كان ادباً أو خطأ كبير ولكنه الزوجة بمن شرفها أو مسمتها .

٤ (٣) غير واضح في هذا هل يشمل كل حالات الطلاق في الطلاق اتفاق الزوجين أو أنه على طلب أم لا يشمل ذلك .

ثانياً الطلاق في قانون الأحوال الشخصية في تونس

الفصل ٣٠ - لا يقع الطلاق إلا لدى المحكمة .

الفصل ٣١ - يحكم بالطلاق :

١ (١) بناء على طلب من الزوج أو الزوجة للأسباب المبينة بفصول الج ١١ .

٢ (٢) بتراضي الزوجين .

٣ (٣) أو عند رغبة الزوجة أو الزوج في الطلاق أو منعه الزوجة به وفي هذه الصورة يقرر المحكم ما يستع به الزوج من مزايا أو مزايا تعويض الضرر حاصل لها أو مائدفعه هي الزوج من التعويضات .

ملاحظاتنا على هذه المواد :

١ (١) أنه حسب الزوج حق الطلاق باردة المفردة وهذا خروج عن الشريعة

الإسلامية بجميع مبادئها .

٢ (٢) حمل أنه في الزوجين من الأسباب المبررة للقاضي الطلاق كما يفهم من عدم اشتراطه التعويض حال تراضي الزوجين .

٣ (٣) لم يبين الأسباب التي تميز التقاضي المتبرق بصورة لوائية من ترمم شرع تحديد ذلك لتقدير القاضي حسب ظروف الزوجين .

(١) هذه الأسباب - عدم الادب - امرار الزوج بوجهه - البينة - الحر

سنة فوق نفقة العدة ، والقاضي ان يجعل دفع هذا التعويض حيلة او شهرياً
بحسب مقتضى الحال ونلاحظ في هذه المادة ما يلي .

(١) ان القانون السوري لم يسلب الروح الحق في طلاق زوجته بل يفيد
بعدم الاضرار .

(٢) اعتبر القانون الروح متعصفاً اذا توافر شرطان :

(١) ان يطلق زوجته بدون سبب معقول

(٢) وان يصيب الزوجة من جراء ذلك بؤس وفاق

(٣) حدد التعويض في الطلاق التعملي بما لا يتجاوز نفقة سنة .

هذه خطوة حريثة في القانون السوري اراد المشرع فيها وضع حد لتعسف
الروح في الطلاق .

وسدحت الى اي مدى طمس القضاء هذا البص من عدة قرارات لمحكمة
التنقص السورية في هذا الموضوع .

١ - ما يشترط في الطلاق التعملي :

و يشترط لاعتبار الطلاق تعسفاً ان يقع بلا سبب ويؤدي باطالة الى
الفاقة والاحتياج^(١) .

و يشترط لاعتبار الطلاق تعسفياً ان يكون بلا سبب معقول وان يصب
الزوجة به فقر وفاقة^(٢) .

٢ - لا تعويض ما دام الطلاق رجعياً :

وان شرط هذا التعويض وقوع المظنة في انعور والفاقة وذلك لا يتحقق
مه الا بعد البينة^(٣) والطلاق الرجعي لا يزيل الرجعية ولا يمنع الرجعة ولا
يفيد البينة الا بعد انقضاء العدة^(٤) .

٣ - على الزوج اثبات عدم التعسف .

(١) قرار محكمة التنقص السورية ١٥/١٠/١٩٥٥

(٢) قرار محكمة التنقص السورية ٢٨/١٢/١٩٥١

(٣) قرار محكمة التنقص السورية ٢٢/٩/١٩٥٥

مردف بحكمة النفس . على الروح المطلق اثبات عدم التعسف وبيان
سبب الطلاق^(١)

وحاء في ذلك القرار : « لما كان على الروح المطلق اثبات عدم التعسف ببيان
سبب صحيح للطلاق ، وكان عدم بيان الروح سبب الطلاق يكفي لاعتباره
بعدمه ، ولأنكاف المصلحة ثبت عدم التعسف لأنه يفي مطلق لا يمكن إقامة البينة عليه »
٤ « ان وجود مؤجل المهر لا يجوز دون المصلية بالتعويض
» وان وجود مؤجل المهر ولو كثر لا يمنع من الادعاء بتعويض الطلاق
التعسف »^(٢)

وحاء في اسبب هذا الحكم الا انه لما كان وجود مؤجل المهر ولو كثر
لا يمنع من الادعاء بتعويض الطلاق تعسف كما هو لاحتمال المستمر لان لكل
مصلحة مهر مؤجل فلو تم وجود واستحقاق تعويض لمعطل الحكم القانوني ،
ولان مقصد وضع القانون الذي تدل عليه عدالة الصريحة انه اراد بالتعويض
مصلحة انه علاوة على جميع حقوقه الشرعية المستحقة بدليل تصريحه بأن هذا
التعويض غير مفعلة العدة ولان احتمال وقوع الفقر والعاقبة في المستقبل بسبب
طلاق يكفي لاسحقاقه ولا يشترط تحقيقها عند الطلاق

٥ « وراح المصلحة لا يمنعها من استحقاق التعويض
» ان روح المصلحة ، بعد طلاق مدة طويلة ، لا يمنع استحقاقها تعويض
التعسف »^(٣)

٦ - لا تعسف ان كان سبب الطلاق مشروعاً :
« ان التعسف في الطلاق يعني اذا ثبت ان سببه يصلح اعتباره من الاسباب
المؤدية اليه شرعاً او عرفاً »^(٤)

(١) قرار محكمة النفس السورية ١٩٦٠/٥/٢٨ .

(٢) قرار محكمة النفس السورية ١٩٥٧/٢٧ .

(٣) قرار محكمة النفس السورية ١٩٦٠/١١/١٧ .

(٤) قرار محكمة النفس السورية ١٩٦١/١٠/٢٠ .

المبحث الثالث

من صور التعسف في الطعن :

من صور التعسف في الطلاق :

اولا : طلاق المريض مريض الموت :

ح ١ في الفروع أسوري في فصل حلاق التعسف المادة التالية :

م ١١٦٠ «... شهر من المرض المميتة في مرض الموت أو في حالة يعذب في منام ثلاث طائفة بلا رضى ووصية وعاب في ذلك المرض وفي ذلك الحالة والمرأة في اعادة دم ثلث شهر من قسمة اهلها الاثر من وقت الامة الى الموت^(١)».

فما هو مرض الموت :

(١) «... في الفروع الذي يمرض مريض أو - بدت وحسب الرجوع في السيرة لاسلامية التي استند منها الشارع لاجل مريض مريض أو - لمرة مادية مريض - وبواجباته «الوصية وتصلقات المريض مرض الموت كامل مريض من ٢٣٠».

وبالرجوع في مريض لاسلامية عدل في ١٠٩٥ من سنة الاجل المدة عرفت مرض الموت بقولها :

«... مريض الذي يمرض في خوف الموت وبعد مدة مريض عن دونه مصالحة لخرجه عن دونه في كتابه من المذكور ويخرج عن دونه في كتابه في داره ان كان من لاث و... عن ذلك اجل من مريض سنة سواء الكتاب من جفرا من مريض - وابعد مريض ومضت عنه سنة وهو في حال واحدة ، كان في حكم الصحة ويكون مريضه كغيره من الصحيح منه بشدة مريض في عيانه ولكن - اسد مريضه وعبر حاكم في مريض سنة بعد حله بعد وقت تعيد في الودة مريض موت - راجع بحث مريض مريض الموت للاستاذ الدكتور مدكور في المدخل الثاني من ٤٥٥» .

=

حكم طلاق المريض مرض الموت :

لا تعرض لأحكام صروب المريض مرض الموت في المدة ثلاث المدة فليس من محض " انما سعى مدى تأثير مرض الموت في طلاق والميراث باعتباره من آثار الزواج .

إذا طلق المريض مرض الموت زوجته وهو في مرضه وبك كان الطلاق صحيحاً وزوجته توفيه مذهب في المدة ثلاث لأرب زوجته أم إذا كان الطلاق باطلاً ولا محل له من أمره لأن زوجته بعد الطلاق البطلان والميراث لا أن أكثر مقمراً لأحسوا أن من طلق زوجته بدون رضاها وهو مريض مرض الموت إنما يقصد بذلك التهرب من ميراثها لذلك سموه طلاق الفار وردوا عليه فصدده وذلك بتوحيدها منه زوجه وبأنه خصص الطلاق لأب إيقاعه الطلاق صحيحاً - قالوا ميراثهم منه على خلاف ما بينهم قال الظاهرية : طلاق المريض كطلاق صحيح ودأبنا الروح زوجته ثم مات في مرضه فلا توفيه زوجته أن كان الطلاق باطلاً (١) .

وفي قوله " وفي المدة " ١٢٦ - المدة مرض الموت - طلاقه وهو عار - وفي قوله " كان الغالب منه الموت كان مرض الموت " سواء أكان صاحب الميراث أم لم يكن ، وفي قوله " وفي المدة " ١٢٧ - من شرط (١) - أن ينص بمرض الموت بوضع في مرضه ، أي على ما به ، وبأنه لا بد من حكمه عليه حكمه عليه المدة ، لأنه ليس بمرض الموت (٢) أن يكون عموماً .

(١) أجمع آخرون مرض الموت في صروب المريض في " في الشرعية " المذكور صححه المصنف في ١٢٦ .

(٢) - أن حرمه في معنى ١٠٠ - ٢ - وحده من كطلاق صحيح - ولا فرق ما من ذلك المرض أو لم يمت منه .

أن كان طلاق المريض باطلاً أو حراماً أو لا محل له من أمره ، أو مات قبل المدة أو بعدا ، أو كان طلاقاً زوجياً لم يرتبها حق ما أتت أو - المدة - فلا يرثه في شيء من ذلك كله ولا يرثها أصلاً .

ويرد ابن حزم على من قال أنه يرد حده - طلاقه وقول كان لأب - من مصطلح طلاقه الذي به إجماع المات ، وأنه عورهم الطلاق وأنه زوجه ليرث ، فبذلك صاهرة الخطأ

ولدى الشفعة روايتان صحيحتان، فطلاق المريض كطلاق الصحيح والرواية الثانية يعتبر المريض فيها قادراً وتزويجه حلالاً^(١)

أما الإحناف فقد لو تزوجت زوجته بعد ما دام في العدة ولو كان الطلاق هائلاً خلافاً للأصل^(٢).

وذهب الحنابلة إلى أن الزوجة تزوجها ما دام في العدة بدون خلاف^(٣) وحدها ما لو انتهت العدة من تزويج أم لا على روايتين - الصحيح من المذهب أن تزويجه ما دام لم يتزوج^(٤).

وقال مالك أن حق الزوجة في أملاكه لا يقطع ولو تزوجت قبل الموت

(١) جاء في الحديث ٢٧٢٠ وأحبب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطلق امرأته في المرض الخوف واتصل به الموت.

فقد في حديث القوس، أنها تزوجت بعد أن تزوجت، قال ابن عباس في حديث الميراث ثم قال: والظاهر أن الزوجة لا تزوج في العدة ولو كان الطلاق في الصحة.

فإذا قلنا أنها تزوجت قال أي وقت تزوجت؟ فيه ثلاثة أقوال: ١- أنها تزوجت في العدة، وهي في العدة ولو كان حكم الزوجية في وقتها وهو في العدة لم تزوج لأنه لم يبق حكم الزوجية.

٢- وأنهي أن تزوجت في وقتها، وهو في العدة، لأنها تزوجت في وقتها. ٣- والكائنات أنها تزوجت بعد أن تزوجت، لأن تزويجها المهرار وذلك لا يرد في تزويجها. ٤- جاء في المبسوط ١٢٠٠ وأذا طلق امرأته ما دام في العدة، فإنه لا يزوجها في العدة فلا مهر، فإنه في القيس وفي الأصح أن تزوجت منه وتزوجت سرحي، وأما استصحابه لائق به في حق الله عز وجل، وهو في جماع الصنف.

(٣) لا خلاف بين جميع علماء الرواية أن الزوجة لا تزوج في العدة، لأن الطلاق طلاق حلال.

(٤) جاء في القوس ١١/١. وأن ابنها في مومته الخوف منها بالصد حرماً، وزوجه ما دام في العدة، رواه واحد، ولم يرد لها - فإن انفصلت العدة أو كان الطلاق قبل.

مرض الموت هو المرض الذي اتصل به الموت وكان من الأمراض التي يعالج فيها الملاك وان من أثب امرأته صانعاً مختاراً بلا رباها ومات وامرأة في عدته فاما ثروت منه لا . يعتبر فاراً من اوثها فيعامل ببقية قصده ولذلك اوصيت بالطلاق البت في مرض الموت لاثرت لانقاذ الهمة عن المضيق .

ثانياً طلاق الموت اذا ارتد الروح مات زوجته ولا ثروت منه في لاصل لا من شرائط الميراث بحسب النص بين لو ثروت واموت لا ان القم . الحقور مردد بحكم مرض الموت واعتبروه ورأ من ميراث زوجته فيرد عليه قصده .^(١)

حاء في حكم المحكمة مصر الابتدائية الشرعية^(٢) .

وقد فقه على ان المرتد ثمة امرأته المدانة د . او قد على رده وهي في العدة لا يصير ورأ د ساكنا صحيحاً وقت رده .
وحددوا حكمه حكم مريض مرض الموت د صدق زوجته بقصد الفرار من اوثها له ومات وهي في عدته .

...

ما نراه في هذا الموضوع :

ان الشارع اذا أعطى الروح حق لطلاق فقد جعل من صيرره الحى رقياً على تصرفه فلا يطلق الا لحاجة والا كان ككفراناً لعدة لروح الي قدس الله . هذه الرقابة او هذا الحكم لدهي الذي جعله لاسلام في قلب كل مؤمن كان كميلاً ان لا يطلق لروح زوجته الا حين يعتقد ان امصلحة تقضي ذلك اذا لم تعد الحياة المشتركة تصلح بينهما .

(١) فتح القدير : ٣٩٢ ٣٤١ ١٥١

(٢) محكمة مصر الابتدائية الشرعية ٢٦ ابريل ١٩٤٨ الخامس من ١٩ من ٣١٦

واليوم وقد بعد الدس عن يمينهم ولم تعد تلك الرقعة الدبية في قلب كل
منهم تعمل عملها ، لا نجد مناصاً من أن يتدخل القضاء في تصرفات المسكين .

هذا اسماء روح استعمال حقه كان ثوبى الامر ان يكون بينه وبين حقه
الذي استجدمه في طريق غير صحيح . واذ لم يكن ذلك من حق وي الامر
فلم اذن يجوز على اسميه . بل ايها الله حضرا على المجتمع اما ان أم
الامر الفرق بين اسميه وبين أمواه فبحر في على الله وتوابع
شخص ساء الصوف في رواجه وطالاه واذ ان يعرف الفرق بين
السمين فسميت في آثار كل من سمه اذل وسفه الرواح وخلق بيني لاهدي
الفرق بينهما ؟ . . .

ان عقداً حمداً لله من وثق العقود لا يجوز ان يكون موعبة في يدي
الدس وان مستعمل الامر والاولاد لا يجوز ان يكون مئام عن معكبر
المشرع ورقابته .

وبن يقول انه اذا سمع الروح استعمال حقه في الطلاق وحج الله
التعويض بروحه على ان لا يتناول ذلك كل حلاق ، كالحلاق بحكم القاضي
مثلاً ، على طاب الروحة أو روضه ، فهذا لا يجوز فيه

بل انما ذهب الى اكثر من هذا فيقول ان الروحة اذا كانت تلك حق
الطلاق بناء على روض الروحة ها كما صيغ في حقه . فقلقت مسها طلاقاً مذهباً
احد الروح من حرته . وفيها عليها التعويض لروحهم ، أي ان كل حله
طقت وفي لروحه عسباً . واذ استعمل في الحق بحيث و صقم روضاً
مثل هذه حلة وحج الله التعويض وذا لا يرى حلاً لتعويضه بين دعوى
الروح في طلاله وتصف الروحة اذ في كل من حلت ضرر يصيب الآخر .

• ملاحظ ان مذهب النومي ، يعرف في النومي الذي يرويه صاحب الطلاق . من
الروحين ووجه الآخر بناء على حكم النومي . راجع الفصل ٣٦ من مذهب النومي .

ولكن الى اي حد تجب مراعاة القضاء لمثل هذه التصرفات ؟...

نحن لا نقول بفسخ القضاء لمصلحة الطلاق او العاد به فقد لا يجوز ولا يرضى به لانه فضلا عن مخالفه لشرع الله به يسمى مع المصلحة لان احبة الروحانية هو امر المودة والمحبة وهي امور نفسية لا تطولها يد القضاء .
وبرى علاج هذه الحالة بمرتين -

١ - تنمية الروح الدينية لدى - ترصقات شعب ليكون على كل فرد رقيباً من صحته ودينه وروعيه الخفي ولا يقدم على طلاق زوجته الا اذا يقين استحالة استمرار حياة الزوجية معه ومن زوجته . والاصل في الطلاق كما ربما اخطر مدني وشرعي قوي من احصر القضاء في نفوس تؤمن بالله وترجو به .

٢ - جاء في فتح القدير (١) بعد ان ذكر ان الطلاق لا يباح الا لحاجة - ومن كان قد آلى على طول غيرها مع استبقائها ووخيت باقامتها في عصمته بلا وطء او بلا قسم فيكره طلاقه .

ومعنى ذلك ان الطلاق لا يكون الا بعد بدل جميع المحاولات لاستمارة عرى الزوجية

٣ - وعلى القضاء ان يتدخل في الطلاق لان الطلاق وان كان من حق الزوج ولكنه كسائر الحقوق مقيد بشرع الله ودوام هذه روح استمالة حقه كان على القضاء ان يحكم بالامتناع عن مضيقه لان في الطلاق المعنى صباغ لمستقبل الزوجية وهو يوجب لفرص لما قد لا تعود . والقاضي منوط به انصاف المظالم من معية معاقبه من لا يحسن او يسيء بحرف سواء كان ذلك في ماله أم في طلاقه . فمن طلق زوجته وأصاب ضرر من جراء ذلك ، او لم يكن هناك

(١) فتح القدير ٢٢/٣ .

(٢) مدى استمر حقوق زوجية من ٢٣ لحد كنون العيد وصلى الله عليه .

من حيث شرعي يدعو اليه - كما قررت محكمة التمييز السورية - بطلاق
تعممي يجب فيه التعويض .

وقضاؤنا حين اجمعوا على اعطاء حق الطلاق للرجل بأرادته المفردة ، لا
مروا ذلك لمن يستخدم هذا الحق في محله شكل معقول لا يترتب عليه ضرر
بالزوجة اذ لا ضرر ولا ضرار في الاسلام .
وكما يقول فضيلة الاستاذ مرجان رحمه الله^(١) :

وان الحياة الاجتماعية قد تغيرت ظروفها واحواها عن ذي قبل فعلى
المشرع ان يراعي هذا التغيير فمثل في حياتنا الاجتماعية ، ولا يتقيد ، قيده
به الفقهاء من الاحكام التي كانت ثلاثة سنتهم وصرحهم .

ورى ان يكون هذا التعويض المقتضى شرعها الله والي سوف بين
احكامهم وبدنك تفصيلى الخلاف القائم حول احداثها كالمذنبه او شرعية
بالحكم بالتعويض^(٢) .

. . .

المتعة :

المتعة هي مبلغ من المال يدفعه الزوج للزوجة تعويضاً عما أصابها من مؤس
وقته بطلاقه اياها^(٣) وقد اختلف الفقهاء في وجوبه . قال بعضهم ان المتعة

(١) الاحوال الشخصية ص ٢٩ .

(٢) المصنف يستعمل الحقوق ٤٩٦ حين عامر .

(٣) جاء في تفسير المنار في حكمة المتعة ٤٣٠/٢ .

ان في هذا خلاف عمده وبما ينسب ان الزوج قد صدد لا وجه رايه شرعي فاذن
هو متاعاً . . . دون هذه المتعة ويكون هذا المبلغ حسن حيلة الشهادة براهبها
والاعراف بان الصلح بين الزوجين لا يترتب عليه ولا من قبله ولا من قبله لان الله
بما امرنا به يحسن على الاعراض بقدر الله به ، فصل هذا المبلغ كالمهر المخرج لقب
لكي لا يمتنع به الناس فقد ان فلا اعصى ولا كذا وكذا فوهم يعلقه إلا امدد وهو
تعب عليه فمطرف بعضه لا أنه رأى عيباً بها او رايه شرعي من امرها .

لكن مطلقه وحراً ، وفي بعضهم يندف ذات ولا يجب وتوسط آخرون فقاروا
 أم تحب المصقة قبل الدحول إذا لم يسمها ، ويدب لمن سواها .

قال الظاهرية :

المتعة لكل مطلقة :

« في النكاح » المتعة فرض على كل مطلق واحدة أو اثنين وثلاثاً أو
 آخر ثلاث وطالب أو لم يتطاع ، فرض م صداق أو لم يفرض له شئ . . . ويجهز
 الحلائك على ذلك أحب أم كره . »

ودليل ذلك قوله تعالى : « ولم يطق متاع بالمعروف حقاً على متقين »^١
 وقوله تعالى (ومنعوهن على أنفسهم ودره وعلى أنفسهن قدره) متاع بالمعروف
 حقاً على عسبين^٢ . . .

معهم عز وجل كل مطلقه ولم يخص وأوجبه حقاً على كل متق يحق
 الله تعالى .

وهذا قول علي وأحسن وسعيد بن جبلة وابن شهاب الزهري .
 ولم يقدروا أن يحرم المتعة بقدر معين من المال ذكر أن الأمر في ذلك
 يخص للمنفق إذا لاخص في موضوع وإن رجوعاً إلى صحة رسول الله محمد
 كلاً منهم قد منع حسب حاله دون تحديد وقت : « يا أيها مردودة إلى
 ما كان معروفاً عندهم يومئذ »^٣ .

وقال الشافعية :

تحب متعة لكن مصقة مدراً من طنق قبل الدحول وكأن قد سمى
 مهرأ فلها نصفه بنص القرآن الكريم .

« في معنى المهرج » مصقة قبل الوعد متعة على الحريد أن لم يكن لها

(١) المولى ١٠ ٢٠٢ .

(٢) سورة القدر ٤ : ٢٤

(٣) سورة حرة ٤ : ٢٢٠

(٤) المولى ١٠ ٢٤٦

(٥) مقي المحتاج ٣/ ٢٤١ .

شطر مهر بانه كات معوضه وم يعرض ها شيء .

اما اذا عرض ها في التعويض شيء ولا متعة لها لانه لم يستوف منفعة يصعب
هيكه في شطر مهره .

و حقه : ونحب المنعة لموطوءة في الاصر الجديد سواء اعرض طلاق اليها
و عت و عاقه زوجة و عت لزوج و ولد و ولي و زوجه و عت مع ما يعرف ' و
واما مقدارها الذي شاع فيه فقلوا يحب ان لا يزيد على مهر امثل وقيل
يقدرها القاضي حسب حال الزوجين من يساره ونسبها وما يراعى في مهر المثل^(١) .
و اد كات الطلاق رجعي ولا تستحق الزوجة المنعة لا بعد انتهاء العدد لأن
الرجعية زوجه لهطلق احكام رجعية ما دام في "مدة"^(٢) .

ويشترط في وجوب المنعة ان لا يكون سبب الطلاق من الزوجة^(٣)
كزناها مثلاً او وسع العقد بسبب عيب فيه بحجر عاص سواء أ كات قبل الدخول
وبعد لان المهر يسقط بذلك ووجوبه اكده وجوب المنعة بتدليل^(٤)
هو ارتداداً معاً لامتعة ونحب الشص^(٥) .

وقال الاحناف :

الطلاق الذي يجب به المنعة هو ما كات قبل الدخول في نكاح لانسمية فيه
ولم يكن سبب العرق من قبل الزوجة والا فلا متعة^(١)
ما المظنة بعد الدخول فيستحب به المنعة سواء سمى ها المهر ام لم يسم .
وعلى كل حال يجب ان لا يزيد المنعة عن نصف مهر المثل .

(١) والقول في المنعة في العقد لا منعه للصفة بعد الدخول لا منعه المهر .
ولأنه لا يستحق مع شص المهر مع كل امر أو امر واحد عن ذلك من جميع المهر
وجب في مقدرة استثناء المنعة عنه فعلاً بطلاق عن غير خلاف من وجب ها نصف لان
بعضها سلم ها فكان الشطر حائراً للأجاش .

(٢) سبابه محتاج ٦ : ٢٠

(٣) تحفة المحتاج ٧/ ٢١٥ .

(٤) مع الدوي ٩ : ١٣٥ .

(٥) مفتي المحتاج ٣/ ٢٤٩ .

حـ في من القدوري ١ - ونستعمل النعمة لكن منطقة الا مطلقة واحدة
وهي التي طبقه من المدخول ولم يسمها من ٢ وقال الشرح والمنفعة واحدة
لا اذا جاءت المرفة من قبله

• • •

المالكية :

وعند المالكية فولان في النعمة اشهرهما اما مستعنه لكن مطلقه والقول
الثاني اها واجبه

حـ في شرح الخارشي ٣ - « المشهور من المذهب ان النعمة وهي ما يعطيه
الروح لظنقه ليعبر بذلك الى ما ادى حصوله بسبب مراقب مشعنه ، والدب
هو المشهور وقيل بالوجوب » ٤

وقد رشح القرطبي الرخوب ، فقال ٥ ، بعد ان ذكر رأى من قبل
بالوجوب ومن قال بدب ٥ ، والقول الاول روى لانب محرمات الامر
بالامتاع في قوله ، متعوهن ، واحده الامناع اليهن بلام شمليك في قوله ،
ولهطلقت متاع اظهر في الرخوب منه في الدب ، وقوله ٥ على المنع ، تأكيد
للاجماع لان كل واحد يجب عليه ٥ ، بقي ٥ ، في الاثر ٥ ، وهو معه فيه ، وقد
قال تعالى في القرآن : هدى للدينين ٥ .

(١) اخوه عبد القدوري ٢ ١٥٠ .

(٢) وعلى هذا فاطلقات

١ - مطلقه مدخول بها قد فرض لها مهر للملك المفروض .
٢ - ومطلقه غير مدخول بها ولا مفروض لها فيجب لها النعمة .
٣ - ومفروض لها غير مدخول بها فبها نصف مهر المفروض .
٤ - ومطلقه مدخول بها غير مفروض لها فلها مهر مثلاً بلا خلاف .

(٣) شرح الخارشي على ٣ ٢٧١ .

(٤) تفسير القرطبي ٣ / ٢٠٠ .

واما حد المتعة فدان مالك : ليس للمتعة عتدا حد معروف في قليلها ولا كثيرها^(١) .

الحنايله :

وعند الحنايله ثلاث روايات اشهرها ان لم يطلقه قبل الدخول المتعة دله لم يسم لها مهراً وجوباً ويستحب لغيرها .

جاء في المحرر^(٢) . ولا متعة الا هذه المارقة قبل العرس والدخول . وعنه : تجب لكل مطلقه .

وعنه تحب لكل الا لمن دخل بها وسمى مهرها .

وقال ابو بكر من الحنايله . كل من روى عن ابي عبد الله فيها اعم روى عنه انه لا يجزم بان متعة الا لمن لم يسم لها مهراً لا حسلاً وبه روى عن احمد ان لكل مطلقة متاعاً .

وقان أبو بكر : والعمل عليه عدي لولا بوازي لروايات عنه بخلافها

الجعفرية :

وقال الجعفرية : لا تجب المتعة الا للمطلقة قبل الدخول التي لم يفرض لها مهر . جاء في مجمع البيان^(٣) . وعدنا لا تجب المتعة : الا للمطلقة التي لم يدخل بها ولم يفرض لها مهر .

• • •

هذه احكام متعة في الشريعة الاسلامية وهي تعويض عما احسب الزوجة المطاوعة من بجنس زوجها ومن ضررها بالطلاق^(٤)

(١) تفسير القرطبي ٢٠١/٣

(٢) المحرر ٢٠٧

(٣) مجمع البيان ١٦٩/٢٧

(٤) في فتاوى النووي ١٠١٠ وحرف المتعة بم فعل التمتع عن المهر بها فيسمى تعريفاً واشاعة حكماً ليعرف ذلك هي المحتاج ٣٤١/٣

ويمكن المرونة في هذا النظام طالما انه امر احتيادي اختلف العقلاء في وجوبه او التذبح اليه من حيث الجوابه ومن حيث تقديره .

وسكما مع ذلك يرى ان يحدد المشرع مقدار المنفعة التي ترك العقلاء امر تحديدها للعرف ولا نستحسن ترك تقديرها للعقلاء خشية ان يلعب مقدراً جسيماً ينوء به لروح فكون قد اعطيا لروح حقاً يبد وسلباه منه يبد حري فادفعة يجب لا تكون مرهقة بحيث تحول دون الحق لطبيعي المشرع لروح .

وحسنا ما فعله القانون السوري حيث نص على ان التعويض يجب الا يزيد على نفقة سنة^{١١} .

والى هذا ذهب محكمة التمييز السورية ايضاً حيث قررت ان تعويض الصلاق التعسفي يجب الا يزيد عن نفقة سنة لهطلقة^٢ .



(١) وقد اتفق ذلك استاذنا الدكتور البياعي وطالب ان لا يحدد بنفقة سنة بل يترك

لتقدير ذلك للعقلاء ، الاحوال الشخصية ص ١٨٥ .

(٢) قرار محكمة التمييز السورية ١٩٦١/٨/٦ .

الفصل الثالث

انواع الطلاق

المبحث الاول

الطلاق الرسمي وأقسامه الثلاثة:

طلاق ثلاثة انواع : رسمي ، وبائن بدونة صعري ، وبائن بدونة كبرى .
١ - والرسمي هو الذي يملك فيه الزوج مراجعة زوجته . - اما في العدة
ولو دون وصاها لام . لا تزال زوجته

٢ - والبائن بدونة صعري هو الذي يملك فيه الزوج مراجعة زوجته به عقد
جديد ومهر جديد .

٣ - اما البائن بدونة كبرى : فلا يملك فيه الرجل مراجعة زوجته الا بعد
ان تنكح زوجاً غيره ويطلقها .
وسنقول المبحث في هذه الانواع :

الطلاق الرسمي :

الاصل في الطلاق ان يكون رجعياً وذلك لبتدأوك المطلق امره فله
يسم على فعله فيراجع زوجته ما دامت في العدة .

جاء في الدائع ^{١١} : « والطلاق شرع في الاصل بطريق الرخصة للحاجة ولا حاجة إلى الدش لآل الحاجة بدفع بالرحمى وكان الدش طلاقاً من غير حاجة »
والدليل على ذلك ان الله لم يذكر الطلاق في القرآن بكريمه الا وذكره
مقروناً بالرحمة الا في حالات سوف يذكرها بعد قليل .

فقرله تعالى : « طلاق مرتان فامساك معروف او تسريع باحسان » اي
كل طلاق يتدفعه احد الأمرى الرحمة او التسريع باحسان ^{١٢} .

وقوله تعالى : « واد طلقتم النساء فبعن احسن فامسكوهن معروف او
سرحوهن معروف » ، واد من ادوات الحوم فكأنه يقول : أي طلاق وقع
من الروح فبعكم الرحمة ما عدنا لآل ما حكمت آخر ^{١٣} .

وقوله تعالى : « اي - طلقكم النساء فصفوهن لبعن واحصوا العدة
وانتوا انتم ركم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان يأتين بفاحشة
مبينه » ، وذلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظم نفسه ، لا تدري لعل
الله يحدث بعد ذلك امراً ^{١٤} .

ومعنى قوله : « ولا تخرجوهن من بيوتهن » هذا في الطلاق الرحمى حيث السكن
والسقة على الروح بعكس لطلاق الدش ^{١٥} .

ومعنى قوله : « لمن الله يحدث بعد ذلك امراً » : الامر حسب كما ذكر
المفسرون . الرحمة ^{١٦} .

والطلاق الرحمى هو ما كلف بعد وده وإيس الطلقة الثالثة ملاحاق بين
الفرقة وحصوا في طلاق على م ل اي الجمع وجمهور الفقهاء على انه طلاق مؤن

(١) الدائع ٢٠٩

(٢) المغلة المدين ١/٢٩٩

(٣) احكام القرآن لنبهان ٢/١٧٠

(٤) سورة الطلاق آية ١

(٥) فتاوى ابن عثمة ٣/١٥

(٦) زاد المعاد ٤/٥٢

ما عدا الظاهرية حيث قالوا انه طلاق رجعى^{١١}.

الرجعة :

اذا طلق الزوج زوجته طلقة رجعية وله حق مراجعتها الى عصمته مادامت في العدة لأنها لا تزال زوجته^{١٢}. وذلك بأن يقول ها وارجعك أو اي لفظ آخر صريحاً كان أو كتابة مع النية.

وسمعت في هذا الموضوع حجة امور دون تطويل وهي :

- (١) تعريف الرجعة .
- (٢) دليلها ومصدرها .
- (٣) بم تحصل المراجعة .
- (٤) شرط عدم المضارة .
- (٥) اعلام الزوجة بالمراجعة .
- (٦) الاشهاد على المراجعة .

١ - تعريف الرجعة :

يعرف الاحصاف الرجعة بأنها استدامة النكاح القديم ومنعه من الروال^{١٣}. فقد ساء في البحر الرائق^{١٤} ، الرجعة : ابقاء النكاح على ما كان ما دامت في العدة .

(١) الدائع ٣ ٩٦

(٢) التاج الذهب ٣/١٢٨

(٣) هذا مذهب طائفة على احد الزوجين سحب يفسخ العقد كردة احدهما مثلاً انهاء العدة فلا تصح المراجعة حينئذ لانه مالا يجوز ابداءه لا يجوز بقاء
(٤) البحر الرائق ٤ : ٥٤

أما الشافعية فيقولون بأن الرجعة هي رد الزوجة إلى الكاح الذي رآه
بإطلاق وليست الرجعة استدامة الكاح القائم من كل الوجوه بل هي استدامة
من وجه واحد من وجه يعكس الأحكام إذا التمسك بعدم قائم في العدة
الرجعية من كل الوجوه .

جاء في نهاية المحتج^(١) - لرجعة : رد المرأة إلى الكاح من طلاق غير
بائن في لعدة .

وعرف اندريري من المالكية رجعة : عود لروجة المطلقة للعصمة من
غير تجديد عقد^(٢) .

وعرف الريدية الرجعة في التاج المذهب^(٣) الرد إلى كاح في عدة طلاق
غير بائن .

أما أحكامه في الروع^(٤) : من طلق بلا عوض من دخل م^١ ودونه
ما يملكه من المدة فله رجعتها ما دامت في عدتها .

(٢) دليل الرجعة ومصدورها : الكتاب واحدة والأحكام والمقرون .

الكتاب الكويم - قال تعالى : والمطقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء
ولا يحل منهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن أن يكن يؤمن بالله ول يوم
الآخر ويعولنهن الحق بردهن في ذلك أن أرادوا إصلاحه .

والمراد بقوله تعالى ويعولنهن الحق بردهن أي عرجعتن^(٥) .

وقد أخرج مالك والشافعي والترمذي وابن جرير والبيهقي في سننه عن
هشام بن عروة عن أبيه قال : «إن كان الرجل إذا طلق امرأته ثم أرتجعها قبل

(١) نهاية المحتج ١٤٧/٦

(٢) شرح الأصولي على مختصر حبيب ٢ ١٨٥

(٣) التاج المذهب ٢/٢١٦

(٤) الروع ٣/٢٢٨

(٥) تفسير التوكلاني ٢ ٢٢٨

أن تنقصي عنها كان ذلك له ، وإن طلقتم الب مرة فبعد رجل إلى امرأته
وطبقها حتى إذا مادنا وقت انقضاء عدته وتحمم ثم طبقها ثم قل والله لا أفر بك
إلى ولا تحلني أبداً فأنزل الله : الصلح مرنان فذلك معروف أو تسريح
بحساب . فاستقبل ساس الطلاق حديداً من يومئذ . من كآب مهم طلق ومن
لم يطلق^(١) .

• • •

السنة الكريمة -

عن عمر بن الخطاب أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يطلق حفصة حواء حزين
فقل له : أجمع حفصة فأنهم صوامع فوامه وقد دل هذا الحديث على حوار الرحمة
لأن النبي عليه السلام لا يفعل : لا ما كآب حزيناً^(٢) .

وكذلك روى عن أن عمر أنه طلق زوجته وهي حائض فأمره النبي عليه
السلام أن يراجعها .

والاجتماع . وقد أجمع الإجماع من أن من طلق زوجته طلاقاً رجعياً وله
رجعتها ما دام في العدة^(٣) .

والمعقول . لأن الحجة من إلى الرجعة بعد أن يطلق الروح زوجته فقد
يبدء على ما فعل أن يقبض له حطاً فله ولها حمل له الشارع الحكيم فرصة المراجعة
في الطلاق الرجعي وبما يؤكد هذا المعنى أن عدة جعلت ثلاثة أشهر مع أن
برادة الرحم تعرف بقرء واحد .

(١) تعذر التوثيق في مع القدير ٢٤١ : ٢٤١

(٢) البدائع ٣/ ١٨١

(٣) المشي ٨/ ٤٧

جاء في تفسير المنار في تفسير قوله تعالى "وبعولتهن أحق بردهن" ، وهذا لفظ من الله وحرم من الشرع على بقه العصمة الأولى لأن المرأة إذا طلق لأمر من الأمور فقامت برعبها ربحاً ، وأما بعولتهن المطلق فقد يتدم على طلاقها ، ويرى أن ما صدقها لاحتله لا يقتضي معارضة دائمة وبرعب في مراحمتها .

وحالها تقول أن الشرع لإسلامي وقد امر هذا النظم عن بقية الشرائع والقوانين فأعطى للزوج حق المراجعة خشية أن يكون طلاقه نتيجة وهم خاطيء فيتدارك ذلك أو قد ترجع المرأة إلى صوابها فتصلح أخطائها

جاء في الدائع "وقد يندم الرجل إذا تولى خطئه هذا أمره أن يطلق طلاقه واحدة رجعية يسترجع ما فاته بالمراجعة إذا لم يستطع الصبر عنها مثلاً أو من امر طلاقه على شيء تولى فيه الخطأ والعياد

...

٣ - ثم تحصل الرجعة .

المراجعة بالقول :

لا خلاف بين الفقهاء أن الرجعة تصح باللفظ الصريح الدل عليه ، كقوله راجعتك أما إذا كان اللفظ كناية قال الأصناف والمالكية والشافعية تصح المراجعة بلفظ مكناه مع البينة وقال الجمهور والريضة والظاهرية ورواه عبد الحليم لا تصح المراجعة بلفظ الكناية ولو نوى .

المراجعة بالفعل :

ذهب الشافعية وبظاهرها إلى أن الرجعة لا تصح إلا بالقول

(١) تفسير المنار ٢/٣٧٤

(٢) الدائع ٣ : ٩٥

وقال الأحمد والزهدي والجعفرية تصح الرجعة بالفعل كالوطء ومقدماته
من تقبيل ونس بشهوة^{١١} . -

وقال المالكية : تخص الرجعة بالفعل إذا بوي الرجعة وإلا فلا .
أما الخبابة فقالوا تصح الرجعة بالفعل على أن يطئن أما ما دون ذلك فلا تصح
به الرجعة ، وفي رواية لا تصح الرجعة إلا بالقول

أما حجة الذين ذهبوا إلى أن الرجعة لا تصح بالفعل فهي :

١ - أن ابن عمر لما طلق زوجته في الحيض أمره النبي عليه السلام بمراجعتها
ولم كان لا يجوز قربان الزوجة أثناء الحيض فدل على أن المراجعة بالقول
لا بالفعل .

ولكن هذا الدليل لا يدل على عدم حواجز الرجعة بالفعل بل ينشئ حواجز
الرجعة بالقول .

٢ - أن السكاح قد زال بالطلاق والوطء من آثار السكاح فوجب أن يزول
بروالة السكاح ، لأن الرجعة عند ثبوت نكاح السكاح الذي أزاله الطلاق
لقوله تعالى «ويعملون حتى يردوا» ويرد معناه الإعادة .

جاء في مختصر المرمي^{١٢} - فإن جامعها يدوي الرجعة أو لا يدويها فهو جامع
شبهه ويعززان أن كانا عالمين .

وقال في المهاج^{١٣} . ولا تحصل بفعل كوطء .

وقال ابن حزم^{١٤} : ولم يأت بأن الجماع رجعة قرآن ولا سنة ولا خلاف في

(١) جاء في حكمه بحكمة أسود النرعة ١٩ يومية ٩٢٩ حصة الجماع عدد ٨ و ٩ فتر
الرجعة عند ثبوتها من شهادته أو بالفعل في عدم الخلاف الرجعي ولو لم يرس المصلحة .

(٢) مختصر المرمي ٨١ :

(٣) في المحتاج ٣/٣٦٦

(٤) المحرر ٢٥٢ .

ان الرجعة بالكلام رجعة فلا يكون رجعة إلا ما صح انه رجعة ، وقال تعالى -
وعامسكوهن معروف ، والمعروف ما عرف به ما في نفس المسك ان ادوا لا يعرف
ذلك إلا بالكلام .

وأما الذين قالوا تصح الرجعة بالفعل فقد احتجوا بآتي .

١ - ان الرجعة عند اصحاب هذا الرأي هي استدامة السكاح ولست
انشاء له كما ذهب الشافعي واستدامة السكاح لا تختص بالقول وهذا حل له الوطء
لأما زوجته .

٢ - ان الله قد سمى الزوج بعلاً بقوله تعالى «وبعوانتهن احق بردهن» وهذا
دليل على بقاء الزوجية .

جاء في المبسوط^١ - في قوله تعالى . وبعوانتهن احق بردهن إما يكون
احق اذا استند به . والبعل هو الزوج وفي تسميته بعلاً بعد الطلاق الرجعي دليل
بقاء الزوجية بينهما فإسماؤه هي المراجعة فعنه اشارة الى ان وطأها حلال له .
وكذلك ما قبلها بشهوة او لمسا بشهوة . لان هذه الاعمال تختص بالملك
للعن كالوطء فتكون مشتركة دليل ستقاء الملك .

وجه في التاج المذهب^٢ : تصح بالعقد او الفعل من وطء او مقدمته وان لم
يسو لكنه يأثم إذا لم يتو .

وفي اللمعة الدمشقية^٣ - والرجعة تكرن بالقول والفعل كالوطء وتقبيل
والمس بشهوة .

وقال صاحب الروضة اللمعة في شرحه . لدلالته على الرجعة كالقول وربما
كان اقوى منه . ولا تتوقف ارجعته على تقدم رجعة لأما زوجته .

وقال المائكية في شرح الحرشي^٤ . ولا تحصل الرجعة بعمل محدد عن نية الرجعة

(١) المبسوط ١٩/٦ - ٢١

(٢) التاج المذهب ٢/٢٣٢

(٣) اللمعة الدمشقية ٢/١٥٤ .

(٤) شرح الحرشي ٣/٢٢٢

ولو بأقوى الأفعال كقوله وأخرى ملة وليس .

أما المحايلة فقد جاء في المعنى^١ : وظهر كلام الخريفي أن الرجعة لا تحصل إلا بالقول والرواية التي تحصل الرجعة بالوعد سواء بوي به الرجعة أو لم يبر .

وبالرجوع إلى الانصاف^٢ وجدت أن المذهب هو الرواية الثانية ، وقد جاء به

و يحصل الرجعة بوطئ بوي الرجعة به أو لم يبر .

وهذا المذهب معتدلاً وعليه جميع الأصحاب

...

هل تصح المراجعة بعمل من الزوجة ؟ .

قال الأحمد : إذا جامعته المرأة طائفة وحماً زوجها وهو قائم أو كان محسناً أو مسته أو غلبه شهوة ولرجعة ثبتت بعملاً بها ما إذا دامت في المدة .

جاء في نسخة العقم^٣ : ولو جامعته الروح وهو قائم أو محسناً ، ثبتت الرجعة .

وفي المسوط^٤ : فإذا دغلبه شهوة أو لمسته شهوة ثبتت به رجعة عند أبي حنيفة وغيره ولا ثبتت عند أبي يوسف لأن هذا الفعل من أرواح دليل استبقاء الملك وليس لها ولاية استبقاء الملك فلا يكون فعلها رجعة ، وأبو حنيفة

(١) المعنى ٨/٤٨٠

(٢) الانصاف ٩/١٥١ .

(٣) نسخة العقم ٢/٢٦١ .

(٤) المسوط ٦/٢١٠ .

ويجد قالاً : فعلمانه كعملهما من الحن مشترك بينهما ، وفعلهما به في حرمة المصاهرة كفعله فكذلك في الرجعة .

وفي الموهرة^(١) : ولو جامعته وهو قائم أو معصى عليه أو محنون صار مراعاةً . وإذا لمسته هي بصاً بشهوة كان رجعة عند أبي حنيفة ومحمد . وقال أبو يوسف إذا لمسته فتركها وهو يقدر على معها فهو رجعة وإن منعها ولم يتركها لم يكن رجعة .

ومحس يرى أن التماسه في أمر الرجعة حتى ولو كان من جانب الزوجة هو اقرب إلى المصلحة حيث يوافق بين الزوجين ويبعد شقة الخلاف بينهما . وليس في مراعاة الزوجة بمعناها إكراه للزوج حيث يصدق ليعاقد زوجته لأنه يملك أن يطبقها ثانية إن أصر على عدم العودة .

٤ - الرجعة بقصد المضارة :

إذا راجع الزوج زوجته بقصد المضارة لا الإصلاح والتوفيق فهل تصح هذه الرجعة أم تعتبر باطلة ؟

إذا فاقمنا آيات قرآن الكريم التي جاءت بأحكام المراجعة يرى أنها قيدت روح المراجعة بوجوبه في كل موضع أباح له ذلك كقوله تعالى : « وما كان معروف وقوه : ولا يسكروهن صراراً ليعتدوا » وقوله : « وبه وإنهن حتى يردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحاً » .

من راجع زوجته وفق ما جاء في القرآن الكريم فرجعته صحيحة بدون خلاف بين الفقهاء أما المراجعة بقصد تطويل العدة أو المراجعة بقصد التطبيق ثانية أو الثالثة حتى يسهل عليه يسونه ككبري فهذا حرام لا يجوز تخالفه المشروع .

وقد اختلف الفقهاء في هذا الموضع هل تصح الرجعة مع الأثم أم لا تصح لأنها فقدت شرطاً من شروطها حيث لم تكن بقصد الإصلاح بل بقصد المضارة .

فإن جمهور الفقهاء . الرجعة صحيحة ويأثم الزوج أن قصد اضرار زوجته بهذه المراجعة .

وقال ابن حزم وابن نيسية وبعض الزيدية : الرجعة بقصد المضارة باطلة لمخالفتها القرآن الكريم .

قال الطبري ^(١) « وإن أراد ضرار المراجعة برجعته محكوم له بالرجعة وإن كان آثماً برأته في فعله ومقدماً على ما لم يبعه الله له والله ولي عيانه فيما أنى من ذلك »

ودليل الجمهور : قوله تعالى . ومن يعمل ذلك فقد ظلم نفسه ، بعد الهي عن المراجعة ضراراً . ووجه استدلالهم بهذه الآية . أنه لا يكون ظملاً لنفسه إلا إذا كانت رجعته صحيحة واقعة وإن قصد بها الاضرار بطلت إذ لو لم تكن الرجعة صحيحة وكاتب لعوا لما كان هناك وجه لوصفه بأنه ظلم نفسه .

ولا أدري لماذا لا يكون ظملاً نفسه إذا حالف شرع الله فيما أمره به فراجع بقصد المضارة والقرآن صريح بأن الرجعة بقصد الإصلاح لا الاضرار ^(٢) .

وقال ابن حزم في المحلى ^(٣) . أي يكون البطل الحق بردها إن أراد إصلاحاً بنص القرآن .

وقال لا يمكن من الرجعة إلا من أراد إصلاحاً وامسك بعروف فلو طلق أحد عتي تحريره الروايات . وقال : القرآن يدل على أنه لا يملك وأنه لو أوقعه لم يقع كما لو طلق البائس .

ومن قال إن الشارع ملك الإنسان ما حرم عليه فقد تناقض ^(٤) .

وحده في الاختيارات العلية : ^(٥) أن الله سبحانه وتعالى حرم على الرجل

(١) تفسير الطبري ٤/٥٢٩

(٢) هذه القرآن والسنة (حسن مأمون) ص ١٢٩ .

(٣) المحلى ١٠/٢٥٣

(٤) الفروع ٣/٢٥٣

(٥) الاختيارات العلية ص ٢١١

ان يرتفع امرأة بقصد بدنت مضامتها بأنت يطلقها ثم عليها حتى تشارف انقصاء
العدة ثم يرتفع ثم يطلقها قبل حياح او بعده ويمهلها حتى تشارف انقصاء العدة
ثم يرتفعها ثم يطلقها فتصير العدة تسعة أشهر .

ومعلوم ان هذا عمل لو وقع اتفاق من غير قصد منه بأنت يرتفعها وارتفع
عليها . ثم يبدو له فيطلق ثم يبدو له فيرتفعها وارتفع ثم يبدو له فيطلق لم يحرم
ذلك عليه لكن لما فعله لا اربعة لكن المقصود آخر وهو أن يطلقها بعد ذلك
بجزيل العدة عليها حرم ذلك عليه .

وفي التاج المذهب ^١ : « ويحرم على الروح قصد الاضرار بالروح بالرجعة
للمعا من الزواج بعينه لا رغبة فيها وكذا لو تركها الى تقرب وقت لآخر
العدة غير اجمع ثم يطقن ثم كذلك لئلا تنكح » .

وفي الروح الضير ^٢ : « والهادي عليه السلام تحرم مراعاتها ليمعها الروح
وهو اضرار بها وقد قال تعالى لا تمسكوهن ضرارا » .

وقد روى البيهقي عن مجاهد قال : « الصراوات يطلق امرأة تطليقه ثم
يراجعها بعد آخر يوم من الاقراء ثم يطلقها ثم يراجعها بعد آخر يوم يبقى من
الاقراء يضارها بذلك » .

وقال انصاري ^٣ : في تفسير قوله تعالى : « ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا » :
تطويله لرجعتها هو الضرر بها .

يقول ابن العربي ^٤ في قوله تعالى ان ارادوا اصلاحا والمعنى ان قصد
بالرجعة اصلاح حاله معها وإزالة الوحشة بينها لا على وجه الاضرار والقطع بها
عن خلاص من رقة المسكاح فذلك له خلال ، والا لم يحل له . ولما كان هذا

(١) التاج المذهب ٢/٢٣٥

(٢) اروض النصير ٤/١١٢

(٣) مسان القرآن ١/١٤٨

(٤) احكام القرآن ١/٢٠٠

أمر باطل جعل الله الثلاث أمراً عليه ، ولم يحقق نحن ذلك الفصد لطلقاً عليه .
والذي فهمت من هذا النص أن المانع من عدم اعتبار الرحمة التي حصلت
بقصد الإضرار هو أن هذا القصد أمر باطل ليس من السهل إثباته .
أما إذا ثبت الإضرار وبين لنا أن الزوج لم يراجع زوجته إلا بقصد مودة
الروح لا الإصلاح فالذي يفهم من كلام أن المرئي هو أن الرحمة في هذه الحالة التي
تقوم القرائن على المصاهرة رحمة باطلة .

ولأن النساء إذا راجع الزوج زوجته ودون أي سبب من قبل أن
يسمى طلقاً إلا يعتبر هذا قريبة على قصد الإضرار لا قصد الإصلاح .
ولهذا ينبغي أن يرى أنه قد ثبت القرائن لدى القاضي بأن مودة الرحمة الروح لا روحته
لم يكن القصد منها إلا الإضرار فيجب عليه إذا ما طلست روحته بطلان
الرحمة أن يبطلها كأن لم تكن . وما يؤيد رأي هذا أن أحكام الرحمة جاءت
بأن القرآن الكريم لتعدل ما كان عليه العرب حين كانوا يطبقون ثم يراجعوا المصاهرة
هذه الآية وهو منهن أحق بردهن ما أرادوا صلاحاً ، ففسح ما كانوا عليه .
وقد اطلعت في القانون الأندلسي على نص قد يبدو غريباً لأول وهلة
ولكنه قد يسهم مع هذه النقطة في بيئتها وهي قصد المصاهرة فقد جاء في
المادة ١٦٠ - (١) - إذا رفضت المطالبة المراجعة تستطيع أن ترفع شكواها إلى
المحكمة الشرعية إذا لزم الأمر .

أي أنه يشترط في المراجعة موافقة الزوجية وهذا عدل ذلك بأن الإطلاق
حصل إثر الخصام والنزاع بين الزوجين واستقلال أحد الطرفين بالمراجعة دون
رضا الآخر معاً عودة الأمور لما كانت عليه من الشقاق
ومحسناً كما لا يوافق على ما ذهب إليه هذا القانون من حيث المبدأ ولكن به
إشارة صريحة أي أن المراجعة يجب أن تكون بقصد الإصلاح والتوفيق بين الزوجين

(١) راجع رسالة عيسى سارول : الطلاق في أندلسيا

قال الرزقي في تفسيره : « وصيغة تنصیل : «حق» لاودة بـ الرحمن و
راد رجعة والمراد به وجب إثبات قومه على قومه لأنهم أيضاً حده في الرجعة .
يقول ابن عبد الوكيل : «الذين شيع حسن مأمون» . و«الذين» في رأي الجمهور
أدبهم بوجد قريش . انضيق قصدهم بـ رجعة مطعنه وإلى الآخر . يقول
بكاليفهم إذا وجدت هذه القرائن . »

ولا يرد على هذا الظاهر من الراس حين تراجع روحه فديكون ذلك دونا
وعتقا فيجب ما على نفوة ان حية زوجية لاوعب فيها . والحجاب عبي ذلك
ان راس لا يترك المراجعة روحه . لا حق بمعتقد . وعلى راسه لا بحقيقة رعتها
المعردة ومن آخر المراجعة يكون حين يهر . روح يخلق في عاب
الاحوال . بدونه روحه . راس من اذرة . روحهم مدون
رسم . هذا اذا لم يقصد مصاره

واما ان يكون اتفاقه على احدى من زوجين كما في طبع او ساء
على طبع المرأة فربما من الوصي وهي الخالات ان لم يكن اتفاقاً بشأ
كانت في بعض الماه في جميع هذه الاحوال لا تملك الزوج المراجعة
وخلالة ذلك ان الاتفاق من يكون دولة الرجل المردة ورحمة
ثم ايضاً باراته المفردة وحيث يكون من على حسب الروية وبحكم الوصي
فلا رحمة ولا حرج وبعده حديد

٥) الاعلام بالمواجهة^(٣):

دار احیاء الروح ورحمته بقرب وبل شکره اعلام ربانک فقه یمین علیہ

۴۶ ۲۵۰۱ ۳۰۰۰

(٧) نظم القرآن والسنة ص ١٣

(٢) لغة القرآن والسنة من ١٤٠٠
(٣) حجة في مدح سيدنا ابراهيم عليه السلام

في اللغة الاسلامي من ١٩٦٣

وهي لا تعلم المراجعة فتتقضي العدة وتتزوج أم لا يشترط ذلك لأن الرجعة استدامة للتكاح ؟

وسنقل آراء بعض الصحابة والتابعين^(١)، ثم آراء المذاهب .

عن الحكم بن عيسى عن عمر بن الخطاب قال : في امرأة طلقها زوجها فأعلمها ثم راحها ولم يعلمها حتى تنقضي عدتها فقد بابت منه .

وعن إبراهيم السخمي عن عمر بن الخطاب أيضاً قال : إذا طلق امرأته فأعلمها طلاقاً ثم راحها فكتبتها الرجعة حتى انقضت العدة فلا سبيل له عليها .

وعن علي بن أبي طالب : إذا طلق الرجل امرأته ثم راحها ولم يعلمها فهي امرأته إذا شهد .

وعن سعيد بن المسيب قال : مضت السنة في الذي يطلق امرأته ثم يراجعها فيكتنهما رجعتاً حتى تحل فتسكح زوجها غيره فإنه ليس له من أمرها شيء ولكها من زوجها الآخر .

وتبعاً لاختلاف هذه الآثار فقد اختلف آراء المذاهب في ذلك . ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يندب اعلام الروحة بالمراجعة وقال الظاهرية والربدية بل يجب اعلامها ثلاثاً وتتزوج .

رأي الجمهور .

حاشي في جمع الآخر^(٢) : ويندب اعلامها بها كيلاً تقع في المعصية بالتزوج . غيره وقال الحرشي^(٣) : وكما يندب المطلق الأشهاد على الرجعة كذلك يندب له اعلامها أيضاً .

وفي لمى^(٤) : إذا راحها وهي لا تعلم صحب المراجعة لأنها لا تعتقر إلى راحها . ثم تعتقر إلى علمها كطلاقها .

(١) انظر ١ ٢٥٣

(٢) جمع الآخر ١ ٣٢٢

(٣) الحرشي ٣ ٢٢٧

(٤) لمى ٤ ٢٩٨

أما الذين ذهبوا إلى وجوب اعلام المروحة هي المراجعة .
 قال ابن حزم (١) ، وإن راجع ولم يشهد أو أشهد ولم يعلمها حتى ينقصي عندها
 عاثة كان أو حاضراً وقد طلقها وأعلمها وأشهد فقد باتت معه ولا رجعة له عندها
 لا برصاء بابتداء نكاح بولي ، وأشهد وصداق مستأ سواه تزوجت أو لم تزوج
 دخل في الزوج الثاني ولم يدخل فإن اتلفها الآخر وهي بعد في العدة فهي
 رجعة صحيحة .

ودليل أن حرم فيما ذهب إليه : أن الممنوع المضارة في المراجعة . وعدم اعلام
 الزوجة برجعته هي عين المضارة كما بقول ولها كانت باطلة .
 وقال الريدية : يجب اعلام مروحة بالرجعة .
 جاء في من الأزهار (٢) ويجب الأشهر ويجرم الصرار
 وفي الناح المذهب : وإذا راجع الرجل زوجته فإنه يجب عليه لأشعارها
 ثلاثين يوماً نكاح بعد انقضاء العدة إذا جهت الرجعة .
 وفي الروض البصري (٣) . ويجب عليه أشعارها ثلاثين يوماً إذا جهت الرجعة ، وإن سكنت
 بعد العدة جهلة بالرجعة فكان في البهر : يكون رجلاً .
 وعن الحسن البصري . بل ينبغي النكاح وتبطل الرجعة . وقوله الحق
 الطلاق وجعل الأشعار شرطاً في استحقاق الرجعة وإن سكاها مع الجهل بسكوت .
 مروحة ليس معصية حتى يجب عليها تخصيصها من الوقوع في المحذور ، وإن فوت
 بعدم الأشعار حقه فيها .
 ويؤيده ما رواه في الامالي . عن علي عليه السلام في رجل أظهر طلاق
 امرأته وأشهد وأمر رجعتها فراجع وحدها قد تزوجت قال . لا سبيل له عينا
 من قبل أنه أظهر طلاقها وأمر رجعتها .

(١) المحلى ١٠ ٢٥٢

(٢) من الأزهار ٢/٢٣٥

(٣) الروض البصري ٤/١١٢

وفي رأينا ان الاعلام قريب من المصلحة فيجب الاحد به فقد تتزوج الروحنة
بعد مصيحتها وهي لا تعلم مراجعتها وهذا في رأيي ان يمتنع في العيوب على
وجوب اعلام الروحنة حين المراجعة والا كانت ماضية

ولم اجد في حدود ما اتصلت عليه في فوائد الاحوال شخصية صافي هذا
الموضوع لا في القرون لاندوسمي حيث نص في امدية ١٤٠ على وجوب اعلام
الروحنة بالمراسمة وذلك عن طريق التوظيف المختص . اسوئتي كما يشترط هو فقها

(٦) - الاشهاد على المراجعة :

قال الله تعالى : **وَدِّعُوا حَتَّىٰ تُسَوِّغُوا لَكُمْ زَوْجَكُمْ وَاعْلَمُوا بِمَا لَكُمْ**
وَأَشْهِدُوا ذُوَي عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقْبُوا الشَّهَادَةَ .

احتجب التفسير في قوله تعالى **وَأَشْهِدُوا** هل هو الامر والوجوب ام هو
النسب والارشاد ؟

قال جمهور الفقهاء الاحاد والكنية والحب لله والشهيرة لا يشترط
الاشهاد على المراجعة .

وقد اختلف في المسودة ^(١) والاشهاد على المراجعة يستحب عندنا .
وقال ادا الكنية في شرح الخرشبي ^(٢) . واشهدوا ان الاشهاد على رجعة مستحب
لا واجب ومن طبق زوجته طلاقاً رجعياً فمراجعة وارتد ان يجمعهم فبعثه من
ذلك الا بعد الاشهاد . ذلك من حقهم وهو دليل على رشدك ولا يكون بذلك
عاصية لزوجها بل فؤجر على المسع .

وقال الحنابلة في الانصاف ^(٣) وهل من شرطها الاشهاد ؟ ، على روايتين
احدهما لا يشترط وهو المذهب والثانية يشترط .

(١) المسودة ١٩٠

(٢) شرح الخرشبي ٢٢٧/٣

(٣) الانصاف ١٥٢/٤

ويلاحظ ان الحرف في قدم الرواية الثانية فقد جاء فيه (١) والمراجعة ان يقول
 لرحلتي من ليلتي اشهد اني قد عدت راجعاً امرتني بلاوي يحض = ولا صدق
 يريد به وقد روي عن ابي عبد الله رحمه الله رواية اخرى انه يجوز لرحمة بلا شهادة .
 وادلة الجمهور أن الامر في الاء الكريمة وان كان المرحوب وله من
 وحدت قرائن صفة عن ذلك اي ادب . واستدلوا على ذلك .

١١ - تحدث ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو حائض ومعه النبي عليه
 السلام بمرحهم ولم يطلب منه لاشهد على ذلك .

٢ - كما هم قسوا لرحمة على الطلاق ولو ان لاشهد دلت شرط حسن
 طلاق فكذلك لا يشترط حسن في رحمة .

وخالف الجمهور في ذلك فقالوا بالاشهاد على الطلاق وعدم الاشهاد
 على الرجعة .

٣ - في من الشبهة ولا يعتبر في الرحمة حضور شاهدين كما يعتبر في
 في الطلاق (٢) .

وقال الظاهرية والاصولية : والشافعية في مذهبه القديم ورواية عن الامام
 احمد : ان الاشهاد شرط في المراجعة .

جاء في المحلى (٣) فان راجع ولم يشهد فليس مراجعة .
 وفي م نه المخرج (٤) وفي قسم يشترط لاشهد ان يكون الرحمة منزلة
 امتداد السكاح

(١) انظر ٨ : ٨١

(٢) اصل الشبهة من ١٦٢

(٣) يظن كثير من الكتاب ان الاشهاد شرط في الرجعة عند الجمهور مرساً على الطلاق
 وعدم وثاق خلاف ذلك . راجع المرفوع وارجع الى الدكتور المذكور من ١٨٣

(٤) شرح النيل ٤٠٦/٣

(٥) نهاية المحتاج ١٤٧/٦

(٦) يعني ٢١٦

واستدلوا ، على ذلك .

١ - بأن الامر في الابه للوجوب .

٢ - وان الرحمة تنعنه ارتداء الكساح وما ان الاشهاد شرط فيه فوجب
الاشهاد في الرحمة .

٣ - ولانه اسسحة بصع مقصود فوجب الشهادة فيه كالنكاح .

وقال الشافعي في الحديد (١) . ولا يشترط لصحة الرحمة الاشهاد عليها بناء
على الاصح ام في حكم الاستدانة ، بل يندب ذلك .

• • •

المبحث الثاني

الظواهر البائنة صغرى

لا خلاف بين الفقهاء في أن الطلاق البائن بينونة صغرى ما كان قبل الدخول والطلاق الرجعي الذي مضت فيه العدة ولم يراجع بزوجته ما لم يكن مكملًا للثلاث .

وأما الطلاق على مال أي الجمع والجمهور على أنه طلاق بائن وقالت بعض المذاهب أنه فسخ . وبعض الفقهاء قال أنه طلاق رجعي وسيأتي تفصيل ذلك . من طلق زوجته طلاقاً بائناً بينونة صغرى وأراد مراجعتها فلا يصح ذلك إلا بعقد ومهر جديدين .

قال ابن حزم في المحلى ^(١) : ولا يكون طلاقاً بائناً إلا في موضعين لا ثالث لهما : أحدهم طلاق غير الموطوءة لقوله تعالى : « وَإِذَا طَلَّقْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ الَّتِي لَا يَمْسُوهنَّ غَيْرَ الْمَوْطُوءَةِ فَلَهُنَّ مَا كُنَّ يَكْفِيهِنَّ مِنَ الْمُؤْنَةِ الَّتِي كُنَّ يُسَيِّرُوهنَّ فِيهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ يَسَوَّوهنَّ فِيكُمْ عَلَيْهِمْ مِنْ غَدَةِ نَعْتَدُ لَهُنَّ » والثاني طلاق الثلاث بمجموعة أو مفردة ^(٢) .

وفي المنتزع المختار ^(٣) : ورجعيه ما كان بعد وطء على غير عوض وليس ثاب وبائنه مسانفه ، أي أن البائن ما كانت قبل الدخول وعلى مال ومكملًا للثلاث .

(١) المحلى ٢١٦/١

(٢) يرى ابن حزم أن الطلاق على مال طلاق رجعي وسيأتي تفصيل ذلك في موضعه .

(٣) المنتزع المختار ٣٩٢/٢

وقال ابن تيمية في فتاويه^{١٦}: ان كتاب الله قد بين أن الطلاق بعد الدخول لا يكون إلا رجعيًا وليس في كتاب الله طلاق ربي الا قبل الدخول^{١٧}.
 اما المحرمه فقد روا: الصلح الشئ أربعة أقسام^{١٨}

١ - طلاق غير مدحون .

٢ - طلاق من لم تبلغ الحيض .

٣ - ومن حورت النفس .

٤ - وكل طلاق كان في مقابلة وعوض .

اما الشافعية والمالكية فقد ذهبوا الى انهم اربعة وهو ان
 الصلح الذي يكون في ثلاث حالات .

١ - قبل الدخول .

٢ - ما كان في عوض .

٣ - المكمل لثلاث .

وقد اضاف الاحناف على هذه الحالات :

١ - اذا وصفت الصلح بـ يدل على البهوت ، كقول ارجحته انت
 طالق طلقه بائنة .

٢ - ان تغيرت أربعة الصلح ومن انصتص صقوله انت طالق
 نسو الطلاق

٣ - ان يشبه ارجح طلاق روجته تشبيهاً يدل على البهوت كقوله
 انت طالق طلقه مثل الجبل .

١ - فتاوى ابن تيمية ٢٢٢

(٢) وكذلك الصلح المكمل لثلاث اما الصلح على مال فهو فتح لدى الحنابلة على الراجح

وهو من اجاره ابن تيمية

(٣) السرائر ص ٢٣٥

٤ - ان يكون صيغة الطلاق بائناً من الذم والكناية وهي كل عظة احتمل معنى الطلاق ومعنى آخر كقوله انت خلية .

هل ينك الزحل ان يجعل من الطلاق الرجعي طلاقاً بائناً ؟ .

قلت ان الاول في الصلح ان يكون رجعياً يملك فيه الزوج من جهة زوجته من جهة في العدة ام دامت عدة ولم يراجعها بنت منه ولا يجوز له مراجعتها الا بعدد جديد ان كانت العدة يسيرة صفري .

ولكن هل يملك الرجل ان يطلق زوجته طلاقاً بائناً ومعنى آخر هل له ان يحل من الطلاق رجعي طلاقاً بائناً أم لا ذلك .

قل الاحناف : اذا وصف الزوج الطلاق بالبائنة او بالشدة أو بغير ذلك على الاصل كان الطلاق بائناً كما ذكرنا . وقول روح زوجته انت طالق أو انت طالق أنت طالق كذا طلاق كذا طلاق بائناً لا رجعي فيه .

وقول جمهور الفقهاء : وصف البائنة ليس مذكراً لمكافئ بل هو من محل الشرع فليس امره حتى يصير مائة مرة فهو اشيع عليه من لا يوصف بمائة مرة .
اشوع ككريم على انه بائن فهو بائن وما حده به على انه رجعي فهو رجعي .
فان من يبيته ولو من لامرته او طاق ضيقه بائنة لم يقع ما الاصلية رجعية كما هو مذهب اكثر العلماء وهو مذهب مالك والشافعي واحمد في طهر مذهب به . وكل طلاق بغير عوض لا يقع الا رجعياً .

(١) الاحوال الشخصية ابو زهرة ٣٠٨

٢ - ان يشترط في مدعيه عديم في حقه الصلح بائناً ٣٠٧ وصف اخلاقه هي حكمه الذي حمله الشرع من النكاح والصلح . فلو لم يملكه لم يكن له حكمه وحده واحدة . ان ليس مع ولا . من ذلك لا عداً في الشرع . من صلاحيه لا يصح في شرعه في حقه . وقول كونه انزويته سرقة . كما ورد في ما لا يرد . ومن شبه بالدور والاشق الي ما قاله المذهب لزمه على ي صفة كان ثم صلاحيه كين . من المصنف رحمه

(٣) فتاوى ابن تيمية ٣/٣٤

حاء في المحرر^(١) - ولو قل أنت طالق طالقة بائنة وقعت رجعية .
وقال في البحر الرضائي^(٢) : ولو قال للمدحول بها أنت طالق واحدة
بائنة وقعت رجعية اتفاقاً .

ونقل الطحطاوي عن الرملي^(٣) سنن عن رجل قال لزوجته أنت طالق
لا يردك قاص ولا وال ولا عالم هل يكون بائناً أو رجعياً أحاب . هو رجعي
ولا يملك أخراجه عن موضوعه الشرعي بذلك .

والخلاصة أن الأحاب يرون أن الروح يملك أن يجعل من الطلاق الرجعي
طلافاً بائناً إذا وصفه بما يدل على الشدة أو البسوة وجهتهم في ذلك : أن
الرجعة ملك الرجل فهو يملك إسقاطها . وإن الشارع أعطى الروح حق الطلاق
مطلقاً ولم يوجد ما يقيد به والدليل على هذا الإطلاق أن أدهاب الأربعة تحيز
الطلاق الثلاث وهو البسوة الكبرى فأولى أن يجوز الطلاق الثاني ببسوة صغرى .
ولكن كما جرى مع المهور أنه لا يجوز المكاف أن يعبر شرع الله فالرجعة
نظام شرعه الله ليحقق هدفاً معيناً هو أن يتلافى الروح ما قد يندم عليه فيما لو
اطلع على شيء كان بإمكانه لو عرفه أن يعدل عن الطلاق فهداه العروة لا يجوز
له أن يعونها بمجرد أدبه .

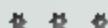
وقوله أن الرجعة حق للروح ومن ذلك دعاء ذلك استحضاره ليس صحيحاً إذا
ما عرفنا أن الرجعة حققة أيضاً بالطلاق الرجعي لا يملك الروح إسقاطها كالبسوة
والسكنى لأن المطلقة رجعية لها البسوة والسكنى بعكس المطلقة بائناً
وأما قولهم أن من ملك البسوة الكبرى في الطلاق الثلاث أولى أن يملك

(١) المحرر ٢/٥٥

(٢) البحر الرضائي ٣/٢٠٣

(٣) الطحطاوي على الدرر ٢/١٠١

البيرة الصعري وسوف ناقش هذا الرأي في البحث الآتي ليرى هل يملك الروح
 ان يطلق زوجته ثلاث طلقات أي هل يملك اليسونة الكبرى ؟ .
 وهذا ما يرى ان كل طلاق ما عدا قبل الدخول والمكمل للثلاث هو
 رجعي ولا يملك المكلف تغيير ما شرع الله ^{١١} .
 قال الامام احمد ^٢ - بدوثر القرآن هذا كل طلاق فيه فهو الطلاق
 الرجعي - يعني طلاق المدخول ما غير قوله - وان طلقها فلا تحل له من بعد
 حتى تنكح زوجا غيره .



المبحث الثالث

الطريق السائن بيوت كبرى

ذكرنا أن الصلاق الزوجي هو ما كان بعد الدخول ولم يكن مكملًا للثلاث على خلاف بين الفقهاء .

أما إذا طلق الزوج زوجته الصنف الثاني منها فهو كبرى بحيث لا يجوز له مراجعتها إلا بعد أن تسكن زوجها غيره بمقد شرعي ويطلق طلاقاً شرعياً وذلك بقوله على ما سبقنا ولا يخفى من بعد حتى تسكن زوجها غيره .
وعلى هذا ما بيوت كبرى يكون في الحلقه التي يصدق فيها الزوج زوجته تحر الطلاقات الثلاث التي يملكها .

ثم قد طعن بعض الثلاث مرة واحدة أو بارة متكررة في محسن واحد في عدة واحدة فهذا بحث تناولته الفقهاء منذ زمن طويل والبحث ودراسة وقد رعت أن ادلي دلوي مع هذه الدلاء .

ولما كان مصدر عدم الصلاق في الإسلام القرآن والسنة فقد رجعت إلى الآيات الكريمة التي جاءت في هذا البحث إلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما استعرضت آراء فقهاء والمذهب منذ عصر الصحابة حتى يومنا هذا، لأن الخلاف في موضوع الطلاق الثلاث لا يزال قائماً بتداوله أقلام الفقهاء والكاتب وكان لابد لي من الرجوع إلى قرارات الاحوال الشخصة في الدلاء المعرمة دراسة هذا الموضوع وخاصة ما يتعلق منه القصة في مختلف المحاكم

(١) أما ما يتعلق من السابعة اليوم من التحليل فلا اصل له وذلك ما يروى شخص مضطرب ثلاثاً يجتهد الزوج الأول في طلاقها وهذا لا يجوز في مذهب الإسلام لأن الزوج بعد ما مضى وإن التوفيق فيه يقدره .

الفرع الأول

الطريق المأثور في القرآن الكريم

ما ذهب إليه المفسرون .

قال المحقق في أحكام القرآن^١ - من حكم إطلاق مأخوذ من آيات في الكتاب الكريم لولاها لم يكن إطلاق من أحكام الشرع
قال ابن القيم في سورة البقرة^٢ : "الإطلاق مراد من ما هو معروف أو
مباح بالكتاب ولا يحل حكم ما وجدوا من يشبهه شيئاً إلا أن يكون
يقينا حدود الله فلا يحل لا يقينا حدود الله فلا يحل مع عيبها فما عدت به ذلك
حدود الله فلا تعبدوها ومن يعد حدود الله فوالله هم الضالون" قال طلقها
فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره .

وسبب ورود هذه الآية^٣ كما يذكر المفسرون ما رواه هشام بن عروة
عن أبيه قال : كان الرجل يصدق ما شاء ثم إن راجع مرأته قبل أن تنكح
عدها كانت امرأته معصية راجع من إلا صار على امرأته فقل لا أقربك ولا
يكنين مني . فأتته بكيف : قال : صدقتك حتى إذا ذهبت راحمتك ثم طلقك
فإذا ذهبت راحمتك قال : فشكك ذلك إلى رسول الله فبطل الله تعالى

(١) أحكام القرآن ١/٣٨٠

(٢) سورة البقرة ٢٢٩

(٣) صحيح البخاري ٢/١٣١ و حديثه لا يثبت في كتب الحديث و رواه ترمذي ٢/٢١٩

ولي الخطأ من ٥١٨ في رواية الترمذي في سننه ٢٣٣

قوله . الطلاق مرتان فامساك معروف أو تسريح بإحسان
وقال آخرون إنما أنزلت هذه الآية على رسول الله تعريفاً من الله تعالى
ذكره عمده سنة طلاقهم تساهم إذا أرادوا طلاقها لادلالة على القدر الذي يبين
به امرأة من زوجها .

وتبعاً لاختلاف المفسرين في أسباب النزول اختلفوا في تأويل هذه الآية
وهل ياتين الطلاق المشروع وكيف يجب ان يكون مرة بعد مرة على
تعريق دون الجمع أم ان المراد منها بيان عدد الطلاق الرجعي وأنه مرتان ولا
رجعة بعد ثلاث .

قال المهر الرازي ^١ . اختلف المفسرون في أن هذا الكلام حكم مبتدأ
أو هو متعلق بما قبله .

قال قوم : انه حكم مستند ومعمد . ان التطليق شرعي يجب ان يكون
تطبيقه بعد تطبيقه على التعريق دون الجمع ولا رسال دعة واحدة ^٢ .
وهذا التفسير هو قول من قال : ان الجمع بين الثلاث حرام .

وزعم ^٣ ابو زيد الدؤوبي في الامرار ان هذا هو قول عمر وعثمان وعلي
وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعمران بن الحصين
وابي موسى الأشعري وابي الدرداء وحديفة
والقول الثاني : ان هذا ليس ابتداء كلام بل هو متعلق بما قبله والمعنى :
ان اطلاق الرجعي مرتان ولا رجعة بعد الثلاث . وهذا التفسير هو قول
من جوز الجمع بين الثلاث ^٤ .

(١) تفسير الرازي ٢/٢٥٢

(٢) وقال في البحر المحيط ٢ : ١٩٤ وهو مذهب أبي وجدة من الصمالية .

(٣) يشتمل المهر الرازي كلمة رجم على ذكره حين ينقل آراء المذاهب ولا يقصد

مناهجهم .

(٤) الذي جوز الجمع بين الثلاث هو الامام الشافعي وسيأتي ذكر مذهبه عند الكلام

على آراء المذاهب .

وقال الطبرسي (١) في تفسير هذه الآية :

ان الآية رأت لبيان عدد الطلاق الذي يوجب البتة مما لا يوجبها .
وفي الآية بيان انه ليس بعد التطبيقين الا الفرقة الثالثة
وقال القرطبي : ١٢ « وأنزل الله تعالى هذه الآية لبيان لعدد الطلاق الذي
للمرء فيه أن يرجع زوجته دون تجديد مهر ، وفسخ ما كاترا عليه » .
وقال عماد عروة بن الربيع وقتادة وغيرهم .

وقال ابن مسعود وابن عباس ومجاهد وغيرهم المراد بالآية التعريف بفسخ
الطلاق ، اي من طلق انتبى فبطلت في الثالثة ، وما تركها غير مطلومة شيئاً
من حقها ، وما أمسكها بحسب عشرتها . والآية تتضمن هذين المعنيين .
وعنى هذا الذي فسره هذه الآية بأن المراد منها بيان بطلان المصداق المشروع ١٣ .
عمر وعثمان وعلي وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر
وعمران بن الحصيب وأنس بن مالك وموسى الأشعري وأنس بن مالك وموسى الأشعري وأنس بن مالك
وحنيفة ومجاهد .

ومن ذهب الى ان المراد بالآية بيان الطلاق الذي فيه الرجعة :

عروة بن الربيع وقتادة ١٤ .

وحنيفة ومجاهد والزوي الاول الذي ذهب اليه جمهور الصحابة لطاهر
الاء وخاصة سياق الترتيب ، ولا صواب القول ، ولان احكام الرجعة

(١) مجمع ٢٠٧ ٢٠٧ وقد رجعت الى طه دار الشرف من ادب وهي نسخة

المحققة التي ظهرت حتى الان .

(٢) احكام القرآن ٣/ ١٢٦ .

(٣) وبلا شك ان هذه الآية واشروع من ادقها في هذه الامور هي في معنى واحد
بدليل اقوال المفسرين الذين هلك عنهم فارة يطلب رأي ابن عباس ومجاهد وابن مسعود
لفظ الطلاق الذي كان في تفسير القرطبي وقارة يقولون انهم سمعوا الصديق المشدود كما في
تفسير الرازي وعلى كل فالمراد من كل التفسيرين الطلاق كما جاء في القرآن الكريم وقد
قال الرازي : ليس في الآية بيان صفة للثمة . راجع تفسير الرازي ٢/ ٢٥٢ . وختمت مع
اللة للاستاذ سليمان الندوي . المصنف السليبي . (٤) تفسير البحر المحيط ٢/ ١٩١ .

في قول هريق الاخير أنه الآلة تولد لاحد قد جاءت بالاية السابقة بقوله تعالى : وبعولتهن أحق بردهن^(١) .

وهذا أحد الراوي على رأي^٢ . واما شرع زواج ابي حكماء الرحمة والآلة السابقة وانكم تحمله فمقرر ان يكون أو هو كإمام يخرج أي تخصص في دعوات آله الطلاق مرتان تفصل لتكمل وتخصص الله . ومن ان الطلاق الذي يثبت فيه لزوج حق الرجعة هو أن يوجد طلاق ففصل ولم يوجد طلاقين فلا يثبت به حق الرجعة .

ولكني أقول شيخ المفسرين بأن الرجعة هي من أحكام طلاق ، فكل طلاق رجعي يتوب عليه رجعة ، وعلى هذا فثبت عدد الطلاق لمشروع هو في الوقت ذاته بين أعداد الرجعة لكل من الطلقات فقوله تعالى الطلاق مرتان أي له رجعتان والصفة ، لأنه لا رجعة فيها لأنه قال في طبقها فلا يحل له من بعد حتى تسكن زوجاً غيره .

...

وكما احتج المفسرون في تأويل سبب نزول الآية الكريمة : الطلاق مرتان من هي لبيان الطلاق لمشروع من بين الطلاق الذي يثبت فيه الرجعة . احتجوا في معنى قوله تعالى : أو تسريحاً باحسان .

وفي رأيي ان كلا التأويلين لا بد ان يعتمد على تفسير صحيح لكلمة التسريح وما المراد منها .

قال القرطبي^(٣) - والتسريح بحسن لهعه معيين .

(١) - سورة نساء آية ٢٤٨ : والطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحلن أن ينكحن ما خلق الله في أرحامهن ان كن يظنن من واليوم الآخر ويعودن أحسن بردهن في ذلك ان أرادوا صلاحاً ولهن مثل الذي عيبن بالمعروف والمعروف عيبن بدرجة والله عزير حكيم .

(٢) - تفسير الزمري ٢ : ٢٥٠

(٣) - تفسير القرطبي ٣ : ١٢٦

(١) تركهم حتى تم لعدة من صلقة الشبهة وتكون ثمك لفسها وهذا قول السدي والضحاك .

(٢) ان يطبقها ثالثه فسرجه . وهذا قول مجاهد وعطاء وغيرهما
وقال الرازي (١) لمط تسريح لاحساب لاشعر وفيه المطلق لانا لو حملت
تسريح هو صلقة شامة كان قوله من طلقها صلقة ربيعة وأنه غير حائر .
وقال الطبري (٢) : وهذا سدي : اذا طلق واحد او اثني اما ان يمسك
ويمسك يراجع - معروف واما مسكت فمب حتى تنقضي عندها فتكون
الحق بنفسها .

وقال الضحاك : التسريح باحسان . ان بدعها حتى تنقضي عندها .
ويقول الطبري : وكانت فائي هذه القول الذي ذكرناه عن السدي
وصحبه وهو ان معنى الكلام تطلق مرثا فمبك في كل واحدة منها
لمن معروف او تسريح لمن باحسان .

ويقول : وهذا مذهب من يحتله ظهر البزبل لولا الخبر الذي ذكرناه عن
الذي صلى الله عليه وسلم عن ابي ربي قال اساع الخبر اوتي به من غيره .
من تقدم يرى ان الطبري يقرر ان معنى التسريح كما يفصيه ظهر المأرب
من يكون تركها حتى تنقضي عندها ولا الحديث

والحديث كما رواه الطبري . عن امير رزب وقال حده رحل الى بي فقال
يا رسول الله اريت قوله تعالى الصلوة عرب فاني الذلة قال : امارة معروف
او تسريح باحسان .

(١) الرازي ٢ ٢٥٣ وعلوه وحسب تسريح عن ذلك المرسة كانت دالة مشدولة
بجميع الاحوال لانه من الطنفة الذمة اما ان يراجعها وهو امر قد نفوه فمباك معروف
ولا يراجع بل يتركها حتى تنقضي العدة وتحنن النومة وهو المراد بقوله او تسريح فاما ان
او يصلقها وهو مراد بقوله فمباك ضيقه فمباك دالة مشدولة على كل الأقسام .
(٢) الطبري ٢ ٢٦ .

وهذا الحديث كما ترى مرسل غير موصول لاحقة فيه لان المرسل الاسدي تابعي وليس صحيحاً والمرسل لاحقة فيه لانه عن داود مجهول^١ . وفي هذا يقول ابن العربي^٢ : « وورد في ذلك حديث ابن أبي شيبة عليه وسلم قال : الترييح حساب هي الطلقة الثالثة ولم يصح » . وقال الزمخشري في الكشاف^٣ : « قوله فاما ما تعرف او تريبح باحسان ، فخير لهم بعد ان علمهم كيف يطعمون ، بان ان يسكوا النساء بحسن العشرة والقيام برأيهن وبين ان يسرحوهن السراح الجليل » . وحلاصة ما ذهب اليه المفكرون ان الطلاق يجب ان يكون مرة بعد مرة وعقب كل مرة اما امساك معروف او تريبح حساب ومعنى الامساك الرجعة ومعنى التريبح ترك الرجعة اي تركها حتى تنضي عدها فاداراجعها كانت عده على تطبيقين فابعد له ان يطلق مرة ثانية كان الحكم كالطلقة المأصية وفي هذه المرة ادراجها بالمدة او بعقد جديد بعد انتهاء العدة وعاد وطبق فلا يحل له من بعد حتى يسكن زوجاً غيره^٤ :

الفرع الثاني

الطلاق النسي والبديهي

بعد ان ذكرنا اراء المفسرين في قوله تعالى الطلاق مرتان وعرفنا اسباب

(١) نظام الطلاق ص ٤٤

(٢) احكام القرآن ١/ ١٩١ .

(٣) تفسير الكشاف ١/ ٤٦٧ .

(٤) ذكر اجصاص في احكام القرآن ١ : ٩٩ : ان هذه الآية اشتملت على عدة احكام .

(١) ان مسود الطلاق للمريق بين اعداد الثلاث اما اراد ان يصح ثلاثة (٢) ان له ان يصدق اثنتين في مرتين (٣) ما وبه الثلاث نلت منه نرجعه (٤) نسخ الرجعة على الثلاث .

الزول وما ذهب إليه الصحابة به فهو من هذه الآفة الكفرية وكيف ان
الطلاق يجب ان يكون مرة بعد مرة لان في الآفة اخباراً تعنى الامر سمعت
امرئ في هذا الموضوع :-

(١) هل ايقاع الثلاث محرم ديانة تعنى انه يقع مع الاثم .

(٢) ام انه لا يقع لانه غير مشروع .

هل ايقاع الثلاث محرم ديانة ام قضاء :

ذهب جمهور فقهاء الى ان الطلاق اذا زاد على الواحدة فهو طلاق بدعي
محرم لان الطلاق المنسوخ هو ان يطلق الزوج زوجته صفقة واحدة في
عدة واحدة .

وحامد بدعي الشافعي وابن حرم فقالوا لا بدعة في عدد دون ثلاث
يطلق زوجته صفقة او طقتين او ثلاث دون حصر

وذهب الاحناف الى تسمية الطلاق السي الى حسن واحسن واخصر
ان يطلق الزوج زوجته صفقة واحدة في كل طهر حتى تبين بظهور الثالث
والاحسن ان يطلقها صفقة واحدة وحسبه ثم يتركها حتى يمضي عندها
ويحسن سوف يذكر بصورة موجزة آراء جمهور الفقهاء في الطلاق
السي والبديعي دون تفصيل ، وسأفصل رأي الشافعي وابن حرم وما ذهب
اليه الاحناف .

اما آراء الفقهاء فقد ذهب المالكية كما جاء في مواهب الحبيب :

يكره ايقاع ما زاد على الواحدة .

وقال المغني : ايقاع اثنتين مكروه والثلاث ممنوع .

وقال في الشامل : وفي منع الثلاث وكراهتها كالاثنتين قولان .

(١) قال السدي في حاشيته على سنن الترمذي ٦ : ١٠ : طلاق النساء ان الله عز
وهد ما يحبهن الى احتاج اليها لانهن من الاعمال المسوية اليه يكون الله عز وجل حوراً فيها
(٢) مواهب الحبيب ٣ : ٢٩

واقصر في اللاب على القول بالتحريم وقال : والثلاث حرام
وقال في المدونة : ويكره ان يطلقها ثلاثاً في مجلس واحد ، وفي كل طهر
طلقه فان فعل لزمه .

لكن قال الرحراحي مراده بالكراهة التحريم
ومذهب الحنابلة ان جمع الثلاث حرام كما ذهب اليه مالك ، وهناك رواية
عن احمد بعدم التحريم كما ذهب الشافعي .
ح في الاضاف ١ . وان طلق ثلاثاً في طهر لم يصحها فيه ، كرهه وفي
تخرجه وروايتان .

احمد ، يحرم وهو المذهب وعليه حميد بن الاصم
والرواية الثانية : ليس بجرام اختارها الحنفي .
وحاء في المعنى ٩ . اختلف الرواة عن احمد في جمع الثلاث فروى عنه
انه يحرم والرواية الثانية ، ان جمع الثلاث حلاق بداهة محرمه

أدلة من قال ان الطلاق الثلاث بدعي محرم
سندل لظهور على ربه بتحريم جمع الصفات مما جاء في القرآن الكريم
والسنة النبوية والقياس والاجماع والمقول .

(١) القرآن الكريم :

ذكره رأي المفسرين في قوله تعالى اطلاق مراتب وكيفية أنه يقضي التعريق
بها ، ولا تؤيد الإعادة ولكن ما ذكر رأيهم مختص في هذا الدليل .
قالوا ان الله أمرنا أن نعرق لصلوات فلو طلق أكثر من طليقة ، جاز ان

(١) الاضاف ١/٨ .

(٢) المعنى ٨/٢٤٠ .

(٣) السدي في حاشيته على من السدي ١٤٠ . طلاق السنة بمعنى ان الله قد
ورد ، بحثنا لمن احتج بالإجماع لا معنى لاجماع المدونة التي يكون القاع مأجوراً بها

يقال طلق مرتين كما لو دفع رجل إلى آخر درهمين فلا يقال أنه أعطاه مرتين
أن يقل أعطاه مرة واحدة درهمين فدا ما فرق الدفع مدفع مرتين قيل أنه
أعطاه مرتين .

قال الشوكاني في فتح القدير^(١) - « في مدحه . مرثا ولم يقل طلقنا
امارة أي أنه يعني أن يكون الطلاق مرة بعد مرة لا طلقنا دفعة واحدة
فقوله تعالى الطلاق مرثا وإن كان صاعده الحرف ولكن مماء الأمر
كقوله تعالى والمطهات يتربصن أنفسهن أي ليربصن - وقوله تعالى : والوالدات
يربصن أولادهن أي ليربصن .

وقوله عليه السلام : الصلاة متى متى ، وعشيد في كل ركعتين ، فهذا
كلها صيغة حلف والمراد بها الأمر بالصلاة والشهد على هذه الصفة .
وذا أن قوله تعالى « طلاق مرثا » حري في معنى الأمر أصبح معنى الآية :
إذا طلقتم فطلقوا مرتين ، والأمر شيء مهم عن مدحه ويكون المعنى :
لا تطلقوا أكثر من مرة ، أو سم الطلاق . وهي الآية إذا أمرتكم بالطلاق
ومن عن الجمع في مرة واحدة

وفي هذا يقول المحقق « وأولى لاشبه حمله على الأمر ودنب أنه لم يرد
به حقيقة الحرف لأنه يصير حبيش معنى قوله . صفوا مرتين متى أردتم طلاق .
وذلك يقتضي لا يجب وإنما يصرف إلى مدح بدلالة الآية »

وإن قيل إذا طلق طلقنا دفعة واحدة ثم طلق ثانية إلا بعد هذا تعريفاً
للطلاق ويعتبر مرثا . والجواب : إنما أمرنا أن نطلق من كل طقة وطلقة
لا أن نطلقنا دفعة واحدة وبين الثانية دليل قوله تعالى . فامكث معروف
و نمر بجمع ما حسب - أي أن الواجب بعد كل طقة أحد الأمرين : الإمساك

(١) فتح القدير (مدير الشوكاني ١ ٢١٢)

(٢) أحكام القرآن ١ ٤٩٤

أو التبريع فداً طلقاً طلقين مرة وطفه مرة ثانية فلاحق الامم - إذ بعد هذه الطلقة التي وإن اعتبرت للمرة الثانية ولكنها طلقة ثالثة .

روى الطبري عن عكرمة ^١ : « اطلاق امرأتها زوجها رجعه وإن بدله أن يطلقها بعد ٥ أيام فهي ثالثة وإن طلقها ثلاثاً فقد حرمت حتى تزكح زوجها غير ٥ . »

٢ - السنة الكريمة .

واستدلوا بالنسبة بما رواه السائي عن محمود بن لبيد قال : أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً فعصب ثم قال : أيلع بكتاب الله عز وجل رتاً بين أظهركم - حتى قام رجل وقال يا رسول الله ألا أقتله ؟ ^٢ . ١٢١

فدل على أن الطلاق الثلاث للاحق لأنه تلاعب بكتاب الله وهم غير صحيح لما أراده الشارع وأمر به من وجوب التعريق بين طلاقات .

٣ - القياس :

وأما القياس فقد جاء في المعنى ^٣ : « ولأنه محرم للصنع بقول الزوج من غير حاجة فحرم كإظهار بل هذا أولى لأن إظهار يرتفع تحريره بالتكفير وهذا لا سبيل للزوج أن يرجعه محل . ولأنه ضرر واضرار بنفسه وبأمراته من غير حاجة فبدخل في عموم الهوى وربما كان وسيلة إلى عوده إليها حراماً أو بحيلة لا ترتب التحريم ووقوع الدم وحسارة الدنيا والآخرة فكان أولى بالتحریم من الطلاق في الحيف الذي ضرره بقاؤها في العدة إماماً يسيرة أو

(١) تفسير الطبري ٢/ ٢٥٣ .

(٢) زاد المعاد ١/ ٥١ وسببه شرح هذا الحديث .

(٣) المعنى ١٢١ .

الطلاق في طهر مذهبها فيه الذي ضرره احتمال الدم يظهر محل وان ضرره جمع
الثلث يصح على ذلك اجمالاً كثيرة وتحرير تم تسميه على التحريم ههنا .

٤ - الاجماع :

وقال ابن قدامة . وهو يشير الى تحريم جمع الصلقات الثلاث : ولأنه قول
من سبب من الصحابة . . ولم يصح عندنا في نكحهم خلاف قولهم فيكون
ذلك اجمالاً (١) .

• • •

٥ - المأثور :

ان عقد النكاح عقد مقدس شرعه الله سبحانه ليكون وسيلة للامساك
والتمسك والتعاضد والطلاق هو ابطال لهذه المصالح وهذا كما لأصل
فيه الخطر لما فيه من هوان اموات الديونة والآخرون على الروح والروحة
والجنم . ولهذا يجب ان يكون في حدود صيقة وطاق غير واسع ، فاذا
كانت الصيقة الاولى او الواحدة من الروحة وأي حاجة الى اكثر من هذا (٢)
ان الشارع حين شرع الطلاق جعله وحماً تكون فترة العدة فرصة بحرب
فيها كل من الزوجين حياة المهد عن شقة الآخر فقد يتدم احداهما أو كلاهما
أو قد يصير لدى الزوج ان السبب الذي دعاه للطلاق لم يكن صحيحاً ولهذا
كان لأصل في الطلاق ان رجعي كما ذكرنا في موضعه .
فاذا ما طلق اكثر من طليقة فقد فوت على نفسه ما أراد الله ان يوسع
عليه وهذا خلاف المأثور من الشرع لان ارواح شرعه الله على ايسر

(١) الفقه ٢٤١ .

(٢) الدقيق ٩٤٢ .

ووجه وفقاً له الزوجين فالطلاق الثلاث هو بصيغتين واحدة من دون وثيقة

الطلاق السني والبرعي لدى الأوصاف

يقسم الأوصاف طلاق السني إلى قسمين : أحسن وحسن ، وليس الأحسن :
أن يطلق الرجل زوجته طهقة واحدة رجعية ثم يتركها حتى يمضي عدتها ، وليس
الحسن أن يطلق الرجل زوجته في كل طهر طهقة ، ثم البدعي فهو ما حارب ذلك
جاء في إهداه ^(١) - الطلاق على ثلاثة أوجه حسن وأحسن وبدعي والأحسن
أن يطلق الرجل امرأته تطليقة واحدة في طهر لم يجامعها فيه ويتركها حتى
تقضي عدتها ، والحسن هو طلاق السنة ^(٢) ، وهو أن يطلق المدخول بها ثلاثاً
في ثلاثة أطهار ^(٣) .

هذا في حق ذوات لأقراء ، أما في حق غيرهن من المطلقات فقد جاء في
في محله الفقهاء ^(٤) . وما في حق الأيسة والصغيرة فطلاق السنة أن يصل بين
كل تطليقة شهر بالاجماع ^(٥) - وفي حق الممتدة طهرها فلا يطلق للسنة ،
الا واحدة .

وأما في حق الحامل : فقال أبو حنيفة وأبو يوسف : يطلق ثلاثاً للسنة ويعصل
بين كل طلاقها شهر .

(١) إهداه ٣/٢٢٠ .

(٢) جاء في فتح البدر ٣/٢٢٠ صدأ وشرحه علي بن أبي طالب صاحب إهداه وخلص طلاقاً سنة
أن كلامه من طلاق السنة فخصيص هذا اسم طلاق السنة لا وجهه وأما ما نسب لغيره من المدخول
من طلاق السنة .

وقال المحققان في حكاية الدرر ١/٤٩٠ : - اختلف أهل العلم في طلاق السنة لأدوات لأقراء
فقال أصحابنا : أحسن الصلح أن يطلقها إذا طهرت قبل الجماع ثم يتركها حتى تقضي عدتها .
(٣) تحفة الفقهاء ٢/٢٥٣ .

(٤) قوله بالاجماع أي في المذهب دليل الخلاف الآتي ذكره بين أبي حنيفة وأصحابه .

وقال محمد وزغري : لا يطلق السنة الا واحدة .

اما البدعي . فيكون في حالتين . (١) ان يطلق الرجل زوجته أكثر من طقة سواء في مجلس واحد او في ظهر واحد دون تحال رجعة بينها .

(٢) ان يطلق ثلاث طلاقات دفعة واحدة .

قال في من الكفر : " وثلاث في طهر او بكاه بدعي .

وقال في توير الابصار^٢ - والبدعي ثلاث او اثنتان غيره او مرتين في طهر واحد وطئت فيه .

وقد روى عن الامام زيد ما يوافق مذهب الاحناف خلافاً لمذهب الربدية .

جاء في الروض البصير^٣ عن زيد انه قال : طلاق السنة طلاقان فطلاق نحل له ولم تسكح زوجاً غيره وطلاق لا نحل له حتى تسكح زوجاً غيره . أما الذي نحل له فهو ان يطلق واحدة وهي طاهرة من الخلع والحبس ثم مهلها حتى تحبس ثلاثاً فدا حامس ثلاثاً فقد حل أهلها وهو احق برجعته ما لم تحبس ثم تعتل من آخر حيضة فدا اعتل كان حاطباً من الخطب فدا عاد فتزوجها كانت معه على تطليقتين مستقبلتين .

واما الطلاق الذي لا نحل له حتى تسكح زوجاً غيره فهو ان يطلقها في كل طهر تطليقة وهو احق برجعته ما لم تقع التطليقة الثالثة فدا تطبقها التطليقة الثالثة لم نحل له حتى تسكح زوجاً غيره ويبقى عليها من عدتها حيضة .

١١ الرلمي ٣ ١٩ وقال شارح وكذا في الثاني في طهر واحد او كاه واحدة ثم قال : " واداد بوليه ثلاث في طهر ادا لم يسأل بين التطليقتين رجوع وان غلب فلا يكره . (٢) توير الابصار ٢/٣٤٠ . (٣) الروض البصير ٤/٤٠٩ .

ومحسنا فاشاحوا في سببهم بالطلاق السي الحسن والذي حالقوا به جمهور الفقهاء يرى الدليل الذي استدلووا به وذلك لان الحادثة والمالكية اعتبروا هذا القسم من السنن لدى الاحناف يدعي حيث عرفوا الدعي - كما سبق وذكرنا - ما راد على الطلقة الواحدة سواء في طهر او في اظهار عدة .

دليل الاحناف :

احتج الاحناف بحديث ابن عمر في احدى رواياته - انه صدق امرأته ثم اراد ان يشبعها بطلقتين احريين عند القرنين الآخريين فبع ذلك رسول الله فقال له بين عمر ما هكذا أمرك الله ، قد اخطأت السنة ، السنة ان تستقبل الطهر فتطلق لكل قرء^(١) .

ووجه الاستدلال في هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم أمره بان يطلق لكل قرء تطبيقه ووجهه له بطلاق السنة والنبي عليه السلام لا يأمر ببدعة ويقول عبا سنة .

دليل المالكية :

قالوا : لا يباح الطلاق اكثر من واحد لان الاصل في اطلاق الحظر ولا يباح الا الحاح والحاحه هذه تدفع بالطلاق الواحدة والحاحه يتحقق بها والثلاث اشارة لرخصة جعلها الله لعباده ليتداركوا ما فاتهم من دم اذا ما طلقوا بطلقة الاولى والثانية فهي الثلاث تعويت وسد لهذه الرخصة التي شرعها الله وهذا لا يجوز^(٢) .

• • •

(١) والحديث رواه الدارقطني من حديث علي بن منصور حديث شيبان بن ربيع بن عطاء الخراساني حديثهم عن الحسن قال حدثنا عبد الله بن عمر انه طلق امرأته وهي حائض ثم اراد ان يشبعها بطلقتين احريين فبع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ابن عمر الفتح القديم ٢٤/٣ .
(٢) بداية المجهد ٢ ٣٩ .

ويبدو لي أن مذهب اليه مالك هو الراجح لأن الطلاق إنما شرع لعامة
 معينة هي الخلاص من الحياة الزوجية بعد أن عالج الزوجان كل وسيلة لإبقائها
 فلم تفلح فكان علاجاً ليعود كل من الزوجين راحته وهما في حياة سعيدة
 فصل وهذه العامة وذلك المذهب يتحقق بصفة واحدة وترك الزوجة حتى تنص
 عدتها ولا ضرر على أي من الزوجين ولا حيل يتحقق مقصودهما من العرق ،
 فإما إذا توقع الطلاق النية أو شائئة وقد يندم أحد الزوجين فلا بعيد الدم . .
 بل اني اسأل الاحناف أي فرق بين الطلاق الثلاث في طهر واحد أو
 بكلمة واحدة وبين الطلقات المتفرقة على الاطهار في عدة واحدة ؟ . . لماذا
 حرمت الطلاق في الحدة الاولى وقد تم انه طلاق مدعة ودهبتهم بأقشون الشافعية
 بذلك الذين قالوا ان لاندعة واحدة وكانت الحجة معكم بأن الطلاق شرع
 ليكون مرة بعد مرة . فهل يتحقق هذه الحكمة بتعريق طلقات على الاطهار .
 ومن العريب حقا أن يجد كتب الاحناف مبنية دلرد على الشافعية وخاصة
 في البدائع للكبكاسي و حكماء القرآن للجصاص ففيها نقاش بديع ورد مقنع على
 الشافعية الذين ادعوا الطلاق ثلاث مرة واحدة
 يقول الربيعي من فقهاء الاحناف : " والعامة اي ايقاع الثلاث ثابتة ليجتص
 منها ولا يقع في عدتها بالمراجعة .
 فانه حجة هذه التي لا تندفع الا لطلاق الثلاث " . . احوفاً من المراجعة
 وأي ضرر اذا تمت المراجعة ؟ . . هل تحول المراجعة دون حطقة الثانية أو
 الثالثة اذا ما أراد ذلك .
 هذا اذا راجعها . اما اذا انتهت العدة ولم يراجعها فهي ضرر من الطلاق
 الواحدة ؟ . . وهب انه يندم على فعله بعدا يعوته هذا الدم هل تعود الزوجة
 اليه رجمعه ؟ .

ان في كل من المراجعة اثناء العدة والعودة بعد مضيقها بعقد حديد بمحاج
الى زوجها الزوج وموافقته بدون شك .

ان الضرر الحقيقي هو اذا طلقها ثلاث مرات وبدم حدث لا ينفعه التدم او
اداس له ن السب الذي بي عليه هدمات اطلاق او هورات العرة كاد
واهي كاده حادة هك هك الضرر المؤكد الذي هي الله عنه وعدم
تعدد الطقات .

• • •

الطوق البرهي لدى الشافعية وابن عزم

ذهب شافعية الى انه لا بدعة في عدد الطقات عند حل أن يطلق واحدة
أو تسن أو ثلاثاً في محس واحد أو في طهر واحد أو في عدة واحدة، ولكم
قالوا والاولى عدم الجمع .

قال النووي في المجموع . ولا يجره جمع الطقات ^١ .
وقر العرالي في الوجيز ^٢ . ولا بدعة في الجمع بين الثلاث ، والصحي
الاولى التفريق حذراً من التدم .

وقال الرملي ^٣ - . . . ومع عدم حرمة ذلك فالاولى تعريضها على الأقراء
او الأشهر ليسكن تدارك ندمه .

وحجة الشافعية فيها ذهبوا اليه :

١ - ما رواه شافعي في كتابه لأم من روايات - فيها للتدليل على رأيه

(١) مضي المصاح ٣/٣١٢ .

(٢) الوجيز ٢/٥٩ .

(٣) نهاية المحتاج ٦/١١٣ .

وكلاهما تدل على موضوع واحد بمكررة واحدة وهي ان عدداً من الصحابة اوقعوا الطلاق الثلاث واستفتوا كبار فقهاءهم فأفتوهم بالوقوع دون أن يصدر منهم أي شيء أو استسكاراً لمفعوله ولو كان طلاق بدعيه لصحواهم أو بدوا لهم ان الطلاق المشروع هو الطلقة الواحدة .

واهم ما جاء في الام مارواه الشافعي أن عويمر العجلاني لما لعن زوجته وقبل أن يأمره عليه السلام بالطلاق طلقها ثلاث مرات وكانت هذا محصرة الرسول عليه السلام فكان قراراً من النبي بالثلاث .

وممن ورد النص بكامله قول^(١) الشافعي : طلق عويمر ثلاثاً بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان ذلك محرماً لنهاه عنه ، وقال ان الطلاق وان لم يك فسد عاص بأن تجمع ثلاثاً فاعمل كذا كما أمر النبي عمر ان يأمر ابنه عبد الله حين طلق امرأته حائضاً ان يراجعها . .

٢ - وقالوا أيضاً ، ان الطلاق الثلاث مشروع لانه معتبر في حق الحكم بلا خلاف وغير المشروع لا يكون معتبراً في حق الحكم .

وسند ان حرم لراية بمجموعات القرآن فقال^(٢) : من حجة من قال ان الطلاق الثلاث مجموعة ستة لا بدعة قول الله تعالى : فان طلقها فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره . فهذا يقع على الثلاث مجموعة ومعرفة ولا يجوز أن يخص هذه الآية ببعض ذلك دون بعض بغير نص .

وكذلك قوله تعالى . . اذا نكحتهم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فيسكن عليهن من عدة بعدوا حرم لاجل الثلاث والاثني ولو واحدة كما استدل ابن حزم بالنسبة النبوية وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم لو علم ان طلاق الثلاث مجموعة بدعة لم يكت عن بيان ذلك فصيح بلياً أنها ستة مباحة .

(١) الام ٥٠٢٢ .

(٢) المحن ١٠/١٧٠ .

وأينا قبا ذهب إليه الشافعي وإبي حزم

إن طلاق عويمر العجلاني كان بعد أن تم اللعان بينه وبين زوجته ،
وأثار اللعان كما ذكرها فقهاء على اختلاف مذاهبهم هي العرقه بين الزوجين
بل إن الشافعي ذهب إلى أن العرقه تقع بمجرد إسهاء الروح من لعانه أي قبل أن
تلعن الزوجة ، فطلاق عويمر كان حصل بعد أن تمت العرقه شرعاً بينهما فأبي
طلاق هذا حتى يقره عليه الصلاة والسلام عليه ؟ . .

وأما قولهم أن المشرع معتبر في حق الحكم فيرد عليه إن «الطلاق في
الحيض معتبر في حق الحكم فلماذا قارأه أنه طلاق بدعي إذ كانت العبرة
بالأثر الشرعي ولم يقولوا عن الطلاق الثلاث أنه بدعي وما العارق بينهما حتى
يختلف حكمهما ؟»

وأما ما ذهب إليه أبي حزم من قوله إن إناث الطلاق جاءت عامة فذلك على
أسس جمع الطلقات الثلاث فالجواب على ذلك أن آيات التي استدل بها ابن
حزم على رأيه لم تأت ليبان عدد الطلقات إنما جاءت لإحكام أخرى فالآية الأولى
جاءت ليبان حكم المنطقة ثلاثاً وأنها لا تحل لزوجها الأول حتى تنكح زوجاً آخر ،
والثانية جاءت لحكم المطلقة قبل الدخول وأنه لا عدة لها إلا الآية التي جاءت ليبان
كيفية الطلاق وعدد الطلقات فقد سبق وشرحناها عندما ذكرنا أقوال
المفسرين فيها .

الفرع الثالث

هل يقع الطلاق الثلاث

المطلب الاول - تصنيف الموضوع

حررت عادة المؤلفين أسماء بحثهم موضوع الطلاق الثلاث ان يصغروه الى أربعة مذاهب او آراء هي :

- (١) من قال بالوقوع كما يوقعه الروح سواء كان واحدة أم أكثر .
- (٢) من قال بعدم الوقوع اذا اراد عن الواحدة لانه بدعي .
- (٣) من قال ان من خالف المثلوع يرد الى شرع الله فنقع طلاقه واحدة رجعية .

(٤) ومنهم من فصل بين المدحول ما يقل يقع ما اوقعه الروح وبين غير مدحول ما فلا يقع الا واحدة .
وليس هذا التصنيف جديداً في المؤلفات الحديثة بل وجدته في كتب الفقه القديمة في مختلف المذاهب مع شيء من الاختلاف

ولما كنت حريصاً على اتمام البحث . ما استطعت الى ذلك سبيلا - فقد وجدت نفسي مضطراً الى تحرير هذا الموضوع لما لمسته من الاضطراب في النقل والتفسير ، فقد لاحظت أن اول من اشار الى هذه الاواء بجمرة - في حدود ما اطلعت عليه هو ابن حزم وعنه أخذ ابن القيم ثم تناقلته مختلف كتب الفقه .

. . .

تصنيف ابن حزم

جاء في المحلى (١) : أما الاختلاف في طلاق الثلاث مجموعة فهو بدعة أم لا ؟ فرغم قوم أنها بدعة ثم احتملوا فقالت طائفة منهم لا يقع التثنية لاث البدعة مردودة .

وقالت طائفة منهم بل يرد إلى حكم الواحد لأنها مذكورة بأن يكون حكم الطلاق كذلك .

وقالت طائفة بل يقع كما هو وبؤدب المطلق .
وقالت طائفة : ليس بدعة ولكنها سنة لا كراهة فيها .

ملاحظتنا :

١ - وما يحدده ذكره ابن حزم من نزاع الرأي الأخير حيث ذهب إلى أن الطلاق الثلاث مجموعاً لا بدعة فيه .

٢ - يبدو لي أن ابن حزم ممن يفرقون في الطلاق الثلاث بين إذا كانت مجموعة أو متفرقة متتامة ولهذا يجده أثناء شرحه يذكر الثلاث مجموعة وفي محل آخر يقول بالتكرار وقد رأيت بالصريح السابقة كلمة مجموعة وأنه لا بدعة فيها بل سنة عند ابن حزم .

ويقول في حاشية كلامه (٢) : - قال لموطوعة أنت طالق أنت طالق هـ
بوي التكرار لكلمته الأولى وأعلامها هي واحدة ، وكذلك أن لم ينو بتكراره شيئاً .

(١) المحلى ١٠/١٧٢ .

(٢) المصدر السابق ١٠/١٧٤ .

فإن يرى ذلك أن كل طائفة غير الأخرى فهي ثلاث إن كررها ثلاثاً
وهي اثنتان إن كررها مرتين بلا شك .

• • •

تصنيف ابن القيم :

قال في رد الميعاد^١ . فصل في وقوع الثلاث بكاءً واحداً . اختلف الناس
فيها على أربعة مذاهب :
أحدها : أنه يقع وهذا قول الأئمة الأربعة وجمهور التابعين وكثير من
الصحابه رضي الله عنهم .

والثاني : أنه لا يقع بل ترد لها بدعة محرمة والبدعة مردودة لقوله صلى الله
عليه وسلم من عمل محلاً ليس عليه أمرنا فهو رد .

وهذا مذهب حكاة أبو محمد بن حزم

وحكي للإمام أحمد فأنكره وقال هو قول الراصة .

الثالث : أنه يقع به واحداً رجعية وهذا ثابت عن بن عباس - ذكره
أبو داود عنه - قال لا يم أحمد وهذا مذهب أبي إسحاق وكان يقول جائف
السنة فيرد أي السنة .

وهو قول طاووس وعكرمة .

وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية .

الرابع : أنه يترق إلى المدحول بها وبغيرها فتقع ثلاث بالمدحول بها
وتقع بغيرها واحدة .

وهذا قول جماعة من أصحاب ابن عباس .

وهو مذهب إسحاق بن راهوية فها حكاة عنه محمد بن عمر المروزي في كتاب
اختلاف العلماء .

(١) زاد المسد : ٥٣

ملاحظتنا على هذا التصنيف

١١١) ابن القيم كان يقصد بهذا التصنيف المصنفات الثلاث مجموعة بكامة واحدة كما يدل على ذلك عنوان فصله واحده وكما بسد على هذا أيضاً ما صحح به ما قدم بعد أن عدد المذاهب لكل مذهب وقال في جميع المذهب الثلاث انه لا يقع الا واحدة قيد على المعاد والاعراض لانه وكل هذه الامور لو شهد بالاعتقاد أو أقر لربنا أربع مرات بغير واحد لا يصح ذلك لانه مرة واحدة اقرب فيها لعدد كقوله شهد بالله اربعة او اقر بالرب اربعاً فهذا لا يحبه عن قوله شهد بالله شهد بالله شهد بالله شهد بالله اربعة اربع مرات كاملة للاثلاث

٢) وقال عن المذهب انه مذهب الامامية وعبارته .

« ولكن عدم الوقوع حجة هو مذهب الامامية »

وهذا غير صحيح بل ان بعض الامامية من ذاهون بغير واحد انت طلاق ثلاثاً فلا تقع . وهذا ما يؤيد أيضاً ما ذكرنا من ان مراد المجتوعة هم بغير واحد لانه لم يقل أحد من الامامية بعدم وقوع الطلاق بسدع . كما سيأتي .

٣) انه اول من صنف امير المذاهب بها بغير مذهب رابع ولا اعني بذلك انه اول من ذكر ذلك ، فقد سبق لابي حرم رضي الله عنه ابن القيم فيما اعتقد ان ذكر طلاق غير المدحول بها طهقت مجموعة او متفقة وكنه لم يفرد لها مذهباً معيناً .

ولما كان ابن القيم قد افرد لهذا المذهب رأيين رضي ، ذكره ثلاث فقط .

١ - الاصل الذي استمد منه ابن القيم هذا التصنيف .

٢ - تفصيل هذا المذهب وجميع فوائده .

٣ - رأينا انه لا يجوز ان يخص له مذهباً معيناً لان جميع المذاهب مشترك فيه فمن يقول بالوقوع ثلاثاً له رأى ، فيل الدخول ، ومن يقول بالوقوع واحدة له فيه رأى أيضاً ، وان كان ولا بد من ان يرد له حصص فيمكن الطلاق

الثلاث قبل الدخول والخلاف فيه لأن الخلاف هو فيما قبل الدخول ، وليس الخلاف
بين عدم الدخول وبعد الدخول .

• • •

١ : الأصل الذي استمد منه ابن القيم هذا التصنيف .

أما عن المصدر الذي استمد منه هذا المذهب فقد سبق وقلنا أنه أول من
صنف أمير المدحورين المذهب واحد وأما عن من أحدثه فقد رجعت أن يكون
عن ابن حزم بقول هذا الرئي - علماً بأن ابن حزم لم يجعله مذهباً - وأما من قال
بالمذهب فمحدث في كونه زاد بعد الذي جاء به عند التصنيف أكثر من
قوله : وهو مذهب اسحاق بن راهويه

وكي رجعت إلى بقية كتبه فوجدته في جماعة اللهجات يقول : ' .

وقال أبو بكر بن شبة حدثنا اسمعيل بن علي بن أبيه عن ليث عن طائوس وعطاء
أبي فلا : إذا صنف الرجل امرأة ثلاثاً فليس يدعى بها هي واحدة .
أنه قول عطاء بن أبي رباح . قال ابن أبي شبة : حدثنا محمد بن بشر حدثنا
اسماعيل بن قتادة عن طائوس وعطاء وجابر بن زيد بن قنوة . إذا طلقها ثلاثاً
قبل أن يدخل بها هي واحدة .

قال ابن المنذر في كتبه الأوسط : وكان سميد بن حدير وطائوس ، وأبو
الشعثاء وعطاء وعمرو بن ذيب يقولون : من طلق سكر ثلاثاً هي واحدة
هذا مدعى إليها أن القيم عنه يدعون أنها لم يفرج له طلاقه بعد الدخول
لأن الأراء حدثت صريحه بالسكرو هو قبل الدخول لا شك ' .

ولكننا لو رجعنا إلى الآية في سابقه هؤلاء يرى أنهم يقولون بوقوع
الطهارة بمجرد الدخول كما ذهب إليه الجمهور .

(١) الاشارة ١/ ٣٣٤

(٢) ابن حزم بعد ما ورد هذه الروايات : روى لا يثبت - ويعيد مدائن
لها لم تفصل المراد بالثلاث هل هي مجموعة أو متفرقة المثل ١٧٥/١٠

٢ (أدلة هذا المذهب : ١١)

١ - ما رواه أبو ذر : أنه سجد صحيح عن أبي الصبيان أنه سأل ابن عباس ما علمت أن الرجل كان أو صدق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها جهنمها واحدة ، قال - نعم ٢ - فاستدلوا بهذا الحديث على أن من طهر روحه ثلاثاً قبل الدخول فهي واحدة .

وحاشا في حسن السائي تحت باب - طلاق الثلاث لمنهية قبل الدخول بالزوجة أن « الصبيان جاءه أن ابن عباس قد سأل عن علم أن الثلاث كانت على عهد رسول الله وأبي بكر وصدرا من حلفاء عمر رضي الله عنهم ترد إلى واحدة قال : نعم

فقالوا إن السائي أذ وضع هذا الحديث تحت عنوان قبل الدخول هذا يريد بذلك أن مفهوم حديث ابن عباس أو قائله بما قبل الدخول .

٢ - فإن سئدي ٣ في حاشيته على حسن السائي في شرح الحديث المذكور « وهذا الحديث بظاهره يدل على عدم وقوع الثلاث دفعة بل تقع واحدة . وقد أشار المصنف في ترجمته إلى أنه لا يحمل الثلاث في الحديث على الثلاث المنفردة لغير المدخول بها .

• • •

٢ - وقالوا إن غير المدخول بها تبين بغيره قول زوجها ما أن طلق فتصادفها الأنعام البينة على غير محل لأمها أصبحت نجسية حيث لا عدة عليها فلا تقع أكثر من واحدة ٤ .

(١) زاد المعاد ٤/٤٤

(٢) ابن عباس ٤/٤٤

(٣) السائي ٤/٤٥ وسند الحديث أخرجه وداود صبيح بن سيف فاحمد وعدم عن ابن جريح عن ابن طاوي عن أبيه أن أبا الصبيان ...

(٤) سنن السلام ٣/٢٣٥

وهو القرطبي^١ وروى عنه جماعة من غير المدحولين، لأعدة عليها، فإذا
 قلنا: إن طائفتين من هؤلاء قد بابت بعض من عنده من قوله: إن طائفتين من هؤلاء
 عليها وهي بالثلاث فلا يؤثر شيئاً.

• • •

وقد أجاب المخالفون على هذه الأدلة :

١ - إن حديث أبي صهباء في المظقة هل المدحول لا يبعد أكثر من أن من
 طائفتي السكر 'لا' فهي واحدة كحديث الروايات الأخرى عن قال به المذهب
 ولكن من يعني هذا الرواية المدحولين يختلف حكمها ويقع عليها ما وقع
 الزوج ولو كان ثلاثاً.

والذي أراه في هذا الموضوع أنه روى عن أبي عمار روى عنه في مسألة
 واحدة وهي المظقة ثلاثاً، إنما في المرة الأولى سئل عن المظقة ثلاثاً هل المدحول
 واحد أم تقع واحدة وسئل في المرة الثانية عن المظقة بعد المدحول فأجاب
 بالوقوف واحدة أيضاً ولا رأي التنصيص الرواية الثانية بالأولى لأن الأولى
 جزء من الثانية تشملها بعمومها.

يقول الشوكاني^٢ - إن تنقيص المدحول لا ينافي صدق الرواية الأخرى
 الصحيحة على المظقة بعد المدحول وعاء ما في هذه الرواية أنه وقع فيها التنصيص
 على بعض أفراد مدلول الرواية الصحيحة المذكورة وذلك لا يوجب الاختصاص
 بالبعض الذي وقع التنصيص عليه.

٣ - وأجيب عن الجملة الثانية التي تقول بأن غير المدحول بها تسنن مجرد
 قول زوجها، إن طائفتين من هؤلاء قد بابت بعض من عنده من قوله: إن طائفتين من هؤلاء
 عليها وهي بالثلاث فلا يؤثر شيئاً.

(١) تيسير القرطبي ٣ ١٣٣

(٢) بين لا وصر ٦ ٢٣٤

قوله ان قوله اس طاق في ثلاث واثبات طاق انت طاق اس طاق هي عبارة واحدة متصلة لا تصح جعل احداث عن بعضها البعض كقوله اس طاق اس طاق الله هذه جملة واحدة لا بد من الاتصال بها ولا يفتقر هذه لقول اذا كان اس طاق ان شاء الله لا يقع طلاقه لانه جملة واحدة واذا كان اس طاق انت طاق تفصل بين حراء الجملة وقول يقع الاولى والثانية .

• • •

٣ بعد ان ذكرنا حجة هذا المذهب وبناها على نص في مع الصيغ سقيدتي الذي يذكره المصنف حتى ابراهه اقول انه لا داعي لان يرد له بحث مستقلا ونسبه بهذا الذي عبث به .

فقولهم ه هب التعميل بين قبل الدخول وبعد الدخول يفهم منه انه مذهب خاص ، اورد به اصحابه هذا الموضوع من حيث ان ذكر وامن المصنف بل هو بحث عام لكل من تكبر في الطلاق وتعي آخر ان جميع المذاهب التي كانت توقوع الطلاق الثلاث معرقا ومجموع كانت هم اراء المصنفه قبل الدخول تختلف عن اطلاقه بعد الدخول .

وهذا ثاني راي ان يستدل هذا جواب سقيدتي الذي سار عليه ابن قيم

(١) نقل ابن حجر في فتح الباري ٩ ٢٩٨ والثوذي في بين الاوطار ٦ ٢٣٠ عن القرطبي ان قال هو لا على هذا بذهب ان قوله اس طاق ثلاث لغز الدخول به كلام مفصل . وهذا من حيث المصحيح ان احد في قرصي هذه عبارة ووجدت بطلاة بقوله ان قرصي على ان الوقوع طاقه واحدة من الدخول ومن اس طاق انت طاق مستقل بعبارة واحدة مستقلة تقدم ان حجر وشو ب مفصل ومنه من تعرف من الفخ في عدم ان تكون له لطلبه منسوخا وتما يوضح المصنف الذي اشرب انه ما جاء بتمه الكلام عن صبي بحث قول « لان قوله اس طاق مستقل بعبارة واحدة لا يوجب الا لطلب الدخول في عدم الدخول بها على ما يرد بهذه ١٢٣/٣ .

ومن جاء بعده من أئمة القدامى منهم والمحدثون بحيث تكاد لا تجد كتما
 يبحث موضوع الطلاق خلاف إلا ويصادفك فيه هذا التقسم . هذا أرى أن
 يستدل ببعض آحر أو بعنوان آخر وهو أحكام الطلاق الثلاث قبل الدخول
 لأن الخلاف هنا حيث يرى بعضهم أنه إذا قل أنت طالق ثلاثا مجموعة أو
 متفرقة وما شئت عن ذلك من خلاف . وسد ذكر بإيجاز رأي الفقهاء في طلاق
 الثلاث قبل الدخول .

• • •

الطلاق الثلاث قبل الدخول .

١ قل أنت مسمود فليس طلق أمرته ثلاثا قبل الدخول قل . هي ثلاث
 من طلقها واحدة ثم قل ثم قلت لم يقع عليها لأنها قد نالت بالاولى فذهب
 ابن مسمود يفرق بين قول رويح أنت طالق ثلاثا فتقع الثلاث وبين قوله أنت
 طالق أنت طالق أنت طالق فلا تقع الا واحدة .

وأى هذا ذهب ابن حزم ^١ وهو رأي طوس وشامي وعكرمة وحماد
 ابن أبي سليمان وعدد من الفقهاء .

٢ وقال عرق من الفقهاء يقع ما أوقعه الزوج ما دام في المجلس سواء
 كان طلقه واحدة وثلاث طاقات متفرقة أو مجموعة . وهذا يفرق المجلس
 فلا يقع الا ما أوقعه في مجلسه الاول .

٣ وفات حذيفة بن اسيد كلامه ولم يقطع عنه كأن سكر الطلاق أكثر
 من مرة فيقع الطلاق ما اذا سكنت ولا يقع بعد سكوته أكثر من أوقعه في ذلك .
 وخلاصة الآراء في المطلقة قبل الدخول :

١ واحدة سواء قلها بلفظ واحد أو بثلاثة اللفظ .

(٢) إما ثلاث سواء أوقع الثلاث بدهط واحد أو ثلاثة العظ

(٣) إما أن أوقعها بدهط واحد فهي ثلاث . وإنت أوقعها ثلاثة أعاظ
فهي واحدة .

هذا قال لها أنت طالق أنت طالق أنت طالق تبي بالاولى والى ما عدا
ذلك قال ميا . سعيته واصحاب الرأي و شافعي وأحمد .

وقال مالك . إذا قال لها ثلاث مرات : أنت طالق سقطت بدهط واحدة عليه حتى
تسكح زوجها غيره ، وهو سكت بين تطليقتين وت بالاولى ولم يسمعها الثانية^١

ما ذهب اليه القرطبي وابن حبر :

لم يذكر القرطبي في تفسيره^٢ مذهب الطلاق قبل الدخول حينما تكلم عن
الطلاق الثلاث بل اقتصر على المذهب الثلاث الأخرى

أما هذا الموضوع وهو الطلاق الثلاث أمير المدخول بها فقد بين أحكامه في
آخر بحث له عن هذه المسألة .

وكذلك قال ابن حجر^٣ اقتصر على المذهب أو الآراء الثلاثة دون أن
يخص الرأي القائل بالمرقة في الطلاق الثلاث بين قبل الدخول وما بعده

وقد سأل ابن حجر بحث الطلاق الثلاث قبل الدخول في بحث آخر أثناء
شرحه حديث ابن عباس الذي سوف ندرسه بالدراسة بعد قليل .

أما صاحب سبل السلام^٤ :

فقد نقل التصيف الرعاي الذي سار عليه من القم . ويلاحظ أن الصنف في لم
يمرق بين المطلقات الثلاث مجموعة أو منفرقة وهل المذهب القائل بعدم الوقوع
يشمل الحالتين أم أحدهما .

• • •

(١) أعانة الطالبين ١ / ٢٢٥

(٢) تفسير القرطبي ٣ / ١٢٩

(٣) الفتح الباري

(٤) سبل السلام ٣ / ٢٢٤

المطلب الثاني - الصنيف الذي اختاره

ستطيع ان تقسم هذا البحث الى ثلاثة مذهب من حيث الوقوع وعدهه:

١ - المذهب الاول : ان الطلاق الثلاث لا يقع لانه بدعة والبدعة مردودة.

المذهب الثاني : لا يقع طلاق بأكثر من طقة واحدة وجميعها افترى
اللفظ بالعدد .

المذهب الثالث : ان يقع كما يتعلق به الروح سواء كان واحدة او اكثر .



المذهب الاول

مذهب عزم وقوع الطلاق الثبوت

ذهب بعض الشيعة الحنابلة وبعض السني الى أن الطلاق قد اقترن بعدد
يؤدى على واحدة ولا يقع سواء قل ما ثبت طلاق ثنتين أو ثلاثاً أو أشار إليها
باصبعه أو بأصابعه الثلاث فلا يقع لأنه طلاق بدعي مردود
واحتجوا لقولهم هذا ما أن القرآن صريح بقوله الطلاق مرتان وهذا بعيد
الحصر أي أن الطلاق الذي شرعه الله لا يكون إلا مرتين وعقب كل مرة
أما امرؤ معروف أو معروف فالحساب فكل طلاق مخالف لما جاء به الشرع
فهو غير مشروع ولا يقع كاطلاق في الخيصة .
وقد اضطرب العقل في المؤنات فقفية حول هذا المذهب وقد اوردت
توضيح ذلك شيء من التفصيل لاني لم اجد هذا المذهب محرز في أي كتاب
اطلعت عليه .

ما ذكره الاساذ الخفيف

يقول اساذه فضيلة الشيخ علي الخفيف في كتابه فرق الزوجات وهو
من دعواه ان تصنيف الرماهي الذي ذكرته عن ابن القيم وبهت ملاحظ في
حوزه . و المذهب الاول يقتضي بعدم وقوعه اذا كان بدعي واحد عقرون عما
يؤدى على واحدة على واحدة لفظاً أو إشارة

أما إذا كان بالفاظ متعرقه في محاس واحد أو في أكثر من محاس في عدة واحدة دون أن يعصل بين كل تصديق وآخر مرحلة فإن الأول يقع إذا توافرت فيه شروط الصلابة ولا يقع شيء ولا أشك .

وهذا مذهب جمعة من النعماني حكاه الشيخ بن سعد ومذهب ابن عدي وهشام بن الحكم وأبي عبيدة والقاضي الجراح بن الرضا المتوفى سنة ١٤٥ وبمعنى أهل الظاهر . ولله ذهب جمهور الشيعة الإمامية .

وسواء استنادنا قضية الشيخ محمد الرغوف بعد أن ذكر تقسيم الروايات بقوله : " المذهب الثاني : أنه لا يقع متى كان بهت واحد يقترب به ما يدل على أكثر من واحدة لأن سبعة بعدد أكثر من الواحد - أو ، إذا كان اللفظ متعددة سواء أكان في محاس واحد ، أو أكثر ولكه في عدة واحدة ولم يعصل بين كل صفة وعامدها يرجعه - وروايتي طعت عيب فيه هي أنه لا يقع . وقال استنادنا الشيخ الرغوف - ولكن بعض من أحسنهم من الباحثين العلاء روى أهم روافد ما إذا كان بهت واحد مقبول فابدى على أكثر من واحدة . . وبين ما إذا كان بالفاظ متعددة . .

وفدقق استنادنا الحليل الشيخ الرغوف عدة شوكاتي الذي جعلها سنداً لهذا المذهب وصحح ما ذهب إليه استناد الحليل الشيخ الحفيظ .

فإن الشوكاتي في بيل الاوحد " : " وذهب بعض الإمامية إلى أنه لا يقع بالطلاق المتتابع شيء ، لا واحدة ، ولا أكثر منها ، وقد حكى ذلك عن بعض النعمانيين روي عن من عيه وهشام بن الحكم ، وروى أبو عبيدة وبعض أهل الظاهر وسائر من يقولون بالطلاق المدعي لا يقع إلا بالثلاث بعد واحد

(١) مذكرات هذه القرآن والسنة من ٩٢

(٢) بيل الاوطار ٢٢٢/٦

أو العاقل متتابعة منه . وعدم وقوع البدعي هو أيضاً مذهب الباقر والصادق والناصر .

ويقول فضيلة اسدنا اعراف . هم « عبارة كما ترى على أنه لا فرق بين ما كان بعد واحد مقتول ما يدل على أكثر من واحدة » وما كان رعاظ متتابعة بل حكمها واحد وهو عدم الوقوع عند أصحاب هذا الرأي . ومدوهم يتشبه مع هذه الرواية ضرورة « صلاق بدعي » بدعي عدم لا يقع وقال صاحب الروضة الندية (١) :

بعد أن ذكر هذا المذهب قال : قلت إن هو مذهب جمعة من تابعين كما حكاه البيت ومذهب ابن عبيد وهشام بن الحكم وجميع الامامية . ومن أهل البيت عليهم السلام الباقر والصادق والناصر وبعض القدره لا أت هؤلاء قالوا .

إن التلاق بدعي لا يقع وثلاث بعد واحد والحد متتابعة لا يقع والآن سأبدي ملاحظات حول هذه المصوص فأبدأ برواية الشوكاني والروضة الندية لأنها الموضع الذي منه استمد اسادنا الجليل الشيخ الزهزاف ما ذهب اليه .

ملاحظات حول مذهب إليه الشوكاني في نيل الاوطار .

١ قوله ذهب بعض الامامية أي أنه لا يقع إطلاق امتناع شيء لا واحدة ولا أكثر غير صحيح لأنه لم يقل أحد من الامامية بعدم وقوع إطلاق امتناع أي الذي قالوا بعدم الوقوع من الجمع ، قالوا بعدم وقوع الإطلاق المقتول ، بعدد أكثر من واحد لا امتناع . ويرى تحقيق ذلك بعد قليل

٢ ذهب الشوكاني إلى أن سائر من يقول بعدم وقوع إطلاق بدعي في الحين يقول بعدم وقوع إطلاق « ثلاث » وهذا أيضاً غير دقيق وهو صحيح

عارنه فقال . وذهب بعض الذين قالوا بعدم وقوع الطلاق الدعي في الحيض لسكانه صحیحاً . ون كثير من قالوا بعدم وقوع الطلاق في الحيض ، كان تيسة وابن القيم واما بوقوع الطلاق المفترى لعدد واحدة ورحمة بل ان ابن حزم وهو من اشد العقم ، تمسكاً بذهب عدم وقوع الطلاق في الحيض قل بوقوع حنقات الثلاث كما يوقع الزوج ان واحدة واكثر .

٣ - وقال الشوكاني ان مذهب الحاضر عدم الوقوع والصحيح ان مذهب الوقوع واحدة .

٤ - كما ان الشوكاني لم يفرق بين الثلاث بقطع واحد او العاص متتابعة وهذا خطأ لان ذلك من فرقوا بين مذهبين والمتناسع يقع والمفترى بعدد لا يقع في مذهب بعض الشيعة

٥ - واما من ذكر اسماءهم وهم من علي و هشام بن الحكم وابو عبيدة وبعض أهل النهر فيحتاج الى تحقيق اكثر من نقل عنهم .

فهؤلاء الذين ذكر مذهبهم على أنه عدم الوقوع ، الصحيح ان مذهبهم عدم وقوع الطلاق في الحيض . واما ان شوكاني لم يفرق بين المذهبين فقد انما اثر من قال بعدم وقوع الطلاق الدعي في الحيض قال بعدم وقوع الطلاق ثلاث . وقد وجدت مذهبهم في البحر الرضائي - واهم بقولون بعدم وقوع الطلاق في الحيض ولم أحد هم رأياً في هلاک الثلاث في هذا الكتاب .

وأما صاحب الروضة التندية :

فقد نقل رأي الشوكاني وزاد فيه ان هذا المذهب هو مذهب جميع الامامية وهذا حديث واضح وبقيت ملاحضات التي ذكرها عن نص الشوكاني لا تختلف عما ذهب اليه القنوجي في الروضة التندية .

وبعد هذا يصبح لنا ان ما ذهب اليه الشوكاني في مصه السالف اذكر لا يصلح ان يكون حجة يعتمد عليها في نقل هذا مذهب .

مناقشة مع استاذنا الجليل الشيخ الزفزاف

١ - لقد اعتمد استاذ الزفزاف في نقد ما حواه في كتابه فضيلة استاذنا الجليل الشيخ علي الحبيب على ما جاء في سبل الاوطار والروحة البدن والبحر ارجار وقد تبين لنا ضعف ما كتبه الشوكاني في تحرير هذا المذهب فلا يصح ان يكون مرجعاً لهذا البحث ، فضلاً عن ان مذهب الشيعة الطعفرية والذي يعتبر هو المرجع هذه التفرقة لو رجعنا الى مصادره التي أحطاً بالنقل عنهم الشوكاني لوجدنا خلاف ذلك .

٢ - وما عدا ما ذكره في فضيلة استاذ الزفزاف فقد علق على عبارة الشوكاني بقوله ومعلوم بمشي مع هذه الروا ، ضرورة انه طلاق بدعي - والبدعي عندهم لا يقع .

نرى ان هذه العبارة محتاج الى شيء من التوضيح لان مبدأ هؤلاء الذين نقل عنهم الشوكاني يخلف ما ذكر عنهم لانهم فرقوا بين المتنازع والمقتول بالعدد وهو لم يرق . وما تضمنه الكلام على كل من قل بعدم وقوع البدعي انه فان ضرورة بعدم وقوع الطلاق اثلاث فبعضاً يحتاج الى شيء من التفصيل لان الشوكاني يقصد بالبدعي هنا خلاف في الحبس ويقس عليه وان شبه اللفظ وقد بينت ان هذا من قول الاول ولم يقل بالشيء كتابي قيمة وان اقم وان حزم .

٣ - وما بقده لاستاذنا الشيخ الحبيب في قول انه اذا طلق رجل امرأته فقل ما است طلق ثم بعد شهر أو شهرين وهي لا تزال في العدة قال لها انت طالق من سطل طلاقه الاول والثاني ام تبقى على طلاقه الاول وتلمي الثاني؟ اعتقد انه لا مجال للقول بأن من طلق زوجته طلاقاً متتابعاً في محاس عدة أو في اظهر عدة انه لا يقع شيء من طلاقه ولو نقل هذه العبارة الشوكاني وغيره لاجل تخالف المعقول والاصول العقبة لانه ليس من المعقول ان من طلق امرأته ووقع الطلاق ان سعي الطلاق بعد وقوعه وتحمه فلتصرف الاول صحيح .

وفي هذه الحالة بمعنى عبارة الروح شائعة بالطلاق الثاني لأنها كانت معه بالصفة الأولى ، ووقع الطلاق الثاني على غير محل كما ذهب إلى ذلك من لا يوقع الطلاق في العدة

• • •

مناقشة استاذنا الجليل الشيخ الطيف :

يقول استاذنا شيخ الطيفال مذهب جمهور الشيعة إلى ان الطلاق المقترن بالعدد لا يقع اما بالطلاق المتتابع في محس أو أكثر فيقع واحدة هذا رأي جمع بين مذهب الأول من قال بعدم الوقوع إذا اقترن طلاق بعدد أكثر من واحدة وهو رأي بعض الشيعة الجعفرية - والثاني من قال بوقوع الطلاق بتتابع صفه واحدة سواء كان في محس أو أكثر وهو مذهب الشيعة الحدرية

ولو قال استاذنا ان هذا رأي هو مذهب بعض الشيعة الجعفرية أصبح القول لان جمهور شيعة يقولون بوقوع الطلاق المقترن بالعدد أو بالتتابع صفه واحدة وإنما بعض من ذكر استاذنا الجليل على أن مذهبهم عدم الوقوع كالحجج ابن اربعة وهي نقل رتبة أصحاب الكتف الفقيه - وعلى ما يبدو لي ان مذهب غير محرو لاني وجدت ثلاث روايات عنه كل منها بخلاف عن الأخرى . فقد ذكر القرطبي في تفسيره ان مذهب عدم الوقوع روى عن الحجج بن اربعة ومفضل وداود ثم ذكر روايتي عن الحجج أشهرهم نقول بوقوع الطلاق ثلاث كما أوقفها ، والثانية نقول بوقوع واحدة وعلى هذا ثلاث روايات نقلها القرطبي عن الحجج بن اربعة ١١ . كما ان ابن العربي ذكر ان مذهب عدم الوقوع يروي عن الحجج بن اربعة ١٢ .

١٢ قرصي ٣ ١٢٩

(٢) احكام القرآن ١٩٠/١

وقال السوري في شرحه مسلم^(١) ان مذهب الوقوع واحدة روية عن
الحجاج بن اوطاة .

. . .

وخلاصة ما يحتم به هذا الموضوع بأن مذهب عدم وقوع الطبقات الثلاث
مجموعة هو مذهب بعض الشيعة لا جمهورهم وان سرامم من نقل عنهم هذا المذهب
فيحتاج الى تحرير وتحقيق .

كما واني ابيه الى ان من قال بعدم الوقوع قال بوقوع الطلاق المتتابع
فالخلاف حول الطلاق الثلاث كلمة واحدة لا المتتابع فانه لا خلاف في وقوعه
واحدة لدى الجعفرية كما سوف يرى منهم بالتفصيل .

* * *

(١) شرح النووي على مسلم ٧٠/١٠

مذهب الجعفرية في الطلاق الثلاث بكلمة واحدة .

أختلف الفقهاء من قائلين بوجوب من المذهب الجعفري حتى شمل الخلاف بعض فقهاء الإمامية من فصلان في فهم المذهب الأخرى المحدثين منهم والقدامى .

وسبب هذا لاضطراب في رأي يعود إلى بوضوح عامة ووردت في كتب الإمامية بعضها يقول بوقوع مرة واحدة وبعضها يقول بعدم وقوعه .
وهو حملي على أي الرجوع أي عدد من كتب الفقه والحديث والتفسير في المذهب الإمامي فتبين في حدود ما صنف عليه أنه لا خلاف لدى الإمامية بوقوع الطلاق المسمع المكرر صفة واحدة لا أكثر سواء كان ذلك في مجلس واحد أو في أظهار متعددة .

أما الخلاف في وقوع الطلاق الثلاث إذا كان دفعة واحدة فبعضهم يقول بعدم الوقوع وجمهورهم على أنه يقع واحدة .

لوطائفها أكثر من طرفة بلفظ واحد ففيه خلاف :

قال بعض الجعفرية إذا وقع بزوج أكثر من واحدة فلا يقع لأنه طلاق بدعة محرمة فهو غير مشروع ، وما كان غير مشروع فلا أثر له وهذا يعتبر لهؤلاء لا غير . وقد وجدت هذا الرأي في كتبهم المختلفة من فقه وحديث وتفسير وآثاره جاء في النسخة المشقة وهو يذكر الطلاق المحرم .

... أما حرام ، وهو طلاق الطائس . والثلاث من غير رحمة وكذا لا يقع ، لكن يقع في الثلاث .

وقال في الروضة الالهية ١ - والتحرير هو يرجع الى المجموع من حيث هو
مجموع وذلك لا يعني نحسن بعض افراده وهو الطائفة الاولى والاصغر منهم ، اذا
احتسبوا انفسهم

وحده في الكافي^{٢٠} عن عمرو بن العراء قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : - إن أصحابنا يقولون إن الرجل إذا طلق امرأته مرة أو مائة مائة هي واحدة وقد كان يعلم ذلك وعن آبائك أنهم كانوا يقولون إذا طلق مرة أو مائة مرة مائة هي واحدة ؟ فقال : هو كما بلغكم .

قال في «تمهيد» عن أبي حمزة عليه السلام قال ان طلقتم لامرأة كنتم
من واحدة فليس الفضل على الواحدة بطلاق .
وجه في التاميم :

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا تَشْهَدُ أَنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا فِي حُسْنٍ وَاحِدٍ .
وَحَدَّثَ فِي تَفْسِيرِ النَّبِيِّ لِطَائِفَةٍ * وَهُوَ يَسْرِعُ قَوْلَهُ تَعَالَى الطَّلَاقَ مَرَّتَانِ .
وَاسْتَعْدَّ لِصَحَابِهِ هَذِهِ الْآيَةَ عَلَى أَنَّ طَلَّاقَ الثَّلَاثِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ لَا يَقَعُ

$$10 = 2 \cdot 5 \Rightarrow 10 \mid 2^k \cdot 5^l \Rightarrow \begin{cases} k \geq 1 \\ l \geq 1 \end{cases} \quad (*)$$

٢. الکافی ٣: ١٠٤ وسند الحدیث عن حمید بن راشد عن الحسن بن محمد بن جماعه عن حماد بن سعید وعیسی بن حماد عن عبد البکر بن عمر عن خثعمی عن عمرو بن نبراه (٣) بسند ٢: ٢٦١ وسند عن محمد بن عبد الله بن راشد عن محمد بن یحییٰ عن علی بن مریم ادبہ عن بکر بن اعی عن ابی جعفر .

[illegible]

وقال في جواهر الكلام^١

أما من قدره طقة تسع أو ثلاث . دل المرعى وابن أبي عقيل وحمزة
وبجيب بن سعيد . - بطل الحلاق من أصله للشك في دونه النكاح .

وروى صاحب الجواهر عن أبي عبد الله من صدق ثلاثاً في مجلس واحد فليس
بشيء . وهذا الحديث صريح بعدم الوقوع وإن كتب لم يغنو عليه في كتب
الحديث التي اطلعت عليها من كتبهم .

وروى أيضاً خيراً فأروان بن خارجه عن أبي عبد الله المروى من كتب
الخراشيح قال

قلت (لا يبي عدد لله) أي يتبطل طقت هي ثلاث في دفعه فثلاث أصوات
فقالوا ليس بشيء إلا أن المراد قال لا أرضى حتى تقول عدد لله . فقال أجمع
أي أهلك فليس عليك شيء .

وقال في معصر سبع^٢ . وطلاق الثلاث المراد لا يقع .

جاء في الرائد^٣ - ما روى من الإمام علي بن أبي طالب أنه قال : حكم
والطقت ثلاثاً في مجلس واحد فحين ذوت رواج

وروي عن ابن عباس أنه كان يقول : إلا يدعو من قوم يجنون المرأة
لرجل واحد وهي تحرم عليه ويحرمونها على آخر وهي حلال له فقالوا له يا ابن
عباس ومن هؤلاء القوم ؟ قال هم الذين يقولون صدق ثلاثاً في مجلس واحد
قد حرمت عليك امرأتك .

وقال جمهور الجعفرية : إذا طلق الرجل زوجته بلفظ واحد أكثر من
طلقة فلا يقع إلا واحدة .

(١) جواهر الكلام كتاب الطلاق ص ٢٨٩/٥

(٢) معصر سبع ص ٢٢٧ وعدارته ١٤٤٥ هـ دلت على صلاحيته مع دخول وحضور
زوج أو عينة دون المرأة شريطة أن يتردد فيه وحده ثلاثاً مرة واحدة ، وكذا يقع
في الرائد ص ٢٢٩ بخطوط رقم ٢٢٩ مكتبة معهد الدراسات العربية

واكثر ما اطلعت عليه من نقول على ان الطلاق الثلاث لا يقع به طلاقاً مطلقاً في المذهب الجعفري .

يقول استاذنا الدكتور المذكور في كتابه الروح والمعرفة ص ١٧٨ :
وهذا فرق من فقهاء الشيعة الامة بين قول ان طلاق ثلاث يقطع واحد
لا يقع به طلاق مصحفاً ويعتبر احوماً بمجرد اقترانه بالعدد

كما يجد استاذنا اخيل الشيخ - في فرائد بقول ان مذهب عدم وقوع هو
مذهب الشيعة وقال بعض الناس : اذا وقع الطلاق الثلاث حتمه واحدة لم يقع
وهو مذهب الشيعة أيضاً^(١)

الخلاف في احوال فقهاء الامامية المعاصرين .

يقول فضيلة الشيخ محمد عواصمه في كتاب الاصول الشرعية تطبيقاً على
أداة ١٢٩ من الاحكام العامة التي تنص على عدم وقوع الطلقات الثلاث
المكررة او بلفظ واحد الا واحدة ، هـ . كل ما ذكرناه شرطاً صحة
الطلاق يقع عليه ونجد ذلك في جميع كتب عقلة الامامية^(٢) .

وأما الشيخ محمد تقى الدين القمي "الكبرى" هذه فتعقيداً مقرباً من -
مذهب الامامية فيقول في مقدمة المحقق : يقع وهو بانكر مذهب
الامامية في الطلاق الثلاث .

ولا ينفذون طلاق الثلاث بلفظ واحد ، او متتالياً في محاسن واحد

...

(١) فقه القرآن والآية ص ٢٩ .

(٢) الفصول الشرعية ص ٧٤ .

المذهب الثاني

من قال بوقوع الطلاق الثلاث طلقة واحدة

ذهب الجمهور - على التحقيق - الذي سوف يذكره . وجمهور الوحداء وفريق من فقهاء المذهب الأخرى إلى أن إطلاق الثلاث لا يقع لا واحدة .

مذهب الجمهور في إطلاق الثلاث

ذكرنا مذهب الجمهور في إطلاق الثلاث بقصر واحد

أما إطلاق المتتابع المتكرر فلا خلاف لدى الإمامية بوقوع طلقه واحدة مهما تكرر العدد سواء أكان ذلك بحسن واحد أو في طهر واحد أو في عدة أطهار

جاء في الاستبصار (١)

عن جميل بن دراج عن أحمد بن محمد بن علي بن السلام - عليه السلام - عن الذي يطلق في حال الطهر في مجلس واحد ثلاثاً قل . . هي واحدة .

وسواء في التهنيت (٢) - عن أبي عبد الله عليه السلام قال - إطلاق ثلاثاً في غير عدة إن كانت على طهر فواحدة .

وروى في الكافي (٣) - دون طبقها واحدة على طهر بشهود ثم انتظرها حتى تحبس وتطهر ثم صعب قبل أن يراجعها لم يكن طلاقاً شأبه طلاقاً لأنه طلق طاقاً ولأنه إذا كانت المرأة مطلقة من زوجها كانت حرة عن ملكه حتى يراجعها .

(١) الاستبصار ٣/٢٨٥ .

(٢) التهنيت ٢/٣٠٢ .

(٣) الكافي ٢/٢٠٠ .

وهذا أودت به إلى أمر هام وهو أن يطلق المراجعة لا مكفي إذا
أراد أن يصحها ثانية فهو طلقها بعد ما راجعها بدون موافقة لم يكن طلاقاً
وهذا وجدت كتب العقدة والحديث تؤكد هذا الأمر وهو برأيي يمثل
حكمة المراجعة حيث لا تصح المراجعة سداً بطلاق المكرر .

فأرى في الاستنباط (١) - وبطريقه على صهر يشهد ثم راجعها وانتظر
الطهر من غير موافقة بعد ص - وطهرت ثم طلقها قبل أن يدنسها بموافقة بعد
لرجعه لم يكن طلاقاً لها طهراً لأنه طلقها بالطريقة الثانية في طهر الأولى فلا
يقضي الطهر لا موافقة بعد رجعه وكذلك لا يكون التصديق الثانية إلا براجعه
وموافقه بعد الرجعة ثم حيض وطهر بعد الحيض ثم طلاق شهود حتى يكون
لكل تطبيق طهر من ثنتين المواقعة بشهود .

وروي صاحب حواهر الكلام عن ابن أبي عمير أن الصلح بعد الرجوع
في ذلك الطهر من غير موافقه ليس طلاقاً ولا يقع منه وإن بعد الطلاق لا
الطلاق الأول .

وحديث حواهر الكلام ص ٢٢٠ لو كثر صهره مخرج أو ثلث قصر
تعدان ... لأحلاف سداً في وقوع واحدة .

وقال في السرائر (٢) - فإن قال لغير المدخول بها أ - صدق است طالق
ثالث عنه بالأولى وبطل الطلاق الثاني والثالث لأحلاف - وإن قل ذلك
بمدخول - لا يقع إلا الصلح لأول دون ثاني والثالث لأن طلاق الطالق
لا يصح فإن تحللت المراجعة صح .

(١) الاستنباط ٢٦٨/٣ وجاء مثل ذلك في التهذيب ٤٥٢/٢ .

(٢) حواهر الكلام ٢٨٩/٥ .

(٣) السرائر ٢٢٨ .

(٤) [أن قول المؤلف لا خلاف لعدم المدخول به وعدم بوله ذلك للمدخول به لا يبي
أحلاف الخاتين فهي كالأمر بطلاق لأحلاف وهو نوع صفة واحدة إنما فرق بين الحائض والمكر
حكم المراجعة بالمدخول بها دون غير المدخول بها] .

وذكر حكماً جمع عليه فقهاء الإمامية أنه إذا كان المطلق يعتقد وقوع
الثلاث الزم بها .

قال صاحب جواهر الكلام^١ لو كان المطلق محالاً، يعتقد الثلاث لزمته
لأن ذلك دية ثم أورد أمثلة كثيرة يدل على ترك الناس وما يدينون حتى
قال لي بعد ذلك من النصوص الدالة على التوسع في الأمر وأمر غيرهم
من أهل الأديان الباطلة .

وقال في «سر نو»^٢ وجمع المحدثين المطلق إذا كان يعتقد وقوع
الثلاث ، وقعت ورعته ذلك^٣ .

وأرى من واجبي أن أشير إلى نص آخر وجدته في جواهر الكلام يتصل
بموضوعي والذي استخرجته من كتابه على ما ذكره من فقهاء محدثين
فيه في جواهر الكلام . في خبر الصادق عن جعفر عن أبيه عليه السلام
قال يقول إذا صاق الرجل المرأة قبل أن يدخل بها ثلاثاً في كلمة واحدة فقد
بانت منه ولا ميراث بينهما ولا رجعة ولا نكاح له حتى يسكن روحاً غيره .
وإن كان من طائفة هي طائفة هي صاق فقد بانت منه لا يرى وهو مخاطب
من الخطاب إن شئت يسكنه بكلمة جديدة وإن شئت لم يفعل .
وقد قال صاحب جواهر الكلام بحمول صدره على التخييل^٤ .

١ جواهر الكلام ج ٢ ص ٢٥٩

٢ سر نو ج ٢ ص ٢٤٠

٣ وحدد في شرح القاموس في اللغة ص ٢٠٣

٤ حكى صاحب جواهر الكلام عن واحد واحد من فقهاء الإمامية لا يرون وقوع ذلك في
أمر خلاف لا اختلاف .

(٤) جواهر الكلام المصدر السابق

(٥) اللغة كما عرفت من غير مصدر بصري . والله من التوفيق في حاشية سر نو

معارف وأخبار

وهي مبدأ تردد جوارحه عليه . والله العليم . في المصدر الأول من
جواهر الكلام من أمثال ذلك سر نو ج ٢ ص ٢٤٠ وحدثني وأشبهه من نية الناس حشده نصيب
والاستعداد . راجع إلى ما سبقه من ١٩٥ .

ونبحث عن هذا الحديث في كتب الحديث لدى الإمامية فوجدناه في
لاستصدار^١ والمذهب^٢ وقد عاين عليه الصوسي في الاستصدار بقوله هذا
الحبر موافق للعامة لئلا يعبد به^٣.

أني اسوق هذا النص إلى ثمة حراة ختمه به لعلهم يعودون إلى تصحيح
مؤلفات فقهاءهم من هذه الأمور التي كانت في صدورهم ما كتب
وعليها ما اكتسبت.

أقول هذا وكلي أمل أن يجد هذا الصيغة الأدان الصعبة ولا تزعج سر
أراد قلب من من هـ انتمية لا يجوزهم مؤلف من مؤلفاتهم
وإذا كان صاحب هذه الأمور هو من القية التي ثبتت في عصر الأموي فم بعد
اليوم من مرور لانتك وهذا المبدأ وسرته حتى في المؤلفات العقيدة العلمية التي
يجب أن تكون بعيدة عن الشبهة^٤.

...

أهم من حقيقة على ن مذهب الإمامية في طبقات ثلاث المشكورة
لا يقع إلا واحدة دون خلاف ، أما إذا كان الخلاف في بعد الثلاث فقل جمهورهم
أحد لا يقع إلا واحدة وقاب بعض فقهاء أن يطلقوا ذلك فقل بعد يدل على
أكثر من واحدة ولا يقع به شيء.

...

(١) الاستصدار ٢٨٧/٣ التهذيب ٢٦٤/٢.

(٢) التهذيب ٢٦١/٢.

(٣) يابعد الإمامة أي جميع المذاهب الإسلامية ما عدا الجعفرية.

(٤) يقول نصيب الله الأسيد الشيخ محمد باقر في كتابه الإمامة والهدى من ٢٠٥
«أما وقد زال التعرض لظلم إذا أطلق المذهب فاعلم من غير مبالغة ولا استعجال
فإن يكون له مذهب «أي أعني أن المذهب غير دا موصوع فلا صد ولا يصر من
صر في الخبر الصحيح ، ولا يصح أن تكون المذهب لاجتماع لأحكام ومبادئ ذات لاس
موصوع العقيدة وليس صالح لأن يسمى بها بل له اسم آخر وهو كتاب الله ، ويوصف
مختلفة بوصف لا يوصف به المؤمنون».

مذهب الزيدية في الطلاق الثلاث

ودعت الزيدية أن الطلاق إذا اقترنت بعدد فلا يقع إلا واحدة ، لأن الطلاق لا يمنع الصلح عدلهم وقد صرح بكهيم بدت .

قال في البحر الرخاير ^١ - والطلاق لا يمنع الصلح حتى تحل رجعة أو عقد فإن ثبت ربي بعدد واحد أو مطلقاً لم يقع إلا واحدة .

وحاش في استرع المخار ^٢ - لا يسوى متعددة أي فلا يقع طنقة إلا وبها رجعة أو عقد سواء أكان بلفظ واحد نحو امت طالق ثلاثاً أو العاظ نحو انت طالق مرة لا يقع الا طنقة واحدة في الصوري جميعاً .

ويذهب أيضاً استدل فصيلة الشيع على الخفيف إلى أن مذهب جمهور الزيدية كذهب جمهور الفقهاء الذين قالوا بوقوع ما أوقعه الزوج من الطلاق من طلق ثلاثاً أو اثنتين بمط واحد وقع ما وقع به مرة واحدة من ذلك ^٣

ويقول أيضاً استدل فصيلة الشيع بمحمد بن عمار ^٤ أن رأى جمهور الزيدية كجمهور الفقهاء أنه يقع كما ينص عليه الزوج من طلق اثنين أو ثلاث بمط واحد أو العاظ متفرقة في مجلس واحد أو في مجلس متعددة في عدة واحدة دون أن يراجع بين كل طلقين يقع صلاق كما أوقعه من عدد .

ويبدو لي أن سبب ذهب إليه استدل بالاحكام عدة غير محررة في المتزوج المحررة جاء فيها ، واما الصورة الندية وهي أن طلق انت طق فهذا قول امامي أي أن تكون تصليقة واحدة لأن الطلاق عدله لا يمنع الطلاق سواء كانت مدحولا بها ، أم لا وهو قول المصدر .

١ - البحر الرخاير - ١٧١

(٢) المنتزع المختار ٢/٤٥٣

٣ - في الرجاء من ٣

(٤) فقه القرآن والسنة ص ٩٢ .

(٥) المنتزع المختار . المصدر السابق .

وهذه بعبارة بوجه الطلاق المنتزع يخلف عن الطلاق الثلاث حملة واحدة
 واما هذا اختلاف بين حورين وقل بعدم الوقوع الهادي والناصر .
 ولكي تبين الموضوع فرجعت الى كتاب تنج المذهب في احكام المذهب
 فوجدته واضحا فيما ذكره فقد جاء فيه ' ويطبق اكثر من واحدة وسواء
 كانتا اثنتين ام اكثر سقط واحد نحو است طلق ثلاثا او بالخاص نحو است طلق
 است طلق فانه لا يقع الا طلبة واحدة لان الطلاق عندنا لا يقع بطلاق
 في صورتين معا .

اما الصورة الاولى : وهي است طلق ثلاثا فالمذهب بها واحدة . وهو
 قول كثير من العلماء .

واما الصورة الثانية وهي است طلق است طلق است طلق فقول لامام
 الهادي واحد قوي ناصر ام يكون طلبة واحدة لان الطلاق عندهما لا يتبع
 الطلاق ادالتي واقع على غير محله . ينصب لاياسة ولا يسهل سواء أكانت
 المطلقة مدحولا بها م لاني مجلس واحد م في محاس وهو المختار لمذهب .

• • •

من قال بهذا المذهب من الفقهاء المذاهب الاخرى .

حدثنا ابن القيم فيقول : ان ابن معين المكي روى هذا المذهب في
 كتاب الوفاق وهو مشهور عند . لكية عن بعضه عتب من فقه طيبة
 اذعن على مذهب مالك هكذا قال واحتج لهم بأن قوله : است طلق
 ثلاثا كذب لانه لم يطلق ثلاثا ولم يصح الا واحدة كذا لو قال حلفت
 ثلاثا وكانت عينا واحدة

والذي فهمته من هذا النص ان حجة عدم الوقوع هي لابن معين وكن
 بالرجوع الى القرطبي في تفسيره وهو من فقه المالكية واعين ابن معين وكتبه

- (١) التاج المذهب ١٩٩٢
- (٢) ائمة الفقهاء ٣٢٦
- (٣) احكام القر ١٣٢

من غيرة وحدت ان هذه الحجة ليست لاس معیت ای ۱۲ ذکرها عن ابن عباس فی معرض استنباطه .

قال القرطبي ذكر احمد بن محمد بن معين الطائفي هذه المسألة في وثائقه قال الصلابة هي على صدور من طلاق سنة وطلاق بدعة وطلاق سنة هو الواقع على الوجه الذي بدأ المشروع به وطلاق البدعة نقيضه وهو ان يطبقها في جيب أو نفس أو ثوب في كلبه واحدة ، وان فعل ذلك لزومه الطلاق ثم حذف ابن العرب بعد احمد ' على انه مطلق ، كم يلزمه من الطلاق قدس علي بن أبي طالب دامن ممدود لزمه طائفة واحدة ، ووله من عباس ، وقال ' قوله ثلاث لا معنى له لانه لم يعلق ثلاث مرات وانما يجوز قوله في ثلاث اذا كان محراً ثم معنى ويقول طائفة ثلاث فيكون محراً عن ثلاثه فمعان كانت منه في ثلاث اذ كانت كزحل قال قرأ ابن مسعود سورة كدر ثلاث مرات عندك تصبغ ولو قرأها مرة ، احمد وقال فانهم ثلاث مرات كل كاداً .

وكان لا يلو حلف بالله ثم يردد حلف كاسه فزاد من ، ومنه لو حلف
وقال احلف بالله ان لم يكن حلف لا حلف و حدة والجمع مثله
ومنه ومنه من العزم وعدد ارجح من عزم .

وروينا ذلك كله عن ابن وضاح^{١٣١} - وبه قال من شيوع فرطية من زماع

بعض من يقول ان الطلاق الدعي من حيث العدد لا يلزم .

[illegible]

۳ اس وصال و عدم کدیں وصال ہی احد علی صفہ آخر میں جسے اس کی
شبیہ و یحییٰ بن مینا اس بعد و تقیم فتاویٰ اس صفہ ۷

أما ما جاء في المجلد ١١٠ إذا قلنا لمحول م : أنت طالق أنت طالق أنت
 طالق طلقت ثلاثاً ، إلا أن يبوي بالتكرار تأكيداً أو فهمها فيقل
 ويعيد ابن تيمية أول من قال بهذا الرأي في المذهب الحنبلية وذاع عنه
 مجمع قومه وبعده بعض فقهاء الحنابلة ، شهرهم تيمية ابن القيم .
 غير أن بعض تلامذة ابن تيمية حالفوه بذلك كالحافظ ابن وحب رغم أنه كان
 من أشد أتباع الحنابلة لأن القيم وابن تيمية ومع هذا فقد رد على من قال بوقوع الثلاث
 واحدة في كتاب سماه بيان مشكل الأحاديث الواردة في أنت الطلاق
 الثلاث واحدة .

وفي المكتبة الصهرية في دمشق كثير من مخطوطات فقهاء الحنابلة المتأخرين
 والمتقدمين جاءوا فيها مذهب ابن تيمية يعرف بوشة

قال الحافظ جمال الدين عبد الهادي الحلبي في كتابه المخطوط في المكتبة
 الظاهرية تحت رقم ٩٩ قسم المجمع عنوانه السير الحاث الى علم الطلاق الثلاث ؟
 يقول : الطلاق الثلاث يقع ثلاثاً هذا هو الصحيح من المذهب ولا تخل حق
 تسكح روحاً غيره ، وهذا نقول بحرمه في أكثر كتب الأمام أحمد .
 وذكره الشيخ بن منصور شيخ الترمذي في مسنده عن أحمد وهو
 مخطوطة في المكتبة الصهرية بدمشق تحت رقم ٨٣ فقه الحنابلة رواه عن أحمد بن
 ساه عن حديث ابن عباس بآي نبيه توده قال : رواه الحسن عن ابن عباس
 أنها ثلاث ١٣١ .

• • •

(١) المجلد ٢ ٥٠٠

(٢) مخطوطة في المكتبة الصهرية بدمشق تحت رقم ٩٩ قسم المجمع .

(٣) مخطوطة في المكتبة الصهرية بدمشق تحت رقم ٨٣ فقه الحنابلة

وقال ابن حجر^١ - ومن القائلين بالتحريم والنزوم من قال دأ طق ثلاثاً
مجموعة وقعت واحدة وهو قول محمد بن إسحاق صاحب المهري .

وقال النووي^٢ وقال طائفة من بعض أهل الصهر لا يقع بذلك إلا
واحدة وهو رواية عن الجصاص ابن أوطاة ومحمد بن أسحق .

وقال ابن القيم في هذا المذهب أهل الظاهر دود واصحابه ، ودومهم عدد
كثير من الناس ؛ أحدهم بكذب رجم ، وببعض القياس وراء ظهورهم ، وهم
يعيشون به شيئاً وحالهم محمد بن حرم في ذلك ، فأباح جمع الثلاث إذا وقعت بها .

وقال ابن القيم : ومن حكمها الخلاف حتى عن المالكية أنفسهم في هذه المسألة لو
الحسن على من عدلته من إراهم لبعض المشطى صاحب كتاب الوثائق الكبير الذي
لم يصنف في الوثائق مثله^٣ .

ومن قال بهذا المذهب الشوكاني فقال في تفسير قوله تعالى الصلوا مرتين
في فتح القدير^٤ وقد أحذف أهل العلم في إحصاء الثلاث دفعة واحدة هل
يقع ثلاثاً أو واحدة فقط ، ذهب إلى الأول الجمهور وذهب إلى الثاني من
عددهم وهو الحق .

ونقل نقرطى عن من معيث^٥ وقد يخرج بالقياس من غير مثله من

(١) الفتح الباري ١/ ٢٩٧ .

(٢) صحيح مسر سرح النووي ١٢/ ٧٠ .

(٣) إغاثة المفاتيح ١/ ٣٢٩ .

(٤) فتح القدير ١/ ٢١٢ .

(٥) تفسير القرطبي ٣/ ١٣٣ .

بدونه^١ ما يدل على ذلك، من ذلك قول الانسان . هاب الى صدقه في المساكين
ان الثالث يجزيه من ذلك .

وكانني سمع من عدة لايين رشداه يميل الى هذا المذهب . قال في بداهة
المنجد^٢ . وكان الجمهور عندوا حكيم العليخ في اطلاق سدا اربعة ولكن تطل
بدلك الرخصة شعبة والرفق المقصود في ذلك اعني في قوله تعالى لعل الله
يجدث بعد ذلك امرا

. . .

(١) جاء في نسخة الكتاب وهو يشاء رأي اس است حصا في هذه المذونة اذكرها من
الادلة قلنصحيح .
(٢) بداية المنجد ٣٧/٢ .

المذهب الثالث

مذهب الجمهور

قال جمهور الفقهاء يقع الطلاق بثلاث أو أكثر كما
أوقعه الزوج

جاء في رد المحتار القرطبي (١) واتفق ائمة المتأخرين على لزوم إيقاع الطلاق
ثلاث في كله واحدة

وقال القدوري (٢) وطلاق الدفعة ، قد فعل ذلك وقع الطلاق وبسب
منه وكان عاصياً

...

وقبل أن نأتي بأدلة من قال لا يقع الطلاق المتعدد أو المكرر ، لا طاعة
واحدة ، وثلة الجمهور ، سوف نقول بعض الأدلة الجديدة من كبار فقهاء
الاحناف والمالكية .

قال الجصاص (٣) - ولولا قيام الأدلة في إيقاع الثلاث في وقت السنة
ويقاع الواحد لم يرد المدحول ، لافقت الآية حصره

وقال من العربي (٤) وقد ذكرنا بقولنا في غير هذا الموضع
ولا يرد الواحد والاثنا والعقد الإجماع من لائحة من طلق حديقاً أو
ثلاثاً أن ذلك لازم له .

ولدي أهمية من هذه النصوص أن سب الخلاف في إطلاق الثلاث ليس
مستندهم في القرآن الكريم لأنه لا يبرهن فيه دلالة في السهولة الكروعة
وأقوال الصحابة .

وهذا سوف نتمده في حجاج الطرقي على ما جاء في السهولة وفي قول الصحابة

(١) تفسير القرطبي ١٢٩/٣ .

(٢) من القدوري ٣١/٢ .

(٣) أحكام القرآن ، الجصاص .

(٤) أحكام القرآن ، ابن العربي .

المطلب الثالث - أدلة من من لا يقع الطلاق الا واحدة

سند أصحاب هذا المذهب على ان الطلاق المذبح أو المقتول بمعدن لا يقع الا واحدة بالأدلة التالية :

١ - الأحاديث التي صححت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٢ - أقوال بعض الصحابة والتابعين .

أولاً - الأحاديث

أ - حديث ابن عباس

روى طوس عن ابن عباس قال : كان طلاق على عهد رسول الله وني بكر وسنتين من خلافه عمو طلاق الثلاث واحدة ، قال عمر بن الخطاب قد استعجزوا في أمر كانت فيه حجة قوية فتراهم ^١ .

وهي رواية عن طوس ان أبا الصماء قال لأمير المؤمنين هات من هذاك ثم يكن طلاق الثلاث على عهد رسول الله وني بكر واحدة قال : قد كان ذلك ، قد كان في عهد عمر سابق الذنوب في الطلاق وحده عنهم ^٢ .

(١) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب وقد قيل إنه من بني كنانة من كثر إقراره الصحابة أشهر الناس ، وقد روى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفيه في الدين بولي في الصحابة سنة ٨ هـ .

(٢) صحيح مسلم شرح النووي ٦٩/١٠ .

(٣) المصدر السابق ٧٢/١٠ .

وعن أبي حريش أحمر بن حريش عن أبيه أن أبا الصهباء قال لأبي عبد الله
نعم إنما كانت الثلاث بحسن واحدة على عهد رسول الله وثنى بكر وثلاثاً من بعده
عمر فقال ابن عباس : نعم .

وفي رواية عن حريش بن حريش أن رجلاً قال له أبو الصهباء كان كثير
السؤال لأبي عبد الله فقال : نعم نعم إنما الرجل كان ذا صفة مريّة ثلاثاً
قال أن يدخل في جمعهم واحدة على عهد رسول الله وثنى بكر وصدّق
حلفه عمر ، قال بن عباس : من كان ذا صفة مريّة ثلاثاً قبل أن
يدخل في جمعهم واحدة على عهد رسول الله وثنى بكر وصدّق من بعده عمر
فإنه رضى عن ذلك يعلوا فيها ، قال : حسن ، من عليه .

وقد روى ابن حجر هذه الروايات في الفتح الباري^(١) وقد أوردتها لأن
هذه الحديث هو من الأحاديث في معرفة روى الحديث الثلاث ، وقد ذكرها في فقه
والحديث كبير ، وقد ذكره في الحديث واستعمل القول ، قال :
أكثر من روى هذه الرواية بصحة وقد روى لاهم أحمد حجة مثل عن
هذا الحديث روى في تدعيمه . قال : برواية الناس عن ابن عباس على
وحده .

وروى الإمام أحمد في الحديث عن أبي حريش وكنه له عبد الحميد بن هاشم
أخرى صحت لديه عن ابن عباس تخالف هذا الحديث .

• • •

(١) اعلام المؤلفين ٤٢/٣

وهذه الرواية هي في الفقه ٢٨١٠ عن أبي عبد الله : قال : ما كان من ثلاث ، نعم واحدة
في واحدة

(٢) الفتح الباري ٢٩٦/٩ .

ويكتب بـ رد أقوال العلماء في هذا الحديث في أربعة أمور -

- ١ - من العلماء من رد هذا الحديث بفتوى ابن عباس نفسه بوقوع الثلاث فقدوا ان الفتوى بـ رجوع ابن عباس او ظهور نسخ لديه
- ٢ - ومهم من قبل النسخ في الحديث ما يشير الى ان هذا كان باقرار النبي أو فعله فلا حجة فيه .
- ٣ - وقال بعضهم ان حديث ابن عباس روى بروايات متعددة وبألفاظ عدة فهو مضطرب لا يصح الاستدلال به .
- ٤ - وهريق رابع اعترف بصحة الحديث ولكن لم يعمل به لانه ذهب بتأويله وتفسيره مذاهب شتى .

• • •

١ - فتوى ابن عباس

عن محمد قال . كتب عبد الله بن عباس ومعه رجلان الى ابي طهريق امرأته ثلاثاً . فكتب حتى ظن ان رادها فيه ، ثم قال . يصدق احدكم ما يروى الخوفاً ثم يقول . يا ابن عباس . وان الله قال ومن يبق الله بجعل به محرماً وابتلى لم يبق فقه فم احدك محرماً عصيت بذلك فامسك يدك امرأتك .
ولو هذه فتوى ابن عباس صريحة مدلالية على وقوع الصلح الثلاث فمن طلق امرأته بآنت منه وحرمته عليه وعصى الله فيما فوض

• • •

مناقشة فتوى ابن عباس -

سندناش فتوى ابن عباس من ثلاث وجوه :

١ - السيد حسيني ٩ ٢٩٦٠ بين الاوطار ٢٢٩ ٦

- ١ هل صحيح ان ابن عباس افق بخلاف رواياته .
 (٢) وهل يجوز للصحابي ان يعي بخلاف روايته .
 (٣) ثم اذا افق الصحابي بخلاف روايته هل يؤخذ به سواء ام بروايته ؟ .
 أولاً اما من حيث صحة فتوى ابن عباس بالوقوف .

فقد روي عنه محمد ، وسعيد بن حبيب وعطاء بن ابي سفيان ، وعمر بن
 دينار ، ومالك بن الحارث ، وعبد الله بن ابي اسحق ، وعمر بن وهب ، ولوا جميعاً ان
 ابن عباس الزم الثلاث من اوقعتها جملة .

ولقد روي عن ابن عباس ان فتواه بالوقوف صحيحه عنه لاشك فيه ، حتى ان القم
 وهو من يقول بالوقوف الثلاث واحدة ، ومن اشد اشد هذا المذهب قال في دعائه
 اللهم ان بعد ما اردت جميع الدعاء بعد الوقوف ونحن لاشك ان ابن
 عباس صح عنه خلاف ذلك ، وانما ثلاث^١ .

وبقول ابن القيم في محل آخر في الاشارة^٢ وعن ابن عباس روايتان .
 واحدة مرفوعة لرأي عمر رضي الله عنه قاضياً وعبرياً^٣ المتفقين

والثانية : الافتاء بوجوه

فتوى ابن عباس صحيحه غير^٤ ، وقد روي عنه فتوى أخرى بعدم
 الوقوف رت كانت اكثر صراحة ، وهي مدروسة عنه بوضوح ، وهي لا تحتل
 بتأويل الذي اورد به البعض روايه محمد ، وقد روي عكرمة ايضاً ان ابن
 عباس كان يعق^٥ الواحدة .

وهو يصبح لدينا فتوى ابن عباس الي رواه ابو العباس^٦ وهي صريحة

١ اعانة الذاة ١ : ٣٣٠ .

٢ تفسير القرطبي ٣ : ١٢٩ .

٣ اعانة الذاة ١ : ١٨٧ .

معدوم الوقوع لأن روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم وكلامه يدلان على أن من وقع الثلاث حجة لا يقع لأحاده ، وفي حجب ذلك فتوى روى عنه محمد بن حجاج الفتوى الأولى موافقة لروايتي في قول من صلى أمر أنه ثلاثاً حجة فلا تقع الا طلقة واحدة .

ثانياً هل يجوز للصحابي أن يفتي بخلاف روايته

وأما هل يجوز للصحابي أن يفتي بخلاف روايته ؟ فإن الاحتمالات امسوحة تترك بوجه والعدول إلى الرواية كثيرة من ظهور أهل بيته الراوي كسبح مثلاً صلح عليه ولم يقل آية فخرج عن روايته وأفتى بخلافه ، وقد يحجب الراوي عنه في رواية من سببه ، وأبعد فهم الاستدلال مثلاً ، وسبب كل حال فقد ثبت عن صحابة رسول الله أنهم اختلفوا بخلاف رواياتهم .

ثالثاً - مخالفة الراوي روايته بفتواه :

هذا بحث أصوي - مخالفة راوي لروايته - وله الاحتمالون في جميع كمهم وهو أن يصح في ادعاء غيره آيته بفتواه كما لو روى روايتاً ودفعه معين في شكلها ، ثم من خلاف ما روى ، من أحد روايته في رويته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه من أحد بفتواه ، التي أفتى به بعد تلك الرواية .

المشهور عندنا في معنى ما يؤخذ بروايته ، راوي لا يصح ، وعند الاحناف يؤخذ بفتواه دون روايته وعند حنفية فإن المشهور عندهم الواحد بالرواية دون الفتوى ، وهذا يمكن أن يشوهد أحاديثاً الأئمة بروايتهم عن من بعدهم وتركوا فتواه^(١) :

(١) جاء في قواعد الحديث من ٧٠ :

ولا يفتي الخليفة من أكبر وأهم علماء ولا يفتي من الراوي به علائمه ، خلاه جمهور ائمة ، لا يفتي لأحد من بعدهم ما سبوا من أحد ولا يفتي من بعدهم ، ولا يفتي من بعدهم عن الراوي على روايته حجة بعد الاستدلال .

عها خلافه وإنه كان يدين عليهما من أرضه سات أخوتها ولا يدخل عليهما من أرضه بناء أخوتها .

قال ابن حجر في الفتح في باب الخلع ١ بعد أن ذكر أن ابن عباس حديث رويته الذي رواه أن الخلع طلاق ثم أفتى باب الخلع فخرج قال وفي الحديث ما الضمة في दा فتى بخلاف ما روى ابن المعير من رواه لأمروه لابن عباس روى قصة امرأة ثابت بن عيسى بن مالك على باب الخلع طلاق وكذا يعني باب الخلع ليس بطلاق .

قال ابن القيم في إعلام الموقعين ٢

« والذي ندين الله به ولا يهنا غيره » أن الحديث إذا صح عن رسول الله ولم يصح عنه حديث آخر يثبت أنه ان القرض علينا وعلى الأمة الأخذ بحديثه وترويض كل ما رواه ، لا نتركه بخلاف أحد من الناس كأن من كان رويته ، رد من الممكن أنه يسي الراوي الحديث ولا يحصره وغلب القضا ، أو لا يتقطن لدلائله على مدك المسئلة أو سؤل فيه ما رواه مرحوحا ، أو يقوم في طه ما يبرحه ولا يكون معرفته في نفس الامر . ويقدر غيره في فتواه بخلافه لأعقده أنه علم منه وأنه لا حاجة له هو أقوى منه .

ولو قدر استقاء ذلك كله ، ولا سبيل إلى العلم به فإنه ولا حجة ، لم يكن الراوي معصوما ، ولم يوجب بحال له رواه ما قور عاله حتى تعذب سيثقه حسنة ، وبخلاف هذا الحديث الواحد لا يحصل له ذلك .

• • •

(١) فتح الباري ٩/٣٤ .

(٢) إعلام الموقعين ٣/٥٢ .

٢ - عدم علم الرسول برواية ابن عباس

وقال بعض العقلاء أنه قد صحت الفتوى عن ابن عباس بوقوع الصلوات الثلاث مما يدل على ما رواه لم يكن يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بأمره إذ كيف يروي ابن عباس رواية عن الرسول ثم يعتي بحلقها ، ومن ذهب إلى هذا الرأي لم يرووا ، لا يصح ما رواه ابن عباس أن محمد بن علي صلى الله عليه وسلم شئت ويعتي بحلقه .

وقال ابن حزم ^٢ من شيء منه أنه عليه الصلاة والسلام هو الذي جعلها واحدة أو ردها إلى الواحدة ، ولا أنه عليه السلام أمر بذلك ، ولا جهة إلا في صحيحه عليه السلام قد فعله أو علمه غير يسكره .

• • •

مناقشة ذلك .

أما استدلالهم بحديثه فتوى ابن عمر أنه عليه السلام لم يكن يعلم الرسول عليه السلام في قصة ما ذكره ، ما يصحبه كرواية ثوبان أحباب بخلاف روايتهم ومع هذا فرب رواه إلى أصحابه في من حديثه صريحة برفع ذلك إلى رسول الله - السلام .

وعن ابن حزم عن من حدث عن ابن عباس أن ، الصلوة واحدة أي ابن عباس فقال : ابن عباس لم يعلم أن الثلاث كانت على عهد رسول الله وفي ذكره وصدا من خلافه من روي أنه عليها تروى إلى الواحدة .

فإن كان ادعاءهم صحيحاً فقد ابن عباس أنه لا ادري أبلغ ذلك رسول الله فأقره أم لم يعلمه ، مثلاً ، فأقر ابن عباس ذلك على أنه ناعه شيء من ذلك عن الرسول صلى الله عليه وسلم .

١ الفتح الباري ٩ / ٢٩٩ .

٢ مجمع ١٠ / ١٦٨ .

(٣) سنن السائي ١ / ١٤٥ .

وفصلا عن ذلك فقد قال ابن حجر : « ان قول الصحابي كما يعمل
 كذا في عهد رسول الله في حكم المرفوع على ما هو الواجب وقول ابن عباس
 كما يفعل بهم « ان النبي كان يسمعه ذلك ويقره »
 ثم : « كان فتوى من عده من ربه ودون قرار النبي عليه السلام لذلك
 لا معنى قول عمر ان الناس قد استعدوا في امر كانت لهم فيه اداة ومعنى
 قوله : « قالوا مضينا عليهم » .
 ألم يكن من السهل والواضح جدا على عمر ان يقول لهم هذه سنة رسول
 الله فمن حالها فقد حاثت شريعة الاسلام في الطلاق .
 ان في قول عمر اشارة ودلالة على انه اصر عليهم حكما لم يكن في عصر
 النبي ولا عصر ابي بكر .

• • •

٣ - انطباعه في حديث ابن عباس :

- ١ - لم يروه احاديث ٢ - مصنفات من جهة ابن والاسناد .
- ٣ - عروبه رايه فهو شاذ ٤ - لم ينقله من من عده من الاطوار .
- ٥ - ان حديث من عده من يرويه محاري في صحيحه فقد لم يروى في
 باب الامان انه عوفى محاري طائفة حقه فلا تاووم بشرى هذا الحديث في قول
 هذل على عدم صحته (٢) .
- ٦ - وان الحديث مضطرب من جهة التي قامه وروي تارة لم تعلم ان
 راجع كان قد طلق امرته ثلاثا قبل ان يدخل بها حملوه واحدة . وتارة

(١) الفتح الباري ٩ / ٢٩٩

(٢) جاء حديث عوفى الطلاق في صحيحه محاري في كثير من مواضع فقد رواه ابي

باب الطلاق ٩ / ٣٠١ ورواه في باب الطلاق ٩ / ٢٧

روى لم يكن «صالح» على عهد رسول الله وإلى بكر وودرا من خلافة
عمر و حدة

و مضطرب من جهة 'الاستاذة' بروی عن حدیث عن ابن عباس و نارة
عن طاوس عن ابی الصمیه '۴' .

٣ - وقد اعترف بي عباس بكونه هذا الحديث فهو شاذ غير معتبر . فم
يقول ايضا ان من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم روى أو حكى أو
عن أبيه أو عن غيره من الصحابة أو عن غيره من التابعين أو عن غيره من
المتابعين أو عن غيره من المتقدمين أو عن غيره من المتقدمين أو عن غيره من المتقدمين

وهو من صاحب سبل السلام عن قزطبي ، وان هذا الحديث موقوف
عن جميع اهل ذلك العصر والعادة يقتضي ، يصح حديثه ويشترط ولا يردده
من عدى فهذا يقتضي التوقف عن العمل به عدا ما لم يخص بقطع بطلانه .
٤ وحقنا جميع من قبلوا من ان عدى فقد يروا روايته وهو ما
لوهو حديثاً ولم يرد الا من رواه الوقوع واحدة ، فهذا يدل على ترجيح
من نقل عنه روايات ارفوع لانها مرافقة جمهور

الحوار على من طعن بحديث ابن عباس :

١- أم قوهم ابن البحاري م برو هذا الحديث فحطوب على ذلك ن غير
البحاري من ائمة الحديث قد روه في كتبهم الصحيحة فقد رواه مسلم و احمد
وقد مثل عنه احمد بن حنبل في شيء ترواه فقال برو . حس على ابن عباس خلافه
ولم يصح الحديث عند راجح الروايات الخائفة عليه لموفق الجمهور كما ذكرنا .
ثم هل جميع الاحاديث صحيحة هي التي رواها البحاري فقط ؟ . نعم

۱۔ ماہ قمری ۳ ۱۲۹ ہجری میں منقول ہے ۔ جو اربع تہات و فی
رواہ ہولاء ، نہ عن سیدنا ابو یوسف ، نہ عن ابی نعیم ، نہ عن
(۲) سنن السلام ۴ / ۳۳۰

جميع الحديث حيث صححة لم ذكرها في صحيحه في كتاب حسن مساه
الجامع المختصر الصحيح .

وقال ابن حجر ^٢ 'نفي عنه على وجوب بدل بكل ما صح ، ولو لم
يخرجه الشيخون

بل في حديث في صحيح البخاري عروا للصالح يقول : رب من حوز
إيقاع ثلاث فهو بدل على أن البخاري كان يعرف أن ما لم يروا خلافاً ولا لم
يقبل ما ب من جوز إيقاع الثلاث ^٣ .

٢ - راء اختلاف الروايات فلا خلاف في ما روى عن ابن عباس روايتان
أحد من الروايات في عدد الدخول ولا يعرف من الروايات أنه يمكن
القول بأن السؤال مرة الأولى كما في 'نفي' بغير وثائقه في حق الثيب . كما
أن الرواية الأخرى لا تعارض الثانية إذ هي حرة من .

وأما من جهة الاختلاف في السند وعدد الحديث صحيح هذا فقد حدث
به عبد الرزاق : عرو عن ابن عباس عن ابن عباس عن ابن عباس عن ابن عباس
الناس إلى ابن عباس

٣ - وفروا أن عدد الحديث لم يروا إلا من عباس وحده فهو شاذ
والشاذ كما عروه شافعي بقوله : 'و ليس بشيء' أن يعرف الثقة برواية
الحديث بل الشاذ أن يروى خلاف ما رواه الثقات .

وفي رأي أن عدم رواية هذا الحديث إلا من ابن عباس تشير شيئاً من
لدهشة لا شكاً برواية ابن عباس في هذا الحديث أحد في هذا الصالح الحبيب أنه إلا
يعتبر مكوت أصح أو عدم أهم في موضوع يتصل بكل أسرة ويحتاج
إليه كل بيت ضم روحاً وروحاً محلاً للدم والدماء : لماذا لم يرو هذا الحديث أحد
سوى ابن عباس ؟ .

(١) إمامة البهتان ٢٩١/١

٢ - موقع الحديث : جاء ابن عباس في موضعين : راجع في هذا الموضوع سنة
ومكانتها في التوزيع الاسلامي الدكتور مصطفى الباعلي .

يقول رجال الحديث ، الزهري ان فرد بنحو ستين سنة ، وقال الصبي في
 كرم من سنة ، عرده ، وروى لا يضر ، سيما مثل ابن عباس بحر الامة .
 ومع هذا في لارات ادى ما سار ما نقل عن الزهري ، ان فرد بن هو او
 غيره لا بعدوا فحميه انهم في موضوع الجدال ، فكثر الاحاديث ، وحدثت ، شخص
 دون آخرين او موضوع دون آخر ، اما للاحديث التي جاءت في شؤون ابراهيم
 والطلاق فقد كان كل مسلم حريصاً على معرفتها .

• • •

٤ - واما قورهم ان قدوس يعرفه بالرواه عن ابن عباس فغير صحيح ولو
 صحيح اكلان امراده لا يبعد عن بصره الحديث وقد قال ابن حجر ان طاوس
 ثقة حافظ فقيه فلا يضر تفردده^(١٢) .

وقد روى هذا الحديث عن ابن عباس عن كرمه وابو الصهباء وابو الجوراء
 وحديث ابني الجوراء جاء في مستدرک الحاكم ، من حديث عبد الله بن
 المؤمل عن ابن ابي مليكة عن ابني الجوراء عن ابن عباس ، قال : ألم تعلم ان
 الثلاث كنن يرددن على عهد رسول الله الى واحدة ، قل : نعم ،
 قال الحاكم ، هذا حديث صحيح^(١٣) .

وروى عن كرمه عن ابن عباس انه قال : ان طلق ثلاثاً وهم
 واحد فهي واحدة . وكذا يروي ابو الصهباء ورواه ابن ابي عمير
 وابو الصهباء وعن كرمه وابو مليكة^(١٤) .

١ - سنن اسلام ٣ : ٢٢

٢١ ، واحد في ١ ، جامع في فتح الباري ، ان حجر بن عدي عن عبد بن حمزة عن
 ابي ربه عن ابن عباس في ما جدد في طلاق ، قال : انك لا تدري ان عند مشهور حديث
 عن ابن عباس ان لا يفرقه احد من عهده فصح ودين هلال لا طاوس ، وفيه بصر ،
 لان طاوساً ثقة حافظ فقيه فلا يضر تفردده ، ان البخاري ، ٢ : ٢٢٢ .

(٣) الروض النضر ١/ ١٣٩ ، اعلام الموقعين ٢/ ٢٠٣

(٤) وقد روى البخاري في صحيحه عن ابن ابي مليكة في طلاق ابن عباس ، ومن
 عند الضرورة ٩ : ٣٣٢ ذكرت ذلك لاني وجدت بعض المؤلفين حين في سند هذا الحديث لان
 ابن ابي مليكة مجهول .

وأما اختلاف الروايات عن ابن عباس فلا خلاف أن هذا رواه عن رسول الله وبنو أبي بن عباس وحدث كتاب الطلاق . رواه جماعة وقالوا أن مدح ابن عباس وقول الثلاث واحدة . ورواه يوقوع الثلاث ثلاث نقلها أيضاً جماعة عنه ، ومن هنا ظهر . ومن في الأمر بعض الاضطراب في النقل . والحق لا اضطراب بل بعضهم نقل رواه ، وبعضهم نقل رواه .

وقد سبق أن ذكرنا إذا لم يترى الصحابي عن روايته نفيها بأحد وذكرنا رأي كثر منهم ، ولا يوافقنا إلا القليل لا سيما أقوى جملة استدلوا إلى رسول الله بما أورد في رأي غيره ولا يخلو وهو قد يصيب .

٤ — تأويلات حديث ابن عباس :

لم يسمع منهم أحد حاشوا حكم ابن عباس في وقوع الثلاث واحدة أن يصحرو في صحة الحديث الذي كان سبب هذا الخلاف .

١ - أن يروا به لا يجي . وعندني أن لروا به عن ابن عباس بذلك صحبه ، فقد رواه عنه الأئمة . وعمر وابن حريش وغيرهم ، وابن طرس عام ، وكمهم ذهبوا في رواية مداهب شئ أهم في رأي ثلاثة .

٢ - معنى الحديث أن الناس كانوا يصفقون واحدة فاصحوا يطلقون ثلاثاً .

٣ - أن الثلاث في نص الحديث المقصود به التأكيد لا التكرار .

٤ - أن الحديث موقوف بحكم آخر طبع عليه ، ابن عباس ولم يقبل اليه .

• • •

١ — تفسير عادة لتفسير حكم

قال بعضهم معنى الحديث : كان طلاق الثلاث . واحدة ، أي أن الناس

(١) تفسير القرطبي ٣ : ١٢٠

كانوا اذا طلقوا ، ساء لهم صدقوهن واحدة ، اي ميعطيه الله اليوم من ايقاع
الطبقات الثلاث كما في العصر الاول يومه وصدقته واحدة وس معنى الحديث
انهم كانوا يطلقون ثلاثاً وتعتبر واحدة^(١) .

وهذا فسر واحد الحديث وقيل انه اخبر عن اختلاف عادات الناس
في ايقاع الطلاق لاني وقوعه^(٢) .

وهذا القول دعيت اي ان عمر لم يعبر المشروع ولا المأمور به في عصر
النبي واي مكر وبداء منه ، بل ان الله عز وجل لم يوجب الله عز وجل
في طلاق من طلقه او حده اي صدقت اذ لم يوجب الله عز وجل ما حله من
المشروع من جهة وما كانوا عليه من جهة ثانية .

فالحديث اذن يدلنا على تعبير عادة لاتعبر حكم ، ومعنى آخر هو اخبار
عن الواقع لا عن المشروع .

وقد قدم هذا الرأي ابن قدامة من الحاشية واحاراه من المالكية
ابو الوليد الباجي ومن الشافعية الكيا المرواني

قال في الامني^(٣) : وفي معنى حديث ابن عباس انهم كانوا يطلقون
واحدة على عهد رسول الله واي مكر والا فليحرقوا فليحرق عمره كما
في عهد رسول الله واي مكر ولا يسرح لاني ابن عباس ان يروي هذا عن رسول
الله ويقتي بخلافه .

ونقل المفسر القرطبي عن أبي الوليد الباجي^(٤) :

و معنى الحديث انهم كانوا يطلقون صدقة واحدة بدل ايقاع الله من الاثلاث
طبقات ويدل على صحة هذا قول ابن عمر قال ان الله قد استعملوا
في امر كانت لهم فيه

(١) زاد المعاد ٤/ ٧٧ الاغانة ١/ ٢٩٦

(٢) سنن السلام ٣/ ١٣١

(٣) التلخيص ٨/ ٤٤٣

(٤) تفسير القرطبي ٣/ ١٢٩

وما تأوله -حي هو الذي ذكره الكشاف في مخطوطه احكام القرآن
 فقد قال ان مراد قول ابن عباس بتغيير عدة المسبب لتغيير حكم الله في الطلاق ^١
 وقد ذهب ايضا ذهب كذا الميراثي من اثبتة ابو زرعة الرازي ^٢ -
 وقد قال ان الطلاق المعتد في الزمان الاول كان طقة واحدة وصار الناس في
 زمن عمر بن الخطاب الثلاث دفعة واحدة فعدة عليهم، فيكون اصدار عن اختلاف
 عادة الناس لا عن تغيير حكم في مسألة واحدة .
 وهذا الرازي ايضا لورده في تفسيره . سنده الصحيح الى بي زرعة انه
 قال معنى هذا الحديث عدي ان مطلقون له ثلاثا كانوا يطلقون واحدة ^٣
 وهذا بن حجر واعتمد هذا الشيخ عنه لدن له عاري الحديث .

٢ المقصود بالثلاث التأكيد لا الكوار

وذهب بعضهم في تفسير هذا الحديث الى ان المراد بالثلاث ثم
 كانوا اذا قال حدهم او حدهم ان طاق ان طاق ان طاق ان طاق ورا من
 تكرارهم من احد المصنف وهو التأكيد ، لان هذا لا يبدل على التأكيد
 او تكرار ، وفي العصر الاول كانوا يقصدون المسمى الاول دون الثاني ، أي
 اثم وان كرروا عدد الصفات ولكنهم كانوا لا يقصدون التعدد بل التأكيد
 وكان يقبل منهم هذا لاداءه لصدق دعوائهم وحسن موافقهم وبعدم عن الكذب

(١) احكام القرآن كذا ميراثي وهو من ذهب الى تصحيحه . وخطوطه من
 ا. هـ . ع . ث . ج . د . هـ . ز . ح . ط . ي . ك . لا حكام كاحكام قرآن للحصاني وحكام
 القرآن لابن البر . واحكام القرآن فقرصني في يده هذه مجموعة لفده الاربعة . ويرجع منه
 صاحب المخطوطات في دار الكتب المصرية . ولكنه لا يحرره في يده مخطوطة واحدة المربعة
 نسخة مصورة عنه .

(٢) في المحتاج ٣/١١٦ حيث ورد رأي في هذا الكتاب مفصلا .

(٣) فتح الباري ٩/٢٩٩

واحدة اخذت ، أما في عصر مصر فقد تغيرت العواصم وهدمت بعض الضواير
وأقل الناس على خلاق الثلاث وحشي عمر ان هو تركهم على ما كانوا عليه ،
وقيل مهم دعواهم بان كيد لا بالعداء ، ان يقع الناس في معصاة وهذا
الزمهم بالثلاث .

وبما يبدو انه دعواهم قول عمر ان الناس قد استعجبوا في امر كانت هم
فيه بآفة وقد قل هذا لرأي هووي والـ كي من شذوية ، وان اهمهم
من الاحناف .

هـ في القتيح الديري ^١

قال ان سربح وعمره و شيه ان يكون ، وورد في تكرير اللفظ كان يقول
ان طلاق اب حائض طلاق وكانوا اولاً على سلامة صدرهم نقل مهم
اهم ان وان كيد هما كثر الناس في زمن عمر و كثر منهم الخداع والخوة بما
يمسح قبول من ان كيد ، حمل عمر اللفظ على صغر تكرار فمعه عظيم
وقال السبكي : انه احسن محامل الحديث ^٢ .

وقال هووي في شرح صحيح مسلم ^٣ : ولاحظ . ان موصاه كان في
قول الامر ان قال ان طلاق اب حائض ولم يكون كيداً ولا استنشاء بحكم
بوفوع صفة لغة ردتهم لاستنفاء ذلك ، فعمل على العاد الذي هو ارادة
البا كيد ، وبما كان في زمن عمر وكثر استنفاء الناس بهذه الصيغة وعاب مهم
ارادة الاستنفاء من حجب عنه لاختلاف على الثلاث عملاً به ان انق الى
المهم منها في ذلك العصر . .

(١) نسخة ي ٢٠٩٩ وورد ان خبرنا هذا خبراً اوردته انقرة صوفوا
عن عمر ان قال ان طلاق اب حائض لم يكون كيداً ولا استنشاء بحكم
الوايد الباجي وفواه واستدل له قول عمر المذكور ورأي الباجي كما ذكرنا سابقاً هو اول
به الحديث انه تقييد عام لا يدرى حكمه

٢ من نسخة ٣١١٣ حيث ان قول السبكي هذا .

٣ شرح صحيح مسلم لهووي ٧١٦

وهذا ما احتاره ابن الغمام قال في الفتح ١١٠ : ودونك ان هو الرجل
 امت ص لقي است ص لقي س طابق كان واحده في الرمس لاول انصدمه التاكيد
 في ذلك الزمان ثم س رر يعصم دون التعديد ورمهم نور رضي الله عنه ذلك
 لعابه بقصده .

٣ - دعوى النسخ .

هذا تأويل جديد يجذب عما سبقه حيث يذهب الى نسخ حديث ابن عباس
 بشيء علمه او اطلع عليه ابن عباس ولم يقبل فيه ، او ان هذا الحديث كان
 لأمر او شيء شريح
 وسبب هذا التأويل في رأيي هو التمسك المطلق باحتجاج عمر وما ادعوه
 من اجماع على قوله وذهب الفقهاء يبحثون ويؤولون ولو خرجوا عن معنى
 النصوص الى ما وراء هذه النصوص من بعيد او قريب التماسا لمذهب عمر
 والصحابة الذين وافقوه .

قال ابن حجر في فتح الباري ١٢٠ نقل البيهقي عن الشافعي انه قال : يشبه
 ان يكون ابن عباس علم شئ نسخ ذلك .

قال البيهقي : ويقوله ما أخرجه ابو داود من طريق يزيد العموي عن
 عنكرمة عن ابن عباس قال كان الرجل اذا طفق مرأته فهو حق يرجعها وان
 طفق ثلاثا ففسخ ذلك .

ويقول اصحاب هذا الرأي الا ان المسح لم يشمر فقهي الحكيم المسحوح
 معدولا به الى ان انكره عمر ٣٠ .

وورد حديث الحديث الذي استدلل به البيهقي في سنن أبي داود ، نحو

(١) فتح الباري ٣/٢٦

(٢) فتح الباري ٩/٢٩٨

(٣) الروض النضير ٣/١٤٨

باب : تسع المراجعة بعد نطق الثلاث والحديث ١ : حدثنا محمد بن محمد
 عمرو بن حنبل بن علي بن حسين بن وقد عن ابيه عن يزيد النخعي عن عكرمة
 عن ابن عباس عن والمصنفات يتروى عنهم ثلاثة قروء ، ولا يحل لمن
 ان يكتسب من حلق الله في ارضهم ، وذلك ان لو حل كتاب فاطمى امراته فهو
 احق برحمتهم ، وان طلقها ثلاثا ، فليس به ، وقال الصفاق مرقان

فاندي فهمته من هذا التاويل بعد صلاحي على الحديث المذكور الذي
 استند به السهقي دعماً لرايه اهم يريدون يقول بان ابن عباس حين قال كان
 كان حلالاً كان قبل برون ، الطلاق مرتين ، وهذا لا يصح لانه ليس
 من المعلوم ان بعده بقيه كلامه على هذا التاويل لأن ابن عباس ذكر ان
 هذا الحكم اسرى عن علي بن بكر وسنن من خلافه عمر بن قتل : كان
 الطلاق الثلاث واحدة في عصر النبي وسكت لقد يحمل هذا التاويل ولما كان
 بعيداً ، او بهمومه كان قبل برون . الطلاق مرتين فليس به ، لأنه المذكورة .
 وهذا بهمومه فقد في الانتزاع في سبع والمدوح من الاحاديث
 ابن بهمومه في الطلاق مرتين . وسبقنا الساس الطلاق حديث من يؤمنه من
 كتاب مهم حلق او لم يطق حتى يقع لاحق على تسع الحلق الاول .

• • •

٢ وهذا من ذهب في تاويل الحديث الى القول بان المرد منه طلاق
 قبل الدخول ، ذكره محمد بن نصر المروزي في كتاب اختلاف العلماء به
 وكذا اسحق بن قنبر الطلاق الثلاث منكر واحدة ، وهو جواب اسحق بن
 راهويه (٣) . وبه جزم ذكرنا الساجي من الشافعية .

• • •

(١) من ابى داود رقم الحديث ٢١٩٤ ج ٢ ص ٢٤٠ وفي عون المسوئرح - من ابى داود
 ج ٢ ص ٢٢٥ - ٢٢٦
 (٢) الانتزاع في التاسع والمدوح من الاحاديث ص ١٩٢ .
 (٣) سبل السلام ٢/٢٣٥ .

الرد على التأويل الاول :

قالوا : ان حديث ابن عباس كان اخباراً عن الواقع لا عن المشرع اي انه تعبير عادة لا تعبير حكم .

هذا التأويل يصح لو كان الس في عصر حي و بي بكر لم يطلقوا ثلاثاً ولكن الواقع فحرف ذلك فعذر «مخلاف طلق ثلاثاً» ادم الرسول عليه السلام و ابو ركاة طلق ثلاثاً وعمردى بيده طلق ثلاثاً وعصب الرسول عليه السلام وقال : يا اباي بكتاب الله وأنا بين اظهركم^(١) .

بل ان بعض روايات ابن عباس جاءت صريحة في ان الصلوات الثلاث على عهد رسول الله وأبي بكر وصدرت من خلافه عمر كان يرد الى الواحدة . ثم عدا عمر عن عمر ولو اعمه «حديثهم» . من معنى ذلك ان عمر لم يعين شيئاً والى الس هم الذين غيروا عادتهم من الثلاث و حده في الثلاث . .

يقول ابن القيم^(٢) : ان قول عمر فهو مقصيده ظهر في انه لم يكن مصى قبل عصر عمر حتى حده فاصه ، وهو دليل وقوعه في عصر النبوة لكنه لم يصر ويدل عليه ان الصلوات الثلاث دعه و حده كتاب رددت او غير موجود قبل عصر عمر .

حتى ان ابن ابي عمير لم يوفق على هذا التأويل حيث قال^(٣) : وما قيل في زويله ان الثلاث اي يوفى بها الآن قد كانت في زمان الاول و احده عليه على تعبير روي و محله السه فيشكل ذلك لا حجة حاشية قوله فاصه عند رصي الله عنه .

١ - مصنف شرح حديث ابن عباس

٢ - عادة اهل زمان

٣ - صحيح مسلم ٢ - ٢٠

دعوى التاكيد :

وأنه فوهم بذكره وطلاق كان للتاكيد لا للدعوى والسكر في عصر
الاول ثم جاء عمر ورمهم بثلاث اعمدة وصديقهم بـ كيد ، عهد احتيا بعيد
ماويل لأن كلامه عمر ان من قد سمعوا في مرة كان عهد فيه امة ولو
اصيبه عليهم ، لا يلائم هذا لاجده في التاكيد بل بدو عنه ، وكان من السهل
جد على عمر ما يقول ، من كثرة في من الخداع وهل الصدق فيهم لم يعد
نقبل منهم دعواهم بالتاكيد بل لزمهم بالتعدد .

قال صاحب السيل الملاح : ولا يحسن انه يقرر لكونهم عمر رانا
محصاً ومع ذلك فاسس بمخالفون في كل عصر فيهم الصدق والكاذب ويعرف
في عصر الا من كلامه وقيل قوله وان كان مصداق في من الامر
والله يولي الامر ثم مع ان عمر فوهم اس عاس طلاق ثلاث واحدة انه كان
ذلك بأية عبارة وقعت .

النود على دعوى التمسح

وأنه ما فهمه المذكور بان يكون من من علم شئت مسح ذلك ، ولا
مقوى على الصدق اذ لم اجمع "صدقة في عصر النبي وأبي بكر وسدر من خلافة
عمر على شيء ما سوح لا يعرف حكمه ، بل ان هـ شيء الذي سمعه ناجحاً
اس وحدوه " في كذب الله " ثم في سنة رسول الله . أم مسح مع
صحاته " .

ان قالوا : الا اجمع كان على امر طلع عليه اصحابه في عصر عمر وعنه لم
هذا الحكم فجمعوا ولم يقبل الياس . فلما لم . لم يعقد الا اجمع بل هذه حجة

عليهم لأن الإجماع معتقد في عهد النبي وأبي بكر ، صدر من خلافة عمر بن
وقوع الثلاث واحدة

قال في الروح الصغير : لا ينبغي على ذي نظر صاف ما في هذا الجواب
من السكاف والتعسف من دعوى الشيخ بالضعف والاحتياط ، وهذا من الشذوي
خلاف ما هو عليه .

ولكن من الانصاف لا حق ان نقول ان الشافعي لم يقل بالنسخ اطلاقاً
كما نقل الشافعي عنه ، يشبه ان يكون ابن عباس علم شيئاً نسخ ذلك .
وقد انكر بعض الشافعية ادعاء النسخ ، فقد جاء في شرح النووي على
مسلم^١

وقد انكر ادرري ، ادعاء النسخ وهو زعم بعضهم ان هذا الحكم
مذموم وهو عبط فانما لا ينسخ ، وان نسخ وحديثه لا يدر الصدق الى
استكراه ، وان اراد القائل ان نسخ من روى النبي ولا ينسخ ، ولكن يخرج من
ظاهر الحديث . لانه لو كان كذلك لم يخرج الراوي ان يخرج بقوله الحكم في
خلافة أبي بكر وحدث خلافة عمر ، وان قيل فقد يجمع الصحابة وقيل منهم
ذلك ، قلنا : ان قيل ذلك لانه يستدل بجمعهم على نسخ وانما انهم يستدلون
من بقوله انهم لم يداينوا ، لانه اجماع على الخطأ وهم معصومون عن ذلك ،
وان قيل فاعل النسخ انما هو عمر في روى عن عمر قد عبط أيضاً لانه قد
يكون قد حصل الإجماع على الخلف في روى أبي بكر ، وليس بقرائن العصر
شرطاً في صحة الإجماع على الراجح .

وقد يعقب ابن حجر اقرار النووي على ما سبق نقله عن أبي زرعة وقال^٢

.....

١ (الروح الصغير ١٤١٣)

٢ شرح صحيح مسلم للنووي ١٠١١٠

(٣) فتح الباري ٢٩٨/٩

و نقل سوي هذا الفصل في شرح مسلم و أخره وهو منقوب في موضع
 أحدهما ، ان الذي ادعى نسخ الحكم لم يقل ان عمر هو الذي نسخ ، حتى يلزم
 منه ما ذكر ، وقد قال : شبه ان يكون عمر شيئاً من ذلك نسخ ، اي اطلع
 على ناسخ الحكم الذي رواه مرفوعاً ، ولذلك ابنى بخلافه . وقد علم الماروي
 في ثمة كلامه ان احدهم يدعي على ناسخ وهذا هو مراد من ادعى النسخ
 . في تكراره الخروج عن ظاهر الحديث ، ان الذي يحاول بلع ما قيل
 يرتكب خلاف الظاهر حتماً .

الثالث . ان بعضه من قول المراسين : نسخ . عيب أيضاً ، لان
 المراسين يظهرون انفسهم . وتلاه ابن عباس انه كان يعمل في زمن بني مكر
 بمحول على ان الذي كان يعمل لم يدره النسخ فلا يقوم ما ذكره من انهم
 على الخطأ .

وهذا من شأنه ان يقر ان النسخ لا يجيء . هذا لأن عصر الصحابة لم
 يقرض في زمن بني بكر بل ولا عمر ، وان المراسين يعصر الصدقة من المتقدمين ،
 وهم في زمن بني بكر وعمر . بن وعندهما - طرفة واحدة .

هذا ما رويته حواشي من ادعى النسخ في حديث ابن عباس واما ما ذكره
 البيهقي من حديث ابي داود ايقوى به هذا الرأي .

فقال ابن القيم في الاغاثة (١) - هذا وهم لوجوه

(١) ان المنسوخ هو ثبوت الرجعة بعد الطلاق ، ولو بلغ ما بلغ كما كان
 في اول الاسلام .

(٢) ان النسخ لا يثبت بعد موت الرسول ، وكون الثلاث واحدة - قد
 عمل به في خلافة ابي بكر ، واول خلافة عمر رضي الله عنه من المستحيل من
 ينسخ بعد ذلك .

ولهذا فإنا نقرر أن خفاء الناسخ وعدم اشتباره إلا في عصر عمر يكاد يكون مستحيلا عادة على ذلك العصر عصر فقهاء الصحابة . ومع هذا فلم يتلأبنا هذا الناسخ .

وهذا كله في رأيي كما سبق وقلت تبرير لاحتجاج عمر رضي الله عنه ولو برروا احتجاده بتفسيرات أخرى لكان أسهل من هذا المركب الصعب وانتهام الصحابة بجهد حكمهم بتعلق بأسرهم وزوجاتهم طيلة هذه المدة الطويلة .

• • •

ب - مبريث ركان:

واستدل أيضاً من أن أوقع الثلاث واحدة بالحديث الذي
 روى الإمام أحمد في مسنده^(١) - عن محمد بن اسحاق قال حدثني
 اود بن احسن عن عكرمة مولى ابن عباس عن ابن عباس قال: ^(٢)
 طلق ركان بن عبد يزيد حو بني مصلب امرأته ثلاثاً في مجلس واحد وعبر
 عليها حرناً شديداً . قال فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم . كيف طلقها ؟
 قال . طلقها ثلاثاً . قال فقل في مجلس واحد . قال نعم . قال فماذا قلت
 واحدة . فأرجعها ان شئت . قال فارجعها . فكان ابن عباس يرى انه الطلاق
 عند كل طهر^(٣) .

هذا الحديث صحيح في أسناده واضح في معناه لا يحتمل التأويل وهو أن
 من طلق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد .

قال الإمام أحمد : أنه الهواب^(٤) .

وقال من جهر^(٥) وهذا الحديث نص في المسألة لا يقبل التأويل لدي
 في غيره من الروايات

(١) مسند أحمد : مجموعة الأحكام بها الأوامر حدسها . وروى ابن ساد أنه
 عند الله الذي قال شيوخ رواته عن أبيه في حياته راجع مقدمة ابن خلدون تحقيق احمد ساكن
 طبقات الختابة ص ١٣٢ احمد بن حنبل الشيخ محمد أبو زهرة ص ١٦٠ .

(٢) مسند أحمد . حديث ٢٥٨٧ - ١ من ٢٥٥

(٣) جاء في بعض كتب الفقه ٤٤٤م مومض ومن أن الحديث كثر في دود مص
 فثبت واحدة وأصبح فائداً تلك واحدة لأنها جاءت في أكثر الكتب الفقهية وحسب
 الأحاديث كفتح الباري وابن القدير وابن لاوصار ولأنه أوضح من الأثر خلافه معروفاً
 (٤) اعلام المؤرخين ٣ : ١ : بروضة الندية ٢ : ٥١ .

(٥) فتح الباري ٩/ ٢٩٧ .

وقال ابن القيم " ورواه الخليل بن عبد الله محمد بن عبد الواحد
القدسسي في مختارته التي هي أصح من صحيح الحاكم .

...

رد الجمهور على حديث وكاه :

وقد رد جمهور الفقهاء الذين أوقفوا اثلاث ثلاث حقايق على هذا الحديث
بثلاثة أمور :

- ١ . أن محمد بن اسحاق مطعون فيه ولا يصح الرواء عنه
- ٢ . أن داود روى الحديث بشكل آخر وهو أن وكاه طلق زوجته
التي ، وقال في حديث الثلاثة أنه مضطرب وأن حديث أمته صحيح منه .
- ٣ . أن ابن عباس روى الحديث قد اختلفت بحال في ذلك ولا يطمئن بأحد
عنه ابن عباس الحكيم ومحله بغيره إلا إذا وجد لديه مرجع ذلك . وقد
احتمل على هذه الحجة أن العبارة لرواه الرازي لا يفتواها في الحديث . ولما
شاهدنا الحجة الأولى والثانية

...

١ - محمد بن اسحاق :

قال ابن قتيبة^(١) - هذا الحديث قال فيه ابن اسحاق حدثني داود وداود
من شيوخ مالك ورحل بن زكري . وابن اسحاق إذا قال حدثني فهو ثقة عند
أهل الحديث وهذا أصناد جيد .

ثم إن هذا لا بأس . لدي نكاهوا فيه احتج به الفقهاء في مسائل كثيرة من
ن النبي صلى الله عليه وسلم رد على أبي حمزة أمته فيسب ذلك الأول^(٢)
لهذا أحدوا بروايته في محل وتركوها في محل آخر .

(١) إتمام المباحث ١/ ٢٨٧ .

(٢) ابن قتيبة ١٨/٣

(٣) إتمام الموقنين ١٤/ ٣٠٠

قال ابن حبان في صحيحه كذا في ١ وليس كل محتاج فيه مردوداً .
 وقد حقق العلامة الضعيفي في عدم صحة القدح تأييداً لمرحوموا محمد بن صادق (٢)

• • •

٢ - حديث وكأنه البتة :

روى أبو داود وابن ماجه عن وكأنه انه طلق مرتين البتة (٣) فأنشأ
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ما ردت (٤) . قال : واحدة قال الله
 ما ردت الا واحدة (٥) . قال : الله ما اردت الا واحدة (٦) .
 ورواه الترمذي وفيه - فقال رسول الله اي طلق امرأتك البتة ؟ فقال :
 ما اردت بها ؟ فقلت واحدة - قل واحدة قال والله . قل : فهو ما اردت (٧)
 وقال أبو داود : هذا حديث صحيح وروى ابن عبد البر في روضة الشافعي
 الحديث وكأنه عن عمر بن الخطاب وقد ردت واحدة لا ترد الا واحدة وروى
 ابنه نافع بن مالك في روضة الشافعي وعنه واحدة من بيت وكأنه كلهم عن أبي الخطاب وعنه
 مناف وهم أعلم بالقصة التي عرفت لهم .

(١) فتح الباري ٢٩/٩

(٢) قال في سبل السلام ٢/٣٣٣ بعد ان ذكر حديث ابن اسحاق : قد حققنا في ذلك
 في عمدة الآثار وفي روضة الضعيف ان بعض لاصحاب عدم صحة القدح ما جرح وودعه
 (٣) نسخة الباقين ١ : ٣٠٨ وقد جاء صدق الحديث في صحيح القرطبي ٣ : ١٣١ قال
 اخرج هذا الحديث من طريقين : صحيح وسليبي . وفي ان وكأنه ابن عبد البر قد طلق امرأته
 سراً مرة واحدة . وفي حديث غيره : ما ردت الا واحدة . قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله : لا واحدة فقال : واحدة والله ما ردت الا واحدة فردد عليه رسول الله صلى الله عليه وآله
 الله فطلقها الثانية في زمان عمر والثالثة في زمان عثمان .

(٤) في روضة الشافعي ١ : ٣٠٨ وفي سبل السلام ٢ : ٣٣٦ وقد روى في روضة الشافعي ورواه
 في بعض الكتب ابن اسحاق . وفيه : من الاجتهاد المصنوع . وفي روضة الشافعي ١ : ٣٣٨
 (٥) والحديث صحيح . قال ابن حبان . وفي الترمذي لا يعرف الا من هذا الوجه .

وقال من صاحبه ^{١١} سمعت ابن الحنبل علي بن محمد الطائفي يقول :
 ما ائتمروا بهذا الحديث ، قال ابن صاحبه ابو عبيد تركه فاحية ، واحمد
 حسن عنه

وجه الاستدلال

١ ان يطلق لوى اكثر من واحدة يقع ما يورثه وسوء
 بينته وهذا سأل ما اودت بها .

٢ لو كان الطلاق لا يقع باكثر من واحدة ، فسفر منه عليه
 السلام عن نية طالما ان المطلق منها اشتد على عدد فلا يقع الا واحدة فأية حاجة
 الى معرفة نية المطلق ؟ .

فدل على ان الطلاق يقع باكثر من واحدة سواء اكان بلافظ حريص أم
 كان بلفظ كرهه مع به العدد .

• • •

الرد على حديث النخعي

سكاه عنه ، الحديث في حديث به فقهاء انه لا يصح ^{١٢}

قال المزي من الحوري في - تابه العلل فان احمد : حديث ركا
 ليس بشيء .

وقال الخلال في كتاب العلل عن الاثر - قلت لابي عبد الله : حديث
 ركا في البتة فضمه وقال : دالك جعله بينته .

وذكر الترمذي به سأل سجاري عن حديث النخعي قدس له فيه محضراب
 فتاوه قدس فيه ثلاثاً وثلاثة يقال واحدة . وفي نسخة الزبير من سعيد الهشبي .

١١ قوله ما ائتمروا بهذا الحديث - ما ائتمروا به تركه فاحية اي لم يقبل
 رويته . وهو واحد حتى عده اي به عريه احمد من حسن عن روايته . وهذا يد على
 صحاب ابن عبيد - راجع بسند الشيخ حماد نعمي على امانة اللغات ٣٠٨٩
 ٢ اعالة اللغات ٣١٤٩

وقال النووي ^١ . أما رواة الركعة الثلاثة فرواه ضعيفة عن قوم مجهولين .
وقال القرطبي ^٢ . وأما حديث ركعة فليس أنه حديث مضطرب مقطوع
ولا يثبت من وجه يحتاج به رواه أبو داود . من حديث أبي حرملة عن بعض
بنو أبي رافع وليس قيم من يحتاج به .

وهذا يبدو له أن ما رآه أبو داود ومن بعده عنه حديث أنه لم يظنوا
على ما جاء في مستد أحمد ولهم بعض العذر في ذلك لأن رواية الثلاث التي رواها
أبو داود لا يصح الاحتجاج بها .

ومع هذا فإن أبو داود قال أن رواة السنة أصح من رواة الثلاث ولم يجرم
بعدم صحتهما من قول أصح وهو أن استدعي صحة الرواية بين يدي أحمد بن
حسن يظن رواة السنة ويقول لا يصح ، ويصح سند رواة الثلاث التي رواها ^٣ .
ورواة الثلاث جاءت في أكثر كتب حديث فقد رواها أبو يحيى وصححها
أيضاً ^٤ - ونظم شوكاني في نيل الأضرار - ووطي في الدر المنور ^٥
وجاءت في كتب تفسير فقد استشهد بها الألوسي ^٦ - كما سألنا عن ذكر ^٧
أن من اسحاق قول الثلاث ترد في الواحدة . وصحح الحديث الثلاث إمامكم
وابن حبان ^٨ .

وأما في حديث ركعة

بعد أن ذكرنا مختلف الروايات في حديث ركعة نستطيع أن نرجح الرواية

(١) النووي على مسلم ٧٠/١٠

(٢) تفسير القرطبي ١٣٩/٣

(٣) (روضة البدر ٢٥٠) وقد صحح الإمام أحمد هذا الإسناد وحسنه

(٤) الفتح ٢٩٧

(٥) الدر المنثور ١/٢٧٨

(٦) تفسير الألوسي ١/٤٣٩

(٧) حكاية القرطبي للحسام ١/٣٨٨

(٨) سبل السلام ٣/٢٣٤ .

التي جاءت في هذه الأقسام الثلاثة من هذه الروايات
الأخرى التي هي بقوتها ، وكل ما طعن به رجال الحديث في لفظ الثلاث جاء
برؤية عن مجهول فقلوا لهم لا تصح . ولما أن داود روى رواية حمد لقلب
بقوته حينما رجع بين الروايتين ولكن الترجيح لم يكن إلا بين رواية حمد ورواية
بالبته ورواية أخرى عن مجهولين ورواها بالثلاث .

والمعبر يسدوني أن لفظ الثلاث كما يستعمله أهل المدينة فيقولون الله وهذا
بوفق بين الروايات فمن روى الله فحمل على الثلاث
وبما يؤيد هذا ما جاء في سنن النسائي ^١ أن عبد الرحمن بن الربيع طلق أمرته
التي وفي روايات أخرى صنفها ثلاثاً وقال السيوطي في شرحه فصفى البتة
أي ثلاثاً لأنها قاطنة .

• • •

(١) الذي ٦٦٦ وحدثني : أخبرنا عمرو بن علي قال حدثنا يزيد بن رزوح قال
حدثنا معمر بن الزهري عن عروة عن عائشة قال حدثنا أمراء ربيعة القرشي بن أبي
وأبو بكر عدة فذهب رسول الله أنه كره عن ربيعة فترجمي فصفى الله فزوجت عند
الرجوع بين الزهري ورواه عنه رسول الله فذهب إلا من هذه الرواية واحدة واحدة من حلقها
وحدثني سعد بن عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تجمع هذه غير ما غير من رسول
الله فقلت تريدون أن ترجعوا إلى ربيعة لا حتى تذوق عيشتي وذوق عيشتك .

مذهب عطاء بن يسار^١

قال عبد الرزاق: أخبرنا معاذ بن يحيى عن سعيد بن مسهر عن زكريا عن أبي عبيد الله قال: سألت رجلاً عن يسار عن الرجل يطلق سكر ثلاثاً، فقال: إنما صلاق السكر واحدة.

مذهب سعيد بن جبيل^٢

كما حكاه عنه ابن المنذر وغيره عنه.

مذهب سعيد بن المسيب^٣

وحدث في عدد من الكتب أن مذهب لفوق وحادثة هو مذهب سعيد بن المسيب وبعض الكتب ذكرت أن مذهبهم عدم الفروع مطلقاً لأن الحدة الثلاث محتبة بدعة والبدعة مردودة فلا تقع.

وقد نقل عن مذهب سعيد بن المسيب أن زكريا بن يحيى في تفسيره وقرطبي في أحكام قرآن، ولا يوسي في تفسيره أيضاً.

١ - عطاء بن يسار - هو فرس ولد في خلافة عمر وجميع من كان الصحابة . قال أبو حنيفة . ما رأيت أصل من عطاء . توفي سنة ٩٤ هـ .

(٢) - سعيد بن جبيل - حدث عن ابن عباس وابن عمر وعمر بن الخطاب . كان من أصحاب الأئمة . كوفه . سمع منه في رواية الحسن بن سعيد بن حماد . سمع منه في رواية الحسن بن راشد . سنة ٩٥ هـ .

(٣) - سعيد بن المسيب - أنجب من كبار التابعين أحد الفقهاء المشاهير بالمدينة . ولد قبل خلافة عمر بن الخطاب وروى عن جماعة من الصحابة . من أبرزهم أبو حمزة . سمع منه من أصحاب الأئمة . وكانت أكثر رواياته عن أبي حمزة . توفي سنة ٩٤ وقيل ٩٥ وقيل ٩٦ هـ .

(٤) - حماد بن عيسى - سمع منه ٢٨٢ هـ . وعن ابن المسيب وجماعة من التابعين . كان من أصحاب الأئمة . في حديثه أو ثلاث لم يقع قوله إلا لومي ٩٣ هـ . وقوله غير واحد عن ابن المسيب وجماعة من الناس .

والكى وحده اس نعم نقول في امثلة الهمس (١) حكى ذلك شعبي
 عن سعيد بن عيسى وهو غلط عليه ، انه هو هب سعيد بن حبيب .
 وهذا مع العلم ان سعيد بن حبيب نقل عن اس عيسى ووقع ثلاث في
 إحدى فتاويه فقد جاء في الروض البصير (٢) عن سعيد بن حبيب قال رجل لامي
 عيسى طلق امرأتي فأفادته من عيسى ثلاث بحرمها عليك وبقب وزر
 عليك ان تحت ايات الله هزوا .

★ ★ ★

(١) اعمدته ١ ٣٢٥

(٢) الروض البصير ١٥

وفي صحاري وكان عبد الله دأب من ذلك قبل لإحدهما أن كنت
 طعنه ثلاثاً فقد حارب عليك حتى يسبح روحه عموماً
 وزاد فيه غيره عن الحديث حدثني نافع قال ابن عمر لو طقت مرة أو مرتين
 في النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا .
 وبما يحذر ذكره ابن السري في الرواية : لو طقتها ثلاثاً .

وجه الاستدلال .

قول ابن عمر لرسول الله : لو كنت طقتها ثلاثاً وإن النبي صلى الله عليه
 وسلم أحبه به مدة حور امرأة بعد النكاح في ما بين يديه الكبري فدل على
 أن الثلاث تقع ثلاثاً لأحادثة ولو لم يكن ذلك لم يكن عليه السلام أن يطلق
 الثلاث واحدة ولك أن تراجعها .

٢ . ما جاء في صحيح البخاري ٢

عن سهل بن سعد أن عويمراً المخزومي بعد أن لاقى زوجته أم رسول الله
 قال كدوس عليها «رسول الله» أن أمسكها فصدقها ثلاثاً قال يا أميرة
 رسول الله .

قال ابن شهاب : فكانت سنة المتلاعنين .

وجه الاستدلال :

أن عويمراً أطلقها ثلاث طلقات بحضرة الرسول الكريم ولو كان هذا يجوز

(١) صحيح البخاري (فتح بخاري ٣٩٨ ٩ .

(٢) صحيح البخاري ٢٧٢ ٩ .

لما أقره عليه وأبى به أن الصلح يجب أن يكون صفقة واحدة ودل على أن
 طلاق الثلاث مشروع وأن النبي ﷺ من طلق ثلاثاً بحصرته على فعله . وإذا لم
 يكن سكوت أبي عليه السلام إقراراً واحداً فعلى الأقل كان يسكت عليه
 ذلك بقوله إن هذا محرم فسكوتيه عليه السلام إما إقرار وإما عدم الإنكار .

• • •

٣ - حديث محمود بن لبيد^١

روى النسائي عن محمود بن لبيد قال : أخبر رسول الله عن رجل طلق
 امرأته ثلاث تصديقات حبيفاً فقامت محضين ثم قال : بلغه مكتاب الله وما بهي
 صوركم حتى قام رجل فقال : رسول الله إلا فله^٢ . . .

قال ابن كثير : أسنده جيد .

وقال الحافظ في بلوغ المرام : رواية موثقون^٣ .

وفي بعض الروايات زيادة : وأمضاء عليه ولم يرد .

وجه الاستدلال :

إن طلاقاً على سبع من الرسول عليه السلام وصحبه فأقره عليه ولو لم
 يكن مشروعاً لم قره عليه - السلام على أمر آخر مشروع ودل على أن الرسول
 إذا وقع أكثر من طلاقاً بلفظ واحد ألزم بها .

(١) محمود بن لبيد قال : مع أبي بصير الأصبهاني وعنه عن عبد الرحمن بن عوف
 حدثنا عن أبي بصير له صحة وقال أبو حاتم لا تعرف له صحبة في إسناده في النسائي وكان
 من أصحاب جابر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب في حديثه

٣ - مسند السلام ٣ : ٢٢٢

(٢) سنن الأئمة ٦ : ٢٢٧ ، زاد المعاد ١ : ٢٠١ ، مسند الشيخ ١ : ١٠١

وعنده صحيح .

السنة وتسعمائة وسبع وتسعون اثم في عتقه .

روحه الاستدلال :

في هذا قرار وجيز من "بي" انه السلام بانه صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم
نفع كل من ربحه وباطن لا يكثر ولا ربحه . وهو كان الطلاق
لا يقع الا واحدة حتى انه "بي" انه السلام بانه صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم
ان ثلاث دفعات في ربحه . وهو صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم ولا يخرج من عتقه على
ان الثلاث تقع مجموعة وفيه يسود كبرى .

• • •

• حديث فاطمة بنت قيس " .

من حديث في سنده من عند الرحمن : فاطمة بنت قيس اخبرته ان زوجها
"حبيب" غدر بها فطهرت له ثم اطلقته الى ابيها . فصدق خالد بن الوليد في
نفر قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم في باب عتقه ام المؤمنين فاعلوا ان
ان حبيب طلق امرأته "فاطمة" فطهرت له رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه العدة .
وفي صحيح مسلم في عتقه "فاطمة" فطهرت له رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسمى فقال كطقت " فطهرت له ثلاث . فقال : صدق ليس لك عتقة

• • •

روحه الاستدلال :

ان لم يمتعه بشئ لا عتقه له ام لم يمتعه بشئ لا عتقه له

(١) من الاوسار ٢٢٢ .

(٢) زاد المحدث ٥٥/٤ .

أجاب .

نعم بفتح ثلث في قول عمدة القراء المشهورين من فقهاء الأندلس ولا غيره من حاشية في ذلك أو حكم بغير قول محاميه الرد على الخوف من عدم وقوع شيء أو وقوعه في حده فقط مشهور وإذا حكم بما بعده وقوع الضلوع المذكور لا يبعد حكمه ، كجاءه من صدور فقهي الخلاصة وكثير من كتب علماء التي لا بعد لو عدى فيمن طلق مرة ثم ثانياً حملها أم واحدة أو بأن لا يقع شيء لا يبعد .

وفي التنقيح وسيره في كتب الفقه ما يفيد من ذلك لا يبعد تنقيح فحين آخر وهو ردع أي الف حاكم ، مع أنه لأن الفقه وقع بطريقه الخاصة بكتاب أو السنة أو الإجماع فلا يعود صحيحاً بالتنقيح .



القطعة موضوعة لاتروى في شيء من طرق هذا الحديث الستة وليست في شيء من كتب الحديث وإنما هي من كتب هذا القائل عنه عنده فردد التقليد ومع هذا من محمود بن سعيد لم يذكره جري بعد حديث من أعصاه أو ردا في واحدة . ومن حيث السند فقد روى من حرم بعد أن روى الحديث أنه كور .
انه مرسل ولا حاجة في مرسل .

حديث عبادة بن الصامت :

واما حديث عذرة الذي استدلوا به على وقوع الخلق الثالث فهو صحيح .
قال ابن حزم : واما حديث عبادة بن الصامت فغير غايبة السقوط لانه
ممن عن طريق يحيى بن العلاء وبنس ماقرى عن عبادة بن الصامت وهو مجهول لا يعرف
وهو هالك عن ابراهيم بن عبيد الله بن عبادة بن الصامت وهو مجهول لا يعرف
ثم هو مكرر حده لانه لم يوجد عند في شيء من الروايات ولا عند قاضي القضاة
عنه اراك الاسلام فكيف حده وهذا محض تلاشت .

• • •

4. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 841. 842. 843. 84

[illegible]

والفتاه على خلاف في قول الحديث المرحلي أو عدم قبوله

وہ کہتا ہے کہ میں نے اپنے دوستوں کو بتایا ہے کہ میں نے

۱۔ ایک روز رومیؒ نے کہا کہ میں نے اپنے رب سے کہا کہ میری ہر بات کو قبول فرما اور میری ہر بات کو قبول فرما۔

٢ ا ب ج د هـ و ز ح ط ي ك ل م ن س ع ف ق ر ش ت ث د ذ

۳. روی طریق آخر مثالی

٢ و يروا فيهم ءالهم

٣ الى يومنا هذا بعض ايامه في خدمته ووفاء

١٦٨/٣ = ٤١ (٥)

و سقط الخامس و أطلق الثلاث جميعاً و من حديث خالد بن الشعبي و لم يقل ذلك عن الشعبي غيره مع كثرة من روى هذه القصة عن الشعبي^١ و على هذا الاستدلال بحديث وصية بنت عباس لا يصح أن يكون حقيقة على وقوع الثلاث و لا البروتات التي جاءت في البحري و مسند بشر بن أبي رزيلة تلك أطلقة كتاب حجر الطبقات حديث سقط الاستدلال و جاء في فتح الباري شرح المنهاج لاسم محمد بن الحنفية^٢ أن حديث وصية بنت عباس لا يصح به

و اما دعواهم الاجماع :

والاجماع لم يعمد على وقوع الطلاق ثلاث ثلاث طلاق في أي عصر كان فقد رأينا إلهامات التي جاءت في كتابنا آراء الصحابة والسلفين الذين قالوا بوقوع الطلاق واحدة منها اقنونا به من عدد .

وقومهم أن الاجماع انعقد في عهد عمر معناه أن الطلاق الثلاث كانت يقع واحدة قبل عهد عمر ثم سار سار ما جرى من عهد عمر من عهد عمر على ذلك .

ما ظهر من صحيح فقد رد بطلان هذا القول لأنه ليس من المعقول أن يكون ناسخ على جمهور الصحابة في أمره صلى الله عليه وسلم في كل امرأة ولدى كل بنت واما في الاجماع فكذلك كل من قال أنه لم يعرف بحال ما اجمع عليه الصحابة في عهد عمر والكتاب يقول أن عدم ما كان يخاف أن يفسد به المرأة الخفاف و...م العلم من نعم الله على من كان يخاف به ما كان يخاف ويخاف و...م العلم الخفاف ؟ .

١ جاء في زاد المعاد أن حديثه وهو حديث صحيحه الصلاة النبوية في عهد عمر و
 ٢ لاشد في حقه الطلاق
 ٣ فتح الباري ٢ : ١٠٠

ويقول ابن حجر في فتح الباري . تعيناً على ما جاء في صحيح البخاري
باب من جاور الطلاق الثلاث .. يقول هذا إشارة إلى أن من السدس لم يحوز
وقوع الطلاق الثلاث^(١)

كما يقول في محل آخر بعد أن ذكر آراء عدد كبير من الفقهاء أن من قالوا
بوقوع واحدة

والعجب من ابن أبي حنيفة حيث حرم ذلك لزوم الثلاث لا اختلاف فيه مع
ثبوت الاختلاف كما ترى^(٢) .

وقال شيخ المفسرين الزاوي في تفسير قوله تعالى الطلاق مرتان^(٣) .
... وهو اختيار كثير من علماء الدين أنه لو طلقها اثنين أو ثلاثاً لا يقع
إلا لو حدة . وهذا القول هو الأصح لأن ما يرد على ستمال أنها عليه
على معصية واحدة والقول بوقوعه في أحسن ذلك المعصية في الوجود وأنه
غير جائز فوجب أن يحكم بعدم الوقوع .

(١) فتح الباري ٩/ ٢٩٦ .

(٢) فتح الباري ٢/ ٢٥٢ .

مانراه في هذا الموضوع

بعد أن ناقشنا أدلة الطرفين سأبدي ملاحظات - بيعة حول النقط التالية -

١ - الأحاديث الواردة في هذا الموضوع

٢ - في دعوى الإجماع .

٣ - في اجتهاد عمر رضي الله عنه .

اولاً - في الأحاديث الواردة في الموضوع :

صحة الحديثين في وقوع الثلاث واحدة

هما قس في الروايات ي رواها الجمهور ويحكيهم عن لديه حديث صحيحان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث في صحيح مسلم وحديث في مسند أحمد في ان إطلاق التعدد لا يقع إلا واحدة .

• الحديث الأول ، حديث ابن عباس لم يظن به التعدد في صفة ولا في صفة هر .
• صحيح ، يكون صفة اللهم لا اله الا انت سبحانك . ويثبت بعدة عن المعنى امره .
• وكل ذلك في ر ي لم يرد احب د عمر رضي الله عنه ، حتى ان الامام أحمد لم يروا .
• شأنه الاثر من حديث ابن عباس بأي شيء قرده قال له الامام أحمد ، برواية
الاس عن ابن عباس من وجوه خلافه .

• هذا الامام أحمد يعرف بصحة الحديث انه تركه لان راويه افي بخلاف ذلك ، وقد يبداه ان التقه بخلافه الراوي لقنواه .

وقد ذكر ابن القيم ان اصله من عبد الله ان الحديث اذا صح لم يرد

الخاتمة رويته له فعلى اصول مذهب احمد - يخرج له قول - ثلاث واحدة
 وانه - صرح به انه ترك الحديث لخاتمة الراوي ، وصرح في عدة مواضع
 اخرى ان خاتمة الراوي لا يوجب ترك الحديث ، يخرج له في امثاله قولان
 واما الحديث الذي احديثه ركاه - وقد بينا صحته وقل ان كل من طعن به
 فقد طعن برواه - اني داود لا فيها محولا لاقتضاع الرواية عنه - بحس رويته -
 جاء في مسند احمد وبمسند صحيح .

• • •

اذا صح الحديث فهو مذهبي :

وقد اعقوا عنها على ان الحديث اذا صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فهو المرجع وكل ما خالفه لغيره به من اقوال اذهب
 قال ابن عسك^(١) : « د صحت الحديث وكان على خلاف مذهب عمل به حديث
 ويكون ذلك مذهبه ولا يخرج مقلده عن كونه حنفيا بالعمل به فقد صح عنه
 انه قال : اذا صح الحديث فهو مذهبي » .

وقد حكى ذلك ابن عبد البر عن ابي حنيفة وغيره من الائمة^(٢) . ونقله
 الامام الشيرازي عن الائمة الاربعة .

ونقل الاحموري والحرشي في شرحيهما على مختصر حابيل عن مع بن
 عيسى قال سمعت ماسكا يقول : « ما شرأ حنيفة وصيب وطرورا في
 رأيي » وفق كتب الائمة فهدوا به وما لم يوفقها وتركوه
 وحكى ابن القيم في اعلام الموقعين ان الربيع قال : سمعت الشافعي
 يقول : كل ما نه يصح فيها الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقلت

(١) حاشية ابن عسك ٦٣١

(٢) نقل ذلك ابن عسك في : جامع بيان العلم وفضله ج ١ ص ١١٢

فانا راجع علم في حياتي وبعد مماتي . ونحن امام الحرم في مائة عن الشامي
انه قال اذا صبح حرم يخاف مذهبي فاسمعه واعلموا انه مذهبي

...

ما خالف به الفقهاء اغتصب لصحة احاديث :

جاء في شرح السنة وهو مخطوط بدار الكتب المصرية في الجزء الثالث برقم
٢٧٤ حديث : للامام ظهير الدين ابو محمد الحسن البهوي الموفي سنة ٥١٦ هـ هو
من ائمة الشافعية يقول في كتاب : المرأة لا يخرج لامع محرم بعد ان صدق
حديثا متفق على صحته . قال : قلت هذا الحديث يدل على ان المرأة لا يزوجها
الحلح اذا لم يجدوا محرما يخرج معها . وهو قول الشافعي والحسن البصري وانه
قول الثوري واحمد واسحاق وصاحب الرأي . وذهب قوم الى انه يلزم
الخروج مع خمسة من النساء وهو قول مالك والشافعي « والاول اولى لظاهر
الحديث » في مصر كيف رجع البهوي خلاف مذهبه حتى صبح لديه الحديث
ومثل ذلك من الراي حتى رجع راي مالك على راي الشافعي في بعض
الامور بصحة الحديث برواه مالك . قال في لاجية^٣ وقال كتب اودن
يكون مذهبه كذهب مالك رضي الله عنه في كتابه وان قل لا يباح الا
بغير الحاجة اليه . وقال : ومن اوصى ربه الله اني آخر
عصر صحابه لم تقبل واقعة في الظلمة ولا قول عن كعبة حفص المديني عن
الجهاد وقد نوحى عمر رضي الله عنه في حرم بصرى وهدا كالهبع في
لم يقول الا على عدم تغير الماء .

هذه كلها دقة واضحة على ان لمرة بصحة الحديث لا برأي المذهب وان

(١) مخطوط رقم ٢٧٤ حديث . دار الكتب المصرية .

(٢) الاحياء ١ ، ١٢٨ .

أي امام مهاغت ميرته اذا خاف ربه الحديث الصحيح والعبارة محدث رسول الله
وقد صح لديها حديثان في ان وقوع الطلاق المتعدده لا يقع الا واحدة وقد
اوردنا بعض التطبيقات العملية على ذلك .

ثانياً : في الإجماع .

هذا في مناقشة ادلة الجمهور أن الإجماع لم يمتد على وقوع الطلاق
الثلاث ثلاث طلقات .

ولايزال الخلاف بين رجال الفقه حتى عصرنا هذا وحتى بعد صدور قوانين
بلاد العربية التي نصت صراحة على وقوع الثلاث واحدة ، والتي أنقل آراء
جمهرة من فقهاءنا المعاصرين .

من قال بوقوع الثلاث واحدة من المعاصرين .

ويقول الأستاذ د. خليلان قضية شيخ محمود شتوت شيخ الجامع الأزهر ،
والشيخ محمد السيس (١) .

والمك لو قطع الضر عن كل مورد في أماله منصوص واستقلتها
استقلاً مذكوراً فيه من الآثار امر به على كل من مرضى يدين بك وصحاً
أن القبول بوقوعها واحدة فمن مقيدة من القول بوقوع ثلاثا والفة عدة المحكمة
في مثل هذا عند جميع العلماء وكما نفخ به الشريعة أن يترك أحد الضررين
واقبلها ساداً .

يقول المرحوم الشيخ عبد الوهاب خلاف (٢) - بعد أن ذكر مذهب إليه
القبول من أن الطلاق الثلاث واحدة . . . وفي الأحكام الشرعية لم يصبه لزوم لزوجية
من العتد ومن الأروايع على أن الس المنسروع لا يقع الصلاق مرة بعد مرة .

(١) مقارنة المذهب من ٥٩ .

(٢) الأحوال الشخصية من ١٤٤ .

وقال المرحوم فضيلة الأستاذ لم أرى شيخ الأزهر سابقاً^١ - بعد أن ذكر صحيح الظهور وحق عليهم ومواجهته بقوله - « فالملأة حلافة » ودعوى الإجماع فيه عبر صحيحة ، وقاتلون بوقوع طلاق الواحدة أنه يجوز تقسيم والدليل بصريحهم ، فاقول بعد كما في القبول لا بعد خروجها على الدس .

من قال بوقوع الطلقات الثلاث ثلاثاً من المعاصرين :

قال فضيلة الأستاذ الدكتور شيخ عبد الرحمن تاج شيخ الجامع الأزهر سابقاً^٢ :

بعد أن أورد صحيح الظهور ورد عليهم ، وبكى الحكم ثلاث واحدة لم تنض له الحجة ، ولم يسلم له دليل .

وقال شيخنا الحبيب شيخ علي عرانة^٣ - رئيس المحكمة العليا الشرعية سابقاً - وهو من أشد المدعى صراحة ، في حمله الطلقات الثلاث واحدة - بعد أن أورد صحيح ابن القيم ورد عليها قال :

« من يلاحظ ذلك يجب أن يقول إن الواجب الآن هو التشديد على المطلقين بتعبد قواهم عليهم وعشره أو فروع من الطلاق الثلاث ، على حسب ما أوفروه ، لأن الجمع أهم ويعبر بالطلاق الثلاث واحدة لم أرى أن أساسه - الرأي لا يفتق ولو فت حاصر وإن الواجب هو الرجوع إلى ما فعله عمر لا أن يتواك ويقبل خلافه مع ظهور ضعف رأي المخالف .

« هو رأي عقبي الذي أراه واجب الاتباع فيما يتعلق بيقع طلاق الثلاث حمة واحدة . »

(١) مشروع الزواج والطلاق ص ٨ طبع الثانية ١٩٣٨

(٢) الأحوال الشخصية ص ٢١١ .

(٣) تلك القوانين والسنة ص ٤٣ .

والخلاصة : ان الاجماع انعقد على وقوع الثلاث واحدة قبل عصر عمر رضي الله عنه ولم يعقد على الوقوع ثلاثا حتى الان . فالطلاق الثلاث كان لا يقع الا واحدة في عصر النبي عليه السلام وعصر ابى بكر وستين من خلافة عمر ولم يخالف احد في ذلك من الصحابة فاعتقد الاجماع على ذلك وهو أن من طلق زوجته ثلاثا لا يقع الا واحدة وقد استمر الاجماع على ذلك ولم يتقرر عصر الخلفاء ، حتى جاء عمر فالزم الناس بوقوع الثلاث وحالته بذلك ابن عباس وغيره ، واستمر الخلاف بين فقهاء الصحابة والتابعين وفقهاء المذاهب حتى عصرنا هذا .

نقل حـ حب الدر المنقي عن القسبي في التمرناهي : و اعلم انه كان في الصدر الاول اذا ارسل ثلاث جملة بحكم الا بوقوع واحدة ان من عمر رضي الله تعالى عنه ثم حكم بوقوع ثلاث مائة لكثرته من الناس .

وهنا صاحب مجمع الامر تعليق على ذلك بعد ان ذكر النص السابق : و نعم حكم بوقوع الثلاث لكثرته من الناس .

* * *

ثالثا - ما نراه في اجتهاد عمر :

١ - لو ان الامر في الاسلام حق مدخل في مشيئته الكسح والطلاق فله ان يروح من بعضهما ويحبس عن الرواح . وهو ولي من لا ولي له . كأنه ان يروح من الروحين في حالات بعض عيبه الشارع ومدة ذلك لا اهمية هذا العقد المقدس في الشريعة الاسلامية حيث تعدى اثاره الروحين الى المجتمع الكبير بتسريته الى جميع مجير وان شرافتر .

جاء عمر وهو اندي عرف العقد الاسلامي بالجمعة الحريه قرئ الناس

(١) مجمع الامير ١٠ ٣٨٢ .

يرتكبون المحرم حين يطبقون ثلاثاً فهم هم ينهوا لأن الحرمة في ايقاع ثلاث
حرمة دينية تتراوح بين اشد والحرر حسب ظروف واليئات .
ولهذا بدأ عمر يؤدب من يطبق ثلاثاً بضربه ربما لم يجد الا القليل حداً
في عصر النبي من طرق ثلاثاً وكان النبي عليه السلام يشكر هذا ولم يقل له ا
أنه عزو احداً بفعله .

جاء عمر حين يعزر من يخالف شرع الله في الطلاق ونقضت الروايات عنه
انه كان اذا نسي رجل طلاق امرته ثلاثاً صبره وحلق رأسه وعزره ^(١)
ولما لم تعد هذه عقوبة في ردع الناس عن ارتكاب المحرم في طلاقهم قرر
عمر أن يزيد العقوبة كما زادها من مجرد الاستنكار في عصر النبي الى الضرب في
بداهة حكمه روى الامر عنك ردة العقوبة . فعقوبة شرب الخمر كانت اربعين
جلدة فجاء عمر فعملها ثمانين وليس هذا تغييراً لحكم الله انما هو تفسير لحكم الله
لان احكام الله ، جاءت لتعقيق مصالح الناس ولردع الخلة عن الاثم والجرائم
والدوب وهذا لم تعد عقوبة في عصرنا فيما عدا ما نص عليه بخصوص قطعية والمقاضي
ان يزيد العقوبة تحقيقاً للمصلحة ^(٢) .

لم يجد عمر وسيلة لردع الناس عن ارتكاب هذه الخلة في طلاقهم الا حرمانهم
من واحدة زوجاتهم اذا ما وقعوا . طلاق على غير ما شرع الله . اربعة بالثلاث

(١) جاء في من القدر ٢١٢ و٢١٣ عمر رضي الله عنه لا يزوج رجل طلق ولا
اوجهه صرا .

(٢) جاء في الفروع هو لا انقسام ند على أن يعزى في بعض حال منه في نفسه
حين ما روى ان كان امره حزيناً وله اكثر من ح . فقد جاء في الحنفية بالنسبة الى الخلف
غير من التكميل والاعفاء . فاد بعد العقوبة ثلاثاً بعد ذلك امر بالاعفاء . ان انقسام
لانه قد حدث نقول ان من عدل او حدث نقول ان من عدل ان من انقسام امام في
الله وان لا يرى ان الله ان يعزى به . فاد بالبيعة والعدو وسر على من ما من عسرة
انتهى له . وهذا هو التوجيه في عصر المؤمنين التي يكون فيها ما لا يجاب وامر بالتحريم
لان العقوبة بالاجاب كالعقوبة بالتحريم . الفروع ١٨٠/١ .

وقال لهم من طلق على خلاف ما شرع الله وطلق ثلاثا فعقوبته عدم مراحمته
زوجته حتى تنكح زوجا غيره .

واجتمعت د عمر فلما حانت به سلعته ليس حريدا في دار تحت المقيمي وقد حلف
الصحة في تقسيم ااضي "مراق". " وفي عقوبة شارب خمر " ٢

كما ان اجتهاده التي ساء على مصلحة العامة اكثر من ان تعد ونحصى من
اشياء الدواوس والمخد سجون المحرمين ومن حرقة قصر سعد الكوفة لما
احتجب عن الرعية ومن فيه ضرر من حجاج " ٣

٢ - ولكن قد يقول قس ان هذه عقوبات عامة لاساؤل شئون الاسرة
التي هي بان زوجي في بيت واحد لها احكام مقننة مفصلة والمجواب على ذلك
في بامثلة تتعلق بالزواج والطلاق

(١) قصة الامام علي بن ابي طالب اسفود في حروم هي من القصص الاجتهادية التي احسن
ها عمر رضي الله عنه

لقد نص القرآن الكريم على ان من اتى بالنساء ليبيح مال المسلمين يورع كما جاء في الآية
الكرينة : واعلموا ان ما غنم من شيء فان لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامي
والساكنين وان الليل .

وقد الاجاز في حقه المحدثون انما الذي صلى الله عليه وسلم وقد نص عليه الآية
الكرينة وقد نص المفسرون في واحد عمر سعد امره ان الا امي اذا ورعت على المسلمين
المجاهدين فسبى يوم واحد في المداون لا يكون قصاصا - حاشا كنههم وخوش فقل اد
عنت اس نراق وواحد وارن شام معلوم فلما ساء في تميز . وه يكون للدين
والارامل . وهذا ما ساء عمر سعد في رسول الله وحسن الامم التي عمره المداون
وبركها في يد اهلهم يؤدونه عمر حجاج . راجع الخراج لابي يوسف ج ١ ص ٣٥٢ من
٢٣ والاموال لابي عبد بن سلام ص ٨٠ و ج ١ ص ٩٠ - مدخل لاصول الفقه لذكر
الحوالي ص ٨٠ .

٢ - قال حنبل في راجع في من سبى في علة وساء من حبل ش حاشا عمر
ورأي ساس مسعود في رجب وحقه في ماس حدة - المواعظ : ٣ . القصة
الاسلامية ص ١٧٥ - قصة البث لخصاي ص ٢٣٧ .

(٢) ضرر من حجاج انفسه كان من اجل الناس - امره عمر بن شمره كفي لاتفن
به الباء فارتد حلالا فعد الى القصة . الاصل في راجع بصله ص ٥٧٩

فقد رضي الله عنه امر غلات بن سلمه الشقي حين طلق زوجته ليسمع
 من الميراث حيث وزع له على يديه فأمره أن يراجعها وأرسل إليه وتبرأ الله
 تراحم "سائر" أو تراحم في الك، ولا ورنهن منك ولا ورن يترك فيرجم^١
 وقد فرق عمر بن كل من طنجة وحبيبه وروحيتهما الكبائيتين وقال
 لا أحرمه وأكفي أحشي الأعراض عن الروح بالسلط ورواح أميرة مكتوبة
 صاح على مذهب اليه حموراس مع هذا وقد رأى عمر أن من المصلحة مع
 مثل هذه الرجعت بل وسمح أن حصل^٢ "هذا كان من يملك حق التفرق
 دون طلاق من الزوجين إلا أنك التفرق بعد طلاق محرم فيجعل ثلاثة ؟
 وإذا حلف الزوج شرعه أنه من وأحبات نحو أروحة وقام الزوج
 تطالب بحقوقه فللأصبي أن يتدخل فيعرق بينهما أو أصر روح على عدم الطلاق
 إذا لم يراع الروح حقوق زوجته وما فرضه الشرع عليه .
 كما أن الزوج إذا حلف أمر أنه فقد زوجته أو طهر منها أو حلف ألا
 يقرها أربعة أشهر كان للقصبي حق التدخل فيسمع الروح من العودة إلى زوجته
 مثلاً أو يأمره بطلاق أو يعرق هو بينهما وإن أصر الزوج على عدم الطلاق .
 والتفريق من الزوجين إذا رأى الحكيم ذلك هو أيضاً الرام بمعرفة لمصدر من
 الروح لصحة ما الحكيم مدم مكان استمرار الحياة من روحه عند الشقاق بينهما .
 ٣ ثم نحن إذا رجعت إلى عصر النبي عليه السلام نجد أن إلى الكريم
 فرق بين أفاضل وزوجاتهم عقوبة هم حتى تاب الله عليهم وهم الثلاثة الذين حلفوا
 عن رسول الله في غزوة تبوك^٣ فقد عاقبهم النبي "لأنهم لم يوفوا بيمينهم" في روح

(١) الأصابع في ترجمة الصحابة ١٩١/٣ .

(٢) تفسير القرطبي ٦٨/٣ .

(٣) هؤلاء ثلاثة من كبراء بني أمية ومن بني سلمة الصديقين وهذان من بني أمية لم يفي
 وقيم من قوله تعالى "وعلى ثلاثة من حلفوا حتى إذا صارت غائباً لأرضهم رجعت وصوت
 عليهم أمهم وصوت أم لا مدحاً من الله إلا أنه ثم تاب عليهم ليؤتوا ما الله هو أنوابه حرة
 سورة التوبة آية ١١٧

وزوجه وهي لا تزال تحت عصمته^(١).

من ادعاء المدعى التي قالت بوقوع الطلاق السكران لوجدنا حينئذ
لاولى ان لم يكن الوحيدة ان ايقاع الطلاق على السكران عقوبة
للسكران على سكره.

وهكذا يرى ان ولي الامر يعرق بين ارباب المصلحة حينما كما فعل عمر
مع طبعه وحديقه وعقوبة نارة اخرى كما فعل عليه الصلاة و سلام مع الذين
يجمعوا عنه في غروة نبوك.

يقول ابن رشد في كتابه المذكور^(٢) ان هذه السياسة تابعة دائماً لحاجات
الدين متغيرة مع تغير تلك الحاجات ، ولهذا كثرت احكامها وبديت طرائقها
وانتم الى تنوع مختلف ، اختلاف الولاية والبلاد والأهم^(٣).

• • •

٤ - وادراكا لولي الامر او الشارع ان يجعل يعرق بين الزوجين عقوبة
لامر لاعلاجه له مورد لتكاح والطلاق فلا يحق لولي الامر هذا ان يعاقب الزوج
اداما ما حلف شرعا فقه في الطلاق فخلق على خلاف ما هو في القرآن الكريم
والسنة النبوية^(٤).

وهكذا وجد عمر الرم الثلاث لمن حرمه ركابة واحدة او عياله واحد
او في ظهور معدة مداوم في مدة وحرمة من مراحمه زوجته حتى تشكك
زوجاً غيره ، فحرمه من امر صاوح وولي الامر ان يمنع ادراج ان ترتب عليه
ضرر او مفسدة.

(١) جاء في اصابح الاضاح ٤٣٣ ان رسول الله ارسل اليه مع حرمته من ثلث
بمهرهم ان يملوا ساهم فساد كلف لامرأته الخفي "هك يكون عندكم من يقضي الله في هذا
الامر ما هو فاسد". صدرت ائلف الذخيرة والنفوس عام ١٩١١ من ٢٩٤ .
(٢) الاباحة في الفقه والقانون للكتور المذكور من ٣٠٠ .
(٣) مذكرات في السياسة الشرعية لشيخ علي الخفيف .

ان ان وى الامر يتدخل حتى في لرحمة فيسرع روح من مراجعة زوجته او يجعل الرحمة معاقبة على شيط الانفاق والقذرة عنه كما في التعريق للأعسار . فانقضي مرقق من الزوجين اذا امتنع الزوج عن الانفاق او أعسر وطلبت زوجته التعريق لذلك ، فيأمره القاضي بالطلاق اذا لم يعمل حتى ينقضي عليه . وهذا فان الملكية يمسح روح من مراجعة زوجته والطلاق رجوعى هذا حتى يثبت يساره واستعداده للانفاق .

وفي موضوع المصقات اثلاث مع ولي الامر من يتعلق بمخالفات شرع الله في الطلاق من مراجعة زوجته حتى تنكح زوجاً غيره .

يقول الامام المراسي في احتواء عمر رضي الله عنه : ' . حرم عليهم الرجعة : لا بعد روح آخر والرجعة مباح من المصحات وليست بواجبة ، فهو لم يسهل ان من عن واحد وانها من مباح المصلحة وهي ردكم الى ما كنتم عليه الناس زمن الرسول ، وقد روي عمر رضي الله عنه ان من حق الامام ان يسهل عن السب الرسمي لحكم المأثور عليه لمصلحة يراها ، فهو عن الرجعة حين حكمها لا يأترب عليها ، وقد فعل عمر اموراً كثيرة لمصلحة الرعية .

ويقول احمد بن حنبل في الشيع محمد بن زهير في كتابه الخريفة والعقوبة ٢ - الحقيقة ان وى الامر عندها بوجوب المصلحة عليه ان يقيد امرأ كان في اصله مباحاً هو في الحقيقة لا بعد مباحاً . اذ وصف الاياحه قد رال

٥ - وهذا يتساءل عن عمل عمر هذا هل هو عمل تشريعي له صفة الدوام ام هو من قبيل السياسة الشرعية يدور حول المصلحة ؟

والعمل التشريعي الذي له صفة الدوام اما ان يكون من الكتب او السنة او الاجماع وقد رأينا الكتب والسنة على ان الطلاق يجب ان يكون مرة بعد مرة ، ورأينا ان الاجماع لم يعقد حتى يقول ان عمل عمر استمده من

(١) مشروع الزواج والطلاق من ٨٣ .

٢ - الخريفة والعقوبة من ٢٩٩ .

حجة الاجماع فالخلاف منذ عصر عمر حتى الآن - لا يزال قائماً^{١٨} - ولم يبق الا القول بان عمل عمر هذا كان من قبيل السياسة الشرعية .

والسياسة الشرعية كما يقول ابن عقيل^{١٩} السياسة ما كانت فعلاً يكون معه اساس قويم في الصلاح ، ويبعد عن الفساد ، وان لم يضعه ارسون ، ولا تولد له وحى وان اردت بقولك الا ما وافق الشرع ، اي لم يخالف ما ينطق به الشرع فصحيح ، وان ردت لاسياسة الا ما ينطق به شرع ، فخطأ وبعيد للصدقة فقد جرى من الخلفاء الراشدين من حسن والتفتيش ما لا يحمده علماء السنن ولو لم يكن الا تحريق عيون المصاحف ، كان رأياً محموداً يجب على مصدريه ان يحرقوا علي رضي الله عنه ولا دقه في الاحاديث .

ان نولي الامر في الاسلام سلطة الله عز وهدد تحتجب حسب تقدير القاضي في كل عصر فقد يرى عمر امراً لا يراه ابو بكر لانا العصر احتجب ومن كان الحكم اجتهادياً فلكل مجتهد رأيه .

وعلى اساس الامر اجتهادى في رأيي لان عمر قد يملك لاعلى في قصص بل على انه حجة من اعطاه به سلطة سيبر امور شرعية حسب امصحة وسياسة الشرع . يدور على الاحكام فيها حول مصلحة ودور المفسد ،

(١) وقد يوجد وجود اختلاف في انتماء هؤلاء الصحابة ما روي في بعض النسخ
١٦٧ : ان رجلاً جاء الى ابن مسعود فقال له سمعت عمر يقول ان علي بن مسعود قد قال ان الله قد قال في انما هو الله من ليس على الله من جعل الله مصداقاً له لا يسموا على المنكر ولا يحميه بحكم هو كما يقولون وهذا ما ليس على الله من جعل الله مصداقاً له في الموضوع واحد خلف مصداق من نفس ولا لاجل ان زوجه قد ماتت منك دون استقبار عن رأي غيره .

(٢) الطرق لحكمة في السياسة الشرعية ص ١٥

من جهة ونعتبر ملازمة بالعصاة للاحتجاج المختلف فيه^(١).

بقول القرطبي في الفروق أن حجة الحاكم في ما من الاحتجاج
يرفع الخلاف^(٢).

وقد كان أبو بكر - سأفاده كتاب من خالد بن الوليد يقول فيه والله
وحد في بعض توحيي العرب رحن يسكن كج تكبير المرأة - فاستدرك الصديق
محدث رسول الله وبيهم علي من أبي طالب فقل له أنت هذا الذي
تعلن به ملة من الأمم لا واحدة ، فصنع منهم ما قد علم ، أرى أن
يجرقوا بالنار^(٣).

وهذا من قبيل دعاؤه الأمر قبل استعجابه لا عقوبة على الرنا لأن نالنا
عقوبة مقدرة لا خلاف فيها ، بل حشيه أن ينشر هذا الرواية بين أفراد هذه
القبيلة فقد رأى أبو بكر تغليظ العقوبة عليهم

أردت من هذه المكرة الأخيرة أن أقول سببه عمر كان رائده
المصلحة حين كان يمسك الأمر عن حق الله في التوحيات فيصقرون أكثر من
طاعة مرة واحدة ولزمهم ما لا تروى منهم من الرجمه ودأث عقوبه لارتكابهم
ما حرم الله

أقول هذا إذا ما تغير العصر وأصبح الناس يرتكبون من الانام ما لوعم
به عمولرجع عن رأيه الا وهو الجبين وهو الوسيلة الوحيدة للمخرج من المأزق
الخروج الذي ألزموا به بوقوع الثلاث ثلاث طلعات فهل بقي على احتجاجهم ؟

(١) جاء في حاشية ترويضه الأحكام عدة فتاوى من أسلافنا من أمثال أقوال من
المسائل المعبد فيها تبين ووجوب يقوله وهو في نسخة لاحقة من المائدة ١٠٨١ : أو صدر
أمر سبطاني بالعقل برأي عتيد في مسألة لا رأيه في أسرار وأصله الصبر أو فقه فليس
لتحكم أن يعجل برأي عتيد آخر منازع لرأي - ث اعلمه ورد من علائق حكمه .

(٢) الفروق القرطبي ١٠٣/٢ .

(٣) الطرق الحكيمة ص ١٨ .

المسلمين اليوم اصحوا بوقوع الطلاق الثلاث مرة واحدة فيدم
احدهم على فعله والاتحاد وسيلة الرجوع الى زوجته الا عن طريق محرم الا وهو
الابقاع مع شخص آخر على شكل عقد صوري ادم شهادتين ليحل له زوجته ،
حتى اذا ما نال منها طلقها في اليوم الثاني .

هذا حرام وحرام وحرام ولم تات به شريعة الاسلام رغم كل ما قيل
فيه لان عقد الزوج عقد يدي يعقد بصدقه ادم لا لقصد التحليل^١

هذا شر الذي وقع به المسلمون ترب عليه من الاضرار ما لا يحصى فاد
كان البعث لدى عمر رضي الله عنه ان سمع الناس من ارتكاب المحرم دابة
وهو جمع الثلاث فعرضي عمر بترك الناس اليوم حرية التحليل بين
الروح والارواح^٢

ان عمر لم يقصد بعلمه هذا بحريم الطلاق الرععي وحاشا لله ان يذكروا
بوضع العقبات في طريق الحياة الزوجية وعودها الى صفاءها ، اما كان القصد
من عمر أن يمنع الناس من ايقاع الطلاقات الثلاث فجعل هذه العقوبة ذريعاً
واقياً لاسيها باعذا .

هذه نقطة هامة في رأيي اريد ان اسوقها الى اسناد الدين بتمسكهم
لاحتداد عمر والإبقاء عليه ان عمر لم يفعل^٣ فلنعيبق على الناس ان كانت غاية
عمر ان يخشى الناس اذا هم ارفعوا طلاق على خلاف شرع الله وحكمته ان
يجال بينهم وبين روحهم فلا تعود اليهم لا بعد روح آخر فيمتعون عن ايقاع
الثلاث ويطلقون طقة واحدة .

فهل تحقق ما اراده عمر ؟ . هل امنع الناس عن ايقاع الثلاث ؟ ...

(١) ولا . من من اصحاب ان حبيبة اب السراح دفوت به فقد مؤسداً ويانو
سره التوقيت ذلك الزكاح دابة شره التوقيت ان الشرط دابة والعهده صحيحاً . واخبر
على انه لا فرق بين كاح الله الذي حرمه الاسلام وبين التكاك الموقت الذي يطقد لمدة معينة
واقترض ممين فكلاهما عقد باطل .

اجواب لا ، لم ينعقد الس ، بل لا يزال الكثير يطلق ثلاثاء العمل ادن ...
ان السياسة الشرعية التي وضع الخو و لاطمة قد تم بتعارف فان هي حققت
المأهول استمرار في الامر ، و لا رجوع عنها ، او عدل فيها ، و غيرها .
فال ابن تيمية ، ولورني عمر عبت المسلمين في تحييل المدة لمطلقها ثلاث اهد
الى ما كان عليه الامر في عهد الرسول ^(١) .

ولهذا ما وضع ما نقله من القم من ان عمر رجوع عن قوله كان دليلا لما فيه
ان السياسة الشرعية تدور حول المصلحة فان هي حققت ، استمرت و لا يجب
ان تتغير .

قال حافظ بن يكر الاسعدي في صدد عمر : احراما او يعلى حدثنا صالح
بن مالك حدثنا خالد بن يزيد بن ابي مالك عن ابيه قال قال عمر بن الخطاب
رضي الله عنه ، ما دمت على شيء ، ما دمت على ثلاث ان لا اكون حرمة تطلق
وعلى ان لا اكون اسكت الموان ، وعلى ان لا اكون قلب حوانع ^(٢) .
واذا كان حرص عمر على ان لا يرتكب الناس في عصره المحرم ديانة
بايقاعهم الثلاث مجموعة فحومهم من الرحمة وهي امر مباح

اهلا يكون حرص المسلمين اليوم اشد على ان لا يرتكب الناس حرمة
التحليل حينما نوقع عليهم الطلقات الثلاث لتعود زواجهم اليهم
ان في الرجوع الى اعتبار الطلقات الثلاث طلق واحدة رجوع الى
ما كان عليه النبي عليه السلام وعصراني يكر و بداية عهد عمر وان في العدول
عن الالزام بالثلاث تحقيق الى ما رمى اليه عمر باحجاده من جلب المصلحة
ودفع المفاسد لان السياسة الشرعية تدور حولها

• • •

(١) راجع عمر ابن الخطاب الفتوة للاستدعاء اوجاه خلاف من ١٣ مضمون الفصل ١٣٦٤

(٢) الاشارة ١٣٦٤ حاء في صفات ابن سعد ١٢٦٧ رجعة يزيد بن ابي مالك

انه ما من سنة ١٣٠ عن ٧٧ سنة .

طلاق الثلاث في قوانين البلاد العربية

مصر جاءت المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

الطلاق المقترون بعد اتم او اشارة لا يقع الا واحدة ومن الحدير بالذكر ان الحكم سائد على صدور قانون ١٩٢٩ في مصر كما يعتبر الطلقات ثلاث ثلاثا مستندا من مذهب الامام ابى حنيفة والذي هو مذهب الاثنية الاربعة ٩ فقد جاء في المادة ٢٣٩ من قانون الاحكام الشرعية لقنري ماسا :

وان قال لها انت طائقي ثلاثا او اشارة اليك ثلاث اصابع فثلاث طاق هكذا كانت بمسوة كبرى

السودان الطلاق الثلاث يعتبر طبقه وحده وجميعه المشهور اشراعي
السوداني رقم ٤١ سنة ١٩٣٥ .

المقرب : الفصل ٥١ :

الطلاق المقترون بعدد لفظ او اشارة او كتبه لا يقع الا واحدا .
سوريا : م ٩٢ . الطلاق المقترون بعدد لفظ او اشارة لا يقع الا واحد .
الاردن : م ٧٢ . طلاق المقترون بعدد لفظ او اشارة لا يقع الا واحدة
العراق : م ٣٧ في ٢ . الطلاق المقترون لفظ او اشارة لا يقع الا واحدة
(لعل كلمة بعدد سقطت بعد المقترون سهوا) .

نوس لانص في الموضع وكل ما وحده . انص ٣ . لا يقع الطلاق الا لدى المحكمة . ولا ندرى هل يحكم القاضي بالمذهب المالكي في عدة الطلقات حيث لانص في القانون ام انه يسير الشارع . وهذا ما يرجحه . في تقييده الطلاق حيث جعله بيد الحاكم ولا يحكمه اكثر من طبقة .

لبنان م ١٠٨ . الزوج ملك تطبيق الروحه ثلاث مرات . والنص غير صريح والمذهب السائد هو الحنفي والمرجع فيما لانص فيه .

م ٢٢٤ : من الأحكام الجعفرية في العراق :

ولو أرفع الثلاث من دون رجمة ولا يحسب الا واحدة

م ١٢٩ : من قانون الجعفرية في لیس

إذا قال الرجل لزوجته أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق . وول
أنت طالق ثلاثاً فاصداً بذلك ثلاث صفقات يقع الطلاق واحداً فحسب .

وبالاحتمال على القابول أنه افي في هذه المادة هو ان مفهوم الرجمة غير واضح
تماماً فان مجرد رجعة لا يكفي في اذهب الجعفري بل لابد من اواقعة عد
كل مراجعة والا فلا يقع أكثر من واحدة ولو راجعها وطلقها أكثر من مرة
او للمرة الثانية لا اواقعة شرط لايقاع الطلقة الثانية بعد المراجعة .

ولیس في حق المادة ما يشير الى ذلك ولكن ما دام مصدر القول هو
المذهب الجعفري كان لابد من مراعاة حاكم هذه المادة بمفهوم الصحيح
لمراجعة

ومن ناحية ثانية دحا على هذه المادة مبدوء من حيث عدم المعرفة بين
الصفقات المجموعة بكلمة واحدة وهي صفقات المتكررة في خمس او محاسن ،
وقد يكون هذه المعرفة عدم الفهم في حيز المذهب الامامي لولا وجود الخلاف
في جمع الصفقات بكلمة واحدة وان طئفه من خعفر ، بقول بعدم الوقوع
مطلقاً وعلى كل حال فمن يرى ان المادة مع عدم المعرفة بينهما .

لقد كنت اقول ان يشير هذه المادة الى مفهوم المراجعة كما نصت عليه
كتب المذهب الامامي ، وان يوضح المراد بكلمة الثلاث هل هي معرفة
او مجموعة .

• • •

الطلاق الثلاث في اندونيسيا :

ان المذهب السائد في اندونيسيا هو المذهب الشافعي وان كانت الهصة

التشريعية قد انجبت في المدة الأخيرة حتى شملت جميع القوانين ومنها قانون
 الأحوال الشخصية فقد حوالت أمينة الرئيسيه وضع قانون مستقى من أكثر
 من مذهب بل أحدثت في بعض الأمور - لاحقاً - انصتق في موضوع الطلاق
 الثلاث فهي الحكم بوقوع ثلاث ثلاثاً أو اثنين العربيه ومذهب الشافعي والمذهب
 الشافعي ان بعض القوانين على ان لا فصل ان يطلق الزوج طبقاً منهرفة في
 انه أخذ بمذهب الشافعي فكان من سهل عليه ان يحدث الخطوة التالية
 فبما ان أكثر القوانين العربية وبعض على وقوع الثلاث واحدة
 م ١١ ان أكثر اصطلاح الذي يرفع على امرأة واحدة ثلاث طلقات
 فقط .

ب - والافضل في ايقاع الطلاق ان يكون واحداً بعد واحد .
 ويلاحظ هنا بكافة الافضل ان يراد به خلاف الاولى وبالاصطلاح الفقهي
 انه يتم من بوقع أكثر من واحدة وهذا صديق مع المذاهب التي قالت بأن
 الطلاق الثلاث بمجموعة بدنه انه يتم من يعمل ذلك ولكن يقع ما اوقعه الزوج
 سواء اكان واحدة او أكثر .

• • •

شرح القانون في تفسير الطلاق المتناسع :

اختلف شرح قانون في طلاق المتناسع من يقع واحدة كاطلاق
المقترب بالعدد ثم انه يقع به ثلاث صفت احداً . مذهب ابي ابي الحال
اليه القانون في حال عدم وجود نص .
ولم يكن من حاجة الى هذا الخلاف امام سكوت النص الا لرجوع الى
مذهب أبي حنيفة لولا ان اذكره الاصلية اشرت الى ان غاية المشرع انقصه
على تعدد الطلقات ، وهذا نحن نورد في بعض الامور في هذا الموضع ثم ذكر
ما رواه مكي في الفروع في الطلاق المتناسع المسكر .

رأي الشيخ علي الخفيف :

يقول استاذنا فضيلة الشيخ علي الخفيف :

الطلاق المتناسع يقع ثلاث طلقات لا بقانون صريح يحصر الطلقات
الثلاث في وقوع واحدة على محضه فلو كان مذهبنا على انه يقع .

رأي الشيخ محمد ابو زهرة :

اما استاذنا فضيلة الشيخ محمد ابو زهرة فيقول (١) :

ان بلا شك لو عدت الطلقات غير المتباعدة صهيحاً ، ولا يجوز ان يفسر
في تفسير قوله تعالى من الطلاق من الطلاق في مدعى الي حليفه ، فتصدق
المذكور ما نعدد لدى تناسع الطلقات به . ولكن الغواص لا يفسر بصورة
الخاصة ، فقط ان يفسر بغيرها ، وهذا كذا في الاصلية ، وعندها لا يريحي

١ . ترى الروح من ١ : ٨ .

(١) الاخوان شعبة محمد ابو زهرة من ٢٠١ : ٣٦ .

والفكرة العينية التي سمعت منها نصر ليس قولها .. الى ان يقول لهذا كله يرى انه بعد صدور قول ١٩٢٩ حرر الصلّاق المتتابع في مجلس واحد والطلاق الموصوف بالعدد طلقة واحدة .

وقد اورد استاذ الخليل اربع حجج لدعم رايه ملخصها

١ - ان غرض القانون انصاء على جميع الصفات ولا فرق في هذا بين جميعها بكلمة واحدة او بكلمات متتابة .

٢ - ان لمذكره الايجابية عنيت الصلّاق المتكرر كالطلاق اذ يقول بعدد

٣ - ان المصدر لا ينبغي لهذه اداة منة ان يوضح ذلك وان يعقّب

الدين قرروا ان الصلّاق ثلاث يقع واحدة من ذلك قرروا ان الطلاق المتتابع في مجلس واحد لا يقع الا واحدة .

٤ - وان الذين قالوا بوقوع الثلاث واحدة استدلوا الزيم بحديث ركانه

وعنه انه طلق زوجته ثلاث في مجلس واحد وانه رسول الله كيف طلق ثلاثاً فقال في مجلس واحد فان نعم . وفي هذا الحديث اعمرو النبي ﷺ الطلاق ثلاثاً في مجلس واحد على سبيل التتابع واحدة .

هذا ما اوردته امّة دنا الخليل وهي من اقوى المجمع ومع هذا فان في

هذا الموضوع كلام سوف سديه ونحن نتكلم في الاجتهاد القضائي .

راي فضيلة الشيخ عبد الرحمن تاج

يقول فضيلة الامّة الشيخ عبد الرحمن تاج

«ثم ما حال الطلاق، الذي يكرر صيغته عام ثلاث مرات ..» قد فات

وذهبي مشروع ذلك اداة ان ينصوا على حكمه . واعلم الظن أنهم كانوا

يريدون التسوية له وبين الصلّاق المقترن بعدد الثلاث ؟ فيكون الواقع به

(٢) الاحوال الشخصية عند ابراهيم تاج ص ٢١٠

ايضاً طلقه واحداً . ولكن من يوجد في ذلك القصد او بالقصد . . . وهل يكفي القصد في انشاء قانون محكم انساب لهذه المادة ، فيقاس على ما ورد فيها غيره ، مع ان قد جاءت على خلاف ما كان عليه الامر في المحكم وعلى خلاف حكم عند انه لمذهب الاربعة ومن فهم من صحاحه والسمع ؟ . ليس على القاضي تبعه اذا هو اقتصر في تطبيق المادة من ان يربط على ما نصت عليه صراحة وهو الطلاق المقرون بعدد . عطف او اشارة ، ثم تبع في الطلاق المكرر حكم المذهب الذي كان عليه العمل قبل انشاء هذه المادة .

• • •

الاجتهاد القضائي في الطلاق المتتابع :

اختلف الاجتهاد القضائي في بلاد العربية حول الطلاق المتتابع من يبتعق الطلاق المتتابع بعدد كما جاء في المدكرة لاضحية ويعطى حكمه ام انه حكم مذكور عنه يرجع فيه الى المذهب الذي اشار لقانون بالرجوع اليه حال عدم وجود نص .

في حكم المحكمة المبياني بالمهور العربية المتجددة يشير الى ان الطلاق المتعدد اوصافاً او اشارة يعتبر طلاقاً واحداً ، ومثله المكرر في مجلس واحد .
وقد استقر رأي امانة العامة لمحكمة القضاة على اعتبار طلاق المتتابع واطراف المحموعة تقع واحدة . فقد جاء في قرار رقم ١٤١ تاريخ ١٤/٦/١٩٥٨ .
ان الطلاق الموصوف بعدد والذي تكوّر لعظه يعتبر طلاقاً واحداً رجعيّاً .
وفي حكم المحكمة الشرعية خالف ذلك وأصرحت على رأيها فكان لأمر

(١) محكمة الميا الشرعية ١٤ ربيع الاول ١٣٥٤ هـ يوبه ١٩٣٥ اعمدة الشرعية

أن صدر قرار من الهيئة العامة في قرار رقم ١٣٢ تاريخ ١١/٤/١٩٥٧ ، للحكمة
نقص وقررت فيه

وأن المشرع لم يشرع إيقاع الصلّاق دفعه واحدة وإنما على دفعات تتخلل
تجربة الزوجين حياة الصلّاق وسببه وأن الصلّاق المذكور في الخامس قبل
المرور بدور التجربة حياة صلّاق هو ضيق واحد غير متعدد .

وبالمعنى ما استقرت عند هيئة العامة للحكمة أنقص ضرورة هو رأي
مصلحة استناداً لخليل الشياح محمد نور محمد من أن صلّاق لشكر واستيعاب كاطلاق
المقترب بعدد لا يقع إلا واحدة .

وقد جاء في الأسباب الموجبة لهذا الحكم -

لما كانت المادة ٩٢ من قانون الأحوال الشخصية نصت على أن الطلاق
المقترب بعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة ، وقد كان هذا النص وإن كان
يقرب للدلالة على قصد صلاتي بتزويج باسم العدد وأنه سبب دعيه الدلالة على قصد
صلّاق لمكرر إلا أنه لا يجوز أن يكون التزويج من شأنه في معنى والقصد
والعقبة وإنما كان من الواجب حين نصصت في خصوص الرجوع في تعميم معانيهم
أي قصد وانضمام من وصفهم وقوى مرجع في ذلك هو ما صطنح عليه
المشرعون بتدوين لفظ المودة في جانب القبول ، وإن كان من الرجوع
إلى الفقرة ٧ من الأوامر الموحدة تقدمت لاسوء الشخصية في الشريعة
لأخذ في وضع ، عند كونه من الصلّاق لم يشرع بقاءه دفعه واحدة وإنما
شرع بوقوع على دفعات تتخللها تجربة الزوجين حياة الصلّاق ، وقد أحسن هذا
في استشهاده على صحة ما ذهب إليه من أن الصلّاق مرقاة ومالك
معروف وتفسيره حديث ، فسكان فصل الخط في المراجع

ولما كان قضى هذا أحد معه في صيق من تفسير والتأويل وذهب
في تطبيق نص مدون مدعياً حرفياً وحله أي الفرق في الحكم بين الحالتين
المتباينتين ، وهو ما قد قرر عند التشريع والمصلحة في تطبيقه وأهم فوق ذلك

الرجوع الى الاسباب الموحدة للقانون اهمالاً كلياً مع إنها محكم الجزء منه والتفسير
لرسمي له يرجع اليها كما دعى المصلحة لتفهم غاية النص وقصد واضعه ، وكان على
القاضي اعتبار هذه الطلاق المتكرر في المحس قبل المروء بدور التجربة لطيفة
الطلاق صلاحاً واحد غير متعدد ، كان سيره في مهلة النصف على هذا جمع واعتد
هذه الطلاق المتكرر صلاحاً متعدداً مستنداً منه كسوى صرار على راية الاوان
في غير محله وكان قراره مسوحاً للنقص لخطأ وتفسير القانون .

لذلك . قررر امينه انه مع نقص الحكم الاصراحي المميز

وايتا في الطلاق المتتابع .

بقدر قرار لحيث العامة لمحكمة النقض - سورة وادي فصلة استناداً الشايح

محمد ابو رهرة في ان الصلاق الثلاث المتتابع استكرار حكمه حكم الطلاق المقترن
بعد لا يقع الا واحدة .

من الاسباب الموحدة لقرار هيئة العامة محكمة النقض السورنة ومن
الجميع القوية " اي - قم فصلة امدها الحيل " الشايح محمد ابو رهرة لثمة ربه في
ان الصلاق الثلاث المتكرر في محس وحد حكمه حكم الصلاق المقترن بعد لا يقع
الا واحدة ، يمكن ان يستعمل جميع بوجوه الرجوع الى امدة كلفة لا يصح
للقانون التي بينهم منها عدم التفرقة بين الحالين .

وقد استنادي فصلة شايح محمد ابو رهرة و " اكبر هذا الموضوع
فصل واحد في لي حصة السقف حجة جديدة وهي ان الصلاق المتكرر بأحد
حكم الطلاق المقترن " اعدد عن طريق القياس .

ومرر امدها مع لثمة حجة -

١ - الرجوع الى مذكورة لا يصح حيث مشري عدم معرفة بين الحالين

٢ - او عن طريق القياس على النص بحكم بوجوه امتنايع طلبة واحدة

وجوابنا على ذلك :

أما شرح القانون المدني برجعون إلى المادة المذكورة لأصل حجية في حالات عدة أهمها حالة غرض النص أو نقص فيه ، فراجع إلى المادة المذكورة لأصل حجية لتفسير العوض أو لئلا النص^(١) .

أما موضوعنا هذا فأي غرض في النص يقول : الصفاق مقترن بعدد لا يقع إلا واحدة .

أما في حال النقص فالأمر يختلف في القانون المدني عنه في قانون الأحوال الشخصية لأنه لا نص صريح في المادة ٣٠٥ من قانون السوري والمادة ٢٨٠ من القانون المصري رقم ٣٩ لسنة ١٩٩٠ يقول : « في حال عدم وجود نص يرجع إلى الراجع من مذنب إلى حنيفة والأمر اذن واضح أيضاً لا يحتاج إلى وضوح وثام أيضاً ليس فيه نقص .

وأما تقياس فلا بد أيضاً للقياس في هذه الحالة لأنه لم تتوفر شروطه . نحن نرجع إلى القياس في حالة عدم وجود حكم على مسألة وجود ما يشبهها فتبينها بما مع العلة بينها أما هنا فليتنا حكم مخصوص عنه في القانون وحكم آخر مخصوص عنه في المذهب الحنفي فكيف نعمل بقياس^(٢) .

١ - حسب في أصول القانون المذكور السوري والمذكور أو سند من ٢٤٩ ولاعمال « حصيرة هي مجموعة أدوات معدة ومثبتة على التربة وعامر بلباس هذه الخال والحداد التي تقرب هذه ما تسمى عند عصرها . وقد يكون للأعمال الصغيرة قبة كبره في عرف به ، مشرع ومبني ، لا لئلا يشبه أي ورد في التوزيع وإزالة النقص الظاهري وكذا النص ، فقد يرد الأمر لتعريضها في التفسير على أنه لا يمكن من قبة الأعمال الحصرية فيها لا تعتبر حرمًا من التوزيع ، بل هي شيء خارج عنه يجوز فيه إحصاء

(٢) - لقياس هو الخلق أمر آخر في الحكم الشرعي لا نأخذ بينها في بطلان والقياس من أصله شرعة بعد الكتب والسنة والجماع المدخل الفقهي للاستدلال على الرافد من ١٩

ومعاصرة اخرى ان نديد القانون يقول الطلاق المقرن بعدد لا يقع
الا واحدة

وذهب الحنفي الذي اوجب القانون الرجوع به في حال عدم وجود
نص يقرب - ان الطلاق الثلاث المنكرو يقع ثلاث طلاقات
واحدة وفي اولى انه تفسير للقانون لا يجوز القياس ولا الرجوع الى المدكرة
الابصاحية . لان قانون اخرى من المدكرة لا بصاحبة التي تأتي للدرجة الثانية
أما النص فصرح على حكم الطلاق المقرن بالعدد . كما انه صريح بالاحالة الى
المذهب الحنفي في حال عدم وجود نص .

ولا داعي ان اقول ان مخالف وفروع الطلقات الثلاث مجموعة او
متفرقة فقد سبق وتهدى رأبي صريحاً مدعماً بالاجماع والادلة الاساسية ونحوه
القانون نلتزم بما جاء فيه .

وهذا وفي اقتراح تعديل هذه اوده وحكاما صريحة في ان الطلاق المقرن
والمتتابع لا يقع به الا طلقة واحدة .

...

ونعدهم بما اطلعت عليه قدمته في معجم الصلوات الثلاث دعائي الى الاصله فيه فيكون واحد من خلاف فقه قديم لا يزال آثاره في مؤلفات الفقيه المعاصره . واصلاً عما يسمونه قريه . قراءته هذا البحث من تصحيح كثير من الأخطاء العصبية لندوة .

وفي سبيل الوصول الى ذلك فقد رجعت الى قرآن الكريم ونسبة السوره باعتبارها المرجع لجميع آراء الفقه من مختلف المذاهب ثم الى اكبر مجموعة من كتب الأصول والفقه في سائر المذاهب الاسلاميه .

واستطيعنا ان نحقق بعض النسخ التي وصفت ليها في هذا بحث بالأمور التالية
١ - محور مذهب الشيعة الجعفر ، الذي اضطرب النقل عنه قديماً وحديثاً في موضوع الصلوات الثلاث وذلك بالرجوع الى معجم كتب التفسير والحديث والفقه من مطبوع ومخطوط .

٢ - تصحيح ما يفتقر الى مذهب لرؤية في ناطق الثلاث يقع ثلاث طبقات وبيان المذهب على ناطق الصلوات لا مع ولا واحده

٣ - مدهشة جميع الأدلة التي ساهم الجمهور ومحمد وهما دليلاً دينياً مع بيان رأيي في كل دليل وجهته وبيان وجه هذا الترجيح .

٤ - الرد على مختلف الآراء التي عارضت مذهب وقوع الصلوات الثلاث طائفة واحدة ردة عمياً حادثاً مقدماً بس فيه روح التعصب ولا الجور بل - يوراء دليل ايها كتاب ، وذلك استناداً الى مصادر احديث السوي الصحيح من مختلف الكتب صحيحة وهذا صحت كثير من عقول في مختلف كتب الفقه القديمة منها والحديثة .

٥ - ثم تكلمت عن ايجاد محور رضي الله عنه وبروت ذلك ثمانية كثيرة ايجاد فيها تمنعق بأمور الرعية وذلك من قبل سياسية الشرعية التي يارسها

ولي الأمر في المصلحة وأما تتبع المصلحة حسب كل زمن .

٦ - وأخيراً نقب مذهبتي إلي قويم الأحوال الشخصية في اسلام عربية في هذا الموضوع وأدبت ملاحظاتي حول الموضوع التي تتعلق بطلاق الثلاث
٧ وفي تفسير قانون الطلاق انتقدت مذهبتي فيه بعض شراحوه ، أحدثت به محكمة النقض السورية من ان الطلاق المتبوع بجمع طلاق واحدة رجعية ، لأن المدكرة الايصاحية لا تقوى على صدق قانون بعد ان أحل المشرع في المذهب الحنفي في هذه الحالة

٨ - وه افقد افترضت تعديل قانون بحيث ينص على ان الطلاق المتتابع والمتعدد لا يقع إلا واحدة .

والخلاصة : هذا بعض ما توصلت اليه في هذا البحث ، وقد حاولت جهدي ان احصر ولكي وحدثت نفسي اراء قصير واصح في كل ما يختصر ، ولا ادعي اذ افقت ان هذا الموضوع لدى بقيد حرفة الروح في «طلاق» وبخاصة على الأسرة ووحدةها ويجعل رباط الزوجية أقوى من أن يحل بكلمة واحدة فتبين الزوجية بينونة كبرى ، لم يبحث حتى الآن رعب كل ما كتب فيه بحثاً مقرباً بجميع فيه من اراء المذهب الخنفساري في احوالها من القرآن والسنة ، فضلاً عن وضعها في موضعها الملائمة وعدمها الفهم الصحيح ضمن دائرة عدم الطلاق بمادته العامة وروحه التي تجعل الطلاق آخر مرحلة من مراحل الزوجية بعد محارلة كل من زوجها لآبته على كبره ، وان الاحل في الطلاق هو ربه ورحمته ولا يمكن الزوجية ان يجعله ربه فكيف يمكن حق طلاق الثلاث . اذا كان الشارع لا يعطي الروح الحق في جعل الطلاق الرجعي طلاقاً دائماً بينونة صغرى فكيف نجبر له الطلاق الثلاث فتبين زوجته بينونة كبرى ...؟



الباب الثاني

الطلاق بالارادة المنفردة

وهو يتضمن :

الفصل الأول : الصيغة التي يقع بها الطلاق .

الفصل الثاني : القصر .

الفصل الثالث : المطلق .

الفصل الرابع : المطلقه .

الفصل الخامس : الاشرار .

لأنه وضع في اللغة أو الشرع لهذا الغرض . وقد يكون لفظاً جرى به العرف واشتهر بين الناس على أن المراد منه للفرقة بين الروحين وهو مما يحتل معنى الطلاق ومعان أخرى .

وقد اختلف الفقهاء في هذا اللفظ الذي يقع به الطلاق فبعضهم قصره على اللفظ الصريح وجمهوره ذل يقع بأعطاء كونه أيضاً إذا قامت السببة أو ما يقوم مقامها قرينة على المراد من اللفظ الكناية .

كما يقع الطلاق أيضاً بما يسرب عن اللفظ كالكتابة أو الإشارة في حوال خاصة سوف ندرسها بعد قليل .

* * *

(١) اللفظ الصريح الذي يقع به الطلاق

لا خلاف بين الفقهاء أن من دل روحه است طلق وروى الطلاق خلقت روحه لأنه لفظ صريح يدل على وقوع الطلاق ولكن الفقهاء اختلفوا في حصر اللفظ الصريح بهذه الكتابة - است طلق - وما اشتق منها أم أم الصريح بشمل الفاظاً أخرى غير هذه الكلمة ؟ .

وسنذكر آراء المذاهب في هذا الموضوع .

الجمعوية - فن الحمر : لا يقع الصلاق إلا بلفظ صائق هذا قال أرواح لروحته . است طلق ، أو علانة صائق أو هذه طلق ، طلق روحته إذا قصد ذلك أما بغير هذا اللفظ فلا يقع الطلاق .

جاء في المحصر الدمع " وبقصر على طاق تحصيلاً لموضع الانفاق وقد نقل صاحب الجواهر عن الكافي " : عن الحسن بن سماعة : ليس

(١) المختصر النافع ص ٢٢٠ .

(٢) جواهر الكلام ص ٢٨٣ .

الطلاق الا كما روى بكير بن اعين . ان يقول لها وهي طاهر من غير جمع انت طالق وشهد شاهد عدلين وكل ما سوى ذلك فهو ملغى .

ونقل ايضاً عن الانتصار : وادع الادعية على ذلك . فهو قال انت الطالق او طلاق او من المطلق لم يكن شيئاً ولو بوى به الطلاق بلا خلاف جده به . وحجة الجعفرية في حصرهم الفارقة بين الزوجين بلفظ انت طالق ، ان السكاح عصية مستفادة من الشرع لا تقبل تقديراً ضرورة فيقف وضعها على موضع الادب منه فقط . وما غير هذا اللفظ هم يردون عن الشرع ادباً به فلا يصح .
الظاهريّة :

قال الظاهرية . يقع الطلاق بأحد اللفظ ثلاثة : الطلاق ، السراح ، العراق ، وما اشتق منها اذا توى به ذلك الطلاق .

اما اذا لم يسم الطلاق فان كانت الصيغة بلفظ الطلاق صدق في الفتياء ولم يصدق في القضاء . واما ان كانت الصيغة بلفظ السراح او العراق فيصدق في الفتياء والقضاء .

حاء في المحلى : ولا يقع طلاق الا بلفظ من احد ثلاثة اللفظ : اما الطلاق واما السراح واما العراق .

هذا كله اذا بوى به الطلاق فان كان في شيء من ذلك شك لم يؤو الطلاق صدق في الفتياء ولم يصدق في القضاء في الطلاق وما تصرف منه . وصدق في سائر ذلك في القضاء ايضاً .

وحجة ابن حزم فيما ذهب اليه . ان القرآن الكريم لم يذكر الفارقة بين الزوجين الا بهذه اللفظ ثلاثة : طالق ، سراح ، وعراق . واما السراح فمما هو معروف . واما العراق فمما هو معروف . وقد غلغل ان حرم الفارقة بين هذه اللفظ من حيث احكام قضاء بان لفظ الطلاق لا يحتمل معنى آخر ما بقية اللفظ فتحتمل الطلاق وغيره .

الشافعية :

إن اللفظ الصريح عند الشافعية هو لفظ الطلاق وما اشتق منه فإذا قال الزوج لزوجته أنت طالق أو أنت مطلقة طلق ولو لم يشترط طلاق دون خلاف في المذهب .

والمشهور عندهم أيضاً أن لفظ إعراق والسراح من الألفاظ الصريحة التي لا تحتاج إلى تبيين .

جاء في معنى المحتاج " ويقع الطلاق بالصريح وهو ما لا يحتمل غير الطلاق بلائية ولو قال لم أتوبه الطلاق لم يقبل .

وأما الإعراق والسراح والمشهور أنهما من الألفاظ الصريحة لورودها في القرآن ،

الحنابلة :

قال الحنابلة : أن صريح الطلاق هو لفظ الطلاق وما اشتق منه .
وفد وقع اضطراب في قول المذهب في هذا الموضوع مما سبب عنه خطأ في تحرير هذا المذهب في الصريح من ألفاظ الطلاق فقد ذكر الحنفي في مختصره أن الصريح ثلاثة ألفاظ الطلاق والسراح والإعراق . فجاء أن قدامة أخرج أن الصريح هو لفظ الطلاق وما اشتق منه فقط دون أن يجب أن ما رحمه هو المذهب .

غير أن رحمت أي كتب أخرى فوجدت المذهب يصر على أن صريح هو لفظ الطلاق فقط وما اشتق منه .

قال الحنفي " : والصريح ثلاثة ألفاظ طلاق والإعراق والسراح وما تصرف مذهب .

(١) مني المحتاج ٣ / ٢٨٠ .

(٢) مني ٨ / ٢٠ .

وقال ابن قدامة^{١١} : "إن الصريح في الشيء ما كان نصاً فيه لا يحتمل غيره .
 إلا احتيالا بعيداً . ولفظه العراق والسراخ أن وردا في القرآن معنى العرقبة بين
 الزوجين فقد وردا لعبير ذلك المعنى وفي العرف كثيراً .
 ولهذا جاء في المقنع وهو من مؤلفات ابن قدامة : وصريحه : لفظ الطلاق
 وما يتصرف منه معنى أتى بصريح الطلاق وقع بواه أو لم يسره .
 وقال صاحب الانصاف في شرحه على المقنع عقب ذلك : وهذا المذهب .
 وعليه أكثر الأصحاب^{١٢} .
 وجاء في المحرر مثل ذلك^{١٣} : "وصريحه لفظ اطلاق وما تصرف منه لا غير"^{١٤}
 المالكية :

وكذلك فالصريح عند المالكية هو لفظ الطلاق وما اشتق منه فقط
 جاء في بداية المجتهد^{١٥} قال مالك وأصحابه : الصريح هو لفظ الطلاق فقط .
 الأحناف والزيدية :

ذهب الأحناف والزيدية إلى أن كل لفظ لا يستعمل إلا في حل عقدة الزوجية
 فهو صريح في الطلاق .
 جاء في مجمع الأنهر^{١٦} : "صريح الطلاق ما استعمل فيه خاصة ولا يحتاج إلى
 نية لأن الصريح موضوع لالطلاق شرعاً فكان حقيقة فيه"^{١٧}
 وعرفه الزيلعي^{١٨} : "وهو ما ظهر المراد منه ظهوراً بلسان حتى صار مكتشفاً"

(١) الشئ ٢٦١/٨ .

(٢) الانصاف ١٦٢٨ .

(٣) المحرر ٢٠٢ .

(٤) نقل كثير من الكتب على أن لفظ الطلاق صريح فيه عند الحنفية رواه عن الإمام
 أحمد وسب هذا الخطأ هو ما ذهب إليه العراقي حيث لم يبين رأي المذهب . راجع لفرق الزواج
 للاستاذ الشيخ صبي الحفيظ ص ٩٨ ومذكرات الاستاذ الشيخ محمد الزقزاق ص ٩ - ١٠ .

(٥) بداية المجتهد ٢/٤٥ .

(٦) مجمع الأنهر ١٠٨٦ .

(٧) تبين الحقائق للزيلعي ٢/١٩١ .

المراد بحيث ينسق إلى فهم السامع تنعرد السماع حقيقة كان أو محاراً ،
وفي الناحية المذهب^(١) ، والصريح لا يعتبر فيه إلا أن يكون المطلق قد
قصد يقع اللفظ في إطلاق اللفظ الصريح بأن ينطبق به عالمياً معناه وأن
يقصد معناه يقع الطلاق بقصد اللفظ مع علمه بأن هذا اللفظ موضوع للطلاق .

• • •

حكم الطلاق الصريح : وأما حكم الطلاق بلفظ صريح هل هو بأن أم رجعي
لما قضاه في مبحث أنواع الطلاق بقوله هو أن الأصل في إطلاق أم رجعي
إلا في حالات يكون فيها الطلاق بائناً^(٢) .

الطلاق بلفظ الكناية :

أن الأصل في التعبير عن رادة المطلق أن يكون بلفظ صريح لا محتمل
غير معنى إطلاق ، ولكن قد يعبر المطلق عن رادته بلفظ غير صريح ولكنه
عرف واشتهر بين الناس على أن المراد منه الطلاق وهذا ما سماه الفقهاء
بلفظ الكناية .

فلفظ الكناية هو اللفظ الذي يحتمل معنى الطلاق ومعناه أخرى ، وتعتبر
النية قريبة على إرادة معنى «الطلاق» علو قال الروح لروحته أب ، فإن هذا اللفظ
يحتمل معنى العرق والعراق أع من «الطلاق» فيحتمل أنه أراد معارضة الأهل ،
ومعنى ذلك أب مذكوره لأهلك ومحتمل معارضة أمه من الزوجية فإذا بوى
بمعنى الأول لا شيء علمه وبوى الثاني وقع الطلاق .
وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الطلاق يقع بهذه الكناية إذا بوى الروح الطلاق .
وقالت بعض المذاهب لا يقع بلفظ الكناية طلاق .

(١) الناحية المذهب ١٩٩٢

(٢) راجع مبحث أنواع الطلاق

مذهب الجعفرية والظاهرية :

قال الجعفرية والظاهرية : الطلاق لا يقع بلفظ الكناية وقد سبق وذكرنا ان الطلاق لدى الجعفرية لا يقع إلا بلفظ طلق والظاهرية لا يقع عندهم إلا بأحد ألفاظ ثلاثة - الطلاق او السراح او الفراق .
وعلى ذلك فلو قال ابروح لزوجته انت ماش و انت حلية وبوى الطلاق لا يقع بهذا شي .

جاء في جواهر الكلام (١) ، ولا يقع الطلاق بالكناية عندنا التي هي اللفظ المحتمل للطلاق وغيره وان اريد به بغير خلاف احده .
وفي المجلد (٢) ومن قال لأمرأته انت علي حرام أو راد على ذلك . . . فهو كله باطل وكذب ولا يكون له اثر على حراماً وهي امرأته - كما كان نوى بذلك طلاقاً او لم ينو .

ولا شك في ان حصر اللفظ الطلاق بألف عدد ممكن هو اقرب للصحة حيث فيه تضييق من نطاق دائرة الطلاق . ولكن ما القول في لفظ اشتهرين الناس وشاع عرفاً بان المراد منه الطلاق سوى تلك الالفاظ التي حدها المذهب الجعفري والظاهرية . فلفظ انت بانه اذا كان معروفاً في جميع الاوساط بأن من تلفظ به انما يعبر عن ارادته بالتطليق وفهمته الزوجة وموى به الطلاق فأى فرق بين هذا اللفظ ولفظ انت طالق اد أن كلامها يؤدي نفس الغرض حيث يعبر عن قصد المطلق بالتطليق

وسدولي ان سبب عدم الاعتداد بلفظ الكناية لدى هذين المذاهبين هو اشتراطهم الاشهاد حين الطلاق فلا يقع طلاق الزوج الا امام شاهدين بسمعان ايقاع الطلاق مع فهم معناه فلفظ الكناية لا يعرف الا من النية لاحتماله معان اخرى اد كيف تصح الشهادة على بية المطلق . . . ؟

(١) جواهر الكلام ٤ : ٣٨٣

(٢) المجلد ١٠ / ١٢٤ .

وفي هذا المعنى يقول ابن تيمية^(١) : « وأما النكاح . . . فلا يعقد إلا بلفظ
الإسكاح والترويج سواء على أنه لا يعقد بالكسابة لأنها تنقر إلى به ، والشهادة
شرط في صحة النكاح والشهادة على البتة غير ممكنة . »

• • •

مذهب الشافعية : يقع الطلاق بلفظ الكسابة عند الشافعية إذا بوي به الطلاق
إدلا بد من البتة ولا يقوم مقام البتة دلالة الحال

حاشية في نهاية المحتاج^(٢) : « ويقع (الطلاق) بكسائه وهي ما احتدل الطلاق وغيره
ببتة لا يقدح ومع قصد حرره أيضاً ، فلم ينو لم يقع بالإجماع وإن اقتربت
بها قرية صخرة كأنك بائنه بتوبة محرمة لا يصح لي إنداء ،
وعاط كسبه كثيرة : أنت حليه ، بويه ، بتة ، بائن ، الحلق بأهلك ،
اعتدي^(٣) . »

مذهب الزيدية : رأى هذا ذهب الزيدية وقالوا لا يقع طلاق بلفظ الكسابة
إلا مع البتة ،

حاشية في التاج المذهب^(٤) : « وأما الكسابة باللفظ فهي غير محصورة بل كل
لفظ يجتهد الطلاق فانه يقع به إذا اريد به الطلاق . »

مذهب الحنابلة : ومذهب الحنابلة أن الطلاق يقع بلفظ الكسابة مع البتة ،
مقام البتة دلالة الحال كما لو كان الروحاني في حال خصومه وغضب أو ذكر
للطلاق ، إذا قال له أنت حليه وكان في حال . « كرهة للطلاق مع زوجته وقع

(١) فتاوى ابن تيمية ٢/٢٦٩ .

(٢) نهاية المحتاج ٦/٦٨ .

(٣) معنى اعتدي ٣/٢٨ .

(٤) التاج المذهب ٢/١٢٢ .

الطلاق من ادعى انه لم يقصد لطلاق من ذلك منه وفي رواية لا يقبل منه قضاء
ويقبل دلالة^{١١}

حاء في المحرر^{١٢} ولا يقع الطلاق بكاء الابنية نقارن اول اللفظ ...
فان كانا في حال حصونة وعصب او ذكر للطلاق ، رقل . لم ارد بها الطلاق
قل منه ، وعنه (لا امام احمد) لا يقبل في الحكم خاصة .

مذهب المالكية والكساء عدل ملكيه قسيان ظاهرة وحسية . فالكساء
ظاهرة يقع بها الطلاق بدون نية وهي لفظان . انت بته موجبك على غاربك .
وأما كسائه الحسية فلا يقع بها الطلاق الالائية والخاصة كثيرة منها اعندي ،
ادعي ، الحقي بأهلك ، انفركي .

قل لدردري في الشرح الكبير^{١٣} من اركان الطلاق القصد ، اي قصد
المطلق باللفظ الصريح والكساء الظاهرة ولو لم يقصد حل العصبة وقصد حلها في
الكساية الحسية .

وفي حاشية المدوي^{١٤} من رد قصد مطلق اللفظ الدان عليه في الصريح
والكساء الظاهرة وان لم يقصد مدلوله وهو حل العصبة ، وقصد حلها في
الكساية الحسية^{١٥} .

(١) ويكسر حذاه الفاء الكسرة الى ظاهرة وحسية فلا يصح الظاهر . انت حية .
وربه ، واثني ، وبته . وانت حرة والحنية ، نحو اخرجني واذهبي ودودي وعزبي واعندي
واستعزلي . ونحو ذلك .

(٢) المحرر ١٢/٥ .

(٣) الشرح الكبير للدردي ٢/٢٧٧ .

(٤) شرح الخواشي ٣/١٧١ .

(٥) ينقل معظم المؤلفين على ان الطلاق يصح بالكساية لا بدع الالائية لدى المالكية
راجع فرق الرواج للنسخ عبي الحبيب ص ١٠٣ وقه الفقرات والسنة للتبليغ محمد الزمران =

مذهب الاحناف :

ويقع بطلاق بعض الكنية عند الاحناف اذا بوى به الطلاق او قامت دلالة الحال مقام البينة في ذلك فان ادعى خلاف ذلك صدق دعواه .
جاء في مجمع الانهر^١ : « لا يقع اطلاق الكنية قضاء الا بنية الروح او دلالة الحال لانها غير موضوعة للطلاق بل موضوعة لما هو اعم .
والمراد بدلالة الحال ، الحالة الظاهرة المبيدة المقصودة » .

حكم الطلاق بلفظ الكنية .

فان اشغية وجمهور الرائدة^٢ يقع الطلاق بلفظ الكنية رجعياً ويجوز للروح مراجعة زوجته ان طلقها بلفظ الكنية مداً في العدة اذا لم يكن قبل الدخول أو على مال او مكسلاً لثلاث .

وقال الاحناف وبعض الرائدة والحائفة والماكية : ان بعض لفظ الكنية يقع بها الطلاق رجعياً وبعض الألفاظ الأخرى يقع بها الطلاق دائماً وقد احتجنت هذه المذاهب في بعضها هذه الألفاظ ، ما يكون بها دائماً وما يكون رجعياً فالألفاظ التي يقع بها الطلاق رجعياً عند الاحناف هي ثلاثة استثنى .

١ - الزمراة ١١٥ معرفة والرواج الدكتور المذكور ١٧٥ - والتعقيق ما ذكرناه .
وحيث في مداه المختار ١٦٧ ومذهب مالك انه اذا ادعى في الكنية ظاهرة الله لم يرد طلاقاً لم يقبل قوله الا ان تكون هالك مرة تدعى ذلك

(١) مجمع الانهر ١/٤٠٧ .

(٢) جاء في الروض النضر ١٤٨١ ونقل في البحر عن الفترة حياً ان نكته كالصريح في دفعها الى رجمي وهن اداً لم يفصل لهن . وفيه ما ليس ان يكون قبل الدخول او نكته او على عوض .

رحلك ، اعتدي . أنت واحدة . وما عدا ذلك فهو بائن
ومن الالفاظ التي يقع بها الطلاق ثلثاً عند الحابلة . أنت برة . أنت بائن .
أنت خلية .

ما وراء في حكم الطلاق بلفظ الكناية .

والحق أننا لا نجد مبرراً للتعرفه بين الصريح والكناية مما كانت باناً في
لفظ صريح فيجب أن يكون باناً في لفظ الكناية . ومن غير المعقول أن
نعطي حكم الكناية اليسيرة مع أن حكم اللفظ الصريح أنه طلاق رجعي
والمفروض أن الكناية تنوب ما باللفظ الصريح في التصريح إرادة المطلق .
كما يبدو لي أن حصر الالفاظ التي يقع بها الطلاق بأقل عدد ممكن هو
أقرب للصحة في تصديق نطاق الطلاق .

وأما الفقهاء الذين توسعوا في الالفاظ التي تقع بها الطلاق بلفظ الكناية
أي حد يمكن القول معه أنهم لم يتركوا لفظاً حط في الملم إلا وذكره على
أنه يصلح للمعريق كأنه الشروع سهل أمر الطلاق إلى هذا الحد بحيث لم يقل
الرجح لزوجته أدهى أو اعتدي كان لفظ كناية يقع به الطلاق أن يواه أو
قامت دلالة الحان مقدم ذلك ، أن عدد المتضمنات بحذف روح نظام انطلاق
الذي هو انقضاء الحلال إلى الله .

ولقد قدني أميل أي ري لظنه به واحضرنه من حيث تقييد الالفاظ التي
يقع بها الطلاق لا أشكل دي حله في هذه المداعب بل أقول بأن كل
لفظ مشهور وعرف به أساس عامة على أن المراد منه الطلاق بحيث لا يمتثل
معنى آخر يقع به طلاق وما دون ذلك لا يقع به شيء .

ما جاء في القوانين المصري من كلمات إطلاق وهي من المحتمل الطلاق
وعبره لا يقع بها إطلاق إلا بالله

وفي القابون السوري م ٩٣ . يقع الطلاق بالألفاظ الصريحة فيه عرفادون
 حاجة الى بيه ، ويقع بالألفاظ الكسائية التي تختمل معنى الطلاق وغيره بآسية
 ومن هذا يلاحظ ان القاموسان استندا هذه المواد من المذهب الشافعي

. . .

مايقوم مقام اللفظ في التطبيق :

الطلاق بالكناية . والطلاق بالإشارة .

هل يجوز الطلاق كتابة ؟ . وهل يحتاج فيه لمطلق الى آية ؟ ثم هل
 تقوم الإشارة مقام اللفظ في الطلاق ؟ .
 قال الظهيرية والحميرية : لا يقع بالكناية طلاق
 وقال الجمهور يقع الطلاق بالكناية .

الظاهرية :

قال الظهيرية لا يقع الطلاق بالكناية لان اسم الطلاق قد ورد في القرآن
 الكريم على اللفظ لا على الكناية .
 قال ابن حزم " ومن كتب الى امرأته ، اطلاق فليس شيئاً ، وقال :
 قل الله تعالى « الطلاق مرتان » وقال تعالى : « فطلقوهن لعدتهن » ولا يقع في
 اللغة التي حاطها الله تعالى بها . وسوئله صلى الله عليه وسلم اسم يطبق على أن
 يكتب إنما يقع ذلك على اللفظ به فصح ان الكتاب ليس طلاقاً حتى يخط به
 اد لم يوجب ذلك نص .

الجمهوريه :

ودعم الحميرية الى ان الطلاق بالكناية من الحاضر لا يقع دون خلاف

وأما الكتابة من العائث فلا يقع بها الطلاق على المعتد المشهور عندهم .
 جاء في حواهر الكلام (١) « ولا يقع الطلاق بالكتابة من الحاضر وهو
 قادر على التلظ قولاً واحداً ، لما جاء في صحيح زرارة قلت لأبي جعفر
 رجل كتب بطلاق امرأته أو بعثت علامة ثم بداله بمعه قال ليس ذلك
 بطلاق ولا عتاق حتى يتكلم به » .

وفي «سرائر» (٢) قال شيخنا أبو جعفر (٣) في حديثه «ان كتب بيده
 انه طلق امرأته وهو حاضر ليس بعائث لم يقع الطلاق ، فان كان عائياً
 فكنت بيده ان فله طلاق وقع الطلاق .

وقال محمد بن ادریس « لا يقع الطلاق اذا كتب بخطه ان فله طلاق وان
 كان عائياً بمير خلاف ، لا يرعي لفظاً مخصوصاً يتلظ به المطلق ومن كتب
 ما تملظ بغير خلاف ولا اصل بقده المقد وثبونه ، ثم قال وشيخنا أبو جعفر
 قد رجع عما قاله في حديثه » .

وقال صاحب بحر الاحكام بعد ان ذكر رأي الطوسي السابق « وليس
 ذلك بجيد » (٤) .

الطلاق بالاشارة :

وقال الجعفر « يقع الطلاق بالاشارة من الحاضر عن النطق لانها الوسيلة
 للتعبير عن ارادته » .

في حواهر الكلام (٥) « ولا يقع بالاشارة قولاً واحداً الا مع المعص عن

(١) حواهر الكلام ٢٨٣/٥

(٢) السرائر ٣٣٨

(٣) هو ابو جعفر الطوسي .

(٤) بحر الاحكام ٢ ٥٣ .

(٥) حواهر الكلام المصدر السابق .

الطلاق فيقع. لأنه لا إشكال في أنه يقع طلاق الأخرس وعقده وإيقاعه بلاشارة
الدالة على ذلك .

وفي الروضة البية (١) « وطلاق الأخرس بلاشارة المهمة له »

• • •

مذهب الجمهور :

ودعت جمهور الفقهاء إلى أن الطلاق يقع بالكتابة المستبينة وهي التي تنقش
بعد كتابتها ويمكن قرائتها (٢) كما يقع بالقصد مع خلاف فيما بينهم في اشتراط
البينة في الكتابة أو عدم اشتراطها وفيها إذا كانت الكتابة بالعاط صريحة أم كانت
بالعاط كسائية . وهذه آراء المذاهب في الطلاق ، الكتبية والاشارة

الاحناف .

الكتابة المستبينة عند الأحناف قسمان مستبينة غير مرسومة ولاوى كمن
يكتب إلى زوجته باسمها وعمواها فمثلا « فلانة انت طالق » وأما غير المرسومة
فهي على خلاف ذلك كما ذكرت فلانة طالق أو زوجتي طالق دون أن يوجه
الكتابة إليها .

والفرق بين القسمين عدم أن الكتابة المستبينة المرسومة أن كانت بالعاط
صرحة فلا تحتاج إلى بينة فهو ادعى أنه لم يزوج فلانة لم يصدق . أما أن كانت
بالعاط كتابة فتحتاج إلى البينة . أما الكتابة غير المرسومة فتعتبر من الكتابات
ولا يقع بها طلاق إلا مع البينة سواء كانت بالعاط صريحة أم بالعاط كسائية
فالادعى أنه لم يزوج فلانا صدق في ذلك .

(١) الروضة البية ١/٢٧٤ .

(٢) أما الكتابة غير المستبينة التي لا يمكن قرائتها كمن يكتب في هواه أو على
سطح الماء .

قال ابن عابدس^١ : وإن كانت مستقيمة لكنها غير مرسومة إن نوى الطلاق يقع والا لا . وإن كانت مرسومة يقع الطلاق نوى أو لم ينو .
وقال الأحناف يجوز طلاق الأخرس ، لا إشارة لها ، الوسيطة للتعبير عن
إرادة التطليق .

جاء في الهدى^٢ : وطلاق الأخرس واقع ، لا إشارة لها صارت معهودة
واقعية مقام العودة دفعاً للصحة . ومن الطبيعي أنه كما حارت إشارته للتعبير
عن عزمه على الطلاق أن يصح طلاقه بالكتابة إن قدر عليها .
قال ابن أهمام^٣ : وهذا طلق الأخرس امرأته بالكتابة وهو يكتب جاز
عنه من ذلك ما يجوز على الصحيح لأنه عاجز عن كلام قادر على الكتابة فهو
والصحيح في الكتاب سواء .

المالكية :

وهذه المالكية أن روح إذا كتب أي زوجته بطلاقها وهو عازم على
ذلك يقع الطلاق بمجرد كتابته .
فإن الحرشي^٤ : أن الروح إذا كتبت أي زوجته أو إلى غيرها أنه طلقها
وهو عازم على ذلك فإن الطلاق يقع عليه بمجرد فرغه من الكتابة .
وقال : إن الكتابة تبصق الطلاق ، لا إشارة المفهومة التي تدل على وقوع الطلاق
سواء من الأخرس أم من السليم فإن كانت الإشارة مفهومة لدى من يراها
اعتبرت كالطلاق الصحيح لا تحتاج إلى بينة ولا إكراه لا مد من البينة لإيقاع
الطلاق بها .

(١) حاشية ابن عابدس على الدر المختار ٣٩/٢ :

(٢) الهدى مع الصح ٢٣ .

(٣) الفتح على الهداية نفس المصدر السابق .

(٤) الحرشي على حليل ١٨٩/٢ .

قال الحرشي^١ : ولزم الطلاق بالاشارة المعهدة بأن احتف بها من القرائ
ما يقطع من عاينها بأنه فهم منها الطلاق وهي كنه محبة فلا تقتصر الى بية وان
لم يقطع من عاينها بذلك فهمي كالكتابة الحفية فلا بد فيها من البية وسواء في
ذلك الاخرس والسليم .

الحنابلة

يصح الطلاق بالكتابة عند الحنابلة كما يصح بالاشارة من لا يقدر على البطق
لان الكتابة والاشارة تقومان مقام اللفظ وتعتبران عن عزم المطلق عن الطلاق .
قال من قدامة^٢ : ولا يقع الطلاق بغير لفظ الصلاق إلا في موضعين .
احدهما : من لا يقدر على الكلام كالأخرس اذا طلق بالاشارة طلق زوجته .
لانه لا طريق الى الطلاق الا بالاشارة فقامت اشارة مقام الكلام من غير بية
كالكساح . فاما القادر فلا يصح طلاقه بالاشارة كما لا يصح بكاحه . . .
ثانيها : اذا كتب الطلاق دون رواه طلق زوجته .

وي فهم من كلام ابن قدامة انه اذا لم يبر بالكتابة الطلاق فلا يقع به شيء .
ولكني وجدت ان الصحيح من المذهب ان الطلاق يقع بالكتابة من غير بية .
فقد جاء في الاضاف في بحث الطلاق بالكتابة^٣ : وانه اذا لم يبر يقع من غير
بية وهو الصحيح من المذهب . .

وفي المهرود^٤ : ومن كتب طلاق زوجته ورواه ، او لم تكن له بية
وقع وعنه لا يقع الا بية . اما ان يبر بالكتابة غير الطلاق فلا يقع
به شيء . .

(١) الحرشي عبي حنين ١٨٩ ٣

(٢) المهر ٨ ١١٢

(٣) الاضاف ٨/ ٢٧٣ .

(٤) المهرود ٢/ ٥٤

جاء في التقييد المشع المرادوي^(١) : وان موى محمود حطه او غم^٢
 امله قبل حكمها ، اي ان ادعى انه ما اراد الا بمحمود حطه حتى كتب طلاق
 زوجته يقبل منه ادعاؤه قضاء ولا يقع الطلاق .

. . .

الشافعية .

ولا يقع الطلاق لدى الشافعية بالكتابة الا اذا اقترنت ذلك بالية . كما تعتبر
 الاشارة المعهودة من الاحرس في طلاقه ، فان كاتب معهودة لدى الناس
 ولا يحتاج الى بية ، وما اذا لم يسمها الا بعض الناس دون احرس فتعتبر كتابة
 لا يقع بها الطلاق الا بالنية .

وقال الشافعية : ان الاشارة من القادر على الطق ، اطلاق لعو .
 جاء في عقد المباح^(٣) - واشارة طلق بطلاق لعو . وفي كتابه ، ويعتد
 باشارة احرس في العقود . فان فهم طلاقها كل احد صريحة ، وان احتج
 بمعه فظوب حكمه ، وان كتب طلق طلاقا ولم يسمه فلعو وان نواه
 فلا ظهر وقوعه .

وفي مختصر المرئي^(٤) : ولو كتب بطلاقها لا يكون طلاقا الا بانويته .
 وحسب ما ذهب اليه الشافعية من عدم الاعداد باشارة القدر على الطق في
 الطلاق لان الاشارة اعتبرت من الاحرس لعدم قدرته على الكلام ولا مرور
 لاغتراره من غيره طالما كان قادرا على التعبير عن رادته تعبيراً صحيحاً فيقال
 بكلامه الصريح .

(١) التقييد المشع من ٢٢٦ .

(٢) مفتي الفتاوى ٢/ ٤٨٤ .

(٣) مختصر المرئي ٤/ ٧٥ .

الزيدية :

التعبير عن ارادة الزوج بطلاق زوجته سواء كان بالكتابة ام بلاشارة
تعتبر من الكتابات لدى الزيدية لا يقع به طلاق الا بالنسبة سواء كانت باللفظ
صريحة ام كانت بالفاظ كتابية^١

١- جاء في الناح المذهب^٢ : « والكساة على صريين لفظ وغير لفظ - فعبر اللفظ
كالكتابة بالطلاق اي المرسمة وشارة الاحرس المهمة . »
وفي المتروع المختار^٣ : « والكساة على صريين : لفظ وغير لفظ - فعبر
اللفظ هو كالكتابة المرسمة . . »

وقد جاء عقب ذلك في الحاشية قول الشارح : « سواء كتب حررها او كسأه
وعلى هذا الكتابة لدى الزيدية تعتبر كتابة لا يقع به الطلاق الا بابه
هذه خلاصة ما ذهب اليه الفقهاء في يقوم مقام اللفظ في الطلاق .

• • •

ويظهر لي ان تشدد الجعفرية والظاهرية في عدم الاعتداد بالطلاق ان
كان بالكتابة تشدد لا مبرر له لان القصد من اللفظ هو التعبير عن ارادة
الزوج في مفارقة زوجته وهذا التعبير قد يكون بالالفاظ كما يكون بالكتابة
وحاصة ان كان الزوج غائبا^٤ .

١ - ذهب اساتذة الشيخ الصغير ان اب لطلاق - كتابة لدى الزيدية - كان بلفظ
الكتابة لا يقع الا بالنسبة والمقصود من كلامه ان الكتابة بلفظ صريح يقع به الطلاق بدون كتابة
لقد جاء في فرق الزوج من ١٠٠ أما اذا كانت عارضا باللفظ الكتابة فلا يقع الا بالنسبة
وان هذا ذهب الزيدية كما يدل على ذلك عبارة السراج - وان مثل هذا ذهب اساتذة الشيخ كمال
وقرأنا في مذكراته عليه السلام والقرآن والسنة من ١١٧ .

(٢) الناح المذهب ١١٩

(٣) المتروع المختار ٣٨٤

(٤) وكذلك فان القنوب المذموم يفسر على شكل معين للتعبير عن ارادة الزوج في
انائه ٩٠ من القانون المدني المصري - المبرر عن الارادة بكتابة اللفظ والكتابة بلاشارة
الشدولة عرفاً - راجع شرح القانون المدني محمد علي عرفة من ٥٦ الوسيط للداكتور
النبوري من ٢٣٩ .

كما اني اميل الى שתوضيح صفة طلاق في الكتابة لا يجوز ان يكون عري
الزوج منه مذهب ودون مجرد حرة عرفت من القصد الى طلاق سواء كان
باللفظ ام بالكتابة وسوف يعود الى هـ هـ البحث مطولا .
واما عي يتعلق باتارة الاخرس فيدولي انه لو اشترطت الكتابة على من
يقدر عليها بدل الاشارة كان ضمن تعبیر عن حقيقة مراد من لا يستطيع
التلفظ بلسانه عما في هـ هـ اذ الكتابة تقوم معه بالاعتد حينئذ هو تعدده

• • •

الفرع الثاني

المعلق على شرط وإضافة الى المنقول

الضيعة في وقوع الطلاق سواء كانت بلفظ صريح ام بلفظ كذا في هـ هـ
تكون مضمرة او معلقة على شرط او مضافة الى المنقول^١
فالطلاق المنقول هو ما كان بلفظ مضمرة او معلقة على شرط ولا مضافة الى
منقول كقول الزوج لزوجته أنت طالق وتترتب على الطلاق المهر
اثره فور صدوره

والطلاق المعلق على شرط هو ما كان بضيعة معلقة على شرط والمعلق
هو ربط حصول مضمون بحصول مضمون آخر كقول الزوج لزوجته

١- في امدد ٢٥١ من الاجزاء سرعة في الاحوال الشخصية الصلح المصداق
او لا يمكن ان يقع ان يكون محرر أو مضمرة كذا في هـ هـ من ضمة مضمرة
مضافة الى وقت وهذا يقع في حد وضمير هـ هـ مضمرة أو حادثة أو مضافة الى وقت
وهذا يتوقف وهو معلق على وجود شرط أو حادثة أو حصول شرط مضاف اليه وبعينه

ان دحات الدار فاص طابق . والجهة الاولى تسمى حجة الشرط و شامية حجة الحراء

ويترتب على الصلاح لمعلق على شرط انه لا يقع لا عند حصول عيوب
حالة الشرط وهي في امثال السابق دخول الزوج في الدار .

والإطلاق المضاف إلى المستقبل . هو ما يترتب صيغته من م يقصد وقوع
 الإطلاق فيه ويترتب على هذه الصيغة أنه لا يترتب أثر الإطلاق وحكمه إلا عند
 الوقت المضاف إليه .

والخلاصة ان الطلاق المنع يعقد متى في الحال ويعقده حكمه في الحال

والاصاف يعقد سبباً في الخل ولكن لا يترب عليه كما الاصل محي
الوقت اصاف اليه .

وما يتعلق بالإسعاد سلباً إلا عند وجود الشرط
والأصل في الحلاق أن يكون بصيغة منكرة ولهذا الخلاف بين الفقهاء
فمن أطلق بصيغة منكرة أنه يقع طلاقه إذا ما عرفت شروطه ، أما الخلاف فهو
في الصيغة المعقوفة على شرط والمضافة إلى المستقبل .

١ - المبرور التي تنسب الاحكام ارساء ١ - الانصار أي ثبوت حكم في احكامه
كما شاء القائل المبرور من قوله انت حاكم في حكمه مبتدئ من وقت وجود السيد المبرور عنه
فلا مقدمة ولا يتأخر عنه ٢ - الانقلاب أي ضرورة ما ليس صلة عنه كالتدبير فلا قال
ازوجهه ان طوقا واحد الذي كانت جميعه ان جعلت عنه الترتيب حكمه وهو انصاف .
لكنه بالمعنى لا مقدمة الا عند وجود شرطه وهو كلامها للانعقاد فاذا وجد الشرط انقلب
مما كان عليه الى حكمه ان كان عنه ٣ - ليس أي ان يشي ويظهر في الحال تقدم الحكم
كقوله ان كان احوال في احوال فانه في ثبوت الحكم في احوال وان كان في الزوج ذلك
انها غلبت من حيث الفرض ويبتدئ عنده من وقت زواجه يظهر لآخر لا بعد ذلك وبه علة
٤ - الاحتياط أي ثبوت الحكم في احوال مبتدئ من وقت كونه كالمصداق صحت
ثم صحت صحت بعد التمسك منه في حكمها بعد الفرض من وقت الفرض وعلى
ذلك تنسب صحتها في احوال بعد صحت لاحوال المعصية احمد واهل من ٢٦٦ .

أراء المذاهب في قابلية الطلاق لهذه الشروط^(١)

قال الظاهرة والجمهور : لا يكون الطلاق إلا بمجرد .
وقال جمهور الفقهاء - يصح الطلاق بمجرد ومعلقاً على شرط ومضافاً إلى
المستقبل مع حلف يسير فيما بينهم

رأي الظاهرية

قال الصعدي لا يقع إلا بطلاق المهر من علق صلافة على شرط أو إصافه
إلى من هو صاض وأروحية فائنة لأنه لم يرد في القرآن الكريم ولا في سنة
الرسول عليه السلام طلاق غير منجز .

ح^١ في المحي^٢ من قال : إذا جاء رأس الشهر فانت طالق أو ذكر وقتاً
ما فلا تكون طاقاً بذلك لا الآب ولا إذا جاء رأس الشهر . يرهان ذلك
أنه لم يأت قرآن ولا سنة بوقوع اطلاق بدت فقه بين الله تعالى الطلاق على
المدحون^٣ وفي غير المدحون^٤ ، وقال : ومن يتعد حدوده فقد
ظلم نفسه .

وقال ابن حزم : إن كل طلاق لا يقع حين إيقاعه من المحل أن يقع بعد
ذلك في حين لم يوقعه فيه .

• • •

الجعفرية

ودعم الجمهور أيضاً أي عدم وقوع الصلاق غير المهر من علق طلاقه

(١) راجع اندحل القفص للاستاذ مصطفى الرفاء ص ٣٦٨ .

(٢) المحي ١٠ ٢١٣

على شرط أو إصافه أي المستقل له تعلق زوجته لحصر صيغة الطلاق بفظ أنت
صالح كما سبق وذكرنا في بحث اصرح والكس

وقد جاء في جواهر الكلام في بحث صيغة صلاق . انه يشترط أن تكون
الصيغة محرقة من شرط والصفة ، ولا يصح تعليق صيغة ولا إصافه سواء أ كان
الشرط المعلق عليه واجب الوجود في المستقل أو على حطر الوجود فيه . ولم
أقف على خلاف فيه

وعبرنا بذلك بقولهم . ان صفة أدلة الحصر في قول أنت طاق يقتضي عدم
سببه الصيغة المشتملة على انفسه .

وفي المختصر المجمع " وبشترط تجريده عن الشرط والصفة .

غير أني وجدت في الروضة البهية أن الزوج إذا علق صلاق على شرط
موجود حال الوجود بالصيغة وقع "صلاق" فقط . أي صاحب الروضة البهية على
ما جاء في البهية الدمشقية " الصلاق لا يقع معلقاً على شيء أو شيء فقل . إلا
أن يكون بشرط معلوم الوقوع له حال إحصائه كما لو قال أنت طاق إذا كان
الطلاق يقع بل هو بغير وقوعه على أقوى ، لأنه حينئذ سير معلق

وأخيراً ان هذا تعليق صوري لا مسمى تعبيراً لأنه يشترط في التعليق أن
يكون أشرف على حطر الوجود لا على مر موجود وهذا محل إعتاق من جميع
المقهاء . وأنهم ذكروا في كتبهم أن الوقول ما أن كانت صيغة فوهما كانت طلاق
كان هذا طلاقاً صحيحاً .

• • •

مذهب جمهور الفقهاء :

ومذهب الجمهور أن الطلاق يصح تعليقه بشرط أو إصافه وزعم مستقل

(١) جواهر الكلام ص ٢٩ .

(٢) المختصر المجمع ص ٢٢٢

مع خلاف إسلامي فيما بينهم سوف يوجهه بحرف دون خروج على وحدة مجتمعا^{١١}
وحدة الجمهور فيما ذهبوا إليه . ان الحقوق والحقوق تعاليمهم
الدين آموه أرفو الحقوق وهو الرسول عليه السلام، المؤتمرون عند شروصهم^{١٢} .

الصيغة المضافة الى المستقبل :

اذا قبل الزوج زوجته بطلاق سطق سطق او بعد شهر واقم ، الدين او فموا
الطلاق بالصيغة المضافة الى مستقبل قسموا الى ربي :

عريق منهم قال . ان حلاق يقع في الحن وهو مذهب مالك وقول
سعيد بن المسيب والليث بن سعد وزر .

وحجة أصحاب هذا القول ان الزوج بهذه الاضافة قد جعل استباحة

(١) - انهم المتزوجون عند ارفو سطق . وبها اتفق او عدم قبولها الا انه اصح .

(٢) - مالا يصح تعلقه بأي شرط وهي :

١ - عموم التملك المذموم والبيع .

٢ - عقود المبادلات غير المالية كالزواج والخنوع .

٣ - الزهر والوصية .

(٣) - ما يصح تعلقه بأي شرط ويشمل :

١ - الاسقاطات المحضة كالطلاق والعتاق .

٢ - الوكالة والوصية والايضاء .

٣ - ما يصح تعلقه بالشرط الملازمة دون غيره كالكف والحوالة والادب المسمى بالتمارة .

وتقسم العقود عند الخصة بالنسبة الى اربعة

١ - عقود لا ينفذ ولا مبدلة كالوصية

(٢) - وعقود لا يصح مع الاضافة كالبيع

٣ - وعقود تصح صواب يكون له مخرج وفاء مبدلة في المستقبل كالاجارة

والطلاق والوكالة احكام الماملا الشرعية لمشيغ علي اخيف من ٢٢

(٢) المذهب ٩٣/٢ الروس النصير ١٥٩/٤ الثاني ٣٩٨/٨

زوجه الى أجل محدود ، ولفترة بين ايقاع الطلاق وبين وقوعه في الرمن
المصاد اليه بعد توقيتاً للكلح والوصء به وء في الكاح موقت وهذا
لا يجوز فتعسأ لتوقيت الكاح هذه المدة قلوا يقع الطلاق في الحال .
جاء في بداء المحمد ١٠٠٠ واما تعليق الصلاق فلا عدل المستقلة عن الاعمال
يوجد على ثلاثة اذ ب

واما ما لا يدم وقوعه كطلوع الشمس عدأ هذا يقع نأحرأ عند مالك ،
ودهب الحنفية والشافعية والحنابلة والزيدية الى ان الصبغة المضافة الى
المستقل يقع بها الطلاق في الوقت الذي صبب اليه .
وحدة اصحاب هذا الرأي ان صبغة المضافة الى المستقل هي تعليق للطلاق
على صفة معينة ، فاذا لم يوجد هذه الصفة فلا يقع طلاق
وأما ذكره اصحاب الرأي الاول من ان في الصبغة المضافة الى المستقل توقيت
للكاح غير صحيح ان التوقيت في هذه الصبغة هو للطلاق وتوقيت الطلاق صحيح .

. . .

اراء المذاهب :

جاء في بداء المتندي ٢ ولو قال انت طالق عدأ وقع عليها الطلاق
بطنوع القبر .

وفي المعني ٣ : وادأ وقع الطلاق في زمن وعلقه بصفة تعلق بها لم يقع
حتى تأتي الصفة والزمن .

وقد عدل ابن قدامه ذلك بقوله : - لأنه اراده ملك يصح تعيقه باحصات

(١) بداء المتندي ٢٨٢

(٢) داية المتندي ٦١٢

(٣) المعني ٣١٨

فمن علقه بصفة لم يقع فعلها . . . ولأنه نهى عن الإطلاق وضعه لم يوجد ثم يقع كما لو قال : إن طلق إن قدم الخرج وليس هذا توقيفاً للسكاح وإن هو توقيف للإطلاق وهذا لا يمنع .

وفي الم ب ١ . إذا علق الإطلاق شرط لا يستحيل كدخول الدار وبحي الشجر تعالى به هذا وجد الشرط وقع وإذا لم يوجد لم يقع .

وفي الدج المذهب ٢ . ما إذا علقه بمعلوم الحصول كظهور الشمس فإن علقه بالشمس لم يقع الشرط و كونه ثابت طابق ولا يقع وإن علقه بالآثار لم يثبت الشرط لم يقع إلا بحصول الشرط

• • •

الصيغة المعلقة على شرط .

هي كل صيغة افتوت بشرط من الشرط وبديل على ركن وقوع إطلاق به بادرة من ادوات الشرط ٣ . ولا امر بالمعلق عليه الإطلاق قد يكون مستحيل الوجود أو محقق الوجود و يكون على حصر الوجود أي بمقتضى الوجود فالشرط المستحيل الوجود كما لو قال : إن وجدته إن دخل المنزل في سم الخيط ثابت طاق فهذا لا يقع به الإطلاق عند جمهور الفقهاء مع ما رواه في المذهب الحنفي بعت على الوقوع ١ . أما إن كان شرط محقق الوجود كقوله : إن كانت السماء فوق ثابت طاق فهذا في حقيقته تعليق صوري إذ أنه أشبه أن يكون ما إطلاق المنع ولهذا يقع الإطلاق في الحال ٢ .

(١) أمود ٢ ٩٣ .

(٢) إتيان المذهب ٢ ١٣ .

(٣) ادوات الشرط : إن وإذا وممن وأي وكلما وهذه تعيد التكرار

(٤) المنقح ٨ ٣٨٤ .

(٥) الدر المنقح ٢ ٤١٧ . شرح المحرشي ٣ ١٨٩ . نهاية المحتاج ٦ ١٢٥ .

واما ان كان الشرط محال لوجود وهي الصيغة العامة كقوله ان دخلت الدار فست ترى هذه صيغته فعلق بها امر دخول الدار وروحة التي دخلت الدار طلقت وان لم تدخل لم تطلق .

هذه الصيغة الاحيوية يمكن ان تكون على عدة اقسام فاعلم ان هذه الصيغة
حين علق الطلاق .

١ . قد يكون قصد روح من الشرط مدلوله العموي وهو وقوع الطلاق عند حصول الشرط . وان كان حرج من الدار بدون ذلك فليس طاق ، وقصده في هذا الطلاق ان حرج بدون ادله

وقد يكون قصد روح من الشرط مدلوله السمعي من اجل ما مثلاً كقوله ان سافرت فست طاق ، هو بقصد سمعي من امر ولا يقصد الطلاق .

٢ . وقد لا يكون بروحه دخل في قصده ربه من يقصد من آخر على فعل شيء فيقول له ان لم يذهب معي فامرني طاق

٣ . وقد يقصد روح تعيقه صدق روحه بقوله عرجه معي ومن اوتركه كقوله . ان لم يذهب معي فامرني طاق .

٤ . وهذا يعلق بطلاق على امر صيغي لا دخل لارادة لاسيما في كقوله لروحه ان نصب الامطر بعد اسرع فاست طاق . وهذه الصورة تشابه الصورة الاولى .

وفي جميع هذه الصور يقع الطلاق حين وقوع الامر المعلق عليه ولا تختلف هذه صور بعضها عن بعض الا من حيث قصد المتكلم وبسته .

• • •

والكن حرفة من الغناه والشحوس وعلى رؤسهم من تيميه وميده ابن القيم
فرقوا بين هذه الصور الثلاثة في الصفة الحقة على شرحه وقالوا : كان قصد
الروح من هذه الصيغة حمل الامر على فعل وتركه وطلاق لا يقع وبعبارة
اخرى : لم يكن قصد روح من كلامه هذا نصيب روحه فلا تعتبر الصيغة
بل تعد لغواً ولا طلاق .

حاشیہ فی فتویٰ بی تبیین : . . . ہاں کمال مفصلاً یہ کہ بچت نہ الٹا نہیں
عرضہ وقوع : ہاں الامور کما انہ عرضہ وقوع التعلق ان وقوع الشرط
محکمہ حکم الخائف وهو من باب التمعن .

واعمال كتاب مقصوده وقوع هذه الامور كمن عرضه وقوع الاتفاق عند وقوع الشرط مثل ان يقول لامرأته ان تزوجي من حدك فان طلاقك يؤدي من كتاب عرضه ان يحلف عليم ايمنها و... وعنده لم يكن به عرض في طلاقها.

فإنما قاعدة يكون ظاهرهم المكره اليه من المبرر فيكون حلالاً وهو يكون
الشرط المكره المكره اليه من ظاهره ويكون مبرراً لتصدق دونه ذلك
«شرح» بقوله «فإنما»

الاحتمال في هذا ان يصرح ان من ذكره في مقصوده ان كان عوجه من
نفع هذه الامور وبعثت سحره او معلقة اذا قصد وقوعها عند وقوع الشرط .
وان كان مقصوده ان يخلط به وهو يكره وقوعها في حدث وان وقع الشرط
فمن اجل ان لا موقع له فيكون قوله من بعد ينبغي لانه لا يتصلين .
ومن هنا انظر الى ان الطلاق لا يعلق على شيء من احوال الزوج
موقع في معنى اي شيء ، وهو ما اريد به ان يعلق على فعل شيء معين ، او اخل على
تركيه ، دون ان يقصد ابرؤ به الطلاق .

قال ابن القيم في اعلام الموقعين (١) الخلف بطلاقه صحتن احدهما ان فعلت كذا فارت طالق والثانية الطلاق يرمى لا يفعل كذا .

والدفع الاخير هو ما يقصد به ايقاع طلاق كيان الزوجان على الطلاق بغير مصلح تقدمه اروحة لزوجها فقل ما ان دفعت لي مائة دينار فارت طالق فمما يتعلق به قصد المسكاه به ايقاع الطلاق حين حدوث الامر المعلق عليه وهو دفع المبلغ المذكور .

وروي ابن تيمية (٢) المشرع المصري حيث نص في ائدة ٣ من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٥ . لا يقع الطلاق غير المحرر اذ قصد به اكل على فعل شيء او تركه لا غير .

وحاء في ائدة ٩٠ من القانون السوري لا يقع الطلاق غير المحرر اذ لم يقصد به الا الحث على فعل شيء او المنع منه او استعمال استعمال القصد تأكيد لاخبار لا غير .

وهذا بعض قوايين لم نأخذ برأي ابن تيمية فالتعليق على الشرط صحيح ويقع به الطلاق دون مظهر اي قصد المطلق وبه حسب ما ذهب اليه جمهور الفقهاء

حاء في القانون الاردني

م ٧٥ : تعليق الطلاق بالشرط صحيح .

م ٧٦ : اصابه طلاق الى الزمان المستقل صحيحة .

. . .

وهو حكم الطلاق المضاف الى المستقبل في القنون المصري^١

هل تشمل المادة السابقة حكم الطلاق المضاف الى المستقبل ام انها جاءت ببيان حكم «الطلاق المعلق على شرط» .

اختلف شراح القنون فبعضهم يقول ان الطلاق غير ملحق بشئ لطلاق المعلق على شرط والمضاف الى المستقبل وبعضهم يقول ان الطلاق المضاف الى المستقبل يرجع في احكامه الى ما ذهب اليه الحنفية حيث لم تشر المادة اليه . يقول الأستاذ فصيحة الشيخ علي الحبيب في شرحه هذه المادة^٢ :

وليس يقصد بالطلاق المعلق على فعل شيء او تركه ، الا في نوعي طلاق المعلق اذ ذكرهما صيغة ملائمة على شرط واليمين . وعلى ذلك صار الحنفية يها عند نية ذلك لقوا من القول لا يقترب عليه طلاق .

ام اذا اراد الزوج بذلك طلاقاً وكان فيه وطء او حدوث الفروج المعلق عليه . وكان الطلاق مصفاً الى وقت مستقبل منه يقع . اما استدراكه لذكره مذكور فيسبيل الى الرأي الاخير فقد جاء في كتابه الزواج والفرقة^٣ :

وفي الواقع ان هذه المادة لا تشمل المضاف لانه يأن . حكم الميجر . ونحن مع الرأي الذي لا يلابادة صريحه بقوله الطلاق غير ملحق بشئ . المعلق على شرط والمضاف الى المستقبل .

وعلى هذا الطلاق اذا لم يكن مبرراً سواء كان مصفاً او من او معلقاً على شرط اذا لم يقصد به الزوج الطلاق فلا يقع .

• • •

(١) لوق الزواج من ١٢٨ .

(٢) الزواج والفرقة من ١٧٧ .

وأبنا في الطلاق غير المحجوز :

لم يشرع الله الطلاق لكونه من العقدة الزوجية على لسان كل روح دون سبب أو لأي سبب من جعل له وفقاً لمخصوصاً لا يجوز الطلاق في غيره فقل
«يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن» .

وسوف يرى في بحث الطلاق في الحيض أنه لا يقع منه الإثم الكريمة
ودعاء عن النبي عليه السلام «إذا طلق الزوج طلاقاً زوجته على
فعل من أمر طبيعي كمن طوب الخضر أو على شيء ولا قد يحدث الأمر
لمعنى عليه وروحه في وجه لا يحل فيه الطلاق من بعد» .

إن الله سبحانه وتعالى حين حدد - وهذا معيب للطلاق - يشير إلى أن
الطلاق يجب أن يكون محرراً لا معيباً على امرئ لا من وقت حصوله

ثم إذا حصل طلاق في وقت ما من مصير الزوجية في الوقت الذي ينتظر
فيه طلاقها كما في قوله تعالى في رأس «...» وكان الله في بدايتها فهي
هي زوجة في هذه المرة صريحة .

قال جمهور الفقهاء الذين أجروا الطلاق بالصيغة المضافة أنها زوجة ويجوز
له وطؤها؟ . . . قبل هذا معقول " . . . يشرع مع ثمة الزوجية ومصيرها
الطلاق بعد شهر وإمام؟

...

وحسب ما ذهب إليه جمهور المكاتب فإن يقع طلاق محرراً لا في
الاصح معنى «توقف في سكاك وهو شبه سكاك معة وهذا لا يجوز» .

ثم إن الطلاق كما رجحنا في بحثنا أن الأصل فيه الخطر ولا يباح إلا الحاجة
هذه الحاجة التي تدعو إلى الطلاق أما أن تكون موجودة حين تعليقه أو
إضافته الطلاق أو غير موجودة فإن كانت الأولى فليطلقها طلاقاً منجوراً أن
توفر شرط الطلاق وإن لم تكن الحاجة موجودة فأى داع يدعو
إلى الطلاق؟

وأما لأن في الطلاق وهي وإن كانت من فساد تعليق إلا أن الناس
استعملوها أكثر من الصيغة صحيحة في موضوعها ومعاملاتها بقولهم إنهم ورسولهم
لم يتعاملوا معهم وقد يكون ذلك كذباً وحيداً لا حاجة فيه
وهذا كما يحدث أن يتم في علام الموقفين لم يحدث لاني ومن الجاحل
النفسي واليه لم يشرعها أنه لاطلاق أي شرع اليمين للغير الصديق
في بية الجاهل وإن حدث فعليه كفارة لاطلاق زوجته .
ولهذا فاني أميل خصوصاً على المصلحة الزوجية ونحياً للعوس الذي شرع
له الزواح والمهدف الذي يرمي إليه الطلاق عدم وقوع غير الطلاق المنصور .
وهذا ما ذهب إليه القانون المغربي إذ نص :

في الفصل ٥٠ الحلف باليمين وإحرامه لا يقع به طلاق
وفي الفصل ٥٢ الطلاق لا يقع على فعل شيء أو تركه لا يقع

الفصل الثاني

« القصد »

هل يشترط قصد في الطلاق ؟ . أي هل يشترط أن يكون المطلق مقصداً لطلاق حتى يقع طلاقه أم أنه يقع الطلاق من كل مكان بمجرد أن يسقط اللفظ الدل على وقوعه سواء كان معبراً عن إرادة حقيقية أم لم يكن كذلك ؟ ..

للتعبير عن الإرادة مظهران . مظهر حرجي يعبر عنه - اللفظ - ومظهر داخلي هو قصد المرء وبنته . والأصل أن الإرادة صاهرة دليل الإرادة الباطنة^(١) . وعلى هذا فاستحدث في هذا الموضوع حالات التايه - بالنسبة للطلاق -

١ - أن تصدر من المكلف عبارة لطلاق وهو قصد إليها أي أنه يقصد اللفظ والاثر الذي سيترب عليه .

٢ - أن يقصد بعينه الطلاق أي أن يسوي طلاق زوجته بدون أن يتلفظ بشيء .

٣ - أن يقصد اللفظ دون أن يسوي الطلاق أي لا يقصد طلاق زوجته عما تنفذ به .

(١) راجع كتاب نظرية العقد للإستاذ الدكتور عبد الرزاق السبوري ص ١١ الملكية ونظرية العقد الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة ص ٢١٦ تفسير عن الإرادة في الفقه الإسلامي للدكتور وحيد الدين سوار ص ٣٧ .

٤ - من تصدر من المكاف عبارة الطلاق وهو لا يقصدها ولا يقصد اثرها
انما حمل على ذلك بدون ارادته .

او قد يكون في حالة لا يعرف فيها ما يقول .

٥ - وقد تصدر من المكاف عبارة الطلاق ولكنه لا يقصد هذا اللفظ انما
يقصد لفظاً آخر ومعنى آخر .

وتطبقاً لما سلف نقول :-

- حين تكون العبارة معروفة عن القصد يقع الطلاق بلا خلاف وقد يحشا
هذا في مسكت الصريح والكسبية . وراياً من يشترط نية مع اللفظ الصريح
ومن لا يشترط النية لا يلفظ المكناية^(١) .

* * *

(١) راجع المدخل القضي للاستاذ مصطفى الزرقاء ص ٢٤٦ .

المبحث الأول

هل يقع الطلاق بمجرد البتة بدون لفظ ؟...

١ - طلق زوجته بقلبه دون أن يتنطق بشيء ، هل يطلق زوجته بمجرد ما يواه أم لابد من لفظ يعبر عن قصد و رغبة حلاق
يكافئ بكون الإجماع على أن من صدق في نفسه فلا عورة بطلاقة إلا ما جاء
عن بعض أدلكيه من أن الطلاق سعي يقع لانه العورة بالمعنى وقد عزم عليه

أدلة من قال بوقوع الطلاق النفسي

- ١ - قوله تعالى : « ان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه بحكمه يك به الله » قدس
آله ان ما يحكمه في نفسه بحكمه عليه من صدق في نفسه فطلاقه صحيح
٢ - ما روى عن أبي هريرة أنه يقع طلاق بمجرد العزم عليه
وروى عن ابن سيرين فيمن طلق في نفسه أنه قال : ليس قد علمه الله .

أدلة جمهور الفقهاء :

- ١ - أن الطلاق لابد فيه من قصد مخصوص يدل عليه ، ودأوى الروح
طلاق بقلبه ولا طلاق لم ينطق به على خلاف فيما ذهب في أكثره القصد مع
اللفظ أو عدم اشتراط ذلك
٢ - واستدلوا بحديث رواه ابن ماجه : عن أبي هريرة قال قال رسول

(١) الفتى ٨/ ٢٦٣ .

الله ما الله تخور لامي عم يوسف به حدوده ولم يعمل به او تسلكم به
وما اشكرهوا عليه .

٣ - مروي عن عطاء وحر بن زهد : من طلق في نفسه فلس طلاقه ذلك بشيء
وعن دد بن الحسن : من طلق في نفسه فلس طلاقه ذلك بشيء .

وفي رأيي : لا يحل مؤخره عم في عمه عالم بضم منه ذيل واضح
عم يقتدره من بوي طلاق ولا يقع طلاقه لا اذا ظهر منه بضم بدن على ذلك
او ما يقوم مقام اللفظ من اشارة او كتابة .

وما جاء في ذلك من وقع الطلاق المسمى ضعيف لا يصح الاحتجاج به .
يقول ابن قتيبة في المصنف : لا بد من اشارة في انفسكم . واحدا الا انه
وليس فيه ان عمه في بحرية عند اشارة باحكامه بالشرع . وفيه بحسنة
في يده وبحرية في مخرج مذكورة . ومما يفتن من وقوع الطلاق باليه .
واما حديث : لا تحل راحة ولا حجة لمه فيه فان في سبيل الله عليه
وسمى قرب اليه ، العمل ولا عن يده .

يقول ابن حزم : وهو لا يجوز حجه ما عدوه لانه عليه طلاقا وسلاما
يعرف فيه اليه عن العمل ولا العمل عن اليه من جميعها . ولم يوجب حكما
ما حدهم دون الآخر ، وهكذا نقول ان من بوي طلاق ولم يقتدر به اوله
به ولم يسو . فليس طلاقا لا حتى يقتدر به ويسو .

• • •

(١) راد الحاد ٣٨/٢ .

٢١ - اعني ١٩٩ و : ان حرم على من يلحق الطلاق المعني عمي الكفر في النفس
وذلك الكفر من امر الكفر منه في حد حرم . خصوص سرية ولم . في الطلاق . من على
ان من طلق في نفسه رمة طلاق فقد كان . به ان سبب لا بد ان يدرك سبب عوب في
الكفر من الدين قالوا آمنة باقواهم ولم يؤمن قلوبهم . مخرج هؤلاء يتعوس القرآن من
على علم

المبحث الثاني

طريق الهازل

قد يطلق الروح بلفظ الطلاق وهو قصد ذلك ولكنه لا يقصد ترك اللفظ
أي وفروع الطلاق كما لو كان هازلاً فطلاق الهازل فيه قصد ما يستطاعه ولكنه
لا يسوي الطلاق ولا يقصده ، ذكر ذلك لجرد التبع والاعمال فهل يقع طلاقه ؟
قال جمهور الفقهاء يقع طلاق الهازل لأنه قصد به الاحتجاج إلى بية
وان أتى مقروناً وتزناً على نسبه هو من عمل الشرع لامن عمل المكاتب فمضى
طلاق الروح بكلام صريح تزنت عليه أثره سواء كان حداثاً هزلاً ، وقد
استدلوا على هذا بحديث ثلاث حد من حد وهو لمن جدد الشكاح
والطلاق والرجعة .

وقال آخرون وهو الظاهرية والحنفية وهريق من المالكية ، ان طلاق
الهازل غير صحيح لأنه لا عرف له ولا إجماع فلهذا لم يرد الطلاق بلفظه ، ولا طلاق
إلا مع قصد والنية القوية على . وان عرفه الطلاق فان الله سبحانه عزم .
وفي رأيي ان نقطة الخلاف في هذا الموضع هي حول اشتراط النية في
اللفظ صريح معظم الدين ولو يشترط القصد والنية مع اللفظ الصريح فلو
لا يقع طلاق الهازل والدم لم يشترطوا نية أو عرفوا طلاقه .

(١) قال ابن القيم في فتح القدير ٣/ ٣٤٧ :

ان هازلاً لا يرد به قصد غير مريد للحكمة ولا يلتفت لقدمه عدم الحكم .

راجع : فوق الزواج للاستاذ الشيخ علي الحقيف ص ٥٥

من قال بوقوع طلاق الهازل :

الاحداف . جاء في مجمع الانهر : ^١ « ويقع طلاق كل روح سافل بالعب . وكذا اللاعب والمأزول بالطلاق » .

الشافعية : جاء في الوجيز ^٢ امرل : لا يؤثر ذلك في منع الطلاق .
وفي من من مع ^٣ : « ولو خاطب بطلاق هازلا او لاعبا . وقع .
الحسابه . جاء في اشرح الكبير ^٤ : ان الصريح لا يحتاج الى بية بل يقع من غير قصد متى قل : انت طالق او عطقة او طلقك وقع من غير بية بغير خلاف لان ما يثبت له نقول بكسفي فيه به من غير بية ان كان صريحا فيه .
قصد المرح او الحد لقول النبي صلى الله عليه وسلم . ثلاث جدهن جد وهزلن حد . قل ان ندر اجمع كل من يحفظ عنه من اهل العلم على ان جد الطلاق وهزله سواء » .

الزيدية : جاء في الروض الصير ^٥ بعد ان ذكر حديث ثلاث جدهن حد . قل . « والحدب يد على وهوع طلاق اخرن ويد على ان الصريح لا يقتضي بية وهو مذهب اكثر العترة » .
وفي المتزع المختار ^٦ : « ويقع الطلاق .. ولو هازلا اي لم يقصد معنى الطلاق وان قصد امرل بالحد هذا عند من جعل الصريح لا يقتضي بية ومن جعله مقتضا فانه يقول لا يقع طلاق الهازل » .

(١) مجمع الانهر ١/٣٨٤ .

(٢) الوجيز ٢/٦٠٧ وفي مني المحتاج ٣/٢٧٩ .

(٣) المرجع السابق ٢/٢٨٨ .

(٤) اشرح الكبير ٨/٢٧٤ .

(٥) الروض الصير ٢/١٤٩ .

(٦) المتزع المختار ٢/٣٨٤ .

و لرجوع أى من اشترط في الصريح النية وحده^١ مذهب البه ثوبية
في اذترع المختار قوله : والمذهب^٢ يكفى في الصريح قصد بعض ولا يحتاج
اى قصد المعنى وعندنا ناصر والقرن صدق انه يعقرو الى قصد المعنى وهي
نية الطلاق .

المالكية .^٣ في محصر حبل^٤ : « ولزم ولو هزل » .

وقال الحرشي في شرحه : « أى ولزم الصلاق ب هزل بيقاعه انعاقابل
ولو هزل باطلاق لفظه عليه على المعروف خبر الترمذي : « ثبت هزل من حد » .
تسبه على ما جاء في بعض الكتب عن طلاق الهازل في المذهبين
الحنبلي والمالكي :

وجدت بعض الاضطراب في نقل المذهبين المالكي والحنبلي في طلاق الهازل
في بعض الكتب القديمة والحديثة فأردت الاشارة اليه
جاء في سبل السلام للصنعاني^٥ : « والا حاديت ذلك على وقوع الطلاق من
الهازل وانه لا يحتاج الى نية في الصريح واليه ذهب الهادوية والحنفية والشافعية
ومذهب احمد والناصر وصدقوا في ان لا يحد من النية مذهب حديث .
اما الاممال بالنيات .

وفي سبل الاوطار^٦ : « وحديث يحد على » . « بعض هزل لا يحد ركاح
او طلاق : او رجعة وقع منه ذلك
ما في الصلاق فقد يحد في نية والحنفية يبيروا : « ان في ذلك
احمد ومالك وقد لا انه يعقرو بعض الصريح أى نية راسدوا بقوله تعالى وان
عزموا الصلاق عداب على انفسهم لعنة واهزل لا عزم منه »

(١) المترع المختار ٤/٣٨٣ .

(٢) ح - الحرشي ٣/١٧٢ .

(٣) حبل السلام ٣/٢٣٦ .

(٤) في الاوطار ٦/٢٣٠ .

وقول استاذنا فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة^(١) وقد وافق ما بينك والشافعي
أن حبيبه وأصحبته أمسة للزول . وحالف أحمد ويرى يقع طلاقه عنده ، بعده
قصده إليه

وفي رأي أن سب هذا الاختلاف في الأمر يعود إلى اختلاف حول
معنى قوله أنت بي حرة في الماضي الماضي والكنى والحيث في اشتراط الية في العقد
الشرعي في خلاف مع الأمر وأن كان معنى أني حرة في اشتراط
اليه في العقد الشرعي لأن ذلك مقتضى قوله أنت بي حرة في من الدس اشتراطوا الله
قد عدله عن هذا الأصل الحديث : ثلاث حرة من حرة من حرة .
وعلى هذا ذهب حذرنا والمفتي عبد المالك أن طلاقه من واقع .

أدلة القائلين بوقوع طلاق الهازل :

١ - قوله تعالى . ولا تحذر . أنت حر وأنت حر . روى عن عمر بن الخطاب أن لرجل
كان يضمن امرأته ثم يبيع ويهون كتب لأمه أن يزل الله تعالى . الأء فقل
رسول الله صلى الله عليه وسلم . من طلق أو حرر أو كعم فقل ككبت لأعماً
مهم جاد .

وقال أبو الدوداه أن ذلك تأويل الآية وإنما تزات فيه فدل ذلك على أن
لعيب الطلاق وجده سواء^(٢) .

٢ - مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله ثلاث حرة من حرة من حرة من
جد : المكاسح والطلاق والرجعة^(٣) .

وهذا الحديث يدل على أن من طلقه زلاً وطلاقة جميع وذلك حمل للنس
على عدم الله واليه في فوائده وقت وهم لأن قاعدة عليهم . لأزمة هم .

(١) الاحوال الشخصية للشيخ محمد أبو زهرة ٢٨٦ .

(٢) أحكام القرآن للحنبل ٤٧٣ .

(٣) كشف القناع ١/٣٢٦ .

٣ - ان ترتب الآثار على الاسباب هو من عمل الشارع وليس من عمل المكلف . وهذا ماشر الروح سبب الطلاق وهو اللفظ الدال عليه كان اثره وهو لوقوع رادة الشارع لادراته سواء قصد ذلك ام لم يقصد . يقول ابن القيم في زاد المعاد " ان اهرل قصد لامر غير مريد لحكمه . وذلك ليس اليه في ان المكلف الاسباب ، واما ترتب مسبباتها واحكامها فهو الى الشارع قصد المكلف او لم يقصد . والمرتبة بقصد السبب اختيارا في حال عقله وتكليفه ، وهذا قصد ترتب الشارع عليه حكمه حد به او هرل .

• • •

من قال بعدم وقوع طلاق الهازل

ذهب القدرية والجمهور و فریق من الزيدية وقول عند المالكية الى ان طلاق الهازل لا يقع لعدم القصد اليه والعزم عليه
 « جاء في المحلى » بعد ان ذكر رأي من اوقع طلاق الهزل . واحتجوا
 بأثر من . : ثلاث حدهن حد .. وهي احاد موضوعه «
 ويقول من حرم : ان طلاق عاظمي به يطلق محرابه قصد بقائه
 كما امر الله تعالى .
 وفي جواهر الكلام ٢ « وجوزوا طلاق الهزل لانه قصد اللفظ والمعنى
 لكن قصد امرار . وقد رووا عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث حدهن حد .
 ولم ثبت الخبر عندنا بل من المقطوع به خلافه .
 ومن الزيدية لدر فوا يشترط اليه مع اللفظ الصريح فلو لا يقع
 طلاق الهازل وهم : الناصر والباقر والصادق ٢ .
 وفي المالكية قول بعدم الوقوع ذكره الدسوقي و « لمصداق »
 والحارثي ٦ .
 ودليل هؤلاء بعدم وقوع طلاق الهازل ١ أن الهزل لا عزم عنده ولا قصد

(١) امل ١٠ ٢٠٥

٢ جواهر الكلام ٥ ٢٧٤ .

(٣) التترع المختار ٧/٣٨٣ .

(٤) حاشية الدسوقي على التترع الكبير ٢/٤٢٨ .

(٥) مواهب الجليل ٣/٤٤١ .

(٦) الحارثي على خليل ٢/١٧٢ .

وفي رأيي أنه يجب أن نغرق في حارة في حلاق هارل

الحالة الأولى فيها كان المجلس يحسن لمحمد بن وهب ولا يختص به
أحد من أي عدد صدر فيه لا يقصد به إلا الأمر عهد لا خلاف في أن من
يطلق في هذا المجلس لا يقصد وقوع الطلاق .

أما الحالة الثانية فهي أنه حين هارل بعد وقوع حلاق في
حالة يختلف فيها من كان حاراً أم هارلاً .

وهي الحالة الأولى ترى أنه لا يقع طلاق هارل وفي الحالة الثانية يقع حلاقه .
ويمكن أن يتحقق بحالة لأمي أن يكون في الطلاق كما هو الحال في الروايات على
الطلاق . وفي ذلك ما يقتضي أن يكون له من جهة ما لا يقصد أن
ذلك بل يهدون عرساً آخر . وقد يكون معونه من جهة أخرى ومن عدة من
الحكومة إذا لو كان هذا . بعض النظم تعطي المرأة الفقيرة التي لا عائل
ها معونة فيستفيد منها الزوجان (١) .

ودان لقصد على الألاع والكذب في الضرر أو الكذب

حسن غريب ، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم .
وقال ابن حزم في المحلى ٢٠٤/١٠ بعد أن ذكر الحديث المذكور وقال أنها أخبار
موضوعة فإن إنا رويناها عن طريق عبد الرحمن بن حبيب . وهو كذا الحديث
بحول أن ما رواه عنه عن عبد الرحمن بن حبيب . وقولاً قالوا حدثنا عن عبد الرحمن بن حبيب . وهو كذا
حدثنا عن عبد الرحمن بن حبيب . أو من حبيب . وكذا عن حبيب عن أبي حنيفة عن أبي
أبي رسول . أنه صلى الله عليه وسلم قال : من قال : لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم
طلقت ثم راجعت . وهذا مرسل ولا حجة في مرسل .

(١) يقول أصحابنا أحسن قصه راجع عندهم في رواية في المذهب القوي من ٧٥٥ ورواه
الجزل في التصرفات بأحد طريقين

١ - أما بتصريح مقارن للنفذ من الطارئة أو أحدهما بأن يقول مثلاً
إني أبيع أو أعير هارلاً .

٢ - وما نواصحه بأنه رأى في بيع القبر حدثا عن أبي القاسم الذي يستعده هو غير
أو لمب لا يراد حكمه .

وفي هذا المعنى يقول فضيلة الأستاذ الشيخ أحمد إبراهيم نفعه الله برحمته^(١)
 وفي دعوى كقول أرى وجوب الأحادية ، وهو ادعى إذا قام دليل
 أو قرينة على امرل كان العقد غير صحيح والا حكم بصحة بناء على الظاهر .
 وهذا القول وجيه وبحسب الأحادية لأن الحديث صحيح الإسناد ، ولأن امر
 الزواج وطلاق ليس بهن فكيف يصحان مع عدم الرضا ؟ .

وبالمثل فالأحوال ثلاثة :

- ١ - حالة يظهر فيها ارضاء لا يدعى امرل والحكم فيها وضح .
- ٢ - وحالة يدعى فيها امرل ويقوم الدليل أو القرينة عليه وهذه بحسب
 فيها بتدليل العقد بؤ ولا على حكمة الشارع وعابته لصالح الناس
- ٣ - وحالة يدعى فيها امرل وعدم الرضا لكن لا دليل ولا قرينة على
 ذلك وفي هذه الحالة بحسب تصحيح العقد بحسب الظاهر إذا لا صرف تصرف
 الملاءمة عن حمة على حقيقته ومجرد الدعوى لا يكفي ، والا اضطربت المعاملات
 واختل نظامها .

وهذا ما تطمئن اليه النفس في هذا الموضوع .

• • •

(١) مجلة القانون والاقتصاد ، ع ٦٤ .

المبحث الثالث

طهريق المكره

هذا المكره شخص معبر حق على أن يصلق زوجته قبل يقع طلاقه اذا ما اخط
بالطلاق ؟ ...

قال الجمهور : لا يقع طلاق المكره .

وقال الاحناف : يقع طلاقه .

آراء الجمهور :

الشوعية . جاء في معنى المتنازع^(١) ولا يقع طلاق مكره .

الحنبلة وفي مختصر الخرق^(٢) ومن اكره على الطلاق لم يلزمه .

الماكية في شرح الخرق^(٣) اما من اكره على الطلاق فلا يلزمه شيء .

الزيدية في المتزع المتذر^(٤) ان المكره لا يقع طلاقه عندنا

الظاهرية . في المحي^(٥) وطلاق المكره غير لازم له .

الجعفرية . في حواهر الكلام^(٦) لا يقع الطلاق باكره ولا حار

ادلة من قال لا يقع الطلاق مع الاكره .

١ - قوله تعالى في سورة النحل^(٧) ومن اكره باقة من بعد ايده الا من

(١) معنى المتنازع ٢٨٩/٣ .

(٢) المحي ٢٥٩/٨ .

(٣) شرح الخرق ١٧٤/٣ .

(٤) المتذر المتذر ٣٨٣ .

(٥) المحي ٢٠٢١٠ .

(٦) حواهر الكلام ص ٢٧٢/٥ .

(٧) الا رقم ١٠٦ .

أكرهه وفيه مصيبات ، لأن ، ولكن من شرب الكفر صدرت عنهم عذاب من
الله ولهم عذاب عظيم .

دب هذه الآية بكثرة على أن الله وضع عن الكفر ذاك العقاب وهو
السبب وكما أن قوله خلاف ذلك . أكرهوا عليه ، كما دأب على مقصود
حكم ما هو دون الكفر بالأولى .

قال الآباء الأئمة في وضع الكفر عن نفسه من حال الأكره
واسقط عنه أحكام الكفر وكذا سقط عن الكفر . لأن الأئمة
إذا سقط سقط ما هو دونه بطريق الأولى .
وقال عطاء : الشرك أعظم من الطلاق ^(١) .

٢ . قوله " في حبه خلاصه " . ثم رده إلى ما حقه في حبه ^(٢)
عن أبي ذر العدي ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الله تجاوز
عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه " .
عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الله تجاوز
لأمي عما يوسوس في صدورهم من كذب من غير أن يعلموه " .
وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم : قال : " إن الله وضع عن
أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه " .
فدأب هذه الأحاديث على أن لا يعلق مع الأكره حكم وطلاق الكفر
طال ما لا يهدم ربه .

٣ . روي عنه عن أبي حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم : " إن الله لا يعلق ولا يعلق
في علق ، ولا يعلق الأكره ، لأن الكفر . سئل عليه أمره فلا بدري
ما يصح . يدل هذا الحديث على عدم ارتباط تعلق العلق في حقه الأكره ^(٣) .

١ . فتح الباري ٩ / ٢٢

٢ . سنن ابن ماجه ١ / ٣٢٢ .

٣ . نيل الاوطار ٦ / ٢٣٥

٤ - ما رواه البخاري عن ابن عباس قال : طلاق الكره والمسكره
ليس بحرث .^١

٥ - رواه البيهقي^٢ أن رجلاً أتى بحمل بشير عسل في زمن عمر بن
الخطيب فبذره مر به فوقف على الحبل فحصبه بقصمه أو يطبقها ثلاثاً فكرها
ثم ولاسلام فأنبت إلا ذلك فصالحه برئاً ، فله مهر أتي عمر بن الخطاب فذكر
له ما كان منه به ومعه إليه فقال : أرجع إلى أمك فندس هذا بطلاق^٣

• • •

وقال الاحناف يقع طلاق المكره :

١ - في البدائع^٤ : وماذا كره ، لزوج طلقه فندس بشرط عند أصحابنا
حتى يقع طلاق المكره عندنا .^٥

أدلة الفانلين بوقوع طلاق المكره :

١ - ما رواه البخاري^٦ : ما صحق ولا عن له من بعد حتى يسكن روح

(١) صحيح البخاري (الفتح الباري) ٤٢٠/٩ .

(٢) في البدائع ٢ .

(٣) اشترط الجمهور أن يكون الإكراه من حق أما لو كان إكراهاً من القاضي
لمحق ثبت للزوجة بطلاق وأبى الزوج ذلك ، قال القاضي على الصلح فطلاقه صحيح -

٢ أنه شرط في الإكراه أن يكون من حق الزوج .

١ - أن يكون الإكراه من رأي من حق ما يردده أو أن يكون من رأي من
لا يردده أو من رأي من لا يردده .

(٤) ألا يستطيع المكره دفع الإكراه عن نفسه .

٣ - أن يكون المكره من غير إكراه أو من غير إكراه أو من غير إكراه أو من غير إكراه .
والإكراه من غير إكراه من شخص آخر من المعروف أو من غير إكراه .

(٥) البدائع ٣ .

غيره ، ولأنه لم يفرق بين طلاق المكره وطلاق الطائع .

وقوله تعالى : وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تقصوا الأيمان بعد توكيدها . فلم يفرق بين عهد المكره وعهد الراضي .

٢ - وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : كل طلاق حائر إلا طلاق الصبي والمجنون . فدل على أن طلاق المكره حائر لأنه لم يستثن بالحديث المذكور .

٣ - ما رواه محمد بن الحسن : أنه عن صفوان بن عمرو الطائي أن امرأة كانت تمسح برأس زوجها فحدثت شهوة وحلست على صدره ثم حركته وقالت تنطلق ثلاثاً ولا يحدث فشدّها الله فأنث فطنقها ثلاثاً ثم جاءه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك فقال صلى الله عليه وسلم لا قبلولة في طلاق^١ .

٤ - ثم إن الأحاديف قدسوا طلاق المكره حتى طلاق المارل فقالوا إن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ثلاث حدهن حد وهرهن حد السكاح والطلاق والرحمة . قد سوى بين الحد والمزل في حين أن الحد يقصد أي اللهط وإلى حكمه بين المارل لا يقصد حكمه بل يقصد اللهط فقط . فدل هذا الحديث على أنه لا أثر للنية في إيقاع الطلاق ، وكذلك من المكره يقصد اللهط ولا يقصد الحكمي لأنزله وهو الطلاق فالمكره والمارل فيهما سواء لا يحتاج في كل منهما إلى نية ، وطلاقها واقع^٢ .

٥ - ثم أهم قرار : أن المكره محارفاً يسلك به حياءاً كادلاً إلا أنه

(١) الموهبة ٢/ ٢٢٠

(٢) فتح البدر ٣/ ٣٩ .

(٣) أحكام القرآن قسماً ٢/ ٤٧٢ .

(٤) الزبيدي ٢/ ١٩٥ .

غير راض بالحكم لانه عرف الشرين وحذر اموهما عليه . والاكراه يزيل اوصافه
ولكنه لا يزيل الاختيار (١).

• • •

مناقشة ادلة الاحناف فيما ذهبوا اليه :

١ - قولهم ان الآيات القرآنية لم تفرق بين مكره وعبر مكره في طلاق صحيح ، ولكن الآيات جاءت مطلقة والمطلق يقيد بسببه وقد استدل الاحناف انهم على عدم وقوع طلاق الصبي والمجنون بانه قد عيى ان الآيات ليست مصدقة ولا قاصرة على طلاق صحي والمجنون غير صحيح لانه غير مكلف فثبت ان هذه الحديث آخر يقيد بطلاق الآيات وهو قوله صلى الله عليه وسلم : «موت عن امني الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» .

والعرب حقة ان يحذر الاحاديث بوقوع طلاق المكره بدلاله ان لا تأتي الي حصة الاقرار في الطلاق مصدقة ولا يبعد ان يبيع المكره مع ان آية بيع جاءت أيضاً مطلقة بقرينة تعنى : وحل الله البيع وحرم لونه .

٢ - وأما حديث صفوان فقال ابن حزم عنه (٣) : وهذا خبر في غاية القوة ، وهو ان مسكر الحديث .

(١) لا اختيار في ذلك كتاب الاحاديث هو قديم ، وهو الذي ينسخه الشافعي حواه
أكان ذلك النص قولاً أم غير قول .

والاختيار لا يتناقض مع المهر ولا مع الإكراه .

أما الرضا فهو الاوتياح الى التصد والرغبة فيه .

راجع كتب الأعرار ٢ ، ١٥ نصرة المقدس شيخ محمد ابو وهرة ١٩٠ .

(٢) راجع في موضوع الإكراه عند من يثبت كونه منبه الاساءة شيخ زكريا نيردسي في

مجلة القانون والاقتصاد ص ٢٠٤ ج ٢ ص ٢٦٠ .

(٣) يعني ٢٠٣١ .

٣ وأما قياس المكره على إهزل فقياس غير صحيح لا مرس .

(١) أ لا إهل المقدس عليه وهو طلاق إهزل موضع خلاف بين القدماء فلا يصح القياس عليه .

٢ أ هذا القياس قياس مع الفروق لأن إهزلا يقصد اللفظ ولا يقصد الأثر فهو حين يكاد ينفذ حذوق الحكم وهو بكامل إرادته ووعيه ، إنما يهزل بحيث لا يقصد الحكم .

أما المكره فهو لا يقصد التنفيذ ولا الحكم لأنه لا ردة له فيما يكلم به .
والتريق لا كراهة عن إهزل لأن من بشره بكلمة إهزلا لم يقصد
وإن لم يردده . وأما المكره فإنه لم يردده ولا حدث فقياسه على إهزلا
غير صحيح .

٤ وأما قوله بالمكره محذور من إهزلا فإن إهزلا هو أن الشخص يعبر
دقيقاً لأنه لاخير مع الإكراه وإختيار أحد الألف من إهزلا لا على حرة
إختياره بين إختيار ضعيف لا يغيره به لأنه فاسد غير صحيح ولا أصل في التعبير
عن الإرادة أن يكون محذوراً إختياراً كاملاً لينقل بكلامه قصده ونيته .

وهذا قد رجحناه ذهب إليه الجمهور من عدم وقوع طلاق المكره وذلك
لأنه من الضروري حدوث لصحة أي تصرف أو إصدار عن صاحبه وهو يقصده
وهذا لا يكون من المكره لأن ما نطق به هو لا دعاءً عن حطر محذور
به لاتعبراً عن إرادته بالتطبيق .

• • •

طريق السكران

اختلف الفقهاء في وقوع طلاق السكران : ذهب جمهور الفقهاء الى ان طلاق السكران واقع وقيل فربق آخر لا يقع طلاقه . وسبب اختلافهم هذا ان الذين اوقعوا طلاقه ربطوا بين سبب السكر وبين اثره فقلوا اذا كان سبب السكر أمراً مباحاً كما لو شرب حمر للدواوي أو شربها مكرهاً فلا يقع طلاقه أما اذا شربها لمجرد دث فابطلاق واقع ونصرفاته فيه صحيحة .
وأما الآخرون فقد نكروا ان سكر يحد دثه فقالوا ان سكر يذهب العقل وبعد التصرفات وسواء كان سبب السكر مباحاً ام محظوراً فطلاقه غير واقع .

الذين اوقعوا طلاق السكران .

ذهب الحنفية والاشعية على خلاف فيما بينهم وشافعية في الجديد والحنابلة على المعتد بعدم وجمهور الزيدية ان طلاق السكران واقع اذا كان سبب السكر أمراً غير مباح .

الاجتهاد :

جاء في الفتح القدير " . ان السكر بسبب مباح كمن اكراه على شرب الخمر والأشربة المحرمة او صطر لا يقع طلاقه ومن سكر منها مختاراً اعتبرت عباراته . . وفي الفتح أيضاً : اذا شرب الخمر

فصدع فزال عقله بالصداع فطلق لا يقع^(١).

وفي المالكية تفصيل :

قال الخرشي^٢ في سبيل وقوع طلاق سكران وهذا مائة
في لزوم طلاق المسكر المكاف أو مسكره لا يخرج به عن التكليف ويلزمه طلاقه
ولو سكر سكرًا محرماً كخمر وسيد . وهذا إذا قصد ذلك المحرم . أما
إذا قصد كطه لسان أو ماء لم يرمه طلاق ولا حد فاف وبالله تعالى التوفيق
والعسى عليه ويصدق في طه أن لم يتم في دية .
وقد ذكر الخرشي ثلاثة آراء في المذهب .

١ - طريقة السحي وإن رشد في الخلاف في وقوع طلاق السكران
وعدم وقوعه في الذي في عقله شيء من المميز ولم يبلغ به السكر مداه أما
إذا وصل إلى حالة عدم التمييز فلا يقع طلاقه لأنه كالجنون حينئذ والخلاف إذن
في الذي معه بقية من عقله .

٢ - ودع الماروي أن طلاق السكران واقع سواء أميز أو لم يميز
على المشهور في المذهب .

٣ - وقال ابن بشير أن ميز السكران وقع طلاقه باتفاق وإما أن كان
عديم التمييز فيقع طلاقه على المشهور .

(١) وقد علمنا ذلك صاحب الفتاوى بقوله «أن الحكم لا يقع أن عقله بالشرع
ولا بعد عدم صلاحه العقل أعني الصداع بفهمه» ثم «وهذا لا ينافي مع كون لا حد» وبوتنا
فأشرب ليس موصوعاً بالصداع بل مثل الصداع إيماناً عند استحداث الجاهل له في ذلك الوقت
فصار الشراب الذي وجدته الصداع الذي به روائ بعض كسر البصيرة لما لم يكن موصوعاً
للحمية لم يوجب التشديد بل تنوع المرض فلم يصف روائ العقل بأنه يشدد بخلاف
الشراب الذي لم يحدث عنه صداع مزيل للعقل بل راب به حيث يتعلق به التشديد لإصافه روائ
للهن إليه وهو البصيرة .

(٢) شرح الخرشي ٣ ١٧٢

الشافعية :

جاء في معنى الاحتاج ^{١١} السكران اتعدى سكره ان شرب حمراً او دواء
محتماً حاجة فلا يقع طلاق لعدم تعديبه .

الحمللة

جاء في مختصر الحرقى ^٢ عن ابى عبد الله رحمه الله في السكران روايات
رواه يقع ^٣ في رواية لا يقع ورواية يتوقف عن الخواب ويقول قد اختلف
فيه اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .
وبقول ان قدماه في شرجه اما اتوقف عن الخواب فليس بقول ..
ويبقى في المسألة روايتان .

ورجح ان بسببه عدم الوقوع في الاحتيارات العلمية ^٤ ولا يقع
طلاق سكران وهو سكر محرم وهو رواه عن الامام اخذوها ابو بكر .
ونقل الميموني عن احمد الوجوع عما سواها فكل كدت أقول يقع طلاق
السكران حتى تبينت فغلب على أنه لا يقع .

وقال ابن القيم في راد المعاد ^٥ : وعدم الوقوع .. مذهب احمد في احدى
الروايات عنه وهي التي استق عليها مذهبه وصرح رجوعه اليها .
غير اني وجدت ^٦ ان المذهب هو وقوع طلاق السكران فقد جاء في
الاصناف ^٧ ان في وقوع طلاق السكران ، وينبأ احداها يقع
وهو المذهب .

• • •

(١) مني المحتاج ٢/٢٧٩ .

(٢) مني ١/٢٥٥ .

(٣) الاحتيارات العلمية ص ٩٥٠ .

(٤) راد المعاد ٤/٤٠ .

(٥) الإصناف ٨/٤٣٣ .

الزبدية .

جاء في المتنزه المختار ^١ : ان السكران ولو كان راسل العقل فان طلاقه واقع في لاصح . وهو قول الجمهور من علماء . واداء ايصح له الحجر لم يقع طلاقه .

ادلة من قال بوقوع طلاق السكران :

١ - قال الله تعالى : يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون .

وروجه الاستدلال في هذه الآية ان الخطاب للمؤمنين اما ان يكون موجها اليهم حال سكرهم وحينئذ فهم مكافون للأمر واضح . واما ان يكون موجها اليهم فحين سكرهم فدل على اهم مكافون أثناء السكر بعدم القيام بالصلاة حتى يعموا ما يقولون لأنه لو لم يكونوا مكافين حال سكرهم لما وجه اليهم الخطاب .

فوجه الخطاب الى المؤمنين حال سكرهم او تكافئهم بعدم القيام بالصلاة حتى يعموا ما يقولون دليل اعتبار اراذلتهم واعتدال حال سكرهم .

قال ابن ابي عمير في فتح القدير ^٢ بعد استدلاله بهذه الآية على وقوع طلاق السكران : ولانه ان كان خطا له حال سكره قصر . وان كان قبل سكره يستلزم ان يكون مخاطبا في حال سكره .

٢ - ان صب روال عقل السكران هو معصية فلا يزول عنه الاثم ولا الخطاب عقوبة عليه ووجرا به بخلاف حاله كان سبب السكر مباحا فلا يقع طلاقه ^٣

٣ - قالوا ان ربط الاحكام باسمها اصل في الشريعة واطبق سبب لوقوع المرفة من الروح فيسمى ترتب الاثر عليه فاما ما طلق الروح

(١) المتنزه المختار ٢ / ٣٨٢ .

(٢) فتح القدير ٣ / ٤١ .

(٣) الزيلعي ٢ / ١٩٦ الهدى ٢ / ٨٢ .

زوجه سواء كان سكرانا ام غير سكران فقد باشر حسب العرقه ان يترب
الاثر وهو وقوع الطلاق^(١).

٤ - ما روي عن النبي عليه السلام انه قال : « كل الطلاق حثر الا طلاق
المعتوه » ومثل هذا روي عن عيسى بن طاسو ابن عيسى ومعا ان السكران
غير مستثنى في الحديث فطلاقه واقع^(٢).

• • •

مناقشة هذه الأدلة :

١ - اما استدلالهم بالاية فلا تعيد ان السكران محطين حال سكرهم بل
وجه الخطأ لهم حال صحتهم ومعنى الآية ان قول السكران غير معتبر لانه
لا يعلم ما يقول .

يقول ابن حزم^(٣) ان الله تعالى ان السكران لا يعلم ما يقول . فمن لم
يعلم ما يقول فهو سكران ، ومن علم ما يقول فليس سكران ، ومن سكر
الله تعالى انه لا يدري^(٤) ما يقول . فلا يحل ان يلزم منه من الاحكام لا طلاقا
ولا غيره لانه غير محظ اذا ليس من ذوي الالاب .

٢ - واما ان اعتبار طلاق السكران بقوة لمن سكر سكران محرما والله قد
شرع عقوبة السكر فلا يجوز ان يعاقب المرء على جرعة اكثر من عقوبة واحدة .
قال الطحاوي : « ولا يحذف احكام فاقد العقل من ان يكون ذهب عقله
بسبب من جهة او من جهة غيره اذ لا فرق بين من عجز عن القيام في الصلاة

(١) الزوس التصحيح ١/ ١٥٩ .

(٢) المني ٨/ ٢٥٥ .

(٣) محيى ١٠ ، ٢٠٨ .

(٤) نيل الاوطار ٦/ ٢٣٧ .

بسبب من قبل الله أو من قبل نفسه كمن كسر وجبل نفسه فإنه سقط عنه عرض القيام .

٣ - وأما قولهم إن روط الأحكام بأسسها أص في الشريعة فهذا صحيح ولكن هذا السبب هو موضع الخلاف . فمن قال إن طلاق ما قد الإرادة السكران الذي لا يعي ما يقول هو صواب يترك أثره عليه " .

٤ - وأما استدلالهم بقوله عليه السلام : كل الطلاق حائر الاطلاق لمعتوه . فهذا حجة عليهم لأن المعتوه هو من لا عقل له أو من كان لا يدري ما يتكلم به وبعبارة أخرى هو من كان ضعيف الإدراك لا يعي ما يقول والسكران ما قد الإدراك فطلاقه لا يقع . لاولى .

الذين قالوا لا يقع طلاق السكران :

وهذه الظاهرة والحقيقية وفريق من الكرامية والأحناف والريضة والمالكية ورويه في هـ أحمد رحمه هريق مهم بعدم وقوع طلاق لسكران . وهو مذهب عثمان بن عفان .

وقال بعدم وقوعه أيضاً : القاسم بن محمد طوس ورويه بن عبد الرحمن والليث وأصحاب ابن راهو .

جاء في المحلى " وطلاق لسكران غير لازم " .

وفي السرائر " قال أبو حنيفة في طلاق الرجل امرأته وهو زائل العقل سكران أو خمران وما أشبهها كان طلاقه غير واقع " .

وهو في المذهب في طلاق السكران . " وروى المروني أنه في قديم لا يصح ظهاره والطلاق والظهار واحد .

(١) رد المحتار ٤٠٤ .

(٢) المحلى ١٠/٢٠٨ .

٣ - سرائر ٣٢٧ .

(٤) عبد ٣٤٠ وهـ ذكر صاحب المذهب أن الصحيح هو الوموع أيضاً وهو من

٥ - يصح طلاقه ولا واحداً وليس عدواه المروني حجة البصير راحة الله عن غيره .

من أحدنا من قل فيه قولان أحدهم لا يصح وهو اختيار المرتضى وأنه
ثور لانه زائل العقل فأشبه الثائم أو مفقود الإرادة فأشبه المكره .

وفي الصحاح بقدر (١) وقال بعدم وقوعه زهر وهو محذور كرحي والطحاوي
ومحمد بن سلمه من مشايخه .

وحاء في مختصر الطحاوي (٢) في كتاب الأشربة : قال أبو جعفر : السكران
عندي في أحكامه كالجنون وبه تأخذ (٣) .

ومن المالكية ذهب بن رشد والساحي إلى عدم وقوع طلاق السكران عديم التمييز
ورواية عبد الحامد : حاء في الانصاف (٤) والرواية الثانية - لا يقع .
اختاره أبو بكر عبد العزيز وابن عقيل ، واحتاره ابن رجب .

وقال الزركشي : ولا يحصى أن أدلة هذه الرواية أظهر . ونقل أبو طالب
الذي لا يأمر بالطلاق ، بما في حصة واحدة ، والذي يأمر به . ففي ما ثبت ، حرما
عليه ، وأباحها لمبره .

ولهذا قيل : أنها آخر الروايات .

وقد سبق أن ذكرنا أن مذهب عدم الوقوع هو مذهب ابن قتيبة
وابن القيم أيضاً .

(١) صحاح بقدر ٣ ٤ .

(٢) مختصر الطحاوي ص ٢٨٠ - ٢٨١ .

(٣) عولاد كنوز محمد يوسف موسى في كتابه ، لأحوال الشخصية في هامش الصفحة ٢٦٤

«راجع مختصر الطحاوي ص ١٩١» وفيه أن طلاق السكران حذر عنه .

ولحق ابن الطحاوي سبق في جمعه المذكور رأي مذهب ابن قتيبة فقد أباه مبرها
في باب الأشربة كما نقلنا عنه في المصدر السابق .

(٤) الانصاف ٨ ٣٤ .

وحاشي حواشي المتزوج المختار^(١) في طلاق السكران . و وعد أحمد بن يحيى
وانو طالب لا يزمه شيء .

أدلة القائلين بعدم وقوع طلاق السكران .

١ ان السكران فقد الإرادة فهو أشبه بالجنون ومما ينطبق به لا يعبر
عن قصد وتصميم فعارضته ملغاة لأثرها ، وكل ما يصدر عن السكران من طلاق
لا يؤخذ به واستدلوا على هذا بحديثين :

أولهما ما جاء في صحيح البخاري أن حمزة عم النبي صلى الله عليه وسلم
دخس عليه مرة وهو سكران فقل له : وهل أمم . لا عيب لائي ، فم يكلمه
الرسول عليه السلام بل تركه وخرج .

وروي الاستدلال في هذا الحديث ان السكران لو كان مؤاخذاً بقوله
لا اعتبر منه هذا الكلام ردة وكهراً ، ولما رأينا النبي عليه السلام يتركه ويخرج
دون عقوبة يدل على أن السكران غير مؤاخذاً بقوله .
قال ابن حجر في هذا الحديث^(٢) :

« من أقوى أدلة من لم يؤخذ السكران به يقع منه حال سكره من
طلاق وغيره . . . »

وقد رد الآخرون على هذا الاستدلال بأن هذه القصة وقعت قبل تحريم
الخمر وبذلك فقد سقط عنه حكم ما نطق به .

ويمكن الجواب على هذا بأن الموضوع لا يتعلق بحرمة أو إباحة شرب الخمر
لأننا لم نعرض إلى عقوبة شرب الخمر في استدلال هذا . إنما لا مريته لمق مؤاخذاً
السكران . ما يصدر عنه هل هو مشنوع عن قوله أنه غير مشنوع .»

١ شرح المختار ٢/٣٨٤ .

(٢) فتح الباري ٤/٣٢٠ وذلك حين دخل علي بن أبي طالب يشكو في النبي عليه السلام
خمره حيث قدر له يبرئ .

ثانيها ما ورد في قصة ما عر حبي أو بالزنا أمام النبي صلى الله عليه وسلم
فأمر من ينسكه ليعرف هل هو سكران فلا يؤاخذ به بقوله أم هو صاح
بعبقه^{١١} يدل هذا على أن السكران غير مؤاخذ^{١٢} .

٢ - أنه ذهب عثمان بن عفان قال : ليس نجس ولا السكران طلاق^{١٣} .
قال ابن المنذر : هذا ثابت عن عثمان ولا علم أحدنا من الصحابة^{١٤} .
وهو رواه عن ابن عباس . جاء في مستقى الاحكام وقال ابن عباس :
طلاق السكران والمسكره ليس بمحاضر^{١٥} .

■ ■ ●

[illegible]

والذي اراه : ان الاثرل في الطلاق أنه يكون عن عزم وتصميم
والسكران هو ما قد الوعي لا يعلم ما يقول لما يصدر من به من لعاط لا يعيها
عنى لانها لاتعبر عن اراءه والعبرة في كل تصرف أن يكون معبواً عما
في نفس المكاتب .

ولهذا في راجح مذهب اليه الفقهاء في عدم وقوع طلاق السكران وكل
من سكر فمثل حتى لم يعد يعرف مذهب في الكلمات والاعظم فلا يقع طلاقه ، سواء
أكل سكر محرماً أم مباحاً كما وكاب للتدواي لانه لا يجوز ان يكون التفرق
عن الزوجين عقوبة طلاق لمن يتعاطى السكر لانه له عقوبة حددها الشارع له
بقول ابن تيمية ؛ بعد ان راجح مذهب عدم وقوع طلاق السكران (١) .
وومن تأمل اصول الشريعة ومقاصدها بين له ان هذا القول هو الصواب وان
ايقاع طلاق السكران قول ليس له حجة صحيحة يعتمد عليه .

ما ذهب اليه القانون :

م ١ من القانون المصري و م ٨٩ من القانون السوري لا يقع طلاق
سكران .

وبلاحظ على هذه المواد ان لم تضع دمبراً للسكران ونحن نرى انه لا يجوز ان
نقول لا يقع طلاق كل سكران بل شترط في السكران ان يصل به السكر الى الحد
الذي لا يعي به ما يقوله وما يصرف به . حينئذ يكون فقد الادراك اما اذا
كان يعي ما يقول ولو كان سكراناً فطلاقه واقع .

وهذا ما ذهب اليه قانون المغربي حيث شرط في السكران ان يصل
به السكر الى درجة معينة .

الفصل التاسع و الاربعون .

لا يقع طلاق السكران اذ صح .

• • •

طريق النضبان والمرهوش

طلاق النضبان قال بعض الفقهاء لا طلاق في العصب واستدلوا بحديث روى السيدة عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا طلاق ولا عتاق في اطلاق^(١) .

جاء في كتاب العروع^(٢) روى الامام احمد لا طلاق ولا عتاق في اطلاق قال في رواية حنبل يريد به عصب ذكره ابو بكر حرمياً ولم يذكر خلافه ، وقال ابو داود واطه العصب

وجاء اعلام الموقعين^(٣) في تفسير كلمة اطلاق وقال الامام احمد في رواية حنبل : هو العصب ، وكذلك فسر ابو داود . وهو قول القاضي اسمعيل بن اسحاق احمد انه المالكية ومقدم فقهاء اهل العراق مهم ، وهي عنده من لعو اليسين ايضاً ، فأدخل بين العصبان في لعو اليسين وفي بين الاطلاق .
وقد رأيت في بحث الاكراه من استدل بهذا الحديث على عدم وقوع طلاق المكروه حيث فسر الاطلاق بالاكراه^(٤) .

والحق كما يقول ابن القيم : ان العصب قد عتق عليه باب الفصد شدة عصبه وهو كالمكروه ، من العصب اولى بالاعلاق من المكروه لان المكروه قد

١ العروع ٣ : ١٧٤

(٢) اعلام الموقعين ٣ : ٦٤ .

٣ جاء في فقه الداري لاعلام الاكراه عن المشهور لان المكروه يعق عنه عرقه . وفيه هو الممنوع في العصب . من المراض الاطلاق حرج في الدنس وليس كل من وقع له فارق عقله .

(٤) اعلام الموقعين ٣ : ٦٥ .

(٥) هو عند الله من عصى

قصد رفع الشر الكثير بالشر القليل الذي هو دورته فهو قصد حقيقة ، ومن هذا
 اوقع عليه الطلاق من اوقعه ، واما العصبان فابوابه باب الطلاق باب القصد والعلم
 عنه كالعلاقة عن السكران واجنون ، فاب العصب عول العقل بعثله كما بعثله
 الخمر ، بل اشد ، وهو شعبة من الخبث ، ولا يشك فيه النفس في ان هذا
 لا يقع طلاقه ، وهذا قال به الامام الذي دعاه رسول الله ﷺ فلقه في الدين ، انما
 الطلاق عن وطء ، ذكره البخاري في صحيحه ، اي عن غرض من المطلق في
 وقوعه ، وهذا من كمال فقهه رضي الله عنه واحابه الله دعاه رسول الله ﷺ ، اد
 اللفظ انما يتوالت عليها موجبها لقصد التمسك بها ، ولذا لم يؤخذوا الله بالهوى
 في ايماننا .

طلاق المدهوش :

المدهوش هو من فقد تمييزه فترة من الزمن حتى فيها اي لم يكن في وعي
 تام عطلق وهو لا يقصد الطلاق لان ارادته غير صحيحة في ذلك الوقت .
 ويقول ابن عابد : " فادي يسمي التعويل عليه في المدهوش وبحوه انما
 احكم بعلة الخلل في احواله واقعه له الخرجة عن عاقبه ، وكذا يقال فيمن احتل
 عقله لسكر او المرض او لمصلحة فاجأته في تمام في حال غيبة الخلل في الاقوال
 والافعال لا يعتبر اقوله وان كان يعلم ويريد لان هذه المعرفة والارادة
 غير معتبرة لعدم حصولها عن ادراك صحيح .
 والى هذا ذهب الاحناف ان طلاق المدهوش غير صحيح فبعضهم أحق
 بالحنابلة وبعضهم امره له حالة حجة كما قدرها ابن عابد .
 وحده في الفتاوى الخيرية " اذ المصريح به عدم وقوع طلاق المجنون واعتباره
 والمدهوش و ..

(١) حاشية ابن عابد ٤٣٨/٢ .

(٢) الفتاوى الخيرية ١٠٧ .

ويبدو لي ان طلاق المدهوش عند الاحمد كطلاق العصاة عند الحنابلة
فكل من العصاة والمدهوش غير تام الوعي وغير صحيح الارادة فهو اذا
طبق لم يعتبر طلاقه عن قصد، كطلاق وهذا لا يعتبر طلاقه .

وما يؤيد وجهة نظري هذه ان ابن عابدين وهو يشرح طلاق المدهوش
استشهد بهن القيم في شرحه طلاق العصاة وقال : - والذي يظهر لي ان كلا
من المدهوش والعصاة لا يلزم فيه ان يكون بحيث لا يعلم ما يقول بل
يكتفي فيه بقلبه المدهيان واحتياط الجدل بالهزل (١) .

والذي اراه (٢) لا بد من وضع صابط صحيح معقول لوصف كل من
العصاة والمدهوش اذ لا يصح ان نقول ان طلاق العصاة لا يقع
لأنما حيث لا يجد شخصاً يطلق روحه وهو راس عا وهي حالة الرضا اذ
كل طلاق إنما يكون في حالة عصب فمن يقول لكن اوانك ان الطلاق غير
واقع (٣) فهو كان الامر كذلك لم يقع على حد طلاق لان احداً لا يطلق حق
بعصب (٤)

لا بد في رأيي من وضع معيار دقيق للعصب والمدهش وغيره طال ان
الاصل التعبير عن ارادة المصنوع فكل طلاق محتمل ان يصدر عن ارادة صحيحة
ووعي تام وقصد اما اذا اختل الوعي فصدر عن لروح طلاق وهو في حالة
يعلم عليه فيها عدم الادراك الدم بحيث يجهل بين الحد واهل فلا يقع طلاقه .

وقد قسم ابن القيم العصاة الى ثلاث حالات في كتابه راد المعاد وقد نقدها
عنه ابن عابدين ايضاً - (٥) .

(١) حاشية ابن عابدين ١٣٨/٢

(٢) الدرر الكامنة من كتاب الحاشية ٢/٥ - في بحث قيم عن طلاق العصاة

(٣) الروض النضير ١٦٦/٤ .

(٤) راد المعاد ١٤٢ .

- (١) ما يزيل العقل فلا يشعر صاحبه ، قال وهذا لا يقع طلاقه بلا نزاع .
- (٢) ما يكون في مباديه بحيث لا يمنع صاحبه من تصور ما يقول ويقصده ،
فهذا يقع طلاقه بلا نزاع
- (٣) ان يستعجم ويشند به فلا يزيل عقله الكلية ولكن يحول بينه وبين
نيته بحيث يعدم على ما شرط منه ادرا ان هذا محل نظر وعدم الوقوع في هـ .
- الحالة قوي متجه .
- ونعدم ان ذكر ابن عابد بن تقسيم بن نعيم للعصب قال : وهذا الموافق
عندنا لما مر في المدهوش .
- وبعد انتمرقه بين طلاق العصب ، والمدهوش احد القرون السوري ادبص -
- م ٨٩ ف لا يقع طلاق السكران ولا المدهوش ولا السكر .
- ف المدهوش هو الذي فقد ، ير . من عصب او غيره ولا يدري ما يقول .

• • •

المبحث الرابع

طريق الخطي

الخطي من سبب لانه لي لفظ لا يقصد من خط لانه ولفظ بالطلاق وهو لا يقصد دالت بل يقصد معنى حر كما لو اراد ان يبدي روحه فخطت ساءه فكان لما اتى طائقي فهل يقع طلاقه ؟ . .

قال الاحناف : يقع طلاق الخطي لان القصد ليس شرطاً في صحة الطلاق وقال جمهور الفقهاء لا يقع طلاق الخطي :

الاحناف :

سواء في الدائع (١) . وكذا كونه : مدّ ليس شرط حتى يقع طلاق الخطي ، وهو الذي يريد ان يتكلم بغير الصلح وسبق لانه بالطلاق لان الغائب بالخطي ، لا . القصد وانه ليس بشرط وقوع الطلاق كالدول واللاعب ودكر الكرخي عن محمد بن ابي حنيفة ان من اراد ان يقول لامرأته اسقيني ماء فقال لها : انت طالق وقع .

وفي الدر المختار (٢) ان اراد التكلم بغير اطلاق فعلى على لانه الطلاق او تلاحظ به غير علم قصد او عدلاً او سهياً او بالخط مصدق يقع قضاء فقط بخلاف الدول واللاعب ، فانه يقع قضاء ودعوة لان الشارع جعل هرله به حد

دليل الاحناف :

استدل لاحناف على وقوع طلاق الخطي ان الخط امر باطني يعرف من

(١) الدائع ٣ . ١ . ٠

(٢) حاشية ابن عابد بن علي الفراء مختار ٢/٤٣٦ .

صاحبه وفي التعرف عليه حرج ومشقة . وظاهر الكلام الصريح لا يحتاج الى قصد وبينة لان الظاهر يقوم الباطن الخاص ويعبر عنه . فاذا ما نطق الزوج بعبارة الطلاق وكانت عاقلاً وقع طلاقه لانه لا عبرة بالقصد مع اللفظ ، الصريح كما في طلاق اهرل^١ حيث يصح طلاقه .

المالكية :

في شرح الخرشبي^٢ . من اراد ان يتكلم بغير طلاق فتوى لانه فتكلم بالطلاق ولا شيء عليه ، ان نسب سابق لانه في الفتوى والقضاء وان لم يثبت فلا شيء عليه في الفتوى ويلزمه في القضاء .

الشافعية :

جاء في بهاء المنهج^٣ . وان كان سمى طلاقاً او طلاقاً او طلاقاً فقل بطلاق وقال اردت الدماء سمىها ولنف الخرف بساني صدق ظاهراً لظهور القرينة فان لم يقل ذلك طلقت .

وفي منس المباح^٤ . ولو سهر لسان طلاق فلا قصد له ، ولا يصدق ظاهراً ولا بقريبه .

وقال في معنى المحتاج^٥ . ولا يصدق طهوراً في دعواه سبق لانه لا يطلق

(١) قه القرآن والسنة حين مأمون ص ١٠٢ .

(٢) شرح الخرشبي ٣ ١٧٢ وفي السرح الكبير الدرديرى ٢ ٤٢٨ ان قصد التكلم بغير قصد الطلاق من لسانه مكمل به فلا يبرهه شيء . مضاف ان نسب سبق لانه ودون لم ينسفن في الفتوى دون القضاء .

(٣) بهاء المنهج ٦ ٨٢

(٤) منس المباح ٣ ٢٨٧

(٥) المصدر السابق ٣/٢٨٨ .

لتعلق حق تعير به . ولأن الظاهر العلة أن البائع العقل لا يتكلم بكلام
الا ويقصده .

• • •

الطائفة :

حاء في المعنى ^١ : وقال أبو بكر : لا خلاف عن أبي عبد الله أنه إذا أراد أن
يقول لزوجته أمي ما عسى لسانه فقال : أنت طالق أنه لا يطلق فيه .

الزيادة :

في المتزوج المخدوم ^٢ : وأما لو لم يقصد إيقاع العقد بل سبقه لسانه فإنه
لا يقع الطلاق .

وحاء في حاشية المتزوج مخدوم : ولا يقبل قوله أنه سبق لسانه إلا مع قرينة
تدل على أن يكون اسم أمر أنه طارق فقط الرأى لا ما في بدائه من غير قصد
ولا يقبل قوله إلا مع مثل هذه القرينة .

الجمهورية :

حاء في حواشي الكلام ^٣ في بحث ذكر القصص في الطلاق بعد أن ذكر من
لا يقع طلاقه قال : والملاحظ الذي هو في الحقيقة لم يقصد المأخذ ولا المعنى لأنه
أراد أن يقول مثلاً أنت طاهرة سبق لسانه فقال طالق .

الظاهرية :

حاء في المحي ^٤ : « ومن طلق وهو غير قاصد إلى الطلاق لكن أخطأ لسانه »

(١) المعنى ٨ ٢٦٥ .

(٢) المتزوج المختار ٢/٢٨٢ .

(٣) حواشي الكلام ٥/٢٧٣ .

(٤) المحي ١٠ ٢٠٠ .

قامت عليه بيعة قضى عليه بالطلاق وان لم تقم عليه بيعة لكن انى مستقبلاً لم يلزمه الطلاق . . وما اذا قامت بذلك بيعة منه حق قد ثبت وهو في قوله لم أبر الطلاق مدع بطلاق ذلك الحق الثابت مدعواه باطل . .

وقال ابن حزم وبرهان ذلك

- ١ - قوله تعالى: وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم . .
- ٢ - قوله صلى الله عليه وسلم: « لا أعمال للنساء » وإنما لكل امرئ ما سعى ، فصح أن لا عمل إلا لله ولا لله ولا يعمل .
- ٣ - قصه عمر بن الخطاب وذلك في امرأة فلبسها ثياباً خفية طافى فقال لها: فأنت خفية طافى ، ثم أتى عمر بن الخطاب وقد أتته زوجها طافى فوجد زوجها ففلس عليه القصة فأوجع عمر رأسها وقتل زوجها فحدثها وأوجع رأسه .

أدلة الجمهور في عدم صحة طلاق المخطئ :

ويمكن إضافة أدلة أخرى غير التي ساءها من حرم في الاستدلال على رآه بعدم وقوع طلاق المخطئ .

ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم :^(١)

١ - عن أبي ذر الرضوي قال رسول الله : « ان الله يحورني عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه .

٢ - وعن أبي هريرة قال قال رسول الله : « ان الله يحورني عن أمتي عن ما صدرها عالم تعمل به او تنكح به وما استكرهوا عليه .

٣ - وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « ان الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه .

(١) سنن ابن ماجة ١/٣٢٢ .

والذي نراه سداً لباب الاحتيال والتلاعب وضماناً لحقوق الزوجة الاحـ
برأي الاحناف بوقوع الطلاق الا اذا قامت فريضة على أن الزوج لم يقصد الطلاق،
بحيث ينشأ بعده كالمصداق. رأي احمد وريعه عدم وقوع طلاقه أي متى ظهر
أن الزوج يقصد بالطلاق وهو لا يقصد بهه بل قصد معنى آخر فأخطأ
بما يقصد الطلاق بل ما لا يقع

ويرجع استدلال الشيخ محمد أبو هريرة عدم وقوع طلاق المخطيء مطلقاً فقد
جاء في كتابه لاحوال الشخصية بعد ان ذكر ان القبول في طلاق المخطيء
على مذهب أبي حنيفة بوقوع طلاق المخطيء .

قال قصيدته ومن مستحسن ان يبرر ذلك ، بيم العدل بالحديث رفع عن
أمني الخطأ والعيان وما استكوهوا عليه ولأن الصلح شرع للمصلحة ، فلا بد
من قصد صحيح اليه ، حاجة باعته عليه ،

وختاماً ما نراه في هذا الفصل :

انه لا بد في الصلح من قصد واضح يدلانه عليه فاذا افرق اللفظ عن القصد
فلا يقع به طلاق وكذلك لا يقع الصلح بمجرد البينة .

كما أن كل عيب في الارادة او صدور أي لفظ عن الرجل لا يقصد به
الصلح فلا يقع .

فالطلاق كما يرحمه بحسب ان يتوافر فيه القصد مع اللفظ . وهو مذهب
اليه الطهرية والجمعية وهو أقرب الى المصلحة وأي روح ينظم الطلاق كما شرعه
الله في القرآن الكريم وما جاء في السنة النبوية وفيه تضييق من دائرة طلاق .
ومع هذا فاننا نرى سداً لئلا يقع وعدم الاحتيال وللاستقرار الزوجي ان
الروح اذا طلق زوجته بداراة صحيحة ولقد صريح ولم تقم القران على هريرة
يتلخص به طلاقه واقع وان لم يبره هذا في القصد ، اما بهه رين انه فلا يقع
طلاقه الا اذا برى بذلك طلاق .

الفصل الثالث

المطلق - الزوج

الأصل في طلاق ان يكون بيد الرجل اعموم آيات الطلاق في القرآن الكريم . واقوله صلى الله عليه وسلم ان الطلاق بيد من اخذ بالساق ^١ .
وبعدد لي ان هذا ليس على منيل الحصر بحيث لا يجوز لمير الرجل ان يطلق ^٢ فقد بطلت انفاضي ولي اني اروح الطلاق . كما يجوز لزوج ان يفوض الزوجة بالطلاق او ان يوكل غيرها بذلك .

ولما كان موضوع تطبيق النصوص سوف يبحثه في باب مستقل مستأول في هذا الفصل المبين التاليين :

١ - شروط الزوج المطلق .

٢ - الانابة في الطلاق .

...

(١) كتب الحنفاء ١ : ٢١٢

٢ . ويؤيد مادتها آية بدم الحصر قصة هذا الحديث :

« عن ابن عباس قال : سمى النبي صلى الله عليه وسلم رجل قتل رسول الله ﷺ روجي امه وهو يريد ان يفرق بيني وبينها قال : تصد رسول الله ﷺ فقال : ايها الناس ان احكم بزوج عدو امته ثم يريد ان يفرق بينها انا الطلاق بيد من اخذ بالساق » وخرجه احمد بن حنبل عن عصة بن مالك :

فالحدث يدل على ان السيد لا يملك خلاص زوجته عدو ولم يكن مراد النبي صلى الله عليه وسلم ان يقول لا احد يملك الطلاق الا الرجل .

المبحث الأول

شروط الزوج المطلق

ان ركز الثالث في الصلاق هو الروح فيشترط فيه ان يكون «اعماً عائلاً فلا طلاق من الصبي ولا المحنون ولا المعتوه لان العقل شرط اهلية التصرف»^١ .
ولا خلاف بين الفقهاء في ذلك الا ما روى في مذهب احمد من جواز طلاق الصبي اذا كان يعقل معنى الطلاق .
ودليل جمهور الفقهاء فيما ذهبوا اليه :

- ١ - قوله صلى الله عليه وسلم . رفع القلم عن ثلاثة : النائم حتى يستيقظ وعن الصمير حتى يكبر وعن المجنون حتى يعقل او يعقب^٢ .
- ٢ - وروى عن علي بن ابي طالب^٣ كل الطلاق حائزاً لا طلاق المعتوه^٤ .
وهذه آراء الفقهاء^٥ :

الاحناف . جاء في الجوهرية^٦ «ولا يقع طلاق الصبي والمجنون لانه ليس لها قول صحيح وكذا المعتوه لا يقع طلاقه»^٧.

١ والفرق بين المجنون والموه ان الموه هو الغلب انهم المختلط الكلام الممد والتدريج لكن لا يصرب ولا يشتم بخلاف المجنون . ابن عاتق ٤٣٧/٢ .

(٢) ابن ماجه ١٢٢٠ .

(٣) فتح الباري ٢٢٣/٩ .

(٤) وروى بعد ذلك حكم المجنون من الصبي النائم .

(٥) سمعت في عوارس الاهلية نسخة الروح خطيق وقد تحت عبوب الرمي في ذيل القصد في الطلاق والفرق بين واضح عوارس الاهلية امور طارئة للانسان تؤثر في عقله وها صفة الاستمرار اما عبوب الرمي هي امور وقتية تقصر لضعف العقل رجحاً معيناً . راجع

عوارس الاهلية الدكتور حنين النوري ص ٩٦ - ٩٧ .

(٦) الجوهرية ٢/٢٣٣ .

الشافعية . وجاء في المذهب ^١ : « يصح الطلاق من كل زوج بالغ عاقل لقوله عليه السلام : وقع القلم عن ثلاثة ... »

واما الصبي فلا يصح طلاقه ... وما من لا يعقل ، فإنه لم يعقل بسبب بعدد فيه كالنائم والمجنون والمرئس لم يقع طلاقه لانه نص في الخبر على النائم والمجنون وقس عليه الفؤن . »

المالكية : جاء في بداية المذهب ^٢ : « وام طلاق الصبي قد اشتهر عن مالك انه لا يبرمه حتى يبلغ والقول الثاني انه يبرمه اذا ناهر الاحتلام . » وقال الدودير ^٣ : « ولا يقع الطلاق من محدوث ولو غير مطلق اذا طلق حال جنونه . »

الزيدية : جاء في النسخ المذهب ^٤ في بحث شرائط الطلاق : « ان يكون ذلك الطلاق من مكان وهو البع فلا يصح من صبي ولو كان غير ولو كان له وليه في ذلك ولا من المجنون والمعتوه . »

الجعفوية : في الروضة البهية ^٥ : « ويعتبر في المطلق البلوغ فلا يصح طلاق المجنون المطلق مطلقاً ولا غيره في حال حريته . »

وفي حواشر الكلام ^٦ وفي المعتوه خلاف حسب تمييزه الطلاق .
الحنابلة : في المعنى ^٧ : « وام الصبي الذي لا يعقل ولا خلاف في انه لا يملك حق الطلاق . وام الذي امقل الطلاق ويعلم ان زوجته نهي به وتحرم عليه فكثير لروايات عن احمد ان طلاقه يقع وروى ابو صاب عن احمد لا يجوز طلاقه حتى يحتتم . لانه غير مكاف وهم يقع طلاقه كالمجنون . »

(١) المذهب ٢/٨٢ .

(٢) بداية المذهب ٢/٩٤ .

(٣) حاشية المصنف ٢/٤٢٧ .

(٤) النسخ المذهب .

(٥) الروضة البهية ٢/١٤٨ .

(٦) حواشر الكلام ٢٧٢ .

(٧) المعنى ٨/٢٥٨ .

وفي الانصاف^(١) يصبح طلاق الصبي العاقل على الصحيح من المذهب وعنه
جمهور الاصحاب^(٢) .

هل للولي أن يطلق عن الصغير أو المجنون .

قلت ان الطلاق بيد الروح وليس لغيره ان يطلق الا القاضي او من يعوض
اليه الروح . امر الطلاق من روضة او غيرها ؟ هذا كآب الروح غير مكلف
وطاقت الروح الطلاق او لم تطاقت هل لولي الروح القاصر ان يطلق عنه ؟ .
قلت الاحصاف والريضة والشبهة ليس للولي على من ان يطلق على
هو به ابدا . وان كان له ان يروجه

جاء في معنى المحاج في شروط الطلاق^٣ : كونه من روح او وكيله فلا
يقع طلاق غيره الا في امولي يصدق عليه الحكم^٤ .

وفي الداح المذهب^٥ : ولا يصح (اطلاق) من غير الروح او وكيله ،
ولا من لول الصبي والمجنون .

وقد ذكر ابن عابدس في رد المحتار^٦ : انه لا يصح طلاق امولي يابه عن
الصغير أو المجنون .

(١) الانصاف ٤/١٣٩

٢١ . هل ان صبي في سن ٣٠ مملوك من غير الشربة ان يزوج لا يند الا
من له فيه صرف والى ذلك . وروح حرمته هو دائر في الدور والمع في الطلاق
بعدمي ثم العاقل حكمه صبر في ذلك امر . ولا يكلف على نفسي افعال لا تمسمع
الامتنان خلافه وهو حسن به على الامتنان فهو الامتنان حتى صبح من الصبي السهل
وواحد من بعض انصافه . ويبدو ان المدبر صار النوع لانصافه فطلق
به الحكم وكوب المص به حيث لا يسي الفة . عسره لانه ان يمسس بسلطة .

٣ . معنى محاج ٣/٢٧٩ .

(٢) اذا ي روح من روحه وعصمت ربه اثار امره القاضي بالقيء أو الطلاق فان
ان يطلق عليه وان في حيز نفوس التي يعرف بها من الروح . فحيز في مذهب
السامعي ومن لا طلاق

(٣) التاج المذهب ٢/١٠٨ .

(٤) حاشية ابن عابدس ٢/٤٢٨ .

وعند الختابة وروايتان في طلاق الولي .

حاء في المحرر^١ . لا يقع الطلاق الا من زوج . وعنه ابن والدة الصبي
والجئون يطلق عنها .

واما عند المالكية فيعوز لولي الصغير او الجئون الطلاق عيها كما جاء في
حاشية الدسوقي^٢ ومواهب الجليل^٣ وشرح الحرشي^٤ .

وفرق المعونة بين الجئون والصبي فقلوا يجوز طلاق ولي الجئون ولا
يجوز طلاق ولي الصبي .

جاء في حواهر الكلام^٥ . ولو صدق وليه عنه لم يصح بلا خلاف (الصبي)
خلاف ولي من عزاء الجئون بعد بلوغه باعتدال عدم امد له ينتظر .
وفي الروضة المبه^٦ . ويطلق الولي وهو الاب والجد له مع اتصال حو .
اصره ، والحاكم عند عدمها عن الجئون انطبق مع المصلحة لا عن الصبي لان
له امد لا يرتقب ويؤول قصه فيه .

والذي يراه ان الطلاق كسائر التصرفات لا بد فيه من كمال الاهلية فلا
طلاق من صبي ولا من مجنون ونظراً للمصلحة والضرورة في كثير من
الحالات فاب نيل الى اعطاء هذا الحق للقاضي .

والقواعد العامة بقصي بان يمارسه هذا الحق تتعلق باهلية المدعي لا أهلية
المدعى عليه ، فاد كانت الروجة كبيرة ورفعت الدعوى على زوجها الجئون
طالة تمزيق الضرر وعلى القاضي ان يتولى التعريق بيعة عن الروح لرفع

(١) المحرر ٢٠٥ .

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدرج ٤٢٧/٢ .

(٣) مواهب الجليل ٢٦/٤ .

(٤) شرح الحرشي ١٧١/٣ .

(٥) حواهر الكلام ٢٧١/٥ .

(٦) الروضة المبه ١٤٨ ٢ .

الظلم حيث تعدد لامك المعروف وهذا ما عليه العمل في قوانين البلاد العربية
حيث لا يجوز لولي الطلاق نيابة عن الروح ان للقاضي هذا الحق .

واما الصبي فلم يعد به قوانين البلاد العربية من يسمح بواج من كان
دون سن البلوغ فلم يعد للامر أهمية .

وقد نص القانون السوري في مادته ٨٥ : ان الروح يكون متمتعاً لاهله
اكاملة للطلاق في تمام الثامنة عشرة من عمره .

ونص أيضاً . انه يجوز للقاضي ان يأذن بالتطليق او يعبر التطليق الواقع
من البائع المتزوج قبل الثامنة عشرة او وحد المصلحة في ذلك .

وقد انتقد فصيلة استاذنا الشيخ علي لطيف هذه المادة بقوله : وفي رأبي
ان هذا ليس من الامور التي يجوز لولي الامر فيها ان يحدد حدودا يلزم الناس
بها اذ ان من يطلق زوجته قبل بلوغه الثامنة عشرة وهو باع بالعلامات كيف
يستمر حبها له واعتد ها وروحه له وقد طبقها فافقت زوجها .

وسبب النص على من معين للطلاق ان القانون السوري حدد سن معينة
للزواج هو الثامنة عشر بحيث لا يجوز العقد قبل هذا السن فليس من المعقول
ان يحدد سناً للزواج ويبيع الخلاق لمن هو دون هذا السن^١

• • •

(١) فرق الزواج من ٨ • •

(٢) يقول استاذنا الدكتور السباعي في كتابه شرح قانون الأحوال الشخصية :

امل القانون . يعتبر الزواج من الصغرى التي تقضي وفي الاهلية الكاملة في اروحين لأه
عقد تبرع عنه التبرعات مائة وواحدة اجمعته وعندها . وقد تقدر الحياة فكثيرا . كالمها
وتصلح فليس من المصلحة ان يحس اروح من أوفدة . صلاحية اعدام عنه من غير
يصح فكري وحرة مدية ومهره تشؤون الحياة وقدرة على القيام بالاعمال . زوجة وذات
مكوث بلوغ من الرشد .

وبعد نصت ١٦ . فنك أهلكة الزواج على التي جاء الثامنة عشرة وفي النص . تمام السابعة
عشرة من العمر .

=

طريق السيف

وأما طلاق السيف

فيصح صلافة عند جمهور الفقهاء^١ وقال الجعفي^٢ "يصح صلافة ١٥ لا يوجب مالا .

وهي رأيي ان السيف الذي لا يملك التصرف في أمواله اهدم وشده وللدلالة على اضطراب عقله وضعف تدبيره كيف سمح له بطلاق زوجته ؟ وهل هذا اقل أهمية واضعف اثرًا من التصرف في القليل من ماله ؟ وحتى من الباطنة المالية ليس في الطلاق تبعات مالية من دفع مؤخر الصداق ونفقة العدة وقد يسبب له الطلاق الزواج ثانية ويكبدة أموالا أخرى ؟ إن من لا يحسن التصرف في أمواله حذره ان لا يحسن التصرف في بيته فيسيء الى زوجته فيطلقها . إن من الصاحبة ان يحجو على السيف في طلاقه كما يحجو عليه في أمواله .

١٨٠٠ رأيي ان من النوع مد ١٥ الخامسة عشر او السادسة مد ١٥ الثالثة عشرة وطلبها الزواج بأذن به التام ان من مد ١٥ دعوته وحبها حبسه .
وإذا استلزم استلزامه كذا النوع المدعي من مد ١٥ مد ١٥ في وحدة الصداق دون وفي أي مفسده أنه يكفي النوع الصمعي غير أن لا يدل عن " أنه عشر من العمر ،
على أنه من مد ١٥ دعوته مد ١٥ المدعي ان رخص الادب بزوج مد ١٥ من الثالثة عشر من عمرها .

(١) السيف كما عرفت بحسب الاحكام المد ١٥ ٩١٦ هو الذي ينفذ وأنه في غير موضعه ويندر في مد ١٥ ويصح أمواله ويشهد بالاسراف راجع شرح دعوته الاصل مد ١٥ .
(٢) مد ١٥ اصباح ٢ ٢٧٨ ١ مد ١٥ ٢٥٨ الشرح الكبير مد ١٥ ٢ ٢٧٧ .
١٣ المحصر المد ١٥ ٩٦٥ مد ١٥ المحكم عند الفقهاء ولا صوابين المذكور مد ١٥
من ٣١٥ الشويع والتبويج من ٣ ٢١٨ كلف الاسرار ٤ ١٢٩٢

المبحث الثاني

الوثابة في الطلاق

نفوذ الطلاق الى الزوجة :

قلنا ان لاصل في الطلاق ان يكون ريداً . حل وقد يكون بحكم القاضي في حالات معينة بناء على طلب احد الزوجين فهل للزوج ان يعرض امر الطلاق الى زوجته . فطبق بعضها ؟ ام لا يجوز ذلك لانه حق لا يصح ان يسل على الغير . ذهب جمهور الفقهاء الى انه يجوز للزوج ان يعرض امر الطلاق الى زوجته . وحاشا الطاهر ، فقلوا : لا يجوز للزوج ان يعرض امر طلاق زوجته الى الغير .

و لاصل في هذا . ان شاء الله حتى انه عليه وسلم يشككون اليه في يوم عاقلة بغيره فزاد قوله تعالى : « يا ايها النبي قل لا تزواجك ان كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعاين امتعنكم وانكر حبيلاً . وان كنتم تردن ان تهودرسوه والدار الآخرة من افقه اعد للمحصنات منكم اخر عظيم »

(١) أما طلاق النصب فقد أجازته أكثر المذاهب كالشكعية والشافعية والحنبلية والزيدية ومنه مذهب . اخرى كالمشعرية والحنبلية . راجع حاشية لسوي ٢ ٢٧ : شرح الخريفي ١٧٢ حاشية ابن عابد ٢٣٦ ، المحرر ٢ . النج المذهب ٢ ٢٠ .

(٢) سورة الاحزاب الآيتان : ٢٨ و ٢٩ .

وفي فهم هذه الآية والاستدلال بها انقسم الفقهاء الى ثلاثة اراء .

١ - فجمهور الفقهاء قالوا ان الذي صلى الله عليه وسلم جعل لروحانيته حق الخيار بين البقاء او العرق ، وعلى هذا فالروح اذا خير زوجته فان اخارته والا شيئا وان اختارت معها كذا ، ذلك طلقه واحدة .

٢ - وقال الظاهرية : ليس الخيار في الآية بين البقاء والعراق انما الخيار بين الدنيا والاخرة .

٣ - وقال علي بن ابي طالب وزيد بن ثابت ان اختارت الروح معها فطلقه دابة وان اختارت زوجها فطلقه رجعية^١ .

(١) ادلة الجمهور .

١ - ان الله جعل اختيار الروحانيات الدنيا - في الآية الكريمة - اختيارهن للطلاق وذلك لقوله تعالى :

« ان كنتم تردن الحياة الدنيا وربيتها فنعلمن انتم كنتم صراحا حميلا » والمتعة لا تكون الا بعد الطلاق فدل على ان اختيارهن الدنيا معناه طلاق أنفسهن بهذا الاختيار .

٢ - وعنه في صحيح البخاري^٢ ، عن عائشة رضي الله عنها قالت خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختارنا الله ورسوله فم بعد ذلك علينا شيئا » وفي روايه فم بعده صلابة^(٣) فدل على انه لم يختارن انفسهن ان كان طلاقا . (٢) واستدل حذره على رأيهم بآية الكريمة بتفسير آخر فذكر .

١ - قوله تعالى « ان كنتم تردن الحياة الدنيا وربيتها » الى قوله وان كنتم تردن الله ورسوله والدار الآخرة فدل على ان شجيرة بين الدنيا والآخرة لا بين الفراق والبقاء .

(١) الدائع ٣ ١١٩ .

(٢) صحيح البخاري ٣ ٢ ٩ وسند الحديث : حدثنا عمر بن حنبل حدثنا الاعمش حدثنا ميم عن عمرو عن عائشة .

(٣) زاد احاد ٤ ٦٧ .

٣ - ثم قوله تعالى « فتعالى امتنعك » اي انت احترق لحية الديار
فتعالى اطفئك وامتنعك فثبته وتعالى أمر به عليه السلام ان يطبقهن
اذا احترق الديار ولم يوجب ذلك وقوع طلاق واحتياجهن .

• • •

رد الجمهور

وقد رد جمهور الفقهاء على من قال ان احتارت زوجها فطلقه رجعية وان
احتارت نفسها فطلقه نائمة ان التحير يفيد ترديد بين شيئين فهو كأن احتارها
لزوجها دلافة لا لحد الامران . وفي كل منهما فرقة فدل على ان احتيارها نفسها
مع العرق واختيارها لزوجها معى البقاء .

وردو على الظهيرية ايضا بقوله عليه السلام « لا روه السيدة
عائشة قالت :

لما برأت : « وان كنت تردى الله ورسوله وحسن عليّ الذي صلى الله عليه وسلم
فهدأني فقال : « عائشة اني ذكرت لك امرّا فلا عليك ان لا تعجلي فيه حتى تستأمرى
ابويك قالت : قد علم الله تعالى ان ابوي لم يذكروا » ثم ابي بمرافة ذلك فقرا
عليّ يا ايها الذي قل لازواجك . فقلت اني هذا استأمر ابوي فاني اريد الله
ورسوله » .

فقوله صلى الله عليه وسلم : اني ذكرت لك امرّا فلا عليك ان لا تعجلي فيه
حتى تستأمرى ابويك واستأمر لوالدين لا يكتوب في الخير بين الدنيا والاخرة
اذا لا يجتهد من هذا الامر الى بيت بل ان الاستأمر هنا كان مع البقاء والعرق

(١) اعلی ١٠ ٢١٠ مع الدري ٢١ ٣

(٢) احكام الفرائد المص ٣ ٤٣٩ .

أراء المذاهب في تفويض الزوجة طلاق نفسها

الاحناف :

الروح أمث بوكل غيره بطلاق روحته . ووكيل يعبر عن رأي
الموكل ميس له التصرف في غيره وكل به . هـ المير قد يكون احسياً وقد
يكون الروحنة نفسها وحيشد يسمى التوكيل تفويضاً لان الروحنة فتصرف
برئهم فتعلق نفسها ان شاءت أو تبقى على الروحنة فهي لامة عن رأي زوجها
كما في التوكيل .

واذا فرض الروح امر الصلاق الى روحته كانت عصمتها بيده، نطلق نفسها
من شاءت وفي هذا اعطاه الحرية للروحنة هي طلاق نفسها متى اردت ذلك.
وسنبعث في هذا الموضع

١ (الصيغة التي يتم فيها التفويض .

٢ (الوقت الذي نشأ فيه

٣ (تكليف التفويض .

٤ (اثار التفويض .

• • •

١ - صيغة التعويض :

(١) - من حيث اللفظ " تكون صيغة التعويض بلفظ صريح كما تكون بلفظ كسبه والفرق بينهما كما في الطلاق ان اللفظ الصريح لا يجتمع فيه الى بيعة بينه وبين الكسبه لا يقع به طلاق لا لاسبه او دلالة احوال من العاصم التعويض به بوجه قوله وروحه طلقني منك وداواك طلق نفسي وقع الطلاق .

ومن عاصم الكسبه : احتاري بمالك ، وامرك بيدك ، هذا قال ابروحي لزوجته احتاري بمالك وبوي بذاك تعويض الطلاق اليهم فكانت حلت بمضي وبوت الطلاق وقع الطلاق اما اذا لم تذكر كلمة معني او قال احتوت زوجي او لم تنو الطلاق فلا يقع الطلاق .

٢ - من حيث التعميم والتقييد " الصيغة التي يتر بها التعويض اما ان تكون مقيدة برمن معني او ان تكون صيغة عممة في جميع الازمان . او تكون الصيغة مطلقة عن تقييد والتعميم

أ - والصيغة ان كانت مقيدة برمن معني كما وقل روح وروحه طلقني منك حلال هذا الشهر ، معني ه ه احدهمك ارجوة تطيق بمسها خلال الشهر لمعنيها بحيث لو مضى ولم تطيق بمسها ران حلف في ه ا الطلاق فهو كاست الروحنة غشمة عن محسن التعويض وبهم امر داث بعد معني شهر فطقت بمسها لم يقع فداها والروحية قائمه .

ب - وقد نقنن صيغة التعويض بما يدل على التعميم في جميع الارمان كان يقول له : طلقني بمالك كما شئت او مي شئت فهذا صيغة عممة بمالك ارجوة

(١) اشوس ٦ ٢١

(٢) الدائع ٣/ ١٢٩ .

موجها تطبيق نفسها في أي وقت شئت .

ج - أما إذا كانت عبارة التعويض مبنية عن التقييد والتعميم كقوله له
تطقي نفسك دون أن يحدد زمناً ففي هذه الحالة لا تغلظك طلاق نفسها إلا وهي
في المجلس ولو قامت من مجلسها زال حقها ولا عليك بعدئذ الطلاق إلا بتعويض
جديد . وإن كانت عبارة عن مجلس التعويض فيقيد حقها بالصيغة المطلقة بالمجلس
الذي تخبر فيه أمر التعويض .

• • •

وقد أصدرت محكمة طيط الشريعة حكماً وأيد استئنافاً^١ أن التعويض
إذا كان حين عقد الزواج بصيغة مطلقة لا يتقيد بالمجلس والزوجة أن تطبق نفسها
من شئت وإلا حلل التعويض من العائدة . وقد كان هذا الحكم محل نقاش
بعض الفقهاء .

قال الشيخ محمد وهاب خلاف رحمه الله^٢ : وهذا الحكم ظاهره محال ،
تقدم من أن صيغة "التعويض المطلقة" تفيد التملك في المجلس فقط إلا أن يقال
أن التعويض إذا كان حين عقد الزواج فهو مقرون بقربة حالية تدل على التعميم .
أو لا يعقل أن يقصد المخرج تمسكاً بتطبيق نفسها في خصوص مجلس زواجها .
والصيغة تدل على الحال عند التعميم وهم لم يشترطوا أن يدل على تعميم التعويض
دليل لفظي ويشمل دلالة الحال ودلالة اللفظ فتكون الصيغة المطلقة للتعويض
حين العقد في معنى صيغة التعويض المقررة في تعميم التعميم فهي مطلقة لفظاً فقط .
ويقول استاذنا الشيخ محمد أبو زهرة^٣ : ولكن استحسن بعض الحكماء
الشريعة أن يعم التعويض كل الاوقات ويكون الأمر كما لو قالت مني شئت

(١) العدد ١٢ من مجلة الأحكام الشرعية - ١٩٢٤ .

(٢) الأحوال الشخصية الشيخ محمد الوهاب خلاف ص ١٢٥ .

(٣) الأحوال الشخصية ص ١٢٥ الزواج الشيخ محمد أبو زهرة ص ٢١٢ .

لأن ذلك هو مرادها وقريبة الحال تؤيده اد المعقول اما ما تزوحت لتطلق
بمعناها في الحال ، بل تنهك ذلك الحق في المآل . والاعاطد تعبر عن عراضها
ومرأيتها والتي اميل الى ذلك لاستحسان وانه فقه مستقيم .
ام فصلة الاستدلال الشيخ احمد ابراهيم فقد انتقد الحكم المذكور لمخالفته
المذهب الحنفي وهو المراجع للعصوي هذه الحالة فقل في كتابه الاحوال
الشخصية ^١ :

ان احكام الشريعة مقدمة على تحكم بآراء الاحوال من مذهب أي حنيفة
وليس ما حكمت به المحكمة بآراء الاحوال من مذهب أي حنيفة ولا هو
قوي في المذهب وغناه ما يقال انه حري عرف الناس انهم يعرفون انطلاق مثل
هذا القصد ولا يقيدونه بعلوم المشقة وهم يريدون باستعمال كذا التعميم ولو
لم يصحوا عليه ، والعرف في الشرع له سند فمن عرف الناس عموماً هكذا أو
هو ممن استعمل عبارات في معانيها المراد في شرعاً وهل يعرف الانسان
بحكم استعمال القصد في غير المعنى الذي حددته له الشرع ويقبل منه استعماله
في غيره لان العرف يستعمله وفيه العرف اراه هذا الاجماع المستعمل عند
علماء المذهب

ويقول ولدي واه ان العبارات هي التي معنيها الشرع وحددها اذا
استعملها القوم يريدون غير ما عنيها الشرع من المعنى ولا يقبل ذلك منهم
ولا يلتزم لهم عدولهم .

• • •

٢ — الوقت الذي يتألف فيه التفويض :

يجوز تفويض اطلاق أي الروحة نساء عقد ابراهيم وبعده فاداموص
الروح روحته اطلاقاً عنها حينئذ عقد الزواج ولا يصح الا اذا كان موجب

(١) الاحوال الشخصية ، الشيخ احمد ابراهيم ص ٢٧٣ .

هو الروحنة كأن تقول امرأة لرجل - ووجت نفسي منك على ان يكون امر طلاقى بيدي اطلق نفسي متى شئت فقال لها - فإب ، تم العقد والتعويض صحيح . بعكس ما لو قال ها تزوجتك على ان امرأه بدها قطا من نفسك متى شئت فقلت قبلت ، يتم العقد ولا يصح التعويض .

ومر ق من احدى ان الروحنة اذا بدت صيغة العقد وقبل الروح فاعا قوله التعويض بعد تمام عقد الزواج . اما لو بدأ الصيغة الروح فانه يلحقها بالطلاق في وقت لاغلكه لانه لم يتم الزواج حينما فوس ايها امر صلاحها .^١
واما التعويض بعد العقد فيحوز في كل وقت لان الروح عند الطلاق ومن ملك شيئاً حر له التصرف فيه من توكيل او تعويض او بيعك .

• • •

٣ - تكيف التعويض :

التعويض عند الاحكام له شبه بالتمليك والتعليق والتوكيل في حالات معينة ونحاصف عنها في حالات اخرى .

فالتعويض بمخالف التوكيل ويشبه التملك :

١ - المعوض اليه يعمل بشيئة نفسه . اما التوكيل فيعمل بشيئة موكله ،
والاولى يعمل لمصلحته والثاني لمصلحة غيره .

٢ - في التعويض المطلق عن امر من يعيد المعوض اليه في الطلاق مداهم في المجلس الذي هو فيه . اما في التوكيل فلا يتقيد التوكيل بالمجلس فيصح لتوكيل ان يطفى متى اراد .

١ - وحدة في التاوى المديه ١ - ٢ روحه على ان امرها يدها . ان يداهه
صح والا فلا .

والتفويض بخالف التوكيل وبشبه التعليق :

١ - في التفويض لا يجوز لروح الرجوع عما فوض به؛ لأن التفويض في معنى التعليق . فالروح حين يفوض روحه بطلاق نفسها فكأنه يقول : أنت طلقت نفسك وانت طالق ، وتعليق طلاق لا يجوز الرجوع فيه ، لأن التعليق عين واليمين لا يجوز الرجوع عنها .

أما في التوكيل فيجوز لو كبل الرجوع عن : كأنه لا الوكالة عقد غير لازم .

٢ - إذا حق الروح بعد تفويضه فلا يتنثر المفوض اليه بذلك لأن التفويض تعليق فكأنه علق طلاق روحه على تعليق من فوضه بذلك .

أما في التوكيل فإن التوكيل بعرض محدود الموكل .

٣ - في التفويض لا يشترط أن يكون المفوض اليه ذكراً أو عاقلاً ما في الوكالة فيشترط ذلك .

. . .

والتفويض يشبه التوكيل وبخالف التملك

١ - أن التفويض كالتوكيل كلاهما لا يسبب حق الروح . اطلاق . ولو وكل آخر بطلاق روحه أو فوض الى روحه أمر طلاقه وله في الحال حق إيقاع الطلاق على زوجته

وعند خلاف التملك فهو من ملكية من شخص آخر فلا يملك من انتقلت منه الملكية حق التصرف فيها .

٢ - أن تفويض لشبه ، بالتعليق لا يحتاج الى قبول المفوض اليه . أما في

النبيك ولا بيد من لا محاب والقول قد اوصى روح زوجته طلاق نفسها
 ويكتب فلا يملك حق الرجوع في تعويضه ولو لم يقبل قلت
 ما في شديك ، فهو قال البيع المثنوي بعك وسكر المثنوي فلا يعقد
 البيع الا بقوله اشريت .

٤ — انار التعويض :

اد فوض الروح طلاق روحه الى غير سوء ، أكان هذا الغير هو الروحنة
 أم كان احديها فوض الى يملك حق الطلاق فوضه ذلك
 فاذا ما صفت الروحنة أو من فوض الى الطلاق ، وكان يلفظ صريح وقع
 الطلاق رحيب ما د كان بعد الكفاءة فيقع طلاق ماؤه مع البه لان الطلاق
 ممكن ، يقع باننا لو طلق به الروح .
 وبلا خلاف ان الطلاق بالتعويض يلفظ صريح وان كان رحيب ولا أنه يكون
 بائنا اذا كان قبل الدخول او كان مكتملا للصدقات الثلاث .
 وليس الروحنة ان تصدق بغيره اكثر من واحدة لا بد كانت صيغة التعويض
 نقصي التكرار ، كما لو قال ها امرك ببدك كما شئت فلم ان تطلق بغيره حينئذ
 في كل مجلس تطليقة واحدة ١ .

• • •

المالكية

الانابة في الطلاق عند المالكية ثلاثة أنواع : وكيل ونذير ونجيب .
 فالوكيل : هو انابة الروح الغير في طلاق روحه سوء ، أكان ذلك الغير
 هو الروحنة أم غيرها .

والوكيل يعتبر عن ارادة موكله فيما يفعل . ولموكل عزل الوكيل الا اذا كانت البروكة وتعلق حق لها في عدا الوكيل فلا يملك الزوج عزلها
قال الدردير : « ولو زوج حق عزل زوجته بذاتها وكلفها امر طلاق نفسها
الا لتعلق حق له رائد على التوكيل كقولها ها . ان تزوت عليك ومرت
أو امر الداحلة بيدك بوكيل فليس له حبس عزمها .
والتمليك : هو كل عقد دل على جعل الطلاق بيد الزوجة او بيد غيرها .
والتخيير ان يقول لزوجته : اختاري نفسك او طلقي نفسك
وفي كل من التمثيل والتخيير لا يملك الزوج عزل من فوض اليه امر الطلاق
لان هذا الحق اصح مما كاله مع احتفاظ الزوج بحقه في الطلاق كاملا
قال الخنك : « والعرق بين التوكيل والتخيير ان بمعلن ذلك عن نفسها لا يملك
على سبيل النيابة عن موكله والمملك والتخيير ان بمعلن ذلك عن نفسها لا يملك
ما كان ملكه الزوج . »

و يفرق بين التحيير والتعليك هو في عدد الطلقات التي يملكها من فوس
اليه ذلك ففي التعليلك لا يصح لمن ملك التلحاق ان يطبق اكثر من واحدة
إلا إذا فوس ذلك صريحة واحدة في التحير ويجوز لروحة ان تطبق نفسها
اكتر من واحدة لا إذا حددت لروحة صريحة أقل من ذلك
فإن الخرشية " . و ان روح إذا فوس التلحاق لروحة على سبيل التحير
قبل الدخول بها فوفقت أكثر من طرفة فاسمها يساكرها " فيها زاد عليها
أنه قولها ما اردت لا طرفة واحدة وما بعد الساء فليس له مساكرتها ،

(١) الترح الكبير للدخير ٤٧٢/٢.

(٧) مواهب الجليل ٩٦/٤

(۳) شرح الخواص ۳۹۲

(٦١) مذكره کا عرفہ ادسوی فی حاشیہ ص ٢٧٧ ہی عدم رضا زوج نارائے اوقتہ .

ولا نكرة له أن يحل في نكح مطلق وأما المملوكة فله أن يذكرها قبل
الدخول أو بعده إذا زادت على طلقه .

وقال المالكية : إذا حير أرواح زوجته أو ملكها تصيب نفسها وحسب أن
يحل بيها حتى يجيب ما يدل على المعرفة أو اليقاع .

قال الخرشي ^١ : « إذا قال أرواحه امرأة بيدك في سنة وقعت مني علم
ذلك ولا يترك نكته وأمرها بيدها حتى يوقف فتقضي برد و طلاق لا أن يطلها
وهي طئعة فيردل ما بيدها .

وإذا قال لها : اختاري اليوم كذا حتى ليوم ولم تخترا فلا حير لها
ويطل ما بيدها .

ما يسقط به الطيار .

١ - أن ترد أرواحه الطلاق

٢ - أن تمكنه من نفسها .

٣ - أن تضي الوقت المحدد أن يحدد ما وقت معين .

٤ - أن يهر الخاكم فيلزمها بالخيار أو الرد و لم يعمل إسقاط حقها .

٥ - وأما قيامها من المجلس ففيه خلاف .

قال الخطاب ^٢ : « رجع ملك أن ينفذ الجبير والتسليك بيد الزوجة في
النكح والتسليك العوي عن انقييد نكحها أو بالملك أو بما يدل على الاطلاق .

رأي في تفويض الفيرض المالكية :

ودع أصعب من المالكية أي أن أروح لا يجوز له أن يعرض أمر امرأته
إلى غيرها من فعل ذلك رجوع الأمر إليها في تطبيقه لانه في ذلك بعد نائب
عنها فاما قضت وأما ردت ^٣ .

(١) مرقى الزواج ص ٦٦

(٢) شرح الخرشي ٣ ٢١١

(٣) مواهب الخليل ٤/٩٦ .

الشامعية .

قال لشامعية الروح ان يعوض امر الصلح اي روحته كما انه ان يوكل ذلك الى الغير بصلحها وتعددية روحته يسلك الصلح على الاصح وفي قول اما نوكلين .

قال في فتح الدري (١) واحتلوا في التعبير هل هو معنى تمليك وسمى التوكيل ولشامعية فيه قولان - المصحح عند اصحابه أنه تمليك .

(١) العويض . يعتبر تعويض الروح حلاق نفسه فلذلك عند شامعية من اكثر ابو حواء والروحة ان يطلق نفسها في مجلس التهويع لا اذا كانت صعبة التهويع محذرة: بوزن أطول .

جاء في المهم (٢) : واداموس "الطلاق اليها" مخصوص بها ان تطلق ولم يتفرقا عن المجلس او يحدث ما يقطع ذلك .

وقال ابو سحاق لانصاف الا على الفور لا له تمليك يعتبر الى القسوس وكان يقسوس فيه على الفور واشترط الشامعية ان يكون الروح مكافاً والروح مكافاً ايضاً فلا يصح تعويض الصغيرة بطلاق مهم

جاء في المهم (٣) ولا يصح من غير مكاف ولا يقع على غير مكاف . ولا لاعداد التي يصح من تمليك قد تكون صريحة كقولها طريقي هناك او كناية كقوله انسى هناك فمده لا يصح من التهويع ولا مع اليه

جاء في معنى المحاسن : الكسبة لا يقع من التهويع ولا الطلاق لانه لية من أحدهما او كليهما اما ان لم يمس الروح فلا تعويض وان لم تنو هي فلا تطليق .

(١) مني الفتاح ٢/٢٨٦ .

(٢) فتح الدري ٩/٣٠٤ .

(٣) المذهب ٢/٨٥ .

(٤) نهاية المحتاج ٦/٧٩ .

وعا ان التعويض تمليك فلا يصح تمليكه فاد قال لها ادا جاء فلان فطلقني
نفسك فلا يصح التمليك ويجوز في التمليك .

جاء في ١٢١٠ المحتاج ١١ هـ ولو علق التعويض كقولها ان جاء فلان فطلقني
فطلقني حيث : فعلى القول به عيبك لا يصح لانه تمليك لا يصح بعليقه
قال في الردحة و جاز على قول التوكيل كما في توكيل الاختي .

وعلى القول الثاني - كما جاء في المذهب - قد علم ان التعويض المير توكيل
سواء للزوجة أم لغيره لا يتقيد بصلاحه بل هو ان تطلق متى شاء ولا
يشترط فيه القول في المجلس بل يشترط عدم ارده

٢) التوكيل . ادا وكل ارجح غيره في طلاق زوجته فلا يتقيد التوكيل
بجلس الوكالة بل له ان يطلق متى اراه الا اذا كانت الوكالة عقيدة كما لو قال له
طلق زوجتي خلال اسبوع مثلا .

جاء في المذهب ٢٠ . وان كان لو كيلة صدق امر في حاق ان يطلق متى شاء
لا به توكيل مضيق ، فم يقتضى ان تصرف على الفور

وفي جميع الحالات سواء كان هو من المير تمليكاً أم توكيلاً وسواء
اكان ذلك للزوجة أم لغيرها فلو زوج ان يصدق متى اراد وبه يرجع عن تعويضه
ما لم يصدق من فوض اليه ذلك .

جاء في معني المحتاج ٣٠ وله الرجوع عن التعويض سواء في التمليك او
التوكيل وذلك قبل تظليها .

• • •

(١) ١٢١٠ المحتاج ١١ هـ

(٢) امدد ٢ ٨٥

(٣) معني المحتاج ٢/٢٨٦ .

الخطابة :

السياسة في الطلاق لدى الحادثة نو كين سواء أ كان يهبط يدل على تباينك
كقول الروح لروحته طلق نفسك أو امرك بيدك أو بهبط تنجبر وسواء أ كان
ذلك لتفويض الروح أو روحه أم لغيرها .

جاء في كشف القناع (١) « من صح طلاقه صح نو كيله فيه لأن من صح
نصره في شيء لنفسه بما تحوز الوكالة فيه صح نو كيله وبوكاه فيه
فإن وكل الروح المرأة الطلاق صح نو كيلها وطلاقها لنفسها . لأنه يصح
نو كيلها في طلاق غيرها فكذلك في طلاق نفسها .

وبما أن هذا هو معنى صحيح صورة نو كيل لذلك حرر فيه الرجوع .
ورجوع روح عن تفويضه فقد يكون صريحاً بالقول و دلالة بالفعل كان
بطاً لزوجته مثلاً .

والمراد عندك الرادصاً كما لو اختارت روحها أو ردت الخيار أو الأمر .
فلا يقع حينئذ طلاق ولو طلقت نفسها بعدئذ .

جاء في المعنى (٢) « وإن خيرها فاختارت زوجها و ردت الخيار أو الأمر
لم يقع شيء » .

ويصح تفويض الزوجة الصميرة بالطلاق على الأصح بناء على أن طلاق الصبي
المميز صحيح كما ذكرنا في موضعه .

(١) كشف القناع ١٨٩/٥ .

(٢) الفتى ٢٩٨/٨ .

وفي المعنى أيضاً ٥٠١١ وظاهر كلام أحمد أنها إذا عقدت الطلاق وقع طلاقها وإن لم يسع ويجوز للوكيل أن يطلق في أي وقت ٥٠٥ .

٥٠٦ في كتاب النكاح ٢ وللوكيل أن يصدق متى شاء لأن لفظ التوكيل يقتضي ذلك .

وأما ما يقع به طلاق الزوجة من عدد انصفت فيختلف حسب المذهب هل هو تغيير أم توكيل ؟ .

وإن كان لفظ النكاح كما يقال ما اختاريه لا اختارت يعني ولا يقع إلا واحدة رعية إلا إذا فوضها بأكثر من ذلك .

وما إذا قل لها أمرك بهذا علم أن نفاذ قسم ثلاث وإن نوى واحدة .
وأما في التوكيل فإن نوى واحدة أو نوى أكثر فعلي ما وراء يقع الطلاق وإن لم ينو وقعت طلاق واحدة .

٥٠٧ في النكاح ٣ وإن كان ما يجري معه لم يكن ما أن يصدق أكثر من واحدة إلا أن يجعل إليها ذلك .

وإن قال لا أمرته أمرك بهذا قسم ن فطاق قسم ثلاثاً وإن نوى واحدة .
وإن قال ما طمعت بك صح ذلك كتوكيل الأجنبي فيه بلا راع فإن نوى عدداً فهو عني مروي وإن أطلق من غير أنه لم يملك لا واحدة .

• • •

(١) المتن ٨/٢٩٣ .

(٢) كتاب النكاح ٥/١٨٦ .

(٣) النكاح ٨/٤٤٦ - ٤٩١ - ٤٩٢ .

الزبديّة :

ثانة لغيره في الطلاق عند ارمده ، نعتك ، نعتك ، نعتك .

(١) هالسلبيك هو ان بيب الروح شجعت آرمه واء اكله انجيباً ام كان هو الروح شجعت الطلاق حسب مشيخته وادادته كقوله : طلق رو حتى ان شئت او طلقي نفسك متى شئت .

والسلبيك يكون بعدد صريح او بلفظ كتاب ، من الفاظ الصريح ، لغد الطلاق وما استحق منه . ومن الفاظ الكتاب اعرك بيدك ، امرأ اليك ، اختاري نفسك .

والفرق بين الصريح والكتاب الاول لا يحتاج الى بية بينما الثاني لا يصح الا مع نية الطلاق (٢) .

والصيغة قد تكون مبطنة وقد تكون مفيدة ومن معنى ، او عامة فتعني مشيئة من آداب اليه لروح امر الطلاق وان قل له ضقي نفسك حلال شهر ، مفيد التبعيك شهر واحد ولو قل له طلقي نفسك فلا يجوز التبعيق الا في محسن التبعيك ، بحيث لو طلقت نفسها بعد ذلك فلا يقع الطلاق . ولو قال لها ضقي نفسك متى شئت فهذا عام غير مفيد عندك فيه روعة طلاق نفسها في وقت شئت .

ولا ثلاث روعة طلاق نفسها اكثر من واحدة الا اذا قصمت جميعه معنى التكرار كقوله ها ضقي نفسك كما شئت في هذه احاله عندك لروحه طلاق نفسها اكثر من مرة اذا محسن ذلك مر جعة الروح ها .

(١) البحر الرخا ١/٢٦٢ .

(٢) المنتزع المختار ١/١٥٥ .

ولا يجوز للروح الرجوع بعد المليك، ولا أن يطلق لأن المليك له شبه
«الطلاق فلا يصح الرجوع فيه كما أنه يختلف عن التملك لأن حقه لا يرد له
بل الزوج أن يطلق أيضاً .

جاء في التاج المذهب^١ «وإذا ملك الروح غيره طلاق زوجته ولا رجوع
له بالقول وبوقد القول، كما لا يصح رجوعه عن طلاق. وإن صح الرجوع في
ملكك إذن لأن الطلاق إباحة. والامتناع لا يصح الرجوع فيه بخلاف ملكك
إذن فإنه أثبت وليس بأسعد للرجوع فيه صحيح» .

التوكيل^٢ . وإذا مات روح شخصاً آخر روحه، طلاق دون أن
يتبرك له غيره الطلاق حسب مشيئة كالمهدأ بوكيلاً لا تملكه فطلاق التوكيل
تعتبر عن إرادة الموكل لهذا اختلط الأمر في التوكيل لأن تكون صيغته
معلقة على مشيئة التوكيل والا كان غليظاً .

في التاج المذهب^٣ . ومن صريح التوكيل أن يهرط الطلاق لأن يقول
أنا شئت ونحوه أو منى شئت لأن ما علق بشيء التوكيل فهو تملك لا توكيل
ولو كان بعده التوكيل كوكالك على طلاقها أو شئت .

والتوكيل كالتملك يكون بأحد صريحي أو بعد كونه .
والتوكيل بخلاف التملك لا أسعد المجلس يدي فيه التوكيل بل له
أن يطلق متى شاء وأراد .

كما يصح التوقيت في التوكيل كما وقله وكلك أن نطق روحني في
في هذا الشهر من أوقع الطلاق في المدة الموقنة والا بطل التوكيل

(١) التاج المذهب ٢/١٦٦ .

(٢) المصدر السابق ٢/١٧٠ .

ولا بد في الطلاق بالوكالة من اضافة الطلاق الى الموكل بخلاف املك حيث يضيفه الى نفسه .

ومن هذا نجد ان اتم العروق بين التمليك والتوكيل في المذهب لرمسي تبدو في النقط التالية .

١ في التمليك لانك الروح الرجوع عما ملكه . اما في التوكيل فالرجوع ان يزل الموكل في اي وقت .

٢ في التمثيل يصبح الممثل اب بوكل غيره فيما ملكه اذ الروح فيخلق وتكيل املك حسب ارادة المالك . اما توكيل فلا يملك بوكيل غيره .

٣ في التمليك يصيب المثل الطلاق اي بعده . اما توكيل فلا يجوز له له ذلك لانه لا يعبر عن ارادته ان يعبر عن ارادة الروح بالتصديق فلا بد من اضافة اللفظ الى الموكل .

٤ في التمثيل غير المتقيد ممن يجب على من ملك مطلق ان يصدق وهو في المجلس . اما في التوكيل فلو وكيل اب يصدق متى اراد دون التقيد بجلس الوكالة .

الجعفرية .

توكيل بحقوق الروح . حيث لدى الجمهور ان بوكل غيره في طلاق زوجته . اما اذا كان حاضراً فيه خلاف والمعتد عندهما بحقوق التوكيل سواء كان الروح حاضراً ام غائباً .

جاه في مختلف الشيعة ١ . قال الشيخ في النها . اذا وكل الرجل غيره بأن يطلق عنه لم يقع طلاقه اذ كان حاضراً في البلد . كان غائباً جاز توكيله في الطلاق ونحوه ان حرمه وان التراج

(١) مختلف الشيعة ص ٣٩

واطلاق ابن الحبيد فقال : ولا بأس بتوكيل غيره في طلاق زوجته .
وقال ابن ادريس يقع الطلاق سواء أكان المزوج حاضراً أو غائباً ، وهو المعتمد
تفويضاً ، أما تفويض الطلاق إلى الروحنة فقد ذهب جمهور الامامية إلى أنه
لا يجوز ذلك لأن الطلاق حق حصص نروح وما فعله النبي صلى الله عليه وسلم
من تخيير زوجته كان أمراً خاصاً به وليس تشريعاً عاماً لجميع المسلمين .

وقال فريق مهم ، يجوز للزوج ان يفوض زوجته امر طلاقها .
جاء في الروضة البهية (١) ويجوز توكيل الزوجة في طلاق نفسها وغيرها .
كما يجوز توليها غيره من العقود لآب كاملة ولا وجه لسلب عبارتها فيه ، ولا يقدح
كونها غايمة موحدة ودالة على تقدير طلاق نفسها ، لأن المأثرة الاعتبارية كافية
وهو ، بقدر البينة ولا خصوصية للعائب . وقوله حتى لله عليه وسلم الطلاق
بيده من احد الجانبين لا يثبت لآب يده ، منه دة من يده مع ان دلالة على
الحصر صميعة .

وحده في جواهر الكلام (٢) - عن أبي جعفر : مثل عن رجل خير امرأة
فقال لي الخبير هي ما داما في محاسنها ودا عرق فلا خير لها .
وقال ابن الحبيد تقع العرقه بها . وقيل لا حكم له أصلاً ، وعنده الأكثر
بن لم يثبت الخلاف في ذلك الا من ان إلى عقيل وابن الحبيد .
وعن عيسى بن قيس عن أبي عبد الله : سأله عن رجل خير امرأة فاحتوت
بفسها ست منه ؟ قال لا اما هذا فهي كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم
خاصة . امر بذلك فعل ولو احتوت انفسهن لطقهن .

واستدل جمهور الامامية على رأيهم بعدم حوار تفويض الزوجة طلاق نفسها
بأن جميع النصوص الواردة في التطبيق ان جاءت محاطة بالزوج وسياقها

(١) الروضة البهية ١٢٨/٢

٢ جواهر الكلام ٥ ٢٨٨ .

يدل على أن شرع الطلاق بينهم لا أي غيرهم .

وينتقد استاده الشرح الخفيف ما ذهب إليه هؤلاء فيقول (١)

غير أنه يلاحظ أن هذا الاستدلال يقتضي عدم حوار التوكيل فيه مطلقاً للزوجة ولغيرها ، كما هو مذهب ابن حزم فكان دينهم ليس على وفق مذهبهم . ثم إن ما استدلوا إليه من النصوص لم يبق لبيان الأداة في الضيق والاشفاق بين شرعة تطليق الأداة فيه فيجب أن يرجع فيها إلى أدلة التي سوت الأداة في التصرفات على وجه العموم .

والذي أراد أن مذهب جمهور الأصميه في عدم حوار تعويض الطلاق أي الزوجة بينهم مع الراي بقتل بعدم حوار توكيل الحاضر أمر طلاق روحته بغيره بخلاف العتق عن روحته فتوكيله الغير في الطلاق صحيح .

• • •

الظاهرية :

فالظاهرية ولا يجوز التوكيل في الطلاق ولا التعويض فيه لأن الله شرع طلاق للأزواج فلا يجوز لأحد أن يعمل بابه عن أحد لا عاجاه به الشرع ولم يأت في القرآن ولا في سنة حوار أداة الغير في طلاق .

قال ابن حزم في المحلى ٢ لا يجوز الوكالة في الطلاق لأن الله عز وجل يقول . ولا يكسب كل نفس إلا عليها فلا يجوز عمل أحد إلا حيث أجاز القرآن والسنة أئمة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز كلام أحد عن كلام غيره لا حيث أجاز القرآن أو سنة عن رسول الله ولم يأت في

(١) فرق الأزواج ص ٦٣ .

٢ المحلى ١٩٦ .

طلاق أحد عن أحد تنوكيله بقرآن أو سنة فهو باطل .

والمخالفون لما صحاب قياس برعهم والضرورة يدري كل أحد أن طلاق
كلام والظهور كلام والاعتدال كلام والأيلاء كلام ولا يختمون في أنه لا يجوز أن
يظهر أحد عن أحد ولا أن يلائق أحد عن أحد ولا أن يوي أحد عن أحد
لاوكالة ولا تعير، فهلا هسو الطلاق على ذلك ؟ ..

وكل مكان ذكر الله تعالى فيه الطلاق منه حاطب الأرواح لاغيرهم
ولا يجوز أن يسوب غيرهم عنهم لاوكالة ولا تعير، لأنه يكون تعدياً لحدود
الله قال الله تعالى . ومن يتعد حدود الله ذرئته هم الصالحون .

وكما لا يجوز لروح أباة الله بطلاق روحه أو نوكيله فكذلك
لا يجوز لزوج أن يبيع روحه أو أن يحمل امرأه بيده فتطلق نفسها سواء
أكان ذلك بلفظ صريح أم بلفظ كتابه لأن الطلاق بيد الأرواح .

يقول ابن حزم . ومن جعل في أمره أن يطلق نفسها لم يبرمه ذلك
ولا تكون طائفاً طلقت نفسها أو لم تطلق .

ويقول أيضاً . ومن جيز أمره حذرت نفسها أو حذرت إطلاق أو
حذرت زوجها أو لم يحتو شئ فكل ذلك لا شيء . وكل ذلك سواء ولا يطلق
ولا تحرم عليه . وكذلك إن ملكها أمر نفسها أو جعل امرأه بيده ولا فرق .

(١) على ١٠ ٢٠٦

(٢) المصدر السابق ١٠ ١١٧

رأينا في التوكيل والتفويض :

فقد اتى مذهب الجمهور على حواش التوكيل في الظن ووجد في ذلك مصداقاً لما
أهم فاسدوا إطلاق على الأبناء والعملاء وقد ورد في القرآن ولا في سنة
توكيل ولا تفويض في الإطلاق .

واضح أن قياس الصلاحيات على الأبناء والعملاء ليس مع الورق لأن الأبناء
والعملاء أئمة ، ولا يجوز النيابة في الأئمة بدون خلاف . ولا يصح أن يقدم
الأسانيد عليه عن آخر

والمصنف لم يرد في القرآن إطلاقاً أحداً به عن أحد فيكمي أن لا يكون
في الأمر محذوراً ، كما في القرآن والله أعلم بما ترجح .

ومما يروى أن الأئمة ذهبوا إلى الظاهرية تطبيقاً على الناس في أمر الإطلاق
من دون قيد ولا شرط من جهة مدعي الصحة ولم يوردوا توكيلاً في الخلاف
كما لو كان أرواحاً ، ولا يمتنع حضور مجلس حكم أو التمسك فقط
يكون فيه من الأمور المعقدة في روحه ، كما في مجلس مدعي أركان أرواح
لاخر بالإطلاق أن لم تحمل تلك المشاكل مثلاً .

وأما في التفويض :

علي أمين في وجوب معرفة من هو من أئمة وروايات أرواح
فتفويض أحسن بالعلاق أمر لا أحد له مبرراً طاماً ، أن الروح بذلك الإطلاق
بالكتابة والرسالة والاشارة والتوكيل بأي معنى لبعض الأئمة والروحة تتصلع
وفق مشيئة من فوض إليه الإطلاق فتصح مبدئه في كل لحظة بالزوال .

والله اعلم بالصواب .

(٢) الاحوال الشخصية من ٢٩٣ للدكتور محمد يوسف موسى .

أما لو قيل فقد توجب بعض الظروف تركه وهو في كل حال
يعبر عن إرادة ومشيئة الزوج في حدود ما رجمه له .

أما المعوص إليه يدي يتصرف كما يشاء وفي الوقت الذي يريد فيفرق بين
الزوجين فهذا أمر إرادته بعيداً عن حكمه بشرع الطلاق .

وفي نفويض أمر الطلاق إلى الزوجة لأنك مصلحه صاعده وأصلحه كما أن
في هذا إعطاه الحرية خروجاً من سهم دمر ولا تقدم إلا بعد تكبير كما
يقدم الرجل .

وأمر آخر يدعو إليه استبعاد تطبيق الأمر هو أن الطلاق لا يقع حسب
ما رجحناه في بحثنا (وسوف نذكره في الفصل الرابع) إذا كانت الزوجة
في ظهور لم يسها فيه فمن أين يعلم من فوص إليه الطلاق بهذا الأمر ؟ .

• • •

كما يبدو لي أنه لا محل للمرة في النفويض من حيلة مطلقه وصيغة مقيدة
بمن معين فالزوج إذا فوص زوجته أمر طلاق إنشاء إنشاء عقد الزواج لأنك
أن العرف يقضي والمقول أن لا يصدق بها وهي في محس المقدم وأن كان
الصيغة غير مقيدة بمن وهذا ما ذهبت إليه محكمة طيط يدي سبق أن أشير إلى
حكمها وما دار حوله من مناقشات بعض الفقهاء .

كما أنه لم يعد لتكرار الطلاق بالاحتياط أو تمليك ر في القبول بعد
المن تعدد الطلقات فلا تلك الزوجة أكثر من ذلك الرجل ويكون رجعيّاً
في كل حالة لم يصب الفرض على أنها شـ سواء كان ذلك صريحاً أم لا
كثابة فالطلاق رجعي على ما ذهب إليه الشافعية .

والاحتمال في هذا الاحوال الخاصة التي حددتها قانون تحمل الطلاق ثانياً
لأربعة فيه ، ب طلاق رجعي فيرواحاً واحدة مرة واحدة في العدة
وستدل لأن اد اعتبار قدس طلاق لروحة المتوفى اليهم امر طلاق
فيها طلاقاً رجعياً فصدقت معهم ، فراحهم روحها ، فأنشأته من هذا الطلاق
حوي انقاص عدد الطلاقات ؟ .

ان الروحة لم تشرط الطلاق ولم يثبت ان يكون عصبها بيدھا ، يطلق
نفسها ، حتى تتركه الا لامر واحد لم يثبت فيه وهو ان تلك البدنة عن
روحهم فيعرفه

وإذا طلق روحهم ، فذلك الروح فيهم فانه واحدة من انهم يوصون ،
وعلى القانون مرجح ، انه فيه ان الطلاق اليه لا يكون لا في حالات
من عليها حصراً ، كما انه مرجح في عدم حوز بعد ان صدقت حتى يطلق روحه
نفسها اكثر من طلقه .

لهذا فاني افترح تمدين من القانون تحمل طلاق الروحة نفسها طلاقاً
ثانياً لأربعة فيه تخفيفاً للعائده المرحومة من هذا التعويض .

ومصدرنا في هذا هو مذهب علي بن ابي طالب ويريد بن ثابت كما سبق
وذكرنا مذهبها .

واي هذا ذهب فيكون العربي في المصل ٦٧ حيث تنص : كل طلاق
ونفسه الروح هو رجعي ، لا يكمل ثلاث ، والطلاق قبل الدخول ،
والخلع ، والميسك .

• • •

الفصل الرابع

المطلقة - الزوجة -

الركن الرابع في اطلاق هو «مروحة المطلق» .
وأعلى الطلاق بالنسبة للمرأة يجب أن يتوفر فيها شرطان لا تكون
بدونها عملاً للطلاق وهي :

- ١ - أن تكون زوجة في نكاح صحيح .
 - ٢ - وأن تكون في طهر لم يسبها الروح فيه .
- ولا خلاف بين الفقهاء حول الشرط الأول في أصناف الفقهاء في
الشرط الثاني ،
وسيدخل هذا الفصل في مبحثين :

المبحث الأول

روعة في طاع صميم

يقع الطلاق على الرعدة ذلكا كاث اروحيه فائفة حقيقة بين الروحين أما اذا كاث الروحيه بينهما فليعه - فقد وسد ولا يقع الطلاق لأنه لا حاجة اليه اذ الطلاق نثر من آثار السكاح الصحيح فدا لم يوجد فلا أثر له^(١) وهذا لا خلاف فيه بين الفقهاء .

١. الخلاف حول حوار طلاق لمعنده من حوار روحيه أو داني . من قال بوقوع طلاق الثلاث أو تعدد الطلقات في العدة - رايه يقع الطلاق من طلوع زوجها بعدة - صحيح أو باسأوله أن يصدق طلاقه ثانية وثالثة ما دامت في العدة حتى تبين بيسورة كبرى^(٢) .

وما دهر اليه - بعدم حوار بعدد طلاق ثم تجد بدا الرعي وفان يشترط في اوجه اصدقته أن يكون رعدة في السكاح - جميع ما الطلاق في العدة فلا يقع لأنه غير مشروع ولا فائدة فيه . وقد سبق وذكرنا بأسباب موضوع الطلاق الثلاث فليراجع^(٣) .

(١) الاحوال الشخصية : عمر عبد الله من ١٣٤

٢. ومن هؤلاء العلماء الطلاق في العدة من الروحيه فائفة في حوار الروحيه ما دامت في العدة - ولي بطلاق الداني بيسورة - مري بعد الاثران بعض - أن اروحيه فائفة واستقر . في باب الروحيه وعدم طلاق روح آخر من مضي العدة .

(٣) راجع بحث الطلاق الثلاث من - ١٤ وما بعدها في هذا الكتاب .

المبحث الثاني

الطرق المشروعة

الفرع الأول

مشروعة الطلاق في البض

اشترط الثاني في أهلية الزوج صدق أن يكون في طهر لم يمس الزوج فيه وهو ما سمينا بالطلاق المشروع .
وحرماً على منعه في البحث سوف نذكر ما جاء في القرآن والسنة وأقول العقبة في هذا الموضوع نخرج أدلة كل فريق ومدة كل دليل .
وأخيراً نبدي رأينا فيما ذهب إليه الفقهاء .

أولاً - ما جاء في القرآن والسنة

القرآن الكريم .

إذا لم نجد دلالة في القرآن الكريم على أن كل أحد من الرجال يحكم من أحكام تمام الصلح فهو على ما وجد في الحديث ، فإنه عدد الحديث الذي يحكم روحه .
وقوله : «ويعتق أحق برأيه» جاء في أحكام الرجعة والطلاق أن يراجع زوجته إذا طلقها طلاقاً جامعاً ، مما يدل على العدد .
وقوله : «لا يحل عندكم أن تطعوا آلهة» في سورة ، فإنها لا تعدد المطلقة قبل الرجوع .
وهي الآية التي نستدل بكيفية الصلح ومتى يقع وكيف يكون ذلك »

هذه الآية هي قوله تعالى (١) : « ما من شيء الا ضيقه الساء فظنوه من
لعنتم و حصوا بعده و بقوا لله وكم لا تحرجوه من بينكم ولا تحرجوا
ان ياتين بصاحبه مسئه و بك حدود الله ، و من يتعد حدود الله فقد ظم منه
لا ندري ان الله يحدث بعد ذلك امراً »

و خطب في ليله موحه لى عليه السلام و المؤمنين جميعاً و انه تعالى تأييدها
التي بلغ رقب المؤمنين اذا هم ضلوا سلكهم فظنوه من لعنتم .

وقد حلف في سب رسول الله الا ، (٢) ووي فتدة عن اس قل
خلق رسول الله حفصة و س اعم فانزل الله تأييدها ، ، و قيل له و رحمهم
فانها صوامه فوامه وانها من ازواجك في الجنة .

وقال النبي : مات في عهد الله عمر (٣) و قيل : « فعل من مثل
فعل ابن عمر منهم عبد الله بن عمرو بن العاص ، و عمرو بن سعيد بن العاص و عتبة
بن غزو ان فزلت الآية .

فما هو المراد بقوله تعالى « ظنوه من لعنتم » ؟

سفسر هذه الآية الكريمة ، ورد عن « بي عيه السلام لان السمة عصل
م تحمله القرآب » و قد و س معنى « و ارب اليك الكذب لتسب الله من
ما نزلنا اليهم . »

ثم يذكر اراء الفسرس و الصادرة و ما فهموه من هذه الآية الكريمة

(١) سورة البقرة الآية ٢٢٩ .

(٢) تفسير القرطبي ١٨ / ١٤٨ .

(٣) لا و ص ٢٢٢ .

(٤) التفسير المحيط ٨ ، ٢٨٦ .

٥ راجع مقدمة تفسير القاسمي من ٨ ٢ ح - ذكر هذه القعدة ان الله تعالى
ما اجله الكتاب و جاء المؤلف بحديث ابن عمر مثلاً على ذلك .

السنة الكويبة

حاء في صحيح البخاري وسلم والسائي ١٠٠٠ عن نافع عن عبد الله
ابن عمر رضي الله عنهما انه طلق امراته ٢ وهي حائض على عهد رسول الله
فسأل عمر بن الخطاب رسول الله عن ذلك فقال رسول الله - ﷺ - فابراهم
ثم لم يسكها حتى نطهر ثم تحيض ثم نطهر ثم ان شاء امسك بعد وان شاء طلق
قبل ان يسفك العدة التي امر الله ان يطلق لها النساء .

ومن امسك ٣ من احدى سبل العدة بعد من عمر رضي الله عنهما
احمر ١٠ طلق امرته وهي حائض مذكور عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم
في طهر فيه رسول الله - ﷺ - فابراهم ثم يسكها حتى يهرق من دمه
يحدثهم فيطلقها طهرة قبل تسفك العدة كما امر الله .
وفي رواية : "انها العدة التي امر الله ان يطلق لها النساء .

ما ذهب اليه المفسرون :

قول الصوري ٢ : "عدة من ادمس اذا طهرت . . . فطلقهن طهر من
الذي بحضته . . . عدس صورا من يرحع ولا ينفقهن يحضن الذي
لا يعتد به من فروش

-
- ١ صحيحه ٥ ص ٩ ٢٨٥ والسائي ١٠٨٨ ص ١٠٠٠ صحيحه شرح
 - "روي ١٠ ص ١٠٤٤ حسب ١٩٢٩ ١٩٩٧ .
 - ٢ امره وده عبد الله بن عمر ممة بن عمار ٢ ص ١٠٠٠ "روي وان مفسر
وفي مستند احمد ان امها التوار - بل الاوطار ٢٢٤/٦ .
 - ٣ المصدر ٢ ص ٢٢٢ و٢٢٣ في صحيحه روي ١٠ ص ٢٢٢ .
 - (١) المحلى ١٦٤/١٠ السائي ١٣٧/٦ .
 - (٢) تفسير الطبري ٧٦/٢٨ .

وقال سواوي^١ : «صقوهن أعدن» أي وقتها وهو أظهر فإن الهاء في
الأمر ما يشبه التدقيق .

وقال رب محشي^٢ : «وطقوهن أعدن» أي «صقوهن مستقيلات أعدن» .

وقال أبو السعود^٣ : «وطقوهن أعدن» أي «مستقيلات» .

وروي الصوري عن ابن عباس : «صقوهن أعدن» - في قبل عمدته .

وعن مجاهد قال : «لظهرهن» .

وعن معمر بن راشد : «صقوهن أعدن» - ول إذا ظهرت من الخيض في

غير جمع ، قالت كريب^٤ : قال ابن طهرت وطاقها من قبل أن تسها .

• • •

والعددة هي المدة أي أمر الله بها ، فصحت أن يكمن فيها في بيوتهم معرفة

براءة الرحم .

وقد احتج به على : «بينهن المدة» لا صر أم الخيض وحسب اختلافهم

هو أن القرآن الكريم قد مر على ذكره أمر المدة وقوله في الآية يحسن معنى

من فسر «القرء» بالخيض . ول أن عدده ، صفة ثلاث حصى كاملة ومن فسر «القرء»

بالظهر قال أن عدتها ثلاثة أطوار^٥ .

وعلى هذا فعندنا مذهبان

١ - أن «العددة» الخيض ولا يحتسب حصره الخيض بل لابد من ثلاث

حصى كاملة

٢ - أن «العددة» لا صر وبعد من أول صهر تصدق المصنف .

(١) تفسير السواوي ص ٧٤٢ .

(٢) تفسير الكشف للرحماني ٢ : ٤٠٠ .

(٣) تفسير أبي السعود على هامش تفسير الرازي ٣٨٦/٨ ط الطبعة .

(٤) هذا في عدة بطعة ما عدة أدنى عما روي في أربعة أشهر وعشرة أيام .

وإذا طهرنا إلى حديث ابن عمر محمد أن النبي صلى الله عليه وآله جمع زوجته حتى تطهر ثم نكحها أن يطهر فيصطقم صهرها من غير جماع .
ونستدل على ثلاثة أمور :

١ - يجب أن يكون طلاق في صهر لم ينكحها فيه لقوله عليه السلام فيصطقمها طاهراً من غير جماع .

٢ - ألا يكون جماع في الحصة في ساق الطهر الذي يصدق فيه لأمره عليه السلام أن عمر أن يبرأ زوجته أن يحبس حصة أخرى ليظهر له أن كانت حاءة لأن لا وقد يحمل إرب حاضها في الحصة السابقة على الطلاق ويدم وقد يكون حر طائفة .

ومن أمر النبي عليه السلام أن عمر في أن يراجع زوجته حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر بدون أن يمها نستدل على أن النبي عن الجماع في هذه الفترة كما لا في الصهر محسب .

٣ - ألا يكون نصاً طلاق في الحصة في ساق الطهر الذي يصدق فيه ، لأن النبي عليه السلام أمره أن يسطر حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فلو كان طلاق حائزاً في الحصة التي يصدق فيها ساق في لأمره أن يطلعه في الصهر الذي في الحصة التي صهرها يوم علي نكحها بعدة لمدة لا يكون في حصة التي يصدق فيها الذي يصدق فيه طلاق نصاً .

٢ - الصهر الذي إذا نكح في ساق طهر في حصة في طهر ،
في بعد مراجعتها وذلك دون أن ينكحها .

وإذا نكح في ساق طهر في حصة في ساق طهر في حصة في طهر ،
تحيز ثم تطهر وعند ذلك فإن شاء أن يطلها فليطلقها .

وإذا نكح في ساق طهر في حصة في ساق طهر في حصة في طهر ،
وإذا نكح في ساق طهر في حصة في ساق طهر في حصة في طهر ،

وإذا نكح في ساق طهر في حصة في ساق طهر في حصة في طهر ،
وإذا نكح في ساق طهر في حصة في ساق طهر في حصة في طهر ،

وقال ابن مربي^١ ، طلاق سنة مائة مائة سنة مائة سنة .

١ أنت بطنك و حدة .

٢ وهي من تحيص .

٣ طاهراً .

٤ لم يسم في ذلك ظهر

٥ ولا تقدمه طلاق في حيض .

٦ ولا تبعه طلاق في طهر يتلوه .

٧ وخلا عن العرض^٢ .

[وقال القرطبي^٣ وحصل الإجماع على أن الطلاق في الحيض ممنوع وفي الطهر مأذون فيه] .

وقال ابن قدامة^٤ : وأما المحذور : فطلاق في الحيض أو في طهر حائضها .

فيه . وأجمع العلماء في جميع الأمصار وكل الأعصار على تحريمه . وبسبب طلاق الدعة^٥ لا يطبق حد البتة وتركه أمر الله تعالى ورسوله .

وقال ابن ادريس في - برائر^٦ : والمحذور : طلاق الحائض بعد الدحرج

أو في طهر قد عزم فيه قبل أن يصح بها حمل بلا طلاق

وقال النووي في المجموع^٧ : والمحرم بدعي وهو صريح : طلاق في

(١) أحكام القرآن ١١١٣ .

(٢) ويمكن أن تدعى شرطاً له . أن يطلقها وهي حامل لله استبان علما .

(٣) قلدر غرضي ١٨ ١٥٣ .

(٤) إمامي ١ ٢٣٥ .

(٥) البرائث من ٣٣٥ .

(٦) من مناج ١٣ ٣ وهو : أي في سبيل الله . ومن البدعي بعد طلاق

من لها عليه قسمين وفاتها أو استرضائها .

حيض مسمومة . وطلاق في صهر وطىء فيه من قبل الحمل ولم يظهر حمل
وهو الامام ورد^{١١} وطلاق منه ان ينفقها واحدة وهي طهارة
من الجماع والحيض .

وقال صاحب السبع المذهب^{١٢} والطلاق يفي في حق ذوات الحيض
مجمع شروفاً أربعة .

(١) ان يرفع الحيض واحدة فقط مرة ، كانت محدودة . ولا وسوء
كانت حيضاً لم لا

(٢) أن يطلقها في طهر .

٣ ان لا يقع وطء منه لمدة التي طعم في جميع الطهر ، ولا كان مدعية
وان لا يقع منه طلاق في هذا الطهر ايضاً .

(٤) ان لا يقع منه واحدة . ولا طلاق في مدة المقدمة او في حيضه المقدمة
او وطئها في الحيض المقدمة او وطئها فيه كانت مدعية .



(١) الروض النصير ١ : ١

(٢) مجمع مذهب ٢ : ١٢

ثامناً : من من النساء لا يستملهن منع الطلاق في الحيض

قلت أن بعض المصنفات لا يشترطن منع الطلاق في الحيض ، كما حمل والمطلقة قبل الدخول . ومن لا يحض من نساء دون خلاف من الفقهاء .
فهؤلاء لاسية لطلاقهن ولا بدعة .
وسد ذكر آراء المذاهب دون تعديل اللهم إلا في المذهبين الحنفي والشافعي لما بينهما من بعض الاختلاف في هذا الموضوع .

طلاق الحامل :

لا بدعة في طلاق الحامل لأن الوقت المشروع للطلاق هو استقبل العدة ولإعادة للحامل المصلحة ، لا موضع الحمل فوجهه معنى روايات الإجماع حين أن بعض جمهورهم هو ودون في بعض روايات من عمر في قوله عليه السلام : فليطلقها طاهراً أو حاملاً ، استبان حملها .
وعلى هذا فالحمل مستقل عنه في أي وقت طلق فيه وهذا هو المراد بقوله تعالى : وطلقوهن لعدتهن وهي لا تنصر بوطءه أو مدة دامت بحدة بر من لا حمل بروحه به وصلافة فيه ، لا وهو وضع حملها .
فإن الحديث في الأحاديث^١ دون استبان حملها فلا سية لطلاقها ولا بدعة .

(١) قال النووي في الأشباه والنظائر ص ١٠٦ : « منه لا يخفى في اللغة لا في معناه واحدة وهي الصلابة مني ومعنى وهي مني وصحة وحيات أحدها من وهو طلاق غير انصورية واحد من ، وصحيره ، والابنة ، من مني ولا بدعي ، والذي : لا ، وجعل الآية من مني إلى بناء على أنه ليس يحرم .
(٢) الإيضاح ١ : ٤٠٨ .

وقال الشافعية في براءة المحتاج^١ ، ويجعل صلاحي من ظهر حملها نوال الدم .
وهو الاحداف في الهدى^٢ ، وصلاحي الحمل يجوز عقيب الجماع لانه
لا يؤدي الى اشياء وانه العدة وزمان الحبل ومن الرتبة في الوطء لكونه غير
معنى او يرتب فيه مكان ولده من ، فلا نقل الرتبة الجماع .

طلاق من لا يحضن من النساء .

اذا كانت لروحة لا تحيض اما بصبر او كبر وان عذب سدا بعد طلاقها
مباشرة ان لا تحيض لها حتى يسبح الرجل عن صلاتها من هي في طهر دائم^٣ وهذا
قالوا لاسنة في طلاقها ولا بدعة .

قال ابن زينة : وان كانت لروحة لا تحيض بصبرها او كبرها .
يطبقها متى شاء .^٤ كان وطئها او لم يكن وطئها .^٥ هذه عدة ثلثة اشهر
هي أي وقت طعها لعدم وطئها لا بعد بقره ولا بحبل .
وقال الخطيب : وصلى الله واثق لم يسبح الحبل متى شاء وأوصل
ذلك ان يستقل بها لامله .

طلاق غير المدخول بها :

من طلق زوجته قبل الدخول ولا عدة عليها لقوله تعالى^٦ - فانها ادى

(١) نهاية المحتاج ١٩٠/٦

(٢) الهدى ٣٢٣ .

(٣) جاء في التمهيد شرح النجاشي ٣٣٦ وممن فوه حال من لا الصبر ما تقدمه حبيسه
وتأخرت منه اخرى وذلك موقوف في اليأس والصبر .

(٤) تنادى ابن حبه ٣٧

(٥) مواهب الحسن ٤٣٨ .

(٦) سورة الاحزاب ٤٩ .

آمنوا إذا حكم المومنان ثم طلقوهن من قبل ان تمومنكم كنكم عليهن
من عدة تعتدونها .

واحدة تعاقب قال : « فطلقوهن لعدم » أي من كان لها عدة مما عين ليس لها
عدة فلا يشملهن النص

قال الرمحي « في غير قوة تعدل . فطلقوهن لعدم » عمن انه يطلق
على مصطنع ومن المدخول من من المعنات فالحيص .

قال العراقي في الوحد « ولا مدعة في طلاق غير المسومة ولاسنة .
وهل الحرقي « . ونوقل . وهي حائض ولم يدخل بها ثبت طلاق
للسنة طلق من زوجها لأنه لا سنة لها ولا بدعه .

وحده في الهبة شرح النجعة . وطلاق غير المدخول ولو في الحيص
على مذهب ابن القاسم حتي .

وقال اشهب : بل هو في الحيص بدعي .

• • •

مذهب الاحناف :

المطلقة بعد الدخول :

جاء في الفتح القديم (٢٨) :

واما غير مدخول بها فالرعة فيها متوفرة والطلاق في حال الحيص تقوم

(١) الكتاب ١٩٢/٣

(٢) الوحد ٢ .

(٣) مختصر الحرقي ص ١٥٢ .

(٤) الهبة شرح النجعة ٢٣٧ .

(٥) فتح القديم ٢٩٣ .

دليلاً على تحقيق الحجة وعدم بصحة في حال انحصار الخيصة حياً خلاف رور^(١).
 وقال الزيلعي^(٢) : «وقال زفر لا يطلتها في حالة الخيصة» .
 وقال الشافعي في حاشيته تعليفاً على كلام الشافعي : « وغير الموطوءة تطبق
 للسنة ومحدثاً » قال : فان ثبت «حجة» بعموم اللغة لا بخصوص السبب ،
 وقد كان عدله السلام لاس عمر ما عكداً امرك الله - الله ان يستغل ظهير
 اسمة لا فكيف عرفه من الخيصة ويبر الخيصة بالمدحول وعده في الكراهة
 وعدمه .

فب - مر ثمة المدحول - دليل - رور - من صحيح سحاري حبيب
 قول في آخر الحديث : «فكذلك» التي مر انه لا يصدق ما ساء رلا عده في
 غير المدحول - لا - رور - على المدحول - ويكره إطلاقه - رور -
 ن القياس مع وجود الفارق فاسد .

• • •

المطلقة التي لا يخيصة - في بدء مشري^٢ في أي لا يخيصة ، ويحور
 ان بصحة ولا يصل بين وصم وطلاقة زمان^٤ .
 وقد في هذا : «وقال زفر يخيصة وهي رور قيمة ممة - يخيصة ولا ان
 بالجامع تقتصر الرغبة» .

(١) ص ١٠ في الأوجار ٢٢٢ و ٢٢٣ : «صم من المدحول وهي حذاف
 لم يؤمر بالمراجعة الا ما قل عن رور» .
 (٢) من الحديث ١١٣ .
 (٣) الفصح القديم ٣١٣ .

(٤) قال في الدر المختار بعد ان ذكر ان طلاق من لا ان غير مكره لا كراهة
 فيه من خيصة انوم الحل وهو مقنوت . وعلق ابن عابد اي لان كراهة الطلاق في طاهر
 جميعه دون الخيصة او المدحول . ورواه عنه في حاشية ٢٢٣ .

وقال في فتح القدير ان عدم الفصل هو قول الائمة الثلاثة ابو يوسف
ومحمد وابي حنيفة

وقال زفر : يفصل بين وطئها وطلاقها بشهر .

وفي المحيط : قال الحلواني هذا في صغيرة لا يرحى حبلها ، اما فممن يرحى
فلا فصل له ان يفصل بين وطئها ، وطلاقها شهر كما قال زفر ، ولا يجوز ان
يقول زفر نفس هو اقصيه الفصل بحبسه فهي من لا يحبس بحسب الفصل ، نعم
عنه وهو شهر لان النخاع يضر الرعدة وانما يحدد بمرات وهو الشهر

وقال ابن المهام في حجة الائمة الثلاثة :

ان كراهية التلاق في الظهر الذي جامع فيه ذوات الحشيش لنوم الحش
فمنه وحده امددة بها بالحش ، او بالوضع ، وهذا الوجه يقتضي في التي لا تحبس
لا اصغر ولا اكبر بل اتقى مند طهرها مطلقا لا يصح في التي لم يسبح بعد وقت
وحسب من من البويع لا يجوز تعقيب رجاء نطفه بها لنوم الحش في كل
مهما وقد كات صهر آ ان يقل قد عامر مع التلاق في الظهر سدي جمع
فيه آراء منثور الرعدة فم يقع التلاق دليل الحاجة فعدم الامر بـ التلاق في
ذلك الظهر ، ومع من وجه لا شدة العدة وعدم السباح وهو التلاق مع
عدم دليل الرعدة ، وفي صغيرة ولا شبهة بوقد الاول فقد وجد الثاني ويستنع ،
حسب قوله

و قد سأل عن من يركب من وجه آخر
لا يركب في وجهه من غير من ، مؤن اولد فكار ومن ومن
رسالة محمد بن محمد بن الحسن

١ قل هذا رأي في ادعاء وهي مخصوص في مكانه ، والله اعلم بالصواب
وعنه تلك كتب الاحناف لان القصة هي عتصم المحيط .

ون وطم قبل الشهور استعد الكف شهر بعد لوصه وكذا دا واذا شانه
بعد الية فلا بد من الفصل بينهما ولا كات بدعي .

• • •

طلاق من لا يشمل البدعة والسنة لدى الامامية

قال الجعفرية : خمس لا يشمل طلاق البدعة :

(١) الصيغة التي لم تبلغ التاسعة .

٢ الي لم يدحض .

(٣) الايسة وهي البالغة الحين من عمرها .

(٤) الحامل .

٥ الي مات عم زوجها .

قل في حواشر كلام ٢ ، بعد ان ذكر المحقق المشهور كذا في
القرآن الكريم . في المدحول بها الخلل دون غير المدحول بها ودون
خمس و . صحيح طلاقها لان غير المدحول بها لا عددها ، كما ان الحامل عليها
وضع الحمل ومعه كرمها زوج من طلاق بي عن طلاق الخاتم

ونقل عن صاحب قولي . ويصح مدق حامل الا ان كات مشه
الحمل وقت الطلاق وطافها ثم من الحمل لم صح لان صددها محل لا كاهي
في صحة الطلاق بل يشترط فيه الاستبانة .

ولي كات الخلف في كتب الامامية حول طلاق نكاح ومتى يكون
مشوعا دافد عا وردت تجوز بعد خلاف ولد كرمها ، في بعض
كنهم وما حرره

(١) مدع احمد . ١٠٠

(٢) حواشر الكلام د ٢١٠

١١٠ في لا يحصره العقيد ١١ : و عن أبي حمزة عليه السلام قال : حسن يطلق الرجل على كل حال ، أحسن ، والتي لم يدخل بها ، والعائف على زوجها ، والتي قد بلغت من الحيض .
وهذا نص عام في طلاق الغائب .

وحده في «الكافي» ١٢ : و عن أبي عبد الله عليه السلام قال : عائف إذا أراد أن يطلقها تركها شهراً .

و حله حديث آخر ١٣ في الحديث ١٤ - عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الرجل إذا خرج من موطنه إلى السفر وليس له أن يطلق حتى يصي ثلاثة أشهر .

على أن قد عرفت على نص في الاستنصار ١٥ يوفق من هذه الروايات وبذلك نحرر المسألة :

قال : الحكم يختلف باختلاف عدة النساء في الحيض ، فمن عدم من حال امرأته أم تحيض في كل شهر حصة ، يجوز له أن يطلق بعد انقضاء شهر ومن يعلم أنها لا تحيض إلا كل ثلاثة أشهر أو خمسة لم يحل له أن يطلقها ، لا بعد مصي هذه بقعة ، فكأن المأوى في حوزة مصي حصة واحدة ، إذا أي طهر لم يقرها فيه بجراح .

وقال في السرائر ١٦ - ووفق عاد من قبله وحديث امرأته حائضاً وإن لم

١١ من لا يحصره العقيد ١١٠ .

(٢) الكافي ١/٢٠٤ .

(٣) المبدع ٢٠٦ .

(٤) لا يستفاد من حديث آخر في هذا الرأي الذي جاء به صاحب الاستبصار وهو الذي استقر عليه في كتابه المبدع ورواه أن ذلك نفسه عند من ادّعى في كتابه .

(٥) الدرر من ٣٠٠ مخطوطة رقم ٢٣٨ وفيه عطف مؤلفه شيخ الصانع العمري في كثير من أرائه .

يمكن واقعها لم يحرم طلاقها حتى يصير لانه حر وحاضر ولا يجوز للخاص ان
 يطلق امراته وهي حائض بغير خلاف بيننا .
 وفي رأينا انه يمكن ان يقبس سجين على العائب في مذهب الامامية وكل
 ما قيل في العائب يقال في السجين وقد وجدت هذا يفهم منه ذلك
 قال في السرائر " نقلا عن الطوسي في حقه " معنى كان للرجل روحه معه
 في السجن " لا يحصل اليها فهو تنزله العائب عن روحه فان اراد ان يطلقها
 فيصير الى ان يمضي ما بين شهر الى ثلاثة اشهر .

رابعاً — حكم منع الطهر في الحيض

أفوال الفقهاء في حكمة منع الطلاق المذموم :

أحلف الفقهاء في علة منع الطلاق بدعي ، من هو عدم تطويل العدة ^١ .
أو لكونه حال الغور والرهق لوطاً ^٢ "روحاً" . أو هو للبعد ولا يعقل منه ^٣ ؟
الإضاف :

اعتبر الإضاف علة لمنع لأمرس : - (١) لعدم تطويل العدة - ٢ ، وثلاً
يكون في زمن الرغبة .

١ - أن في تطويل العدة حرراً على المرة لأنه إذا طلق في الحيض ولم
تحنس هذه الحصة فتستعمل العدة بدوراً فائدة سوى طول المدة ، وهذا
الأصرار لا يجوز . ولهذا من الإضاف فالأولى أن يؤخر الطلاق إلى
آخر الطهر الذي لم يحامها فيه احتراً عن تطويل العدة ^٤ .

وقال في منع : - ع حلاق في حالة الحيض يحرم للمعدة تطويل العدة
عنه ، و حلاق في الطهر الذي حامها فيه يحرم لتدبر روحه العدة فهو لا قرأه
أو الوضع لا حتمل الحبل .

٢ - أو لكونه حال الغور والرهق ^٥ - لأن الطلاق المذموم ، أوجب للحاجة

(١) فتاوى ابن تيمية .

٢ ، المدة المذمومة هي التي أمهت الروح بها أو بها ، أو جوارها أو لم تعلقها .

(٣) الهداية والمنايا ٣/٢٤ وهو رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة .

(٤) منع ٣ ٢٢

(٥) منع ٣ ٩٤

ساح الا وقت الحاجة وهو الطلاق الذي تنعيقه العدة .

وقد في المعنى ^١ من الصلاق كره في الحيض لتطويل العدة .

وفى في الشرح الكبير ^٢ ولاه اذا طلق في الحيض طول العدة عليها

فان الحيض الي صدق فيه لا يحسب من عدتها ولا يظهر ان يبي بعدتها عند من

يحمل الاقراء الحيض ، وان طلقها في طهر اصاب فيه ، لم يأمن ان يكون حاملا

فيسدم ويكون مرثاة تعد مثل او لا اقراء

وقال الشوكاني ^٣ الحكمة في ذلك ان لا يصير الرجعة لمرص الصلاق ،

وذا امسكها وما يجزى به فيه صلاهم صهرت وتدة الرجعة لا يوجب طول مقدمه

معها فيحاط بها في ما في مسا فيسكها

وقال في الراجح المذهب ^٤ ودون الحكمة باعتبار التهمة في رد يروى

الدائم لصلاتهم بالنكاح فليس له بحرة ان يدخل في قوته حتى انه عليه

وسم : ابعض الحلال الى الله الطلاق .

هل المنع لعلة او هو امر تعبدى :

(٣) علة منع البدعي : عند المالكية قولان (١) :

١ - علة المنع هي لعدم تصويب عده وسندوا ذلك بهرمي حده ذكرهما

في المدونة

(١) المغني ٢٣٩/٨

(٢) الشرح الكبير ٢٣٨/٨

(٣) من الاوطار ٢٢٢

(٤) في امي سهد ماين وانه رد من حده

(٥) التاج ٢٧٢

(٦) حاشية الاسوي على الشرح الكبير للدرج ٢٢٥/٢

(١) جواز طلاق الحامل في الحيض .

(٢) جواز طلاق غير المدخول بها في الحيض .

فهؤلاء لا تصويل للعدة في طلاقهن لأن الحامر عندهما في وجع حمى، وغير المدخول بها لا عدة عليها .

فإن كان المص في الحيض لا أمر تعدي لما حر الطلاق في الحيض لجميع الروحات الحامس منهن وغير المدخول بهن سواء .

٢ وقيل إن منع الطلاق في الحيض ليس بمحال بل لكونه تعبدًا واستدلوا :

(١) منع الخلع في الحيض مع أنه جاء به على طلب الروح .

(٢) ومنع الطلاق في الحيض ولو رصبت بذلك روحه .

فإن كان منع عدم تصويل للعدة لحار الخلع في الحيض لأن هذا حق هو حق الروح . ومن هنا حقه عندك عندك عندك ، ولكن ما أن هذا لا يجوز فدل على أن منع الأمر آخر - غير بطول مدة الذي هو حق لها - هو لا أمر تعدي .

وهذا قولان أدى إليه أشهرهما كما قل أن الحاح هو الأول

وقال الأحمدي الذي هو صهر المذهب ، وهو المأمول عنه في المذهب .

وهو يؤيد ما ذهب إليه الأحمدي من راع كثيرة جاء فيها المذهب ما لكي

بهي العيوب لا يعرف من روحه من الحيض من حتى يصير

وفي حال تمرق الاعمار لا يصدق التقاضي في الحيض ولا في العس

وفي المذهب لا يجوز أن يكون في فترة الحيض والقدس .

بل قالوا أكثر من ذلك أنه يطلق عليه الحاح الحب مثلاً وهي في الحب

فرغم أن تطبيق المذهب رافعه رافعه ، إنما يقع الطلاق رجعيًا ويجزئه المذهب

على الرجعة . بل يرجع عنه إن وفص ذلك .

وعلى هذا ، وتجريم عند المائتية مائة اطلاق بصرف النظر عن تطويل
العدة وهذا ما يستلزم الخلع في ومن الحيض مع ان زوجة هي التي طسب ذلك
ورعت فيه ولو كان التحريم لعدم تطويل العدة لكأن حقا امرأة ومن ملك
حقا فقد ملك من عنده ، وانك لا يجوز ذلك

وأما في الزوج اذا طلق في حيض لم يبرأ عن رجعة من غير أن يطاله
أبوجه ، رجعة من ذلك على ما حققنا في "شرح الاحكام"

وعد رتب عند نقاش في الإيضاح من كتب الحديث^١

اختلف الأصحاب في المصدق في الحيض هل هو محرم خلقه فلا يباح
وإن سأله إياه ، أو خلعا فيباح بسؤالها ؟ .

فيه وجهان : من تركه ولو كان صهرا كذب والله .

كأن الذي حرم به في هذه الآية ، وأما قوله : "وعدت ومسدود الذهب
والخلاصة وغيره وقدمه في المحرر ولو كان في الحيض وغيره .
خلع الخلع ، وإن في غيره وغيره وطالهم .
وقال ابن عدوس في تذكرته ، ولا سنة خلع ولا بدعة .

والخلاصة :

من الذي قالوا ان علة منع عدم تطويل العدة اعتبروا ان هذا من حق
المرأة فمن أن تسأل عنه وذلك كما وطئت بحيضها أثناء الحيض فيحرر لزوجها
أن يحلها ، لأنها قد رخصت بتطويل عدتها فلا حصر
وقد ادرنا قالوا ان المانع ان يكون الطلاق في زمن الزهد والفتور لم
يجوزوا ذلك .

(١) المذهب الاربعية ٣/٤٠٤

(٢) الانصاف ٨/٤٤٩

واندن عشور، لمع دمر تعدي قالوا انه من حق به ولا يجوز أن يكون
نصف دانه أي تجاوز عنه لانه حق الله لاحق الزوجة .

...

وفي رأينا أن الطلاق يجب أن يكون في وقت الرغبة ولهذا حرم الاسلام
الطلاق في الحيض

فما الحكمه في محرم الطلاق في الحيض والله س هو حرص الشرع على أن
يكون طلاق في وقت تشدد فيه حجه الزوج لزوجته لا أن يكون في وقت
النفرة وكرهه . وهي الحيض والله س لا يجوز لزوج أن يقرب زوجته،
فحش أنه يكون الطلاق في ذلك وهو بعده عام ومعه من بعده سنة ١
هذه الفترة، حشبه أن يكون الطلاق عند السب الذي يبرول بعد عام، حرم
الشرع الطلاق في هذا الوقت لأنه س طلق وقد صنف مريض قد يرون والاسلام
لا يبيح الطلاق إلا لحاجة أو سب بضم حاء أو يسهه أي أمره ولقد أمره
أن ينتظر ويترقب حتى تنهي المرأة من حبسها ويظهر وتصيح فريبة منه
لا مانع من أن يستطيع أن يذل الزوج من زوجته وقد طلق في هذه الحالة
دل دلالة واضحة على أن طلاق طاعة هي في نفسه أكثر من أن يجوزها
قرباً أو بعد

وما إذا جامع امرأته في هذا الظهور وأراد أن يطلقها فأيضاً عنه الشرع
ويقول به : لا يفعل لأن هذا الوقت ليس زمن رغبة بعد سب من مرامك
ومنه . وانظر أيضاً فقد تقدم على ما فعل وقد لا يبدك الدم إن كانت
الطاقة الثالثة . فالشارع بقدر هذا أن الزوج إذا لامس امرأته فقد يعتبر رغبته
بعد قضاء وطره منها فيطلق لا رغبة في الطلاق بل رغبة . في هذا الوقت
مأذات والذي قد تزيل ذوقه وأسمه ويهو فيه .

ورمن الرغبة قد يكون أيضاً في وقت عرف فيه وضع زوجته وهل هي

حامل أم لا ؟ . وهذا ما يجب أن يظن إذا عرف حامل لأن وجود الولد هو
 رغبة صافية في بقاء زوجة وقد عرف ربح عن هذه الحيدة وهو يعلم أن
 ولدًا سيظهر ثمرة زواجهما على أنه بعض الحياة بدوام زوجته لسبب
 حواري دعاء إلى الطلاق . لذلك فلو ما حكمته مع الطلاق في نظم إلا
 تكون الزوجة حاملًا فيندم .

وقد عني في أبي طاب لو أحببت من معنى الطلاق ما بدد رجل
 على امرأة (١) .

ويرجع لدي من المبع لذات الطلاق لا بد من تطويل هذه مداخل به لو
 كان هذا من حق المرأة طردياً وصرح الطلاق في بعض كما في الشريعة

. . .

(١) النسخ المذهب ٢ ١٢٧ وهو صاحب النسخ . وسعي لكل مسلم الثاني في الطلاق
 والتعري على إصابة السنة للإلتزام ويندم إذا حالف السنة فالمسألة وعدم التثبت وهذا من نظام
 لإسلام أبي على الحكمة والزجة والاتقان .

الفرع الثاني

فصل بیع الطاری المرحی

اجمع الفقهاء على ان الطلاق مدعي وهي عنه لشرح القرآن الكريم حيث
اوجب الطلاق لأربعة بقوله «ويطلقهن لهن» أي مستقبلات عندهن وهو
الكيفية لا فنكون في الطلاق المدعي .

ولكن مقبها، احسنوا بعد ذلك من النهي للحریم وبقع الصلاق مع الإنم
ام ان النهي للفاسد فلا يقع الطلاق "

فان محمود العظمى ب الصلاني في حبس محرم ولكنه مع ذلك بقع وبنم
الروح المصنق .

وقالت بعض المذاهب وهريق من الفقهاء ان طلاق في الحيض بدعة مردودة فلا يقم ،

وقال بعضهم : يقع الطلاق في الحيض مع الاثم ويحذر الروح على مراجعة زوجته .

أولاً - من ذهب الجمهور

قال الجمهور : إن الطلاق في الحنن محرم فمن طلق امرأته في الحنن فهو آثم ومع ذلك يقع الطلاق .

ويسدوني به الدس هلوا بالمرقوع حالوا أصولهم لقرائن أخرى صحت عندهم ولم يصح عند غيرهم ولا في القراءات صريح في إثمها عن الطلاق في غير العدة .

ولم يداخلك السكي يقول : - دل الكتاب وإسناده على أن طلاق في الحنن محرم - ومع ذلك نص الذي صحت عليه وهو بعوده والاعتداد به وإن كان قد حالف إوجده ندي شرع في طلاق فيه ، فإني الشرع وقع بدعة الطلاق كما وقع سته وما ذلك إلا قوة الطلاق وعوده

حاشي في الإيضاح : ٢ : وإن طلق المذموم في حننها أو طهر أصاب فيه فهو طلاق بدعة محرم ويقع وهذا صحيح من أذهب

حاشي في اللاب : ٣ : وإذا طلق لرجل امرأته في حنن الحنن وقع طلاق وعمل النووي : ٤ : تنجست الآية على محرم طلاق الحنن بغير طهرها فهو طلقه آثم ووقع طلاقه .

ونقل الشوكاني : أي جمهور فقهاء : والطلاق في طهر جامع فيه حرام وبه صرح الجمهور (٥) .

(١) الدرة المضية ص ١٠٠ .

(٢) لأخبار ٨ : ١٠٨ وما في رواية : أو طهر أصاب في حننها فلا بد من طهر أصاب في حننها ولا بد من طهر أصاب في حننها وهو آثم .

(٣) الباب للبياتي ٣/ ٣٢ .

(٤) شرح صحيح مسلم للنووي ١٠ : ٢٠٠ .

(٥) من لأخبار ٦ : ٢٢٢ .

ثانياً — مذهب هرم الوقوع

قال الشيعة الجعفرية والظاهرية : ان الطلاق لا يقع لانه على خلاف ما جاء به الشريعة وهو رأي بعض التابعين كسعيد بن المسيب ومحمد بن ابي بصير المعتزلة كاسم عيل بن عينة ومذهب ابن قيسية وابن القيم من الحنابلة . والناصر والشوكاني من الزيدية وآخرون .
الجعفرية :

قال الجعفرية ان الطلاق المدعي لا يقع لانه غير مشروع ومخالف لما جاء في كتاب الله وصحة رسوله :
جاء في التهذيب ^١ : الطلاق ثلاثاً في غير عدة ان كان على طهر فواحدة وان لم تكن على طهر فثلث شيء .
واخرج الكليني في السكافي ^٢ : من طلق امرأته ثلاثاً في مجلس واحد وهي حائض فثلث شيء . وقد رد رسول الله صلى الله عليه وسلم طلاق عبد الله بن عمر اذا طلق امرأته ثلاثاً وهي حائض وبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ، وقال : كل شيء حالف كتاب الله فهو رد الى كتاب الله وقال لا طلاق الا في عدة .
وقال في الاستبصار ^٣ : سئل عن الذي يطلق في حائض يظهر في مجلس واحد ثلاثاً قال : هي واحدة .

١ تهذيب ٢٦٣ وسنده عن ابي عبيد الاشعري عن محمد بن عبد الحار وعنه بن حمزة عن ابي العباس ورواه عن ابوبن موح حماد عن صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم عن ابي بصير الاسدي وعنه بن عبيد جابر بن حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال (٢) : كذا ٢٨٨ وسنده : عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي جابر عن ابي عبد الله عليه السلام قال

٣ الاستبصار ٢٨٥ روى الحديث ١٠٠٠ عن محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه ابي عمر عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال

وقال في المختصر النافع^(١) :

والدعة طلاق الخائض مع الدخول وحضور الزوج أو غيبته دون العدة
المشترطة وفي طهر قد قربها فيه وصلاقي الثلاث المرسلة وكله . لا يقع .

وهي في السرائر^(٢) - وما الشرائط الخاصة فهو الخائض لأن الخائض لا يقع
طلاقها إذا كان لرجل حاصرا ويكون قد دخل بها من صنفها وهي خائض كان
طلاقه بطلاء ، وكذلك إن طلقها في طهر قد قرم فيه لم يقع الطلاق .

وقال محمد بن إدريس : الذي يقتضيه أصول مدعيها وإجماع معتقد عليه
أنه لا يجوز للأخضر أن يطلق زوجته المدحوس بها وهي خائض بغير خلاف بيننا .
وحاء في حواهر الكلام^(٣) من شرط المطلقه أن تكون طاهرة من
جميع المناس عمن بطلان الصلوات فيم بلا خلاف أحده فيه نص ، وفتوى ،

وقال^(٤) وهو مذهب في طهر وإمامها فيه لم يقع طلاق بلا خلاف أحده فيه .

الظاهورية :

حاء في المحمى^(٥) : من أراد طلاق امرأته قد وصفت لم يحل له أن يصقم في
حيضها ولا في طهر زوجته فيه من طلقها طهقه أو طلقها في طهر وطهقه أو في
حيضها لم يعد ذلك طلاقا وهي امرأته كما كانت .

(١) المختصر النافع ص ٢٢٢

(٢) السرائر ص ٢٤٠ مخطوط رقم ٢٢٨ .

(٣) حواهر الكلام ٢/٢٧٦ .

(٤) المسند سابق ص ٢٣٩ .

(٥) المحمى ١٠ - ١٦٩ ومن أحسن ما ذكره في صوره بوضوح خلاف في حيس إذا
كانت العدة أثلثة أو اثنا مجموع .

ومن الزينة

ومذهب المصنف من فقهاء الزينة عدم وقوع الطلاق بالدعي^{١١}.

ومن الخيانة

ذهب ابن عقيل وابن بية وابن قيم إلى عدم وقوعه
جاء في الفروع^{١٢} وقد صرح ابن عقيل في الواقع من وقوعه في الخيانة
لأن النبي يقتضي الفساد.

وقد طعن ابن بية بالاستدلال على عدم الوقوع في مؤلفه^{١٣} وكذلك
بليده^{١٤} والقسم ومردوا^{١٥} إلا أنه يثبت عدم وقوعه من القرآن والسنة والقياس^{١٦}.
وكان أحد ابن تيمية صاحب المحرر يعني بعدم وقوعه أحياناً وبالوقوع
أحياناً أخرى^{١٧}.

ومن المالكية

جاء في مواهب الجليل بعد ذكر الطلاق الدعي^{١٨}.
..... يكرهه (دعي بغيره) لا الواقع في الخيانة فإنه يمنع. قال
القاضي عند لوهاب حرام لا جماع.
وقال في الشامل وكرهه في طهر من فيه وقبل جماع.

١١ (١) الفروع ٢/١٦٩.

(٢) فتاوى ابن تيمية ٣/٢٥٠.

(٣) إسناده البطلان ١/٥٠٥.

(٤) فتاوى ابن تيمية ٣/٢٢٠.

(٥) مواهب الجليل ٣/٣٩٠.

(٦) رد المحتار ٤/٤١٠.

وقال الصنعاني^(١): ثم انه قوي عندي ما كنت أعني به من عدم الوقوع
لأدلة قوة.

وقال الشوكاني بعد ان اورد صحيح الطرفين^(٢) ان اقل لم يشرع هذا طلاق
ولا ادب فيه وليس من شرعه وامره. وقال ومن ذهب الى عدم الوقوع
الحافظ محمد بن ابراهيم البوير والف فيها رسالة صويته

. . .

(١) سنن اسلام ٣: ٢٢٩.

(٢) تبين الاوطار ٦/ ٢٢٦.

ثالثاً — مراجعة المطلق في الحبس

غير ان المقهاء الذين أوقفوا الإطلاق في الحبس حذروا في مراجعة المطلق في الحبس على ثلاثة أقسام . فمنهم من قال يجب على المراجعة ومنهم من قال ان الرجعة واجبة ومنهم من قال يستحب له امر رجعة وسب الخلاف هنا هو الخلاف حول الامر بالمراجعة في حديث ابن عمر ، من حين الامر على الرجوع ول يؤمر بالمراجعة ومن حمله على التنبه قال يستحب له ذلك^(١) .

١ — من قال يجب على المراجعة

المالكية :

قال المالكية اذا طلق الزوج ورجعه في الحبس منه يؤمر تراجعها ، وأما والاراجعها القاضي ما دامت في العدة .
جاء في شرح الخرشي^(٢) : « يجب على الرجعة الى آخر العدة . يعني اذا طلقها

(١) جاء في شرح المنار لابن مفلح ص ١٩٠ ط ١٤٠٤ ج ١ ص ١٣١ : ذهب جمهور الفقهاء الى ان الامر بالرجوع ودوله . وفي الرجوع التنبه . وقد فاسد لان موضوع التنبه محمول على الطاهر منه لانه ثابت من كل وجه دون الناقص منه لانه ثابت من وجه دون وجه والكامل من الطلب ما لا يكون فيه رجعة التنبه . وذلك في الرجوع . سبب .

(٢) الخرشي ٣ ١٦٩ و ١٧٠ ومن طلق رجعة في حبس حبسها . ونفسها ورجعها أو ربي أو تراجعها فأنكره الحاكم يعني رجعا . وفيه اطلاقها . منه يستحب له ان يكتبها حتى يطرده ثم يحبس . بصرفه ان شاء صلبا من ان شاء . وانما من ان لا ينفقه في طهر الذي يبي الحبس انصف له لانه يجب للاصلاح وهو لا يكون الا بالوطء . وما لم يذكره له الطلاق فيسكتها حتى يقيم اخرى ثم يطرده .

في الخيصة فإنه يجبر على رجوعها أي آخر العدة أي إذا عمل عبثا ضيق زوجها في الخيصة أي أن طهرت ثم حاضت ثم طهرت ثم علمنا بذلك فإنه يجبر على الرجعة ما بقي شيء وهذا هو المشهور . خلافا لاشبه القائل بأنه يجبر على الرجعة ما لم تظهر من الخيصة الثانية لأنه عليه الصلاة والسلام «ح طلاقها في هذه الحالة فلم يكن للاجبار معنى» .

فإذا ارتكب الرجل المحظور بأن طلق زوجته في حال حبسها أو في حال نفاسها وأمره الحاكم أن يراجعها فأبى ذلك فإنه يهدده بالسجن فإن لم يفعل سجن فإن لم يفعل هدد بالضررب فإن لم يفعل ضرب . فإن تنادى الزوجه الوعدة . ويبرئها له بأن يقول ارتفعت لك زوجتك »

وقال « وحذ الوطء » ويخرج الحاكم له والبوارث وإن كان بلاية من روح لأن نية الحاكم قامت مقام نيته » .

ويجبر الروح على الرجعة ولو لم تظن امرأة ذلك » .^١

• • •

٢- مع قال بالنزب والوسنجاب

الشافعية

وقال الشافعية : يس لمن طلق في الخيصة أن يراجع زوجته .

جاء في متن المهاج للنووي^(٢) :

« ومن طلق بدعيًا من له الرجعة ثم إن شاء طلق بعد طهر » .

(١) مدد هب الارسفة ٣ ٣٠٢

(٢) منى المحتاج ٣ ٣٠٩ وقال النووي في شرح صحيح مسلم ١ ٦٤ في حلال الدعي :

فلو طلقها ثم ووقع طلاقه ويؤمر بالرجعة .

وقال ارمي في سماء المحاسن^(١) ولم تحب الرحمة لان الامر بالامر
 باشي يس مرأمة بك الشيء وليس في قوله غير حياء امر لان عمر لانه
 تفرس على امر عمر، فلهذا . هذا اذهب لكوكبك ولده واستد . سدد منه
 حيث اندهي من قريته ود راجع ارتفع لانهم استعق بمقم لان الرحمة
 طاطعة للصرور من حبه وكما تتركه التوبة ترفع نيل الجيس^(٢)

الخطابة :

وعند الخطابة ثلاث روايات . الاستعاب و لو حوب والاحص على الرحمة .
 اصحب الرواء الاولى

حاء في الاضاف^(٣) ويستعاب رحمتك . هذا الصبيح من المذهب
 وعليه حمير الاصحاب . وعنه اما وحقة في الجيس^(٤) .

وحاق في المعني^(٥) . ويستعاب ان يراحم الامر اي عراحمها واهل احول
 الامر الاستعاب . ولا بالرحمة يريل المعنى الذي حرم الضلاق
 ولا يجب بذلك في ظاهر المذهب .

وفي تحرر^(٦) : وعن حمود بن رحمتك .
 والرواء الثانية تحب رحمة . معلقة في الجيس ولا يعلقها في اصحب
 المتعقب له فانه بدعة .

(١) نهاية المحتاج ١/١١١ .

(٢) في الفتح الباري ١/٢٨٥ .

(٣) الاضاف ٨ - ٥٠ .

(٤) المعني ٨/٢٣٩ .

(٥) تحرر ٢ .

مناقشة الحادثة

قال الحادثة في كثير من فروجهم ان الامر بعيد لوجوب كما في المتعة
فقد جاء في المعنى انه ما قبله الامام مالك في المتعة وما ذهب اليه
مستحبه قديما : وما قوله تعالى ومنعوهن امر والامر يقتضي الوجوب
وهما امر امك عليهما ليس هذا امراً فلهذا اعتدنا الامر هناك لوجوب
وهنا للاستحباب ..

...

٣ - من قال بالوجوب

الاحناف

وقال الاحناف ان وجبة من طاعت في الحيض واجبة على من طلقها .
جاء في من القدوري (١) : ان طلق امرأته في حال الحيض وقع الطلاق
ويستحب له ان يراجعها .
وسكني نسفت في حاشي امم المذكور واكثر الكتب وجدت ان الرجعة
واجبة ويجب مسحه كما ذهب اليه القدوري .

(١) امم ٨ ٤٨

(٢) من القدوري ٣٢٧ .

قال صاحب الجوهرية في شرحه على المسمى المذكور " الاستصحاب ،
قول بعض المشايخ والاصح انه واجب عملاً بحقيقة الامر وهو قوله عليه السلام
لعمري مر ابنك فبرأحمتي وكان قد طلقها وهي حائض ، ومن قبل الامر انما
ثبت الوجوب على عمراس بامر ابنه بامراحة فكيف ثبت وجوب المراجعة
بقول عمر .

فتأمل السائب كعمل المنيب عنه فصار كأن النبي هو الذي امره
بالمراجعة فثبت الوجوب .

وقال في الباب " . والاصح انه واجب - وقد قل من يرون الآية
المحبوبية قوله ونجب رحمها في الاصح .

وقال في منقلى البحر " ونجب رحمها في الاصح وقال شرح
المنقلى في مجمع لاهر " عملاً بحقيقة الامر وروماً له صفة بالقدر الممكن
برفع اثرها وهو العدة .

وقال في در المنقلى " ونجب مراحمها في الاصح لقوله عليه السلام لعمر
مر ابنك فليرأحمتي عملاً بحقيقة الامر .

وقال في الدائع " - ولا فصل ان يراحمها ولو امتنع عن راحة لا يجبر عليها

(١) الجوهرية ٢٢٠ .

(٢) المسمى على عامر الجوهرية ٢٢٠ .

(٣) منقلى البحر ١/ ٣٨٣ .

(٤) مرجع الدين

(٥) المرجع السابق .

(٦) الدائع ٣/ ٩٤ .

وجهه في الهداية ١ - ثم ان الاستعجاب قول بعض المشايخ والاصح انه
واحب عملا بحقيقة الامر وروعا للجنب بالقدر لممكن برفع أثره وهو العدة
ودفعاً لضرر تطويل العدة .

واما صاحب تنوير الابصار ٢ فقيده اقصر على ذكر الوجوب فقال
وتجب وجعها فيه (أي في الحيض) .

وقال صاحب الدر المختار : على الاصح .

وقال ابن عابدين في شرحه : قوله على الاصح مقابلة قول القدوري : ثم
مستحبه لان المعصية وقعت فتم ارتفاعها ووجه الاصح قوله صلى الله عليه
وسلم لعمر في حديث ابن عمر في الصحيحين - * ابك فليراحها حين طلقها
في حالة الحيض فانه يشتمل على وجوبين :

صريح وهو الوجوب على عمر بن الخطاب وهو ما يتعلق بابنه عند
توجيه الصيغة اليه فان عمر نأثب فيه عن النبي فهو كالسابع وتعدو ارتفاع الحيضة
صارها فاصيغته عن الوجوب لجواز المحب رفع أثرها وهو العدة وتطويلها اذ
بقاء الشيء ما هو أثره من وجه فلا تترك الحقيقة .

١٩ هداية ٣ - وهذا ابن عمر في فتح بقدر في شرحه واما عندنا فسمى الامر
العدة اوجب كما ان الصحة حقه في الوجوب فبهم الوجوب مبرا وبك ثابت حادثة عن عمر
لان النبي لانه ثبت عنه فيها في كاشية لعدة المشايخ قوله في حديث ابن عمر في الصحيحين صريح وهو
الوجوب على عمر رضي الله عنه ان يهرق وتبي وهو مدين في عدة عند توجيه الصيغة اليه

والغالب بالاصح ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه على ان المصيبة وقعت فتم ارتفاعها فقي مجرد
التشبيه لعدم دسرها والحوادث ان لا يصح صاري لعدة عن الوجوب لجواز ان رفع
أثرها وهو العدة وتطويلها اذ بقاء ما هو أثره من وجه فلا تترك الحقيقة .

(٢) حاشية ابن عابدين ٢/٤٣٠ .

الرجعة واجبة عند داود :

وقال داود^١ بمجرد ان يطلق حائضاً لا اذا طفقها بعد، لظاهر الامر بالوجوب

الزبدية

وعند الزبدية ان الرجعة مستحبة وقيل انها واجبة

حاشا في البحر الرضائي^٢ ومن يطلق مدعياً استحب له الرجعة واستشاف

الطلاق لاسه لقوله عليه السلام مرة في راجعها بل بحسب لظاهر الامر^٣.



(١) من الاوطار ٦/٢٦٦ وسمره الى من ذهب الصاهري كما تقدم عن يحيى بن
الطلاق في الخيم لا يقع بفسخ داود وعمر بن الخطاب هذا وقد عني داود انهي اصر ٢٣٩

(٢) البحر الرضائي ٣/١٥١

(٣) انما صدق النسخ بذهب ٢/١٢١ فقال ومن ضيق امرأته ادعة مستحبة ١٤
يراجعها ثم يسكنها حتى يعبره فان لم يصبه فليست له السنة ما نسبها كما امر النبي ان عمر

الفرع الثالث

أدلة من قالوا بالوقوع

ستدس الجمهور على دأبه بوقوع الطلاق في الجميع بعدة دلة

١) القرآن الكريم .

٢) السنة النبوية .

٣) الأدلة القياسية

٤) فتاوى الصحابة .

٥) الاجماع .

(١) عموم آيات الطلاق في القرآن

١ - قوله تعالى في سورة الطلاق: «وأيها الذي إذا طلقتم النساء فطلقوهن من عندكم وإحصوا العدة» وإيقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يجرحن إلا أن يأنسن معايشة ميسة . وذلك حدود الله ، ومن يتعد حدود الله فقد ظم نفسه . لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً .

دلت هذه الآية بقوله تعالى «فطلقوهن من عندكم» . أي إذا أردنا الصلح فيجب أن يكون للعدة والطلاق بعدة كما فسّر النبي هو الطلاق في طهر لم يعامهما فيه أو عند استقامة الحمل .

وهو به تعالى : «ومن يتعد حدود الله فقد ظم نفسه» يدل على أنه من حاتم طلاق العدة والحدود التي رسمها الشارع له فقد ظم نفسه . ولا يكون صلاً به إلا إذا وقع الطلاق . والافق معى الكلام لا نزل أن يكون محرماً وفيه ظم لقائه .

٢ - إطلاق النصوص في جميع آيات الطلاق وعمومها يدل على حوار إيقاع الطلاق في كل وقت . قال تعالى : «انطلقها ولا محل له من بعد حتى تسكح زوجاً غيره» وقوله تعالى «الطلاق مران» والخصومات منع بالمرور . هذه نصوص عامة لا تخص ما فدل على عمومها على وقوع الطلاق في أي وقت أو قعه من له الحق بذلك .

فعلى من يدعي أن هذه النصوص بحصة فليت نحصلها من قرآن أو سنة أو إجماع ولا شيء من ذلك .

(٢) أدلة الإجماع

كما استدلو على رتبهم بوقوع الطلاق في الحنص بعدة أحاديث .

روى مسلم في صحيحه^(١) عن قتادة قال : سمعت يونس بن جبير قال : سمعت ابن عمر يقول : طقت امرأتي وهي حائض فأبى عمر إلى وذكر ذلك له فقال الذي يراى^(٢) إبراهيم^(٣) طهرت من شاء فليطلقها . ول فقلت لاس عمر او حنست بها . قال : ما يمنعه أرايت ان عجز واستعحق .

وروى مسلم أيضاً^(٤) عن الليث بن سعد عن دفع عن عذبة انه طلق امرأته له وهي حائض فطلقها واحدة فأمره رسول الله ن براجمها ثم أمسكها حتى تظهر ثم تحبص عنده حبصة أخرى ثم يمسككم حتى تظهر من حبصتها وب اداد اب يطلقها فليطلقها حين يظهر من قبل ان يده معها فتبأ العدة التي امر الله ان يطلق لها النساء .

قال مسلم : جرد الليث في قوله نطقاً واحدة .

وروى البخاري^(٥) عن ابن سيرين قال سمعت ابن عمر قال : طلق ابن عمر امرأته وهي حائض وذكر عمر لئنبي صلى الله عليه وسلم فقل لي براجمها . قلت فحنست . قال : لا .

وقال ابن عمر في شرحه القائل فقت هو ابن سيرين وقوله

(١) صحيح مسلم ١٠٠ ٢٧ وسنده حديثاً محمد بن أبي رافع عن ابن عمر قال : سمعت ابن عمر يقول : طلق ابن عمر امرأته وهي حائض فطلقها واحدة فأمره رسول الله ن براجمها ثم أمسكها حتى تظهر ثم تحبص عنده حبصة أخرى ثم يمسككم حتى تظهر من حبصتها وب اداد اب يطلقها فليطلقها حين يظهر من قبل ان يده معها فتبأ العدة التي امر الله ان يطلق لها النساء .

(٢) صحيح مسلم ١٠٠ ٢٧ وسنده حديثاً محمد بن أبي رافع عن ابن عمر قال : سمعت ابن عمر يقول : طلق ابن عمر امرأته وهي حائض وذكر عمر لئنبي صلى الله عليه وسلم فقل لي براجمها . قلت فحنست . قال : لا .

(٣) صحيح البخاري ٢٨٨/٩ . ط عبد الرحمن محمد ١٣٢٨ .

فيه أصله فما وهو استفهام فيه اكتفاء .

وقال ابن حجر ويحمل أن يكون اهاء اصيله وهي كلمة نقاب للزحر
أي كعب عن هذا الكلام^(١) .

وفي سنن ماجة^(٢) . عن يونس بن حبيب قال سألت ابن عمر عن رجل
طلق امرأته وهي حائض . فقال اتعرف عند الله بين عمر طلق امرأته وهي
حائض فأبى عمر النبي صلى الله عليه وسلم فأمره أن يراجعها قلت أيعتد بذلك ؟ .
فإن أوأبى أن يحزر و مستحق .

وفي سنن النسائي^(٣) : سئل الزهري . كيف الطلاق للأمة . . . فقال
أحبرني . لم يسمع من عبد الله بن عمر أن عبد الله بن عمر قال طلق امرأتني في حياة
رسول الله وهي حائض فذكر ذلك عمر لرسول الله فمبط رسول الله في ذلك
فقال يراجعها ثم يمسكها حتى يحيض حيضة وتظهر فابدا له أن يطلقها
طهرها قبل أن يمسها فذلك الطلاق للأمة كما أنزل الله عز وجل قال عبد الله
بن عمر فراجعها وحسب لها التطليقة التي طلقها .

وفي أمط للبخاري^(٤) عن سعيد بن حبيب عن ابن عمر قال حسنت
علي بتطليقة .

(١) فتح الباري ٩ / ٢٨٩ .

(٢) سنن ابن ماجة وصدره حديث عمر بن عبد الحميد بن عبد الأعلى قال حدثنا عن
محمد بن يونس بن حبيب أن غلام قال سألت ابن عمر وجاهد هذه الرواية في سنن ١٢١ / ٦

(٣) سنن النسائي ١٣٧ / ٦ (حاشية السدي شرح البيهقي)

(٤) صحيح البخاري ٩ / ٢٨٩ .

وروي عن ابن حزم في المحلى من طريق ابن وهب عن ابن أبي دؤيب أن
 نافعاً أخبرهم عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فقال عمر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقد مره فببراجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم
 تحض ثم تطهر ثم إن شاء أمث بعد ذلك وبشاهه صدق قبل أن تمس فتلك
 بقعة في امر الله تعالى أن يطلقها شاء. وهي واحدة .

قال ابن حزم^٢ . وقد نص في موضع الخلاف فيجب المصير اليه
 من هذه الروايات استدل الجمهور على وقوع الطلاق في الحيض حيث
 احتسبت الصلوة في قصة ابن عمر المأكوفة وذلك للاعتدال التي جاءت في محله
 الروايات السابقة وهي : -

أولها أن عمر واستحق .

وهي واحدة . بتلقيه واحدة

وحديثها التطبيقية التي طلقت.

والأخطأ أن الآلهة تكاد تكون صريحة في عدة قوله . - ما رأيت
 أن عمر واستحق بما هو المقصود منها ؟ .

قال ابن حزم^٣ في مصير هذه الجملة أي مما يكون أن لم يحتسب
 ويحتسب أن تكون هذه أصيلة وهي كلمة تقول لمرحلي كلف عن هذا الكلام
 أنه لا بد من الوقوع الطلاق بذلك .

وقال ابن عبد البر قول ابن عمر فيه معناه أي شيء يكون إذا لم يعتد

(١) عني ١٠، ١٦ - زاد اللام : ٩ .

(٢) صحيح الدي ٩ - ٢٩٠

(٣) المصدر السابق .

٥٠ استكارا لقول الدائل اعتدتها فكأنه هل وهن من ذلك بد
 وقوله أرأيت أن عجر واستمعق أي أن عجر عن قرص هم بقمه ، أو
 استمعق فم يأت به أيكون ذلك عدرا له .
 وقال الخطابي . في الكلام حذف أي أوأيت أن عجر واستمعق اسقط
 عنه الطلاق حمقه أو بطله عجره . وحذف الجواب لدلالة كلامه عليه
 وهذه التأويلات والتفسيرات قامت حجة الذين وقعوا الطلاق في الخيض .

* * *

(٣) الرد على القياس

استدل الجمهور على رآه بوقوع الطلاق في الحيض بمدة ادله قياسيه سمعت بعضها من محمد بن الحسن الكشي المصنف

١١ ان يقول اسم الطلاق على المحرم منه دليل على اعتباره .

وهذا تراهم يقولون طلق ابن عمر امرته وهي حائض .

ويقولون : ان «الطلاق» بعد طلاق منه وطلاق بدعة

ويقول ابن عباس : «الطلاق على ربه او -ه وحها حلال ووحها حرم .

فهذه التسمية دليل على ان الطلاق بعده اصفه وان كان محرماً فهو طلاق

حقيقه ، ولو لم يكن كذلك لم يطق الاسم عليه لانه اللفظ الذي لا معنى له لا اثر له في الحقيقة والواقع (١) .

(٢) من النزع والاحياء ان يرد من طلق في الحيض بسبب الطهارة ان قد

يطبق طلاقين بعدها او قد يكون هي الطهارة الثالثة فتبقى عدده وهي محرمة عليه حتى تنكح زوجاً غيره .

وهذا كما اعتمد الحنفية في الحيض ثلاثاً للوقوع في المحرم (٣)

٣ وقالوا ان الذي صلى الله عليه وسلم امر ابن عمر بترأضه زوجته وهذا

ما حرمه في جميع الروايات فلا استثناء والمراحمه لا تكون الا بعد طلاق . فدل

بذلك على ان الطلاق في الحيض التي طلقها به وقعت وعلى هذا فالطلاق في الحيض واقع .

(١) زاد الماد : ٤٩ .

(٢) على ١٠ ١٦٥

قال ابن ابي عمير^(١) : وفي امره صلى الله عليه وسلم ان عمر ان يراجعها حتى
يطلقها وهي حائض دليل على بطلان قواهم في الحيض

(٤) وقال^(٢) : العلامة الكوثري يعتمد افقه برحمته .
القول ببطلان الطلاق في الحيض يجعل الطلاق بيد المرأة حيث لا يعسم
الحيض والطهر الا من جهتها .

• • •

(١) فتح القدير ٣/ ٢٥٠ .

(٢) الاشباق في احكام الطلاق ص ٢٢ .

٤ (فتاوى الصمالية)

فتاوى عثمان وزيد ، اثنى عثمان وزيد بن ثابت بوفوع الطلاق في الحليس^١
فتاوى ابن عمر : عن الزهري عن سالم عن ابيه عن ذكر طلاقه لامرأته وهي
حائض وقال في آخره : فرأيتها وحبيبها التطليقة التي طلقها^٢ وفي
بعض الروايات ما يعني ان اعتد بها^٣.

فتاوى نافع ، عن ابن جريج قال ارسلنا الى نافع وهو بترجل - سرح
شعره في دار الدرة داهماً الى المدينة ونحن مع عطاء - هل حلت تطليقة
ابن عمر امرأته حائض على عهد رسول الله ، قال : نعم^٤.

٥ (الإجماع)

وقالوا : ان الإجماع اعقد مدعى لصحابة والتابعين على وقوع الطلاق
في الحليس ولم يخالف في ذلك أحد والإجماع حجة^٥.

• • •

١ رار المأذ ٢ : ٩٠ .

(٢) اثنى ١ : ١٠٠ وسنده - ومن طريق مسلم حديثي اسحاق بن راهويه وأبو داود بن
عبدويه فالحمد بن حبيب حديثي الزهري محمد الزهري عن سالم عن ابيه

(٣) وجاء الحديث أيضاً في زاد المأذ ٢ : ٩٠ .

(٤) رواد ابن جريج في أعلى من حريق عبد الرزاق ١٠ : ١٠٠ . وجاء في

راد المأذ ٢ : ٩٠ .

(٥) القدرة المصيبة في الرد على ابن تيمية للسيكي ٩

مناقشة الربيل الاول

١ قوله تعالى «وعلقوهن بمعدين» أي مستقبلات عدن
 قالوا ان ذلك انطلق في قرآن جاءت منه : على من يدعي انها محصنة
 فليات بوجدهن ونحن لا نسلم ان ذلك انطلق جاءت عامة بل كل ادعاءات
 نسلم حكم معدي قد تكون معصرة وقد تكون محملة جاءت سنة بديده
 «وعلقوهن بمعدين» جاءت محملة معصرتها السنة النبوية بمحدث ابن عمر
 واجمع الصحابة والمفسرون على ان المراد منها ان يطلق الروح روحته وهي
 مستقلة العدة أي في طهر لم يمها فيه .

واما ما ذهبوا اليه من قوله تعالى : ومن يشهد حدود الله فقد ظلم نفسه
 دليل على الوقوع . فهذا قياس عريب اد أن الشارع يريد ان يقول عدواً من
 يخالف امر الله بما شرعه له كمن يقول لاخر من شرب الخمر فقد ظلم نفسه
 فهل يعني هذا ان شرب الخمر مباح لانه ترتب عليه ظلم النفس

ان ترتب الظلم على مخالفة شرع الله دليل المعصية لا دليل الوقوع فالمسألة
 عن الجمع بين المراتب وعمتها فلا يؤدي الى قطعية الرحم هل يقال ان هذا مباح
 لانه طامس يؤدي الى قطعية الرحم دل هذا على صحته اد لو لم يكن موجوداً
 لما قطع به الرحم .

قال ابن حزم «وعلقوهن بمعدين» الآية عز وجل كيف يكون طلاق الموطوءة
 وحبرنا ان تلك حدود الله ومن تعداها تجاوز حدود الله ، فصح ان من ظلم
 وتعدى حدود الله عز وجل ففعله باطل مردود .

(١) فتاوى ابن تيمية ٤٧٣

(٢) ج ١ ص ١٢١

مناقشة الميراث الثاني

انقد استدلال من أوقع الطلاق في الحبس بروايات شهرها ثلاث وروى عن ابن عمر ، ونحن سوف نقش هذه الروايات لسعر مدي صحتها .

(١) الرواية الأولى : قول ابن عمر - أريت ان عمر واستحق

الحق ان هذا التعبير من ابن عمر ليس واضح الدلالة على ما فهمه الجمهور من وقوع المظنة في الحبس ، والأحكام لا تؤخذ ، الظنون والتأويلات ، وقد رأينا ما حمل اصحاب الرأي على تأويل المراد من هذه الخلة كل على حسب مراه وكما نحصيل للنص فوق ما يحتمل .

ثم اذا كان الطلاق في الحبس واقعاً وقد حسبه النبي عليه السلام طقة ، وهذا لم يجب من عمر صراحة لسائله بقوله : (نعم) مثلاً : من قل له أريت ان عمر واستحق ...

وهذا الكلام كما فسره وأدركه عن احتج بالوقوع لا نستطيع ان نفسره تفسيراً يتشبه مع القائل بعدم وقوع عقول : ان مذهب من حالف شرع الله في «طلاق مطلق على خلاف ما امر الله ورسوله فقد عجز واستعصى» ... ومن خالف المشروع كان محله باطلاً «مردوداً» .

بل ألا يجحد اللفظ ان يكون المراد منه التحرر عن السوا ، وحده سائل بأن ابن عمر واستحق في ذلك حيث لم يعرف حكم الله حين صدق .
والخلاصة ليس في هذا القبط ما يدل على وقوع الطلقة بل كلها تفسيرات وتأويلات ، والأحكام لا تؤخذ من ألفاظ لا بيان فيها ولا وضوح

(٢) والرواية الثانية : وحسب ما «تطبيقه» هذه الخلة لا يعرف الصط من هو الذي احتسبها طلقة هل هو ابن عمر ام النبي .. فكلية (وحسب)

(١) زاد المعاد ٤ / ٤٠ .

٢ . يشر بذلك الروايات لآخرى لاسي الرواية .

ان كانت نساء اللعين كان ذلك قول صحابي حديثه عن طائفة أو فقه هو
بنفسه ، وقول الصحابي لا حجة فيه ان لم يؤيده القرآن أو السنة ، وإن كانت
نساء المفعول - احتسب الامر احد معيين : وما ان يكون الرسول هو الذي
احتسب ، وما ان يكون ابن عمر ومع وجود الاحتمال لا يصح الاستدلال -
قال في المحي^{١٢} : « ولم يقل ابن عمر ذلك رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بطائفة ، ولا به
عليه الصلاة والسلام هو الذي قال له : اعتد بها طائفة ، وما هو اجدر عن نفسه
ولا حجة في فعله ولا فعل احد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم »
وقال ابن القيم^{١٣}

وأما قوله : **فحسب** ، فإطلاقه ، فعمل من المأثم به **وعله** ، **وذا سمى** ، **وعله**
ظهر ، **وتبع** هل حسبه **جمعة** أو لا ، وليس في **حسب** العمل المجهول **دليل**
هـ ، **وإياه** **كأن** **القول** ، **فحسب** ، **إن** **عمر** **أو** **نفعاً** **أو** **من** **دونه** ، ليس فيه
رب **أب** ، **رسول** **أب** **حتى** **نه** **عليه** **وسم** **هو** **الذي** **حسبها** **حتى** **يلزم** **الطبعة** **به**
وتعزم **مخالفته** .

وقد رددوا على هذا نقولهم : إن ابن عمر لا يصح له أن يخالف رسول الله
فيما سب الطائفة ، والرسول عليه السلام لم يرها شيئاً فقول ابن عمر حديث
علي بن مطيبة ، بعيد من الذي حسب عليه هو الذي عليه السلام ، لأن قول
الصحابي أمرنا بكذا في عهد رسول الله هو في حكم المرفوع إلى النبي
قال ابن حجر في فتح الباري : ' وعندي أنه لا ينبغي أن يجيء فيه الخلاف

١١) قبل في صلب اللامعة ٢٢٢٨ م. يرحب بالمعامل هذا في كتاب الله من بحر فلا حاجة
له وان كان باقي من الله رسمه او حقه ... ثم قبل وقد ورد ان الحاسب ما هو الي
من طريق يقوى بنها ايضا »

(۷) اُچھلے ۱۶۷۹ء

(٧) زاد المصاب

٤٤٩

الذي في قول الصحابي امر بكذا ، وإن شاء محله حيث يكون . طلاع النبي صلى الله عليه وسلم هو الأمر بالراحمة وهو المراد لأن عمر فيها يعمل إذا أراد طلاقها بعد ذلك .

...

(٣) والرواية الثالثة قوله: وهي واحدة :

هذه كلمة خرجها إذا صححت نسبتها إلى ابن عمر كانت كما قال من حصر أصلاً لا يمتثل النابض في موضع الخلاف . على أنها لو رجعت إلى الدرس قلوا بعدم الوقوع بحدتهم جازية أصلاً . وفي هذه اللفظة من حيث المعنى ومن حيث نسبتها إلى الرسول عليه السلام .

فقلوا هذه الكلمة محتمل أن يكون قائم إن أبي ذؤيب ، لأنها لا تقطع بأن قائم هو الرسول عليه السلام ، وإذا حكى لا يؤخذ بالاحتمالات وطمون ، ولا يجوز أن يثبت إلى رسول الله لا ينفصل عنه كلامه وشبهه به عليه ، ووضح أنها من كلام النبي وإن مراد به طائفة واحدة ، لأجل أنها ولي قدمها عليها شيئاً آخر .

وسلم جمل الفقهي هذه عند ابن حزم حين يقول ثم لو صح بقيت أنها من كلام النبي لكأن مع . وهي واحدة أخطأ فهم ابن عمر .

وفي رأي ابن جندب الفقهي يجب أن لا يخرج عن دائرة الأصوات فمسير النصوص في الشرائع لا يؤخذ بهذه التأويلات . فلفظ وهي واحدة ضريبة لا تحمل أي معنى غير وقوع الطلقة ؛ ولكن ياترى أي طلقة هـ .

ب. قوله وهي واحدة عقب كلامه : وإن شاء طلق قبل أن ينس ، استلزم أن يعود الصير إلى الطلقة التي تضمنها له عليه السلام ، وهي طلقة الطهر لا طلقة الحيض ، لأنه لا يوجد ذكر لاسم أصلاقي لا هـ . فكيف يعود . الصير إلى

(١) ابن عمر . ١٠ ر ٥ د ٥

طلاق لم يدكر في الكلام : بتعدد ، وفاته للكلام الصريح "

إن سي عليه سلام لم يدكر طلاق الحيض حتى يرجع صبره وهي واحدة ،
بـيه ، فضلاً عن أن الصبر يعود إلى أقرب مذكور ، وهو طلاق الظهر ،
والحديث : مرة ففراحمها لم يسكنها حتى تظهر ثم تحيض ثم تظهر ثم إن شاء
أمسك بعد ذلك وإن شاء طلق قبل أن يمسه ، فملك العدة التي أمر الله تعالى أن
طلقها النساء ، وهي واحدة

...

بقول الأستاذ أحمد شاكر : " والصحيح الواضح أن قوله هي واحدة
إما يراد به الطقة التي تكون في الظهر التي في كل العدة لأنها أقرب مذكور
إلى الصبر ، بل أنه لم يذكر غيرها في الأصح سوى الكريم ، وطقه الحيض
أشبه اليها فيه فقط ، وهو من سياق الكلام ، فلا يمكن أن يعود الصبر
إليها - ويكون معنى قوله هي واحدة أن طلق كما أمر كانت طقة واحدة ،
ولا تكون طقة ثبته ، لعدم الاعتداد بالاولى التي كانت لعبر العدة "

هذا هو التفسير الذي يختاره للمصنف - وهي واحدة - ، وبذلك يندفع
الإشكال ، ويعتمد على المباحثات الدقيقة والزيالات البعيدة عن الفهم الصحيح
وبصريح معنى الحديث :

م - ففراحمها لم يسكنها حتى تظهر ثم تحيض ثم تظهر ثم إن شاء أمسك
بعد ذلك وإن شاء طلق قبل أن يمسه ، فملك العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق
لها النساء وهي واحدة .

فتعظية هي واحدة تعود إلى الطقة التي سرقها إن شاء بعد أمر النبي عليه
السلام ، أي إذا طلقت كما أمرت فهي واحدة

(١) تصدق على من ٣٩ وأعطى ابناً : فقه الثوري والشافعي من مؤلفات من ٦٢
وفقه الرواج م - ومذكور : الأستاذ الزعفراني من ٧

ويرد علامة الكوثري^١ على الاسناد شاكراً فيقول
وهل يفي عرض كونه واحداً ان يقع عليها صلاق على المراتبة حقيقة
ومعنى كلام الكوثري ان تفسير الاسناد شاكراً صحيح ولكنه لا محل
للاشكال لأن احداً - الصلقة الثانية لا يباقي عدم 'حذف' الصلقة الأولى .
ولكن قول للاسناد الكوثري ان كلام الذي عليه السلام فيها يحكم به هو
شريع مبره عن العتق ، فأي معنى في قوله عليه السلام ان الصلقة التي اوقعتم
ها ان عمر هي واحدة وان التي ستوقعها هي واحدة الصلقة . . .
الذي يوجب ان يعطيه من كلمة وهي واحدة ان الصلقة التي ستوقعها
كما امرك تفسيركم لها في اقرآن الكريم فصنعوه من اهدى هي طائفة واحدة
وذلك ما انت اطلقته من اس في الظاهر هي واحدة كان المعنى انه لم
يسبقها طلاق آخر ، وهذا معنى ان طائفة طيوس التي اوقعها ان عمر وجاه
نوه يسأل عنها لم تقع .
ومذا نصح لما ان لدين الذي ساءه الجمهور في هذه روايات لدعم
مدعيهم فضلاً عن انه لا يصح دليلاً فم فهو جملة عليهم به دم الوقوع
لا في الوقوع .

...

(١) الاضافات في احكام الصلقات ص ٤٤ .

مناقشة الدليل الثالث

٩ - وأما قولهم أن شمول اسم الطلاق على المحرم منه دليل على اعتباره فيقصه لو كان للعقود الباطنة أو القائمة في الشريعة الإسلامية بما يجنب عن الصحة مما أم وأب باطل العقد وصحته له ميسر وحدث يقال سكاك فسد وبيع باطل كسكاك الأمهات والبسات وبيع الخمر والميتة ولحم الخنزير - النسبية واحدة ولكن لكل منهما حكم يختلف عن الآخر آدمي كان شمول العقد للفسد ، أو لباطل من العقود صحيح فـ هـ و بطلانها ^{١١}

وذلك لو لم يكن رجعت أي لقواعد مائة في العقود نجد أن الشارع هو الذي يربط الأمر على كل عقد طلاق هـ سد أو الباطل على أي تصرف لا يظنه الصحة شرعية طلاق الأثر الباطل هي بيد من يبيده هذه العقود ما هو بيد الشارع الذي يربط عليها الآخر

يقول ابن تيمية ^{١٢} : «وقول القائل أنه شرعي إن أراد أنه يسمي به اسم به شارع هو صحيح ووب أراد أن فيه أدنى منه فهذا خلاف الدين والجماع وإن أراد أنه رتب عليه حكمه وجعله يحصل المقصود ويلزم الناس حكمه كما في المباح فهذا باطل لا جامع

إن كل عقد له وجهان وجه صحيح د استوفى ركانه وشرائطه ووجه هـ سد أو باطل إذا حصل شرجه أو فقد ركن فيه وسمي واحد .

يقول ابن تيمية ^{١٣} : «إن كل عقد يباح تارة ومحرم تارة كالبيع والتمكاح

(١) رد المحتار ٩ .

(٢) فتاوى ابن تيمية ٤٨/٣ .

(٣) المصدر السابق ٤٣/٣ .

إذا فعل على الوجه المخرج لم يكن لازماً كما يلزم الحلال الذي نأشبهه
الله ورسوله .

٢ - وأغرب ما ساقوه للاستدلال على رابعهم وقوع الطلاق في الخبيث أنهم
قوا : إنه من الورع أن يرم من طلق بالخبيث بتلك الطهارة

أقول من الغريب لأن يعرف أن الشريعة الإسلامية أحكاماً تسمى
بالأحكام الدنيوية فقد يجوز دية ولا يجوز قصه والعكس ، وكما
الورع هذه التي ساقوها حجة هم تمكن أن يسموها بها ، إن كان الأمر من صلها
وصحبتها على أنها من الأحكام الدنيوية ، ولكن بالعكس يخدمهم أنفسهم بغير حق
ما الذي قوه فيقولون : من طلق في الخبيث فهو آثم دية

ثم دارنا أن نناقش هؤلاء أكثر من ذلك نقول : أيها الأكثر ورعاً
أن يحرم على رجل مرأته ويبيع لشخص خبيث أم يبقى له زوجته التي اقترن
بها بمقتضى صحيح متيقن ؟

٣ - وأما المراجعة ان معنى المراجعة التي جاءت في حديث ابن عمر دليل
على وقوع الطلاق .

والجواب : أن المراجعة جاءت على أنها التي بالمعنى اللغوي
لا الاصطلاحي لأن ابن عمر لما طلق زوجته فقد اغترها ومرت عليه السلام أن
يعود إليها وأن لفظ المراجعة لم يرد في القرآن . ومعنى المراجعة جاء لفظ أورد
أو الامساك . وسوف نذكر رأينا في موضوع المراجعة في ختام بحث

٤ - أما ما ذهب إليه المرحوم الكوثري ، من أن القول بعدم وقوع
الطلاق البدعي يجعل الطلاق بيد المرأة .

فإن المرأة مؤمنة في ما أكثر من موضع وقد يمكن القول بأن الروح
يسأل عن مراجعة لأنها من فعله ، وبأن المرأة من الخبيث والصحير والخل
لقوله تعالى (١) « ولا يحل من اب يكتس ما حقيق الله في إرحامهن »

(١) سورة النساء ٢٢٨

قال في تحفة المقهاء - ولو لم يعرف بقصد مدة لا تنقضي لاحتال بها بصير
بمدة الطهر^(١) .

وهذا يدل على أن المرأة إذا طلقها زوجها ورددتها إلى القاضي وقالت
أني حدثت بها بصدق يمينها ولا يبصرها النساء لأنها مؤمنة على زوجها^(٢) .

(١) عفة الدين ٤ ٣٧٦ وباري لما إذا اجترأت بالتقصاء المدة في مدة اليل من شهرين

ونال أبو يوسف ومحمد : يصدق في تسعة وثلاثين يوماً

(٢) حاشية المدوني ٢ ٢٢

مناقشة الدليل الرابع

وأما استدلالهم بفتوى ابن عمر ورواية الصحابة فيمكن القول بأن الأمر على خلاف بين الصحابة فمنهم من أفتى بالوقوع ومنهم من أفتى بعدمه وسند حديث مخالفة فتوى ابن عمر لروايته ثم ينقل آراء من قال بعدم الوقوع من الصحابة والرواة الأصحاب من أفتى بفتوى "مع أني اعتمدوا عليها".

(١) مخالفة الفتوى للرواية :

كثيراً ما يخالف الراوي روايته فيعني بخلافه والمرة في هذه الحالة المراد بالافتوى لأن الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أما فتواه من أصحابه وقد أفتى ابن عباس بخلاف روايته كثيراً فقد روى حديث بريدة وأن يبيع الأمة من بطلانها، وأفتى بخلافه في ذلك السبعين رواية وتركوا فتواه " وقد سبق أن شرحنا ذلك في معجم الطلاق الثلاث

(٢) فتاوى الصحابة والتابعين :

عن عكرمة قال " قال ابن عباس الطلاق على أربعة أوجه - وجهان حلال ووجهان حرام - هما إيدان هو حلال وإن يطلق لرجل امرأته طاهراً " غير جماع، أو يضيقها حاملاً مسبباً حملها - وأما الإيدان هو ما حرام فإن يضيقها حائضاً أو يطلقها عند الجماع لا يدري أين من الرحم على ولد أم لا . رواه الدارقطني .

(١) راجع المسند

(٢) بين الاوطار : ٢٢٠ تفسير الدرر ص ١٨ - ١٩

قال ابن حزم ومن المحال أن يخبر من عمن هو حائراً به حرام^١
وعن ابن ميمون أنه قال من طلق كما أمر الله تعالى له
ومن خالف فافاً لا يطبق خلافه .

وروى ابن حزم^٢ عن طريق عبد الرزاق عن ابن خريج عن عبد الله
ابن طروس بن تيبة أنه كان لا يرى صلاحاً ما حالف ووجه الطلاق ووجه العدة
وكأن يقول ووجه الطلاق أن يطلقها صهرها ، غير جمع ، وإذا
استبان حملها .

وروى عن عبد الله بن الشعيبي أنه قال إذا طلق امرأته وهي حائض لم
يعتد^٣ في قول ابن عمر^٤

قال سعيد بن المسدد وجماعه من التابعين : إن طلاق الحائض لا يقع .
وكان طروس لا يرى وفروع البدعي فقد روي عنه أنه كان لا يرى طلاقاً
حالف ووجه الطلاق ووجه العدة . وكان يقول : «الطلاق أن يطلقها طاهر
من غير جماع وإذا استبان حملها^٥» .

ومن المعتزلة قال أصحاب ابن عباس عليه وهو من المحدثين و . فقهاء المعتزلة
أن الطلاق البدعي لا يقع^٦ .

وقال هشام بن الحكم أن طلاق البدعة لا يقع^٧

(١) المحر ١ / ١٦٣

(٢) المصدر السابق .

(٣) بين الاوطار ٦ / ٢٤١ .

(٤) كشف ٢ / ١٠١ هذا الاصل في ١٠٩ و ١١٠ والاصح في نسخة عن ابن
مسدد وجماعه من التابعين ومنه ، جاء في نسخة ٨ / ٢٨٢ وفي القرطبي ١٨ / ١٥٢ وعن
سعيد بن مسدد وجماعه من التابعين أن من خالف الله في خلاف فأومعه في حس أو ثلاث
لم يقع وشبهوه عن وكل بطلاق السنة فقال له .

(٥) فتح القدير ٣ / ٢٣٣ .

(٦) المصدر ١ / ٢٣٨

(۴) واما خبر نافع :

فهو موقوف عليه ليس فيه أنه - هـ - من ابن عمر وحصل الاحتجاج به ،
وإذا ردنا أيضاً سبيله لوجدنا كلامه نعم موضع الخلاف ، لا يعرف من الذي
قال ما هو عند الله أم نافع ؟ ١٦٩

واما رويہ عثمان وودع ثاب. فقد امن حرم عہا ساقطان لان في كل مہا حمل .

مناقشة الدليل الخامس

واما دعوى الاجماع

فبقول ابن حزم ^٣ في الرد على من بدع في الإجماع على وقوع الطلاق في الخلع :

ورأى من حرره من دعي الأحمق على خلاف هذا وهو لا يجد فيما فوق قوله في امضاء الصديق في سيفه أو في صور خدمهم فيه كلمة عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم غير رواية عن عمر وقد عارضها وهو أحسن منها عن ابن عمر ورواها عنه قطيب بن عبد الله بن عثمان وزيد بن ثابت

وَقَوْلُ ، مَنْ كَانَ أَسَدًا مَدْعَى الْأَحْبَابِ هُمُ لِرَاصِحَاتِنَا مَا يَشْتَعِزُّونَهُ
وَيَعُودُ لَهُ مِنْ دَيْتٍ ، وَدَيْتُ الْإِخْلَافِ بَيْنَ أَهْلِ الْعَمِّ قَطْعَةٌ وَفِي حَمَلَتِهِمْ جَمِيعُ

5. 1. 2012

(۷) دوسروں سے اعلیٰ و اتالیقیوں میں جو درجہ داروں میں احمدیوں میں
صریحاً اس وجہ سے بے شمار ہیں جو آخرت کے عذاب و سزا میں رواجا میں حرم میں
طریقہ احمدی رافضی ہشام بن حاتم عن قیس بن سعد مولیٰ علقمہ عن رجل ساء عن زید
بن ثابت انہ قال ۔

$$u = \frac{1}{2} + \frac{1}{2} \sqrt{1 - \frac{1}{2} \left(\frac{1}{2} \right)}$$

المجاهدين في ديارهم في ان الطلاق في الحيف او في ظهروا معهم فيه بدعة من
 عبد رسول الله محامه لأمره عليه صلاه والسلام وذن لاشك في هـ دة عندهم
 فكيف يستحيون الحكم بتعوير البدعة في قرونها ثم بدعة وصلاته أنيس
 بحكم المشاهدة بجيز البدعة مخالفاً لاجماع القادس بها بدعة .
 ويقول ابن القيم في زاد المعاد^(١) :

و ان الخلاف في وقوع الصلاة، المهرم لم يزل يشك من السوء و الخلف ،
 وقدم من ادعى الاحماع على وقوعه وقال تسع عنه وحي عليه من الخلاف
 ما اطلع عليه غيره .
 وقد قال الامام احمد من ادعى الاحماع فهو كاذب وهـ يدري ان
 الناس اختلفوا .

• • •

() زاد المعاد ٤/ ٤٠٠ .

الفرع الرابع

أثره الفالين بعدم وقوع الطلاق في الحبس

استدل من قان بعدم وقوع الطلاق في الحبس - لادلة التالية :

١ - القرآن الكريم

٢ - حديث ابن عمر

٣ - الادلة القياسية

١ - القرآنة الكريم :

بقول الله تعالى : «أبغ الشيء الذي قد حلفتم عليه فأنقروا من أعتقتم» وقد عسر الذي الكريم الطلاق للعدة التي يكون في ظهور لامن فيه . كما عسر ابن عمر الصحابي الحسن هذه الآية فقال : ان لا يطلقها وهي حائض ولا في ظهور قد حلفها فيه . والكون يتوكم ، حتى اذا حاضت وعلمت طلقها تطيقه^(١) . وقالوا ان الأمر شيء من عن هذه . فالطلاق في الحبس او في طهر

١ - قال العلامة القاسمي : جاء في نسخة ١٣١٦ هـ وهي من الأصل : «ان من كان حائضاً من أصبح أمة» وقد عسر على كثير من الالة المتأخر . وهو متعدده مما له . هي انه ٤٤ - عهده كان لا يصح . مؤيد . أي وروى عنه به من قال في القرب : «أبغ» متعدده في ال .

(٢) تفسير نصري ٧٨٢٩ .

مسما فيه ممن عنه . واللهي عن الشيء قصص فساد ممن ع . ع . والقاسد
لا يشت حكمه .

وقال تعالى : الطلاق مرتان فإمرا به الطلاق مدون فيه وهو الطلاق
للمرة لأن الله قد حصر الطلاق الذي يعقب رجعة في مرتين لأن المرتبة
المسند اليه بلام الحذف بعيد الحصر يدل ذلك على أن ماعد الطلاق المأذون فيه
كالطلاق في الحيض أو في طهر حائض فيه ليس بطلاق ولا يقع به شيء
وقوله تعالى : فمما كنعون و تسريح حسن ، دل على أن الله شرع
الطلاق على تسريح الوضوء وإزالة ما رويته وهو مرتبة سجدته وبغاي أن ردت
الطلاق أن يكون باحسان .

والطلاق باحسان هو ألا يظن في وقت الفرة فقد يكون طلاق غير
الحاجة ولا أن يكون في وقت رجسه عم ، ورجعه م فقد يكون هو الموضع
سرعان ما يؤول أي لا بد من سب حقيقي . فتوجب التخييل .

ول صاحب بدخلة ' لا بد لاص في الصلح الخطر . والحاجة عنه
الحاجة وتبين الحاجة لإقدام على الطلاق في زمان كمال الرغبة فيه . و زمان كمال
رغبة الروح و زمان كمال الثقة على الإرادة و زمان الظهور الذي لم يجد فيها فيه
لأنه لم يحصل مقصوده منها في هذا الظاهر .

أما زمان الحيض فهو زمان يفر فيه طبعاً وشعراً . والطم الذي حائض
فيه زمان نقل رجسه وبها لتخصيص مقصوده في هذا الظاهر



٢ - حديث ابن عمر

ان اكثر الروايات التي وردت عن ابن عمر مضطرب لا يصح الاستدلال بها ما عدا روايته صحيحة لا يحمل ما قبل هي بي عدوها الحسن في موضع الخلاف. جاء في مسند الامام محمد ^(١) عن روح بن عباد عن ابن جريح عن أبي ربيع عن سمع بن عبد الرحمن بن أبي سالم عن ابن عمر عن طلق امرأته وهي حائض فاحموا ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم امره بمراحمها ، وقال عبد الله : « فردها علي ولم يرها شيئاً » .

وحاشا هذه الرواية في سنن في درة ^(٢)

ورواها أيضاً ابن حزم في المحلى ^(٣) :

قال ابن حزم ويكفي في هذا كله السند الحسن الذي الذي رويها عن طريق أبي داود - محمد بن - حدثنا أحمد بن صالح حدثنا عبد الرزاق ابن جريح أخبرني أبو الربيع أنه سمع عبد الرحمن بن أبي مولى عزة يسأل ابن عمر . قال أبو الربيع وأنه اسم كفيف قرى في رجل صدق مرأته حائضاً . . فقال ابن عمر . طلق ابن عمر امرأته وهي حائض على عهد رسول الله فقال عمر عن ذلك رسول الله قال : ان ابن عمر طلق امرأته وهي حائض ، فان عبد الله فردها علي ولم يرها شيئاً . وهل . اذا ظهرت فليطأ ، اذا شاء أو لم يشأ .

ومما يؤيد هذه الرواية أيضاً ما أخرجه سعيد بن منصور عن طريق عبد الله بن مالك عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس ذلك بشيء ^(٤) .

(١) مسند أحمد رقم ٥٢٤٥٢٤ ج ٢ ص ٨٠ - ٨١ .

(٢) سنن أبي داود رقم ٢٢١٨٥ ص ٢٥٦ ورواها أيضاً مسند في صحيحه ١ : ٢٣٣ .

والسائر ٢/ ٩٤ بدون القطة الأخيرة ولم يرها شيئاً .

٣ : ١٦٥ .

(٤) سنن الأوطار ١ : ٢٢٦ .

٣ - ائزونه القياسية

١ - السكاح المتيقن لا يبرول إلا بطلاق متيقن

ان الزوجية تسبب من روح متيقن ، فلا تبول إلا بطلاق متيقن دليله من كتاب أو سنة أو إجماع وهذا وجد وفقاً لحكم السكاح وبالإلا فليسكاح باق ، وانه لا دليل لدينا من ذلك فلا صلاق والزوجية منه .

٢ - الطلاق في الحيض غير مأذون به :

ان أحكام الشريعة حرمها قرآن الكريم والسنة النبوية ، وكل من عمده لما شرعه الله لا أثر له ، والعلاق بدنه الله سبحانه وتعالى بكلمه وبغيره . يجب عليه السلام وما احتاج فيه الى تدبير ، فكل صلاق حرمه ذلك كل غير مأذون به . فلهذا الشرع وكان مصلحاً والمصلح لا يحكم له ، ومثله ذلك و وكل الرجل وكيلا عنه في طلاق زوجته على وجه مخصص بخصوص فتقني ، وكيل خلافه ، وكل به فلا يقع المصلاق لأنه لم يصر عن ارادة الزوج ونسبى خلاف وعنه حيث تصرف عالم بأذن له فيه فكان تصرفه باطلاً .

هذا كتاب محلله الوكيل ما وكل به لا يترتب عنها اي اثر في الصلاق ، فلا يكون « لاوى ان يترتب على محالة الزوج ما أمره الله به بطلان تصرفه وعدم وقوع طلاقه ؟ .

وخلاصة ذلك ان الشارع قد حرم له ولانته ايقاع طلاق على وجه مخصوص ، ومن أبيع له ، تصرف على وجه لا يملك ايقاعه على غير لوجه المأذون به .

٣ - الطلاق في الحيض منهي عنه كالتكاح المنهي عنه

وقال ابن المقود ونصرفت في الشريعة الاسلامية عدداً ما كانت

بحرمته خمس كشادة الزور مثلاً . وفيها نتائج اذا كانت على الوجه المشروع وبحرم ادا لم تكن ذلك . فوافق الشرع . ما كان لازماً وله اثاره وما خالف الشرع . ما كان غير لازم ولا اثر له .

وهي البيوع مثلاً . ما بيعه بيع الطيبات وحرمة بيع الخناث فكان الأولى له ثمة وهو نقل اذكيه . ونحو لا اثر له لانه محرم . وفي الاسكحة اباح له سكاح غير المحرم في حدوده شرعية ، وكان له اثاره وحرمة سكاح المحرم . ولم يعترف بآثاره . وكذلك الطلاق من طلق زوجته كاشع له الطلاق كان له آثاره . وهو العروة من الزوجين ، ومن خالف صدق على غير ما شرع الله لم يطق ولا اثر لطلاقه . وكما ان من حكم امرأه في عدم لم يثبت سكاحه وهو في حكم من لم يعقد عيماً لأنه عقد في ذوات من الشرع روح فيه فقياساً على ذلك اذا وقع الطلاق في وقت من عن ايقاعه فيه فيجب ألا يقع خلافه ايضاً وان يكون في حكم من لم يوقع طلاقاً .

قال ابن تيمية . وبعد ارفق الامور على من حرمة الله من سكاح المحرم ومن سكاح العدة ومحو ذلك يقع دحلاً غير لازم . وكذلك ما حرّم الله من بيع المحرمات - كالخنزير والميتة ..

والطلاق هو من آياته وحرمة اخرى فاذا فعل على الوجه الذي حرّمه الله ورسوله لم يكن لازماً فداكي يلزم ما أحله الله ورسوله

٤ - كل عمل خالف الشرع فهو مودود

واستدلوا ايضاً على عدم وقوع الطلاق في الحيض . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال - كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد .^٢ . رواه البخاري

(١) مودود - لغة ٣ - ٤٣ .

٢ . وفي رواية اخرى من عمل عمل ليس عليه امرنا فهو رد . وعن البيهقي عن الامام احمد في الاسماء والصفات من ٨ - ١٠ . اصول الاسلام على ثلاثة احاديث ١ - حديث الامام بالية - وحديث الحلال بين والمحرم بين ٣ - وحديث من احل في امرنا هذا ما ليس منه فهو رد .

ووجه الاستدلال بهذا الحديث ان كل عمل خارج ما امر به الرسول فهو باطل
 لانه مردود عليه. وتا ان النبي من عن طلاق خيتم فهو طلاق محرم لا يقع.
 وتصرف من يفعل المأثم حرم عليه فكيف يقول ان له طلاق صحيح وانه
 قال الشوكاني في نيل الاوطار (١) بعد ان روى الحديث المذكور وهو
 حديث صحيح شامل لكن مسألة محذرة لما عليه امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ومساله انزع من هذا القيل قال انه لم يشرع هذا الطلاق ولا ادن فيه فليس
 من شرعه وامره .

والخلاصة في الطلاق البدعي طلاق محرم مهم منه، والحي يقتضي فساد
 المسمى به ، وهذا نحن نوقف هذا الطلاق في انفرق ادن بين طلاق المسمى به
 والطلاق المشروع اذا كان كل منهما يقع ويتسع اثره ؟
 والشارع لم يبه عن امر الا لمسه فانه رس على هذا في اثر الذي
 يرسه على غيره من المشروع كما هذا اثر فأما الشارع فمسه في حق لأحدهما

(١) نيل الاوطار ٦/٢٢٦ .

مناقشة أدلة القائلين بعدم الوقوع

مناقشة الدليل الأول

(١) هل النبي عن الشر يقتضي فساد المنى عنه ؟

قالوا : ان الله امره ان يصدق في وقت يسقط الزوجة فيه العدة ، والامر بالشيء نهي عن ضده . فهل النبي عن الشيء يقتضي فساد المنى عنه ؟ . اختلف الفقهاء على تعيين منهم من قال بفساده ومنهم من خالف في ذلك .

والمثل على ذلك : الصلاة في ارض مفسوبة ، والبيع وهم البداء خلافة الجمعة . فهي كل من ورد النبي عنها يخرج . فهل هذا النبي يقتضي بطلان الصلاة او بطلان البيع ؟ . ثم ان الصلاة صحيحة والبيع صحيح .

قالوا : لا . فانهم يقولون : لا حذف . شئ ٢٤

والاحذف نظره في هذا موضوع يقولون فيها ان النبي اذا كان يكون لدن المنى عنه او امره في كتاب مبيها عنه لغيره لا بدانه تركت لآثار على وقوعه وانما صاحبه ديانة .

والبيع المنه البداء صلاة الجمعة منى عنه . ولكن النبي يس لدن البيع بل لأمر آخر وهو الحب على الصلاة اهدم فوها عادا ما خالف المرء هذا النبي فقد اثم ديانة والبيع صحيح .

وفي الطلاق انما الحبس مثلاً فاما ان النبي ليس بدات الطلاق لا . وشروع

(١) راجع المص ٢ : ماوى من جملة ٢١٣ وقال ابن قدامة في سنن ١ : هـ ان

النبي يقتضي فساد المنى عنه .

(٢) الدائع ٣ : ٩

بل الامر آخر وهو عدم تطويل العدة او عدم الاضرار بالروحه فانه لا ضرر
بالصلاق وهذا مع الصلاق وكله في الامر وهو بل ذلك ثم اورد كعب محظورا
فان في نصبه اذا طلق الزوج مرة في حال حيض وقع الصلاق
لان النبي صلى الله عليه وسلم في اجراءه ولا تقدم مشروعيته
واكن عن النبي صلى الله عليه وسلم في حيضه عن شيء صلاق

يقول - رحمه الله - شيخنا الأمامي رحمه الله: وأما الخوف من الله
في الصلاة في الأرض المصونة وبحوزة ملكها ورد النبي عليه وسلم يقع
صحيحاً فهو غير واجب لأن النبي صلى الله عليه وسلم في الخوف من الله
قد انصرف عنه ولم يكن معه قوة كبره عنه وهذا النبي صلى الله عليه وسلم
يقضي الصلاة لأمر فرور بالمكان الخوف من الله من آخرته وكان قولاً
مكروباً طلاقاً في الخوف من الله فليس عليه في الخوف من الله
عن الطلاق هذا كان سبب كونه في نية الخوف وهذا سبب لا يملك
عن هذا الطلاق المنهي عنه فهو كبره عنه ^{٣١}

ويقول ابن تيمية رد على من قال ان ابي عن الشيء لا امر يحصل بهذا الشيء لا لدانته لا يقتضي فساد المنهى عنه :

(١) أقبال الليداني ٣٧، ٣ ويقول اليساري ثمرة...
ويجزم في الحين من حيث أن الأمر بالثمة...
أذ التي لا يستمر الصادر من ٧٤٢ ط الختابة ١٠٠.

(۷) در کتب اربعه فی تفسیر

[illegible]

مناقشة الدليل الثاني

رواه ابن الزبير

هذه الرواية في رواية أبو داود عن أبي هريرة هي أقوى ما عتمد به
لأنه قال بعدم الوقوع ومع هذا فقد ورد ظهور هذه الرواية بصريقتين
١ - طريق التفسير والتأويل .

٢ - طريق المخرج في الراوي

(١) أما التأويل فعندنا أن معنى قوله « ولم يره شيئاً » كلام
يحمل لا يدل على عدم وقوع ضيقة ، لأن الرد يبعد عدم المسوغة فكأنه قال
لم يره شيئاً ولا ربه روحك والرد هو معنى الرجعة كما ورد في القرآن
كريم وبمولين أحق بردهن

قال المرحوم العلامة «كوثري» : الرد عليه يقيد أن تلك الطائفة ليست
من فئة المسوغة في شيء والرد والامتناع احتمالان في الرجعة أي يعقب
الطلاق الرجعي .

وهذا عرف صريح من أصحاب هذا الرأي على أن الرد هو الرجعة ،
والشيء الذي وجد أن ذكره في هذا الاعتراف أن المراجعة بدل عيب أكثر من
لفظ . وهذا التفسير مستحتاج إليه فيما بعد .

ولكن سئل هل قيل فيما أوردوه أن الرد هو معنى الرجعة ومعنى
قول ابن عمر وردوها على أي راجعها . إذا سلم . التفسير فيها بعد . وم
برها شيئاً ؟ قال ابن عمر : يحتل أن يكون معناه ولم يره شيئاً فحرم معه
المراجعة أو لم يره شيئاً جازاً في السنة وفان ولو صح معناه عدي : ولم
برها شيئاً مستقيماً لكونها لم تكن على السنة^(١) .

(١) الأشهد في كلام المحققين ص ١٩

(٢) زاد المحقق ٤/٤٥ .

٢. وأما الصنف في الراوي فهو أن زهير بن جبير لا يمشي في سبيل
وسأذكر ما اطلعت عليه في الرد على أبي الزبير^(١).
قال أبو داود. والأحدث كلهم على خلاف ما قال أبو زهير
وقال الشافعي: وفاقع^(٢): ثبت عن ابن عمر عن أبي الزبير والأئمة من
حديثه أولى أن يقال به إذا خالفه.

وقال الخطابي: - حديث يونس بن جبير أثبت من هذا^٣
وقال ابن عبد البر. وهذا مرفوع عن أحمد بن أبي زهير وقد رواه عنه
جماعة أصالة ولم يقل ذلك أحد منهم.

وتو زهير ليس بحجة في حجة فيه منه فكيف بخلاف من هو ثبت منه؟
ما رآه في أبي الزبير محمد بن مسلم المكي

أدب عددا في جميع ما رواه من روى عنه في رواه أبي زهير يرى أنها
لا تخرج من مجرد التأويل في صيد ولا يخرج في رواه به من يوجب الرد
ويمكن حصر جميع ما رواه في لا يورد له
١ - أنه يدل في أحاديثه.

٢ - يدرج الروايات هو يرى بها

٣ - أن أبا زهير اعتمد هذه الروايات من غيره من الرواة فلا يستند بهم

• • •

١ - قال شوكة: "أما أبو زهير غير مدفوع في الحجة والعدالة؛ وأما

(١) ابن حبان في الفتح ٢٩٠/٩.

(٢) يروي في تاريخ أبي زهير في تاريخه وهو في الخلاف في الجبس

راجع ص: ٩٠

(٣) يروي عنه من جده أحمد وهو في رأي ابن حجر ومحو.

(٤) نيل الاوطار ٢٣٥/٦ ط مصر الثانية سنة ١٣٥٧ - الطبعة الأولى.

يخفى من تدبيره ، ودأب ، جمعت نو حديثي رواه ذلك ، وقد صرح هذا
الشيخ ونسب في الأحاديث الصحيحة ، بخلاف حديث أبي ربيع حتى يصار
إلى الترجيح .

ولشوكاني بقرينة ما أورده من إجماع رواة التدايس والرواة التي
هي موضوع النقض قد سمعها عن أبي عمر أثناء سؤال عبد الرحمن بن أنس به
وهذه رواية أخرى عن أبي ربيع رواها جماعة عن جابر بن عبد الله
وهي مسند أحمد^١ عن طريق ابن هبة ، وحديث أبو الزبير قد مرأت
حار عن الرجل يظن امرأته وهي حائض^٢ فقال طلق الله من عمر
أمراته وهي حائض وفي عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فحرم بذلك ، فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم يراجعهم ثم رثته .

وابن هبة ثقة حجة (جابر بن عبد الله) .

وهكذا يرى أن ربيع صحيح الرواة من ابن عمر ثم لا شك حينئذ حار
فاجابه بنفسه الجواب .

ومن هبة رواها عن أبي ربيع فلم يكن أبو الزبير ثقة مد روى عنه
ابن هبة .

٢ وقوله لا غير هذه الرواة ، عارضه كان أقوى

فقد قال المرحوم الأستاذ أحمد شاكر^٣ .

وأما الروايات الأخرى في حديث ابن عمر هذه ، التي أخرجها القائلون
بوقوع الطلاق في الحيض ، فلا يثبت فيها شيء صريح ، ولا عام ، مضطربة ،
وهي بخلاف ما ثبت صحيحاً بالروايات الصحيحة وتنفك أيضاً ما يفهم من ظاهر
القرآن ، ومن القواعد الصحيحة المعقولة في العقود والفسوخ ، واستثناء الطلاق
مها ، ووجوب إرفاق عند الخد المستثنى المأذون منه

(١) مستد أحمد رقم الحديث ١٠٢١١ ج ٣ ص ٣٨٦

(٢) نظام الطلاق في الإسلام ص ٢٦ .

٣ - وما قولهم : ب ربيع مرد سده لرويه و نه لم يرويه
الرواه حدسوه

فقد روى ابن حزم في المغني^١ عن ربيع به سأل ابن عمر عن طريق
الحدثين فحايه ابن عمر بقوله لا يحدس لك. وهذه الرواية تعني رواية ابن ربيع
ولا عبرة باختلاف الالاء في حدس من يروي معنى واحد

وقد نقلها ابن عبد البر عن الشعبي

وهو ابن حجر عن هذا الحديث : أخرجه ابن حزم بسند صحيح^٢
كما ان الشوكاني نقل رواه حرجه سعيد بن منصور عن طريق عبد الله بن
هانيث عن ابن عمر : صدق مره وهي حائض فكان رسول الله : ابن
ذلك شيء^٣ :

وقال بن عبد البر في التمهيد^٤ روى ابن عمر عن علي بن ربيعة عن
الله بن عمر وعنه بن عبد البر : ابن أبي ربيعة عن علي بن ربيعة عن
ابن أبي حنيفة^٥

• • •

والخلاصة ان اما الزبير راوي : « وردها الي ولم يرها شيئاً » ثقة
ثبت فيما يسمع وقد سمع هذه الرواية من ابن عمر وتأكد لسماعه بسؤاله

(١) في ١٦٣٩ وسند روي في حرم^١ عن موسى بن عبد الله عن
عن احمد بن عبد الله بن عبد الرحمن عن احمد بن محمد بن عبد الله بن احمد
بن شاذان عن عبد الوهاب بن عبد المحسن عن عبيد الله بن عمر عن ربيع بن عمر
انه قال في الرجل يطيق امرأته وهي حائض قال ابن عمر لا يمتد لذلك

(٢) في ٢٩٠

(٣) في الاوطار ٢/٢٢٦

(٤) المصدر السابق

جابر أظلم بعد مجال شك فيما روى .

وكأنني بين حجر رحمة الله لا يوافق على ما نسب إلى أبي الزبير من أنهم
فقال بعد أن ذكر رأي ابن عبد البر في تأويل الروايات كلها : -
« وهذا الجمع الذي ذكره ابن عبد البر وغيره يتعيب وهو أولى من تعليق
بعض الثقات .

وقد رأينا أن أبا الزبير لم ينورد هذه الرواية فقد روى عنها نافع
مولى عبد الله ابن عمر . وكل ما عرّف هذه الرواية الصحيحة من روايات
أحوى قد ذكرنا أنها مصطربة ولا تصمد لوقوف امام هذه الرواية الصحيحة
في عتقها الصريحة في معناها .

مناقشة الدليل الثالث

الأدلة الفياسية

١ - وأنه قومه : أن الكا - استغن لا يزال إلا طلاق ميقن
 ن الأدلة على وقوع الطلاق في الحيض ، ب كات حية ، لا انت الإجماع
 مد عصر العجدة و - بعد حتى أن عقد على ذلك ، و رجوع د - يل يقى ،
 فتمسك ن و وقع الطلاق منه على أساس على دليل يقيني
 ٢ - وأنه قومه : أن شروع قد حصل ، و لاه الإلقاء على وجه مخصوص
 ومن أيج ب تصرف على و ، لانت ، بقاءه على وجه آخر فبأس على الوكيل
 هو الوكيل بحسب عن ن - بأنه - مير ومعه من ردة الزوج لا عن
 ارادته ، فهو مدعى الميراث لا نفسه ، وهذا لا يباح الوكيل في ثمن
 آثار الطلاق .

ولما كان الوكيل غير مالك ما يوقعه من الطلاق ، و انت صحيح ذلك منه بالأمر
 المأذون فيه فقط ، ما روج فهو بذلك أيقاع طلاق وعنده فعود آزره ، ومما
 اختلف الزوج عن الوكيل فلا قياس^{١٩} .

٣ - وأنه فيهم طلاق : من عنه على الكا ح مشى عنه
 في الحقيقة لم أحد من قوا ان وقوع حجه لتتفق لذكر في هذه مسألة
 ن لا ي من آراء أقام ، و من رأي في رجحه وأخره مهم
 قوا ان كات عقد متيقن حل روجه و ذلك ، فصعبا ، فلا يكون ، لا
 على الوجه مأذون فيه شرعاً ، و ان لا يقع في الأصل على شعرم ، ولا يباح
 مهم ، لا ما بجه الشروع ، بخلاف الطلاق فيه ، استغنى خفه و رة ذلك ، وذلك
 لا يتوقف على كون السبب المدعى فيه شرعاً كما بول ممكنه عن العن

١٩ الدواع ٣ - ٩٠

بالإتلاف المحرم ، والتبوع المحرم ككيفية العين لمن يعلم انه يستعين بها على المعاصي والآثام .

وهو أيضاً : إن السكاح مائة ولا تستباح بالمحرقات والطلاق قيمة فيجوز ان يكون فيها محرماً .

وقالوا : إن العروج يختص به ، فمن المصلحة ومن قبيل الاحتياط ان يوقع نكاحاً ، حتى لا يرد الرجعة كان لا يدل له من عقد جديد .

٤ - وأما حديث : « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » .

فقاروا ان صير في قوله فهو رد ، ليس أمراً أي الميل من هو عائداً ، فعلى ومعنى ذلك : من عمل عملاً ليس عليه أمرنا ، والعميل رد أي مردود ، ومعنى مردود أي غير مثاب على فعله . وحتى إذا عد الصير في العمل ، وكان العمل من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فعنه مردود عليه ، لا يلزم من معنى الحديث ان عمله باطل ، بل كل ما في الأمر ان عمله غير مثاب عليه .

وقد ساق هؤلاء أحدل فقهاء حتى شبهوا حديثاً عن أنس : « من طلق في بدعة أرمناه بدعته » .

ويكن ان اقم قال فيه حديث باطل على رسول الله . ونحن نشهد انه

() رد المأذون : وهو ان الفير من كل طلاق فله طلاق يكون الطلاق منه كان كاحل قد يكون من اكثر النكاح كالأزواج صانع روحاً مثلاً واستعجاب المشركين فكيف ان النكاح له من نكاحه فكذلك ان طلاقه له من نكاحه .

وأما الاحتياط للعروج في عدم وقوع الطلاق احده اولى وأمره في التوبة وورع لا من الاحتياط بل من جهة روحه بين روحين من نكاحه . فبين من يزوجها به وله ذوات : إذا حصلنا فخطأ في حية واحدة - وهي بقاء الزوجة عند زوجها - وإذا حصلنا في حية : حية الزوج الاول وحية الزوج الثاني ، واتم تركبوا من امرين : محرم الزوج على من تاب خلاصه نفس وأجلال الزوجة لغير زوجها ، فان كان خطأ فهو خطأ من جهة . وهذا من اولى من الاحتياط من نكاحه . وهذا من جهة روحه . وهذا من جهة طلاق النكاح . وهذا من الذي لا يأم بالطلاق انما اني خصلة واحدة وهي بقاء الطلاق في حية . فلهذا من جهة واحد . وهذا من جهة

حديث باطل عليه ، ولم يروه أحد من الثقات ^(١) .

وحده في المحلى ^(٢) : حديث موضوع بلا شك وقال ثم لوضح ولم
يصح قط . فكان لا حجة فيه ، لأنه كان معنى قوله "رمه" بدعته أي ، ثمها
كما قال تعالى : وكل من الرمة طوره في عقبه ، وليس فيه أنه يحكم عليه
ببعض حكم بدعته ويحوزها في الدين .

٥ - قالوا لا يبقى من حرمة شيء وصحته ، فحرمة الشيء تنوب عليه
عقوبة فعله . وصحة الشيء تنوب عليه آثره . وهذا من حرمة الطلاق البدعي
لا يجمع من تنوب أثره وحكمه عليه ، وتورد عدة أمثلة على ذلك

١ - يظهر محرم ومسكر من القول ، ومع ذلك هذا هو الرحمن
زوجته حرمت عليه حتى يكفتر .

٢ - وكذلك قدوف غيره حرام ، ومع هذا فقد رتب الشارع أثره على
حدوثه ، فإذا حصل القدوف ترتب أثره وهي مقبولة .

٣ - وطلاق المهرل ، ورغم أن مهرل أحكام الله حرام ، فإذا هذا وقع
الترحل والطلاق وهو مهرل ، وقع الطلاق وترتب أثره عليه ، وقد دل عليه
السلام . وما بال أقوام يتحدثون آيات الله هرواً ^(٣) .

(١) برده قاري ٤ : ٥

(٢) المحلى ١٦١ : ١

(٣) وعليك القول بأن هذه الآية لا يجب أن تكون من موضوعات الضرر مثلاً
من به وجبة حرمة من أنه حرام لأنه ممكن من القول بكل تصرف لا ينافي مع جلال وحرام
لا يجوز جوارحه في ذلك من موضوعات الضرر ما في الطلاق أو كذا أثره
التي تضمنت التحريم والفساد فقال عليه السلام بأنها صبيحة وحلال ونارته أب فاسده وحرام
وكذلك القدوف وسرقة نورو . كل هذه الأمور مما حرم الله سبحانه وتعالى لا ساج ثاره ومحرمه
قارة يصح القياس عليها تصرفات تضمن الإباحة والتحريم .

وما طلاق المهرل مما وقع لأنه صرف جلا لطلاق وهو صريح في عدمه مع وقوعه
هذا كونه من وجبة لم يكن صادراً بقصد نه لطلاق فردا أمر الشارع الذي يرتب الأثر ووقع
صلاته للحدية ، مشهور في الشارع هو الذي يرتب الآثار على المهرل والمهرل ، فهاهنا في
الطلب وهو لا يجمع وهو أن يكون به وهو نودوع وهو عند لا من دون الثاني
أن من خلق في الحسد به بأنه طلب الفصح لأنه أوقع في وجه غير صحيح غير يعادف
علا لطلاق . وأجمع زاد المسند ٤/ ٥٩ .

والخلاصة . ان الدالة القياسية التي جاء بها من قول بعدم الوقوع قوة
الحجة ، حتى ان خصوصهم لم يستطيعوا الرد عليهم دقاً مقبلاً وبكسر هذا قول
بن حجر لما روى هذه الدالة عن ابن القيم لم يقل أكثر من انها لا تنهض من
التصحيح على صريح الأمر بالمراجعة^(١) .

فهذا إقرار من ابن حجر على قوة الدالة القياسية ولا الأمر بالمراجعة
وسبقني في حاشاء ما رجحه من معنى المراجعة وإيرادها .

(١) فتح الباري ٩/ ٢٩٠ .

٢ . قال القسطلاني في ص ٢٢٤ واما الاستدلال على الوقوع بهواه فمراجعة
ولا رجعة لا بد من ذلك وهو غير ناهض لأن الرجعة منه بعد انقضاء عرف شرعي هنا
د هي اعادة من ذلك

الفرع الخامس

رأبنا في الطلاق في الحيض

الأمور التي أجمعت عليها الروايات ومنشأ الخلاف .

أدركنا في روايات التي جاءت في حديث ابن عمر والتي لم نذكرها
أوردت التي كانت موضع الخلاف والنقاش . نجد أن هذا هو أصل الأمور
قد أجمعت عليها الأحاديث دون خلاف .

١ - استسار عمر عن الطلاق في الحيض ، وسؤاها للبي عليه السلام عن
حكم ذلك .

٢ - تعيط التي عليه السلام حين ذكر له عمر أن أباها طلق امرأته
وهي حائض .

٣ - قوة عليه السلام لأم عمر ، وما شكها أمر كونه من الطلاق أن
تستقبل الطهر .

٤ - أمر النبي عليه السلام ابن عمر بالمراجعة .

١ - أما سؤاها عمر التي عن طلاق أباها في الحيض فيها يدل على أنها
أرتكب محضراً فجاء يسأل عن حكمه الشرعي ، ولو لم يكن محظوراً أو
مكرهاً لما جاء يستعفي النبي في طلاق عدي يعرف أكثر المسلمين حكمه . لأن

٢ - قال ابن عمر في روايته : « أن أباها قد أصغرته عن ابن عمر في ذلك »
اصغرته أصغرته ، وكان يصحها عنه ، ولم يدع عمر أنه بكى عنه حتى حريج عن رسول الله
في وقوع ذلك أصح ولا عداها . وقد عداها بنت الإسلام صرنا ، ذهب ابن عمر وقواء
عنه مرة في عدم الوقوع ووجدنا حد الألفاظ في ذلك عند إجماع حريج رويته
وقواء على عدم الاعتداد وحائق في ذلك ألفاظ محنة مصطرفة .

طلاق ابن عمر لم يكن اول طلاق في الإسلام حتى يجهن حكمه .

نقل الشوكاني وابن حبر عن ابن العربي ^(١) :

ان سؤال عمر محتمل لأن يكون ذلك لكونهم لم يروا قدام منها ،

فسأله ليعلم . ويحتمل ان يكون رأى في القرآن . (فصفوهن لعدتهن)

ويحتمل ان يكون سمع من النبي صلى الله عليه وسلم النبي فجاء يسأل عن الحكم بعد ذلك .

(٢) وأما نعيه النبي عليه السلام فقد يدل على ان ابن عمر ارتكب محرماً

حين طلق امرأته وهي حائض حيث جاء المشرع وقد قد عليه السلام لمن

طلق امرأته ثلاثاً أبعد مكناب الله وأنا بن اظهركم في استنكار النبي ونعيه

الذي يدل على ان المسئتي او السائل جاء بامر غير مشروع

قال ان دقيق العدد ^٢ - فعيظ النبي صلى الله عليه وسلم اما لأن المعنى

الذي يقتضي الجمع كان طهراً وكان مقتضى الحال النسب في ذلك او لأنه كان

مقتضى الحال مشاوره النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك اد عزم عليه .

وقال ابن حبر ^٣ بعد ان ذكر نعيه لرسول عليه السلام ... وهي

اشعار بأن الطلاق في الجبص كان يقدم النبي عنه ، لا لم يقع التعيط على امر لم

يسبق النبي عنه .

(٣) قوله عليه السلام لابن عمر ما هكذا أمر الله

هذا يبين من النبي عليه السلام وتفسير الآية فطفوهن لعدتهن . فقد يدل له

ان الطلاق يجب ان يكون في العدة وهذا واضح منه عليه السلام انه يفعل

ما أحمله القرآن فقال به ما هكذا أمر الله

(١) نيل الاوطار ٦/٢٢٩ .

(٢) انصار الباقى ١/٢٢٢ .

(٣) الفتح الباري ٩/٢٨٥ .

٤ - وأما أمر النبي صلى الله عليه وسلم ابن عمو في مراجعة زوجته فهي موطن الخلاف في رأينا ولهذا سنبحثها شيء من التفصيل

منشأ الخلاف :

إن منشأ الخلاف فيما يبدو لي في وقوع الطلاق الدعي وعدم وقوعه هو قوله عليه السلام بعد حيناً جاءه « بنته في طلاق ابنه » مرة فبرأهمها فمضى المراءاهم من قوله عليه السلام مرة فبرأهم أي بردها أي ما كانت عليه لأنه « طلقها في الحيف » فقد اعتزلها فأمره « عليه السلام أن يعود إليها . » وأكثر المراءاه فمرعه « فبرأهم » أن الطلاق قد وقع لأن المراجعة لا تكون إلا بعد الطلاق .

١ - ما المراد بالمراجعة -

هل المراد بالمراجعة المعنى الذي اصطاح عليه « فقهاء » وهو مراجعة الروح وروحه المطلقة رجعت مادامت في « مدة » أم أن المراد بمراجعة النفس المعنوية ، وهو عودة الزوج إلى زوجته بعد أن اعتزلها .

ويستعمل على الخلاف هذا كورنيعة هامة هي : وقوع طلاق وعدم وقوعه . فإن الجمهور : أن إعطاء المراجعة يدل على وقوع طلاق إذا لا مراجعته لا بعد الطلاق (١) .

وحتى لو احتل معنى المراجعة معنى أمورياً آخر فالمعنى الشرعي يقدم على المعنى اللغوي .

وقد أجمعوا والتطهره و فرقت آخر من المراءاه لا يقع الطلاق في الحيف لأن المراد بالمراجعة المعنى اللغوي لا الاصطلاحي .

مناقشة الجمهور :

نحن لا نخضع مع الجمهور ومجاهديه^(١) في حجب معصية لفظ صاحبنا
بمعنى الشرعي دون العموي^(٢) . و - خلافاً هو هل هذا المعنى كالموجود
في عصر النبي أم لم يكن^(٣) . وان كان موجوداً فمن كان يدل على ما ذهب إليه
الجمهور من وقوعه في حق أو بعده أم كان بمنزلة ما جرى^(٤) .

ولا فلس من المفقود أن يحل حجب ربه قد قل أن ولا تراجع
لروحته ومعنى واحد جداً أعواناً صنفهم ووجههم في علمهم لأن العرف اليوم
من معنى لفظ الأمر حقيقة في تصرفه^(٥) . صحيح يدل على معنى معصية وهو أمر حجة
الشرعية . ولكن ونحن نسير هذا لابد من كتابنا عود في عصر النبي وجود
فيه فهل كان هذا الأمر في عصر النبي عليه السلام كما هو في تصرفه هذا ؟
أم هو مما اصطلاح عليه الفقهاء فيما بعد ؟

بعد أن مصدر في الشرع هو أن ولا^(٦) بعد معنى المراجعة والفظاف
ومادلت عليه .

المراجعة في القوآت الكريمة :

ورد لفظ المراجعة في القوآت الكريمة بقرينة معنى^(٧) وهو طاعة ولا حرج
عليها أن يتزوجا^(٨) . من بقية حدود فقه عودات على الله أنه تكاح لأن
الآية تشير إلى عودة الروح إلى روحه الذي طلقها ثلاثاً بعد أن طلقها روح
الثاني وذلك بعقد جديد .

فما معنى المراجعة وهي عودة روح الروحانية روحية^(٩) فقد حدد كبر
ذلك في القوآت الكريمة بعد رد^(١٠) لا^(١١) . ثم قال في قوله تعالى «وإذا طلقتموهن من قبل أن يمسوا
بهن فكن عليهن ما أنفقن في النكاح»^(١٢) .

(١) لأشد في أحكام الطلاق ص ١٦ .

(٢) حجة عمره ٢٢٨٤

وقال تعالى : فاما انك معروف او ندريج فاجاب : " و لا مراءى لها
عسى مراحمه . وقال : و لا تسكروا عن ضرائق المعصوا " ٢ .

المراحمه في السه .

لم أجد فيما اطلعت عليه حديثاً سوي في هذه 'مراحمه' تعهد بها شرعى
ولكني وجدت حديثاً في صحيح البخارى يؤيد المعنى الذي أوردته . وفقاً من
القرآن الكريم وهو ابتداء السكاح .

فقد : " في حديث بعض ربيعة وهي امة لعقبه " بيده عائشة فحشرت
بمساكن روجم بمح حباً ، وقال : " الى حتى لم يخله و - ثم اعطس " لا
تعب من حب مديت بريرة ، ومن بعض ربيعة ميثاً ، الذي صلى فمغليه وسلم
بريرة لورحميه ، قال : " رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ان شفع قال :
فلا حاجة لي فيه " ٣ .

ووجه الاستدلال فيما ظهر لي

أن جابر ربيعة كان - كما عرفت - يزوج حباً من كذا ، الى به عقد جديد لها
لأنه المراءحه لأن المراءحه لروح لا لروحة قد على أن المعنى المراد هو
العودة بعقد جديد أي نكاح مستداً ٤ .

وفي السه أيضاً عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قد ربيت على

(١) سورة النور آية ٢٧

(٢) سورة النور آية ٢٨

(٣) في الحديث : " فاشهد به صبيته عليه وسلم في روح بريرة " عن ابن
عباس . وروى ربيعة عن عبد الله بن عبد الله بن عباس : " ان ابن عباس : " وفي حديث البخارى : " ورواه
تسليم على لحيته . فقد ان النبي صلى الله عليه وسلم لماس : يا عباس .

(٤) قال ابن عباس : " انك قد ذكر حديث ربيعة : ان ابن عباس : " وفي حديث البخارى : " ورواه
الرحمة عليها وانما يراحمها بعقد جديد : " وصحت ١٧٤/٢ .

روحتها في العاص بالسكاح الأول فهدأ رده^(١).

وأما فوهم أن الأمر بالراحمة يدل على وقوع الطلاق لأنه لو لم يكن كذلك ١ مرة بازود بالراحمة أي لتركة وشأنه طائفا لم يقع شيء بمعنى آخر من لفظة الرد أو الأمر بالعودة يدل على افتراق الزوجين عما أمره النبي ﷺ أن يعود إلى زوجته يدل على أن الطلاق قد محسبها.

يجب أن حرره على ذلك^(٢) ليس هذا دليلاً على وقوع الطلاق لأن من حرره طلقها فقد أحسن ذلك أمره عليه صلاة والسلام أن يراجعها كما كانت قيل.

وقال ابن القيم^(٣) ومن هذا قوله لمن فرق بين حرره وولده في البيع فهما عن ذلك ورد البيع وليس هذا مرد مستلزماً لصحة البيع فيه بيع بطل من هو رد شيئين إلى حالة اجتماعهما كما كان.

ويبدو لي أن من حرر لما طلق زوجته واعتزها بالطلاق فإن النبي عليه السلام مره أن يعود إليها لأن طلاق قد وقع وأراد بالراحمة من لأن من حرر كان قد اعتزها لسببين للحيص وللطلاق وهذا كان الطلاق لم يقع صحيحاً فألا حاجة للقول بالراحمة ولكن النبي أمره أن يعود إليها وهي في الحيص بعد أن اجتمعا وقد كان من عادة العرب ذلك.

جاء في تفسير الرازي^(٤) وبأن ذلك عن الحيص قل هو أدى واعتزلوا النساء في الحيص ولا تقربهن حتى يطهرن وهذا يطهرن فأتوهن من حيث

(١) فتاوى ابن تيمية ٢٦٢

(٢) عن ١٦٥١

(٣) زاد المعاد ١/٥٠

(٤) تفسير الرازي ٢/٤٤٣ والصري ٢٠١ ص تيمية

أمركم الله أن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين ١١

وروي أن اليهود والمجوس كانوا يلهون في تساعد عن المرأة حال حيضها والصاري كانوا يجامعون ولا يبذلون الخيط ، وأن أهل الجاهلية كانوا إذا حاضت المرأة لم يؤاكلوها ولم يشربوها ولم يجالسوها على فرش ولم يسأكنوها في بيت كفعل اليهود والمجوس فنزلت الآية ..

وفي تفسير الماز ١٢ - كانت هذه الآية في المدينة حيث يجتمع العرب يهود وهؤلاء يشددون في مسائل الخيط والدم كما هو مذكور في الفصل الخامس عشر من سفر اللاوي من الأسفار التي تسمون حملتها التوراة .

ومما إن كل من مس الخيط في دم طمئنها يكون نجساً ، وكل من مس فراشها غسل ثيابه واستجم .ه ويكون نجساً إن الماء وكل من مس متاعاً نجس عليه غسل ثيابه واستجم .ه ويكون نجساً إن المساء ، وإن احتدم معاً رجل فكان طمئنها عليه يكون نجساً .ه سمع آدم وكل فراش يصطدع عليه يكون نجساً .

وروي أن أهل الجاهلية كانوا لا يسأكنون الخيط ولا يؤاكلوها كفعل اليهود والمجوس لذلك - لولا الذي نزلت الآية ..

وهـ في سنن النسائي ١٣ : عن ثابت عن أنس قال كانت يهود إذا حاضت المرأة منهم لم يؤاكلوها ولا يشربوها ، ولا يجامعون في بيوت فساءلوا نبي صلى الله عليه وسلم فأنزل الله عز وجل : وسألوكم ...

(١) سورة البقرة ٢٢٢

(٢) تفسير الماز ٢/٣٥٨ أحكام القرآن - ابن العربي ١/١٥٨ .

(٣) سنن النسائي ١/١٨٧ ط مصطفى محمد .

فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يذكروا ما سمعوا من في بيوتهم وأن
يصنعوا بين كل شيء ما حلا للجماع .

هذه كالمادة سقطت اليد من الرأى ، وأمره عليه السلام أن يمر شرارحه ووجته
وهم يذكرون ما سمعوا من في بيوتهم .

وهذا كالمادة سقطت اليد من الرأى ، وأمره عليه السلام أن يمر شرارحه ووجته
وهم يذكرون ما سمعوا من في بيوتهم .

وهذا كالمادة سقطت اليد من الرأى ، وأمره عليه السلام أن يمر شرارحه ووجته
وهم يذكرون ما سمعوا من في بيوتهم .

٢ - سبب المراجعة :

هذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يمر شرارحه ووجته
وهي حائض ؟ .

الجواب على هذا السؤال أحد أمرين

أما الأول : أن يمر ابن عمر أن يراجع زوجته لأن الطلاق لا يقع
في الحائض لقوله صلى الله عليه وسلم : لا طلاق للحائض .

وأما ان يقول به تشريع الله من النبي عليه السلام - وهو الذي لماك
ذلك قوله تعالى «ورمى الرسول وجده وهم كعنه وسواء»^١
فمعنى من طبق روحه وهي حشيت يردده ثم يصدقكم كما أمر النبي أن عمره
أقول من هذا شريعته لا في أحد في القرآن آ، فيها من صن روحته في
الحشيت فالواجب عليه أن يراجعها .

فأي جواب أقرب للمقلد ، صلى الله عليه وسلم النبي عليه السلام حده
بحكم حديثه لم يرد في القرآن وهو وحده روحه وهو صلاتي في الحشيت منه
به - يرد في القرآن الكريم لقوله صلى الله عليه وسلم «أهدى مني» ونحن معكم
أحكام الآية حده بالقرآن الكريم مقصده واضحه لاه ، نفس كل فرد
وكل بيت .

قد نقلت النبي حده بحديثه وهو وحده روحه كما ذهب في ذلك
بعض العلماء^٢ - وهذا هو الأصل هؤلاء كيف يقع الطلاق ونحو
الرجعة^٣ . . . أما ان يقول ان الطلاق قد وقع فلا رجعة وأما ان يقول
انه لم يقع .

والأغلبية تقول من ضمن في فتره ثم على يديه فسفيه مردود عليه .

٣ - ثم ما فائدة الرجعة ٩ . . .

ان كلام الرسول عليه السلام معناه من الحدث وحده في شرع الناس
ويستلزم أمور دينهم فمما كان يعني «في حده» أن عمره أن يراجع
روحته^٤ .

الجواب اما ان يقول امره تراجعته لاه الصلح لم يقع فكأنه لم يطلق

(١) سورة الحشر الآية .

(٢) راجع ص ٥٦ - ٥٨ في هذا الكتاب

وإما أن نقول أمره بالمراجعة لأن صلاح قد وقع وهو معصية ويرفع عنه
 المعصية وعدم تطويل العدة على المصلحة من جهة ثانية أمره أن يرجع روحه
 حتى إذا ظهرت الطهر الثاني طلقها إن شاء :
 ولنظر الآن أي الأمرين تحقق للمراجعة . أي أحزاب أقرب إلى عقل
 وبسط ؟ . إذا قلنا أحزاب الأول والطلاق لم يقع . بعد . من غير رده عنه وهو
 الخيار بين الامساك والطلاق ؟ . ولا ضرر ولا ضرار .
 أم إذا عساه الأمر الثاني فهل تحقق رفع المعصية وعدم تطويل العدة أمر حجة
 ابن عمر فوجته ؟ . . .

من هن محور المراجعة للطلاق ؟ . أقل ما يقال هو أن المراجعة للطلاق
 أمر مذكور . بل أن هناك من قل أن المراجعة للطلاق لا تخور " والذي عليه
 السلام لا يأمر به .

قال الصماني في سبل السلام ٢ : قال تعالى : " وبما أنتم أحق بردهن
 في ذلك أن يرادوا إصلاحاً " أي أحق بردهن في العدة بشرط أن يريد الزوج
 بردهن الإصلاح وهو حسن المشورة والقيام بحقوق زوجة فإن أراد بالرجعة
 غير ذلك كمن يرجع روحه بطلاقها كما يفعل العامة . . . فهذه المراجعة لم يرد
 بها إصلاحاً ولا إقامة حدود الله فهي باطلة إذ الآية صاهرة في أنه لا يباح له
 المراجعة ويكون أحق برده مرتته لا بشرط إرادته لإصلاح رأي إرادته إصلاح
 في مراجعتها . يصدقها

ومن قال أن قوله . " وأن أرادوا إصلاحاً " ليس بشرط الرجعة فيه قول
 مخالف لظاهر الآية بلا دليل .

وإذا وقع الطلاق بالمعصية حلت العدة وظنى ولا يرفعها إلا عدم احتساب الطنقة

(١) راجع بحث المراجعة للمعاصرة في هذا الكتاب

(٢) سبل السلام ٢/٢٤٥ .

لا وجهتها ليصدقها، ثابتة عند الرد في المعصية لانه لا فائدة منه سوى الضرر
وعدمه لا يجوز .

ثم ان تصويل العدة لذي هي عنه شروع من نفس المراجعة ثم زاد؟ . . .
بعد الى ان عمر فقد صدق روحه في الخيول فلو لم يراجعها لاحسن العدة
من الظهور الذي يلي الخيول التي طبع فيها وهذه لا تتجاوز بضعة ايام ، اما لو
راجعهم فكم من الامة تصلي على المصقة . . .

احيدة التي صقلت فيها ثم الظهور الذي يلزم ثم الخيول ثم الظهور . وفيها اكثر
تطويلها والاضرار بالمرأه . . .

ان ادان ما لم يجد لاهر بالمراجعة ما احسن يقول من هو بالوقوف لم
يحقق عرضا قره الشرع والعقل فعداضاب العدة ولم توقع المعصية وكانت السب
بارتكاب محظور وهو المراجعة للطلاق .

والخلاصة ان المراجعة لا بد من وثقة من لم يحسن الطقة . فله ثمة
واحدة وان حاسبها كتاب الاحرار واصحاب المعصية واقعة ، والعادة من
المراجعة تعبر ان اذا عرف سبب المراجعة وسبب مراجعتها . كما هذا اما ان
يكون لعدم المشروعية او لعدم تصويل العدة ورفع المعصية .

اما وقد بس ل ان العدة تطول كثيرا لو حلفت المصقة والمعصية لا توقع
اد احللت المصقة لم يبق لعدم الا ان يقول ان سبب امر التي عليه السلام
ان عمر عرجة روحه هو لعدم مشروعية المصقة في اوقعها وامرارة خاتن
حيث حلف ما امره الله يقوله . وعصقوه من لعدا من . . .

وعلى ما استطيع ان يقول مطمئن ان ان طقة التي اوقعها من عمر
على ربه لم تقع وان امر التي عليه السلام لم يكن المراجعة معها الشرعي
بل معها للعوي لان ذلك يحقق الفائدة من كلامه عليه السلام المرحه عن
العس حيث يعود الرود ان اي حلتها الاولى ويحلف من قال بالوقوف لاسا

يُريد أن يربط بين الأمرين عليه السلام بمرأته والأحداث الواقعة بالطلاق فيرى

الأمرين عليه السلام أي معس سواء من حيث بطون العدد أو رفع المعصية

فإنه تطول بالوقوع والمعصية لا ترفع بمرأته .

أن في وقوع الطلقة أمرين : الأول راحة وأمر الثاني راحة وحاشا لرسول الله

أن يأمر بالضرر والراحة تنعزل بطلان مدة الزوج لا مضاجعة إلا الكراهية

والخطر حيث راحع ليصق والله لم يسهل عن حلال بل أراحه في ذلك معين

كما جاء في آيات الكريم وكما غيره التي عليه السلام .

• • •

١ - الطلاق المدعي في قوانين البلاد العربية :

لم نص أكثر التفتت العرب على وقوع الطلاق المدعي أو عدم وقوعه
لأنهم قدس ما يقع وهذا تركت موضوعه **دعى الهمنة** أو المذهب الحنفي
في أكثر البلاد حيث يرجع إليه فيما لا نص فيه

غير أن أحرف شيعه في العراق ولبنان قد صرا على ذلك صراحة وقالوا
بعدم الوقوع أما عند شيعه فم حد الاقارب العرب العربي حيث نص على
وحوب الرحمة اذا طلق روح مرتبه في اجيب وهو مأخوذ من مذهب مالك

هي لبنان :

جاء في المصوب الشرعية م ١٣١ يصح الطلاق في أي وقت كان وعلى
أيه حال تكون عينا الروحة اذا كانت واحدة من خمس

١ الصغيرة التي لم تبلغ السن الخامسة من عمرها .

٢ التي لم يقرها الروح نيساً كانت أم بكرأ .

٣ اليائسة ...

٤ الحامل . .

٥ لني عاب عنها زوجها شهراً كاملاً ، على أن يقع الطلاق حال عياده عنها
بحيث تعدو عليه معرفة حال هي في حيض أو طهر ؟ ، و محسوس كأمات ؟ .
أما الروحة التي قرها الروح ، وأنت السنة الخامسة من عمرها فأكثر ، ولم
تلع بعد حد الياس لا يصح طلاقها ، لا وهي في طهر لم يقرم فيه ، فلا تطبق
حال اجيب ، أو محسوس أو في طهر المقاربة كان الطلاق قادراً

(١) الفصول الشرعية ص ٧٢

٢ رجع ما حرره في صلاحي عدله دى الشريعة الإسلامية في هذا الباب

م ١٢٤^١ يعرف طهر الروحة وحيضها وحمها من قولها ، وتعرف المواقعة من قول الروح ، والقاضي يسأل الروحة عن الطهر والحيض والحمل ، ويسأل الروح عن المواقعة ومتى أحسبت الشهر وطأ الشارع وقوع الطلاق^(٢)

العراق

م ٢٢٣ من الأحكام الجعفرية في أحوال الشخصية
عن الطلاق المرأة الصاعدة من الحيض والنفس المستترئة بأن يطلقها في طهر
لم يبرعها فيه^٣

المغرب العربي

الفصل ٤٧ من قانون المغرب العربي :
إذا وقع الطلاق والمرأة حائض حرم القاضي الروح على الرجعة

• • •

واغلاصة :

إن الطلاق في الإسلام لا يجوز في كل وقت ، بل حده له الشارع وفقاً وهو أن تكون الروحة في طهر لا حائض فيه ، ولا في الحيض لذي سبقه حرج ولا طلاق ودنس عشيئاً مع مديء عدم الطلاق لدى حملته عنه بعض الحلال به وقد حاولت في هذا البحث أن أبين جميع الآراء ولائحة هذه حتى وصلت

(١) الفصول الشرعية م ٧٢ .

(٢) يسأل الزوج عن «بوامسه» لأنها من منه . وسأل هي عن الحيض والطهر والحمل الآية ٢٢٨ من سورة النور . ولا عن هل أن تكسب ما حق الله في رجاها . وحديث زبارة : عرض الله إلى النساء ثلاثة أشياء : الحيض والطهر والحمل .

(٣) المصدر السابق م ٧٣ .

من توحيد الرأي القائل بعدم وقوع الطلاق ان جانب مشروع وهو الوقت الذي خصه الله للتطبيق دون التقيد بمذهب معين بل :

١ - وجعت إلى القرآن الكريم فوجدت الآية صريحة بقوله تعالى ،
« فطلقوهن لمدتهن »

٢ - وقد فسّر هذه الآية التي حلى الله عليه وسر في حديث ابن عمر حيث أمره ان يطلق زوجته في صهر لا من فيه ولا في الخيش الذي سبقه حجاج ولا طلاق وتعه في هذا التفسير عدد من صحفته اعمم كعبد الله بن عباس وغيره .
٣ - وبعد ان ذكرت اراء الفقهاء الذين قالوا بوقوع « طلاق في الخيش » وجدت انهم اعتمدوا على حجاج بحسنة قد فشتا ونهزم في رأيه .

أ - بعض أحداث ابن عمر هما رداب ذاب ووقع طلاق في نبي وقت ، ورد الأحاديث التي تثبت عدم الوقوع .

فخرجت هذه الأحاديث فسعى في أن الأحاديث التي طعنوا بها في عدم الوقوع صحيحة حقاً وأن هناك نصيباً صحيحاً لم يتدبروها جمهور الفقهاء الذين قالوا بعدم الوقوع

ب - من الشيء لأخصي فدا . مني عنه . ذاك كان مني لا لذات الشيء كاتصاله في الأرض ، معصوبة . وقد ناهت طويلاً هذا الرأي الذي قال به الاحناف وقت ان المهدي عن الطلاق في الخيش مني لا أمر ، نص باطلاق ذاته . فضلاً عن ان هذا الرأي غير مسموح به في بقية المذاهب

ج - ثم قلت ساءت الخلاف ومث الذي يعقده في رأيه هو تفسير كلامه المراجعة بقوله صلى الله عليه وسلم لانس عمر من طلق زوجته في خيش راحها وقد ثبت ان لعط المراجعة ليس المراد منه ما احتطج عليه الفقهاء مؤخرأ بعد عصر رسول الله كآ « الكريمة » وهو مراجعة برونه في الطلاق لرحمته ودامت في العدة بل المراجعة هي المقصود من المعنى اللغوي وقد استشهدت على ذلك بأدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية .

، ن في تحديد وقت مخصوص للطلاق حكمة تشريعية عظيمة الأهمية نجعل
 الطلاق في : فـ بـ عن رغبة حقيقية فيه ومـ اـ نقضي على كثير من حالات التمسرع
 والافعال بي بعداً اليه الأرواح .
 واني اقترح ان نضع في القانون على عدم وقوع طلاق في الحيض او في
 ظهور من الروح زوجته فيه .
 ولا يرد على هذا ان مثل هذه المسألة تصعب على الفقه ، معرفتها لانها تنص
 بـ روعة ويترش هـ اـ لا أمر للمحك الديني ، بل يجب ان نضع عليه صراحة في
 القانون ان روعة مؤمنة كما ذكرنا على كثير من مثل هذه الحالات

* * *

وقيل فائدة الاشهاد ان لا يقع بينها لحدود ولا شهم في احد كها ولثلا
يوت احدهم ويدعي الباقي ثبوت الزوجة ليوت .

وقال ابو السعود ^١ قوله تعالى « واشهدوا ذوي عدل منكم عند الرجعة »
والفرقة قطعا للتدريج . وهذا امر مدرك في قوله تعالى واشهدوا اذا تنايعتم
وقال الرمضاني ^٢ واشهدوا . يعني عند الرجعة والفرقة جميعاً ^٣ .

وقال القرطبي ^٤ واشهدوا . امر بالاشهاد على الطلاق . وقيل على الرجعة .
والظاهر رجوعه الى الرجعة والفرقة جميعا .

وقيل : المعنى واشهدوا عند الرجعة والفرقة جميعا .

وقال البيضاوي ^٥ واشهدوا ذوي عدل منكم . . . على الرجعة والفرقة تبريرا
من الرتبة وقطعا للتراع وهو مدرك قوله واشهدوا اذا تدبرتم .

وحده في تفسير المحيى ^٦ وشهدوا اظاهر وحوت لاشهاد على ما يقع من
الامساك وهو الرجعة او المدة وهي الطلاق .

وقال ابن عباس الاشهاد على الرجعة وعلى الطلاق يرفع عن الموانع
شكلا لا كثرة .

ونقل تدبري عن سدي في قوله واشهدوا . . . قال عبي الطلاق والرجعة ^٧ .

(١) تفسير ابي السعود ٨ ٢٨٧

(٢) تفسير الكشاف ٣/ ١٩٥ .

(٣) لاشهاد عند رجعة واحد عند التدبر في مدحه تدبر اما في حدوده فالاشهاد
مدحوب اليه .

(٤) تفسير القرطبي ١٨ ١٥٧

(٥) تفسير البيضاوي ٣٧٤٣ .

(٦) تفسير المحيى ٨ ٢٨٢

(٧) تلخيص التدبري ٢٨ ٨١ .

وهو قول ابن عباس أيضاً كما جاء في تفسير الطبري قال : « إن أراد امرأته
قبل أن تنقضي عدتها أشهد وحلين . »

كما قال الله تعالى : « وأشهدوا ذوي عدل منكم » عند الطلاق وعند
المراجعة^(١) .

وفي الدرر^(٢) شور^(٣) وهو قول عصاة^(٤) ، فقد روى عنه عبد الرزاق وعند
بن حميد أنه قال :

السكاح بالشهود والطلاق بالشهود . وإمراجه بالشهود .

وقيل إحصاء قول عطاة بمعنى آخر^(٥) روى عن أس حريم عن عطاء^(٦) قال
الطلاق والنكاح والرخصة باليئنة .

وجاء في سنن ابن ماجة^(٧) عن مهران بن الحصين عن رجل يطلق امرأته
ثم يقع بها ولم يشهد على طلاقها ولا على رجوعها فقال عمر ابن الخطاب طلقك بعير سه
وراحت بعير سه ، أشهد على طلاقها وعلى رجوعها

• • •

آراء المذاهب :

احتجبت الفقهاء في الأشهاد على الطلاق لاحتلامهم في تعبير هذه الآية

وأبي الجمهور :

قدم جمهور الفقهاء إلى أن قوله تعالى : « وأشهدوا ذوي عدل منكم »
يعني الأشهاد على الطلاق والرخصة ولكنه ليس شرطاً في وقوع الطلاق
وعني آخر أن الأشهاد مندوب إليه لا واجب .

وقد ذكرت الآية كريمة الامساء والعراق بقوله تعالى : « وإدا لمن أحدهن

(١) تفسير الطبري ٨٨/٢٨ .

(٢) الدر المنثور للبوصي ٢٣٢ .

(٣) أحكام القرآن لمصطفى ٥٦٠/٣ .

(٤) سنن ابن ماجة ٣١٩/١ .

ومسكون من معروف أو درقوه من معروف واشهدوا ذوي عدل مسكوا
هناك الأشهاد واحداً إلى الرحمة والطلاق .

وقالوا لم يؤثر عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا عن حد من صحبه :
أن لا تشهد في الطلاق . وهذا لا يرد لأنه لم يكن على سبيل المحرم
من على سبيل الذم .

ففي الأصل في الأمر كما يقولون كثر لأمر من هو الوحي لا إذا
قامت قرينة تصرفه عن ذلك .

وفي آية الأشهاد الأصل من المحرم وكفى به لم يقل شيئاً عن
الأشهاد في الطلاق على كثرة وقوعه في عصر النبي وعصر صحبه بل ذلك على
أن الأمر للذم والارشاد لا للوجوب والالتزام .

وكذلك فقد روي لا تشهد على طلاق في نفيه على الأشهاد في التبع بقوله
دعاه واشهدوا . والله أعلم . ولا تشهد من دون الله لا والله بالاجماع
وهذا أصح على ما لا تشهد على الطلاق . ودون الله أيضاً حشية المجهود والاسكار .

الظاهرية والجمعية

ويرى بعض المدعيين وعرف من الفقهاء أن الأمر في لاية المحرم لا للذم
وهؤلاء فريقان . منهم من قال أن الأمر لا تشهد راجع إلى طلاق ورحمة
ومهم من قال أن لا تشهد راجع إلى الطلاق فقط .

قول الظاهرية أن لا تشهد واجب في الرحمة والطلاق . وذلك حشية المجهود
والاسكار في كل منهما والله ذكر المراجعة والطلاق ولا تشهد عليها .

قول من حرم في معنى ذلك راجع ولم يشهد مدعي مراحمة القول الله
تعالى وقاد بلعن احدهم ومسكون معروف أو درقوه من معروف واشهدوا

دوي عدل مسك ، لم يورق الله عز وجل ، بين المراجعة والطلاق ولا شهيد .
ولا يجوز امره بيمين ذلك عن بعض ، وكأن من طلق ولم يشهد دوي عدل متعدد
لحدود الله تعالى . قل . سول الله صلى الله عليه وسلم من عمل عملاً ليس عليه
أمرنا فهو رد .

ودعت الجمعية ان اب الاشهاد شرحت في صحة الطلاق لا في صحة الرجعة
من صدق ولم يشهد دوي عدل فلا يصح طلاقه والرجعية قائمه .
ويجب على الشاهد ان يسمع صيغة الطلاق ولا يجوز شهادته بان مع
من لا مدرك يسمع اعمد طلاق والا كان لغواً من القول .
١٠ في المختصر النافع : الركن الرابع في الاشهاد . ولا مد من شهادته
يسمعه .

وفي اصل الشبهة ٢٠ ومن أمثلة الخطأ الذي عد له فيه حجة ود
شاهد عدلين .

ولو وقع الطلاق بدون حضورهما كان باطلا .

مناقشة الآراء :

أما ما ذهب اليه جمهور الفقهاء ان الأمر في الاشهاد للعدلين فيه وجه أنت
الاصل في الأمر انه للوحد ولم تقم قريده بصره عن ذلك ولم ذكره
من انه لم يبق اليباب احداً صدق امام شهادته لا يصلح حجة للاستدلال
لانه قد نقل اليها من الآراء الأخرى حوادث تدل على روم الاشهاد
حين الطلاق .

واما فيما سبهم الاشهاد في طلاق على الاشهاد في سبع فقيس مع الفارق لأن

(١) المختصر النافع ٢٢٢ .

(٢) اصل الشبهة ١٥٩ .

البيع امر يجري بكثرة بين الناس ويحدد الاشهاد بحول دون سرعة التعامل . ثم ان البيع اتفاق بين ارادتين^(١) وليس من الالهمية بمكان اهمية الطلاق الذي هو تصرف نارادة متعردة و مره بهم المجتمع بامره باعتباره ان الامرة هي اللبنة الاولى في بناء المجتمع .

مناقشة ابن حزم :

واما ما ذهب اليه ابن حزم من وجوب الاشهاد على المراجعة والطلاق فقد استدلل على ذلك على ما يظهر لي من قوله تعالى فان لم يكن فاهم سكتوهن^(٢) معروف او فارقوهن معروف واشهدوا . فرد الاشهاد على كل من الامانة وهو الرجعة والمفارقة وهي الطلاق .

وهذا محل نقد ذكره الفقهاء بسباب لان المفارقة ليست الطلاق الذي حث الشارع على الاشهاد فيه لان المراجعة في هذه الآية هي ترك الزوجة التي انجب عنها في قوله تعالى او فارقوهن معروف هي اي اذا لم يجد الزوجة ولم ير احمها الروح وبفارقها مع ناديه حقوقها التي اوجبه الله من سقطة ومؤخر اتمرها وما لها عليه^(٣) .

مناقشة ابن تيمية :

وقد وجدنا ابن تيمية وهو صاحب الاراء المحققة المبررة في نظام الحلاق

(١) روى ابن حزم في معنى ١٠٢٤١٠ رسول الله صلى الله عليه وسلم في اسياده « اسير بالخيار ان يفرقا فافدا ففرقا او خير احدهما الاخر فاختار البيع ففد به الذبح

(٢) « ان من العرف في احكام القرآن في غير هذه المدة او فارقوهن على حكمه الاول فيبلغ العرف بعد انقضاء المدة بالطلاق المسمى له بالامساك في حقه وقد وقع يعرف . واما في الاستدراك بالتمسك بالتصريح فارجحه بامسك التمسك بالطلاق وسمى الثاني على حكمه القرآن وترك التمسك بالتصريح فالجرحه فراقه تعالى ١٨٢١

فهم هذا مهم وهم لم يشترط الاشهاد لانه ذكر ان قوله تعالى واشهدوا
مودة الراحعة ، يدركه راجعه اشترطهم لاشهادهم لمعرفه قدست
طه وحسن شهده

جاء في فتاوى ابن تيمية قال به معنى "شهدوا ذوي عدل منكم" ومن
بالاشهاد عن الراحعة والاشهاد عليها مودرة بالعاق لانه قيل ان المحاب والمحبين
من سجد

وهو طعن بعض الناس ان لاشهادهم هو عن "الطلاق" وصح - الطلاق الذي
لا يشهد عليه لا يقع وهو احواف احرع السلف وح الاور "كتبت والسنة ولم
يقبل احد من العلماء المشهورين به فان الطلاق ادب به ولا يوم امر به لاشهاد
وانما امر بالاشهاد حين قوله ، فاذا بطلن احوافهم ومكروه من معروف او
دارقوه من معروف

والمراد منها بالمعارفة بحجة حبيبها اذا مضت العدة وهذا ليس بطلاق ولا
برحمة ولا ، كالحج ولا يشهد في مدونة في المسائل فمدونة لاشهادها
هو راحة

ونلاحظ في هذا النص ثلاثة أمور .

١ - الاجماع على عدم الاشهاد قبل احد من العلماء المشهورين بوجوهه
في الطلاق

٢ - ان الاشهاد في الايعاز الى قوله تعالى فميسكوه من معروف او
دارقوه من معروف

٣ - وان هذا مهم - في لاشهاد راجع الى رحمة والطلاق هو ما اجمع
عليه المسلمون

وبالحق ترى - ١ - انه لا اجماع على عدم الاشهاد بل في لاشهاد الجعفر

ليعود الى الرجعة عدول عن الظاهر في عرف الشرع بغير دليل . ولا يجوز ان يكون الأمر لا شهراً متعلقاً بقوله تعالى واو فارقوه من عروف ولا ان ابدالك هذا ترك المراجعة ولا استمرار على موجب الطلاق المقصى للفرقة وانس شيء يتعدد فعله فيقتصر الى اشهاد .

وبما استدل به الشعة على رأيهم بوجوب الاشهاد آثار كثيرة وردت عن ائمتهم نقل بعضها بما جاء في جواهر الكلام^(١) :

قال عبي بن بي طالب في خبر ان مسلم لم يسأله عن صلافة أشهدت رجلاً عدلي كما أمر الله عز وجل فقال لا فقال ادع فمس صلافاً بطلاق :

وقال اله قر والصادق في خبر زرارة ومحمد بن مسلم ومن معها وانطلقا في استقبال عدتها طهرت من غير حماء ولم يشهد على ذلك رجلاً عدلي وليس صلافة^(٢) بطلاق

وقال اله قر ايضاً : الطلاق لا يكون بغير شهود .

وقال الصادق في خبر بي الصراح : من طلق بغير شهود فليس بشيء .

وقال صاحب الجواهر واعلم ان الظاهر من اشتراط الاشهاد انه لا بد من حضور شاهدين بشهادة بالطلاق بحيث يصدق معه الشهادة بوقوعه . وان يحصل ذلك مع ائمة بالمطابقة على وجه يشهد العدلان بوقوع طلاقها . مما اشتهر بين اهل زماننا من الاكتفاء بمجرد سماع العدلي صيغة الطلاق . وان لم يعما المطلق والمطقة بعيد جداً عن الظاهر انه لا أصل له في المذهب . وان النص والفتوى متطابقان على اعتبار الاشهاد ويجوز سمع صيغة لا يعرف فأنه لا يسمى اشهاداً قطعاً .

وأينا في الأشهاد :

والذي اراه ان في اشتراط الاشهاد عدم الطلاق مرة سوى تسجي
وبتلاءم مع حكمه تشريع الصلاق في الاسلام وانه بعض الحلال الى الله
وقد رأينا من ناحية المقول : ان الآية الكريمة صريحة في الاشهاد على
الطلاق . وقد قام من خلاف مرده : الخلاف حول تفسير المدونة من قوله تعالى
وما المرات من هل الطلاق ام ترك المعتدة حتى تنتهي عدها . . . ولكننا رجحنا
ان الاشهاد يعود الى حد الآية من قوله تعالى : وتطلقهن امهتهن . وما جاء بعد
حديث من احكام هو لبيان لرحمة والعدالة لالبيان احكام الطلاق . وهذا واضح
تفسير الآية الكريمة .

ثم ان الاصل في الامر هو للوجوب . ولم يصرفه . وبينه عن ذلك
وهنا القرائن سواء مع الامر للوجوب لا للندب والاستصحاب . من سياق
الآية وما جاء فيها من احكام كآية امره . يدل على ان الاشهاد ايضا . وحسب قوله
تعالى : وتطلقهن بعدتهن . وقوله : واحصوا العدة . ونقول انه ربكم .
لا يخرجوهن من بيوتهن ، ولا يخرجن . منك حدودهم .

ثم يقول واشهدوا ذوي عدل . ويحكم الآية بقوله : واشهدوا .
كما امر على حين الوجوب . وهذا يدل على انها الى سند بدون قرينة مع
قيام القرائن على الالتزام دون الارشاد .

يقول الاستاذ محمد شكري : الامر للوجوب لا ان مدلية الحلفي
ولا يصرف الى غير الوجوب كالتدب لا يقرب ولا يربيه . ولا يربيه .
الوجوب . من القرائن . هو يؤيد حمل على الوجوب لان الطلاق عمل استثنائي
يقوم به الرجل وهو احد طرفي العقد وحده . سواء اوافقته امرأة ام لا .
فاشهاد الشهود يرفع احتمال الجحد ، ويثبت لكل منها حقه قبل الآخر .

الشاهد على صلافة فقد من الطلاق على لوجه شامو به ومن لم يفعل فقد تعدى حدائقه الذي حده به فوقع على طرأ لا به عليه أي أثره وأما من ناحية المفعول به يرى ب في اشتراط الاشهاد على الطلاق نصيبق لدائره في حدود الشريعة الذي حرص على ب يكون الطلاق علاجاً حيث لا علاج سواه وليس في اشتراط الاشهاد نصيبق على ارادة الزوجه هو حر في السعي عن قصده و رادته لا دخل لاحد فيه ضمن حدود الشريعة ولا شاهد يؤخر الطلاق ويعيق التسريع من الرجل حتى يشي به يرشد والصواب ان الشاهد لا بد ان يصح به ب يكون الفصل حتى تلك فاصطه من نفس الرجل المطلق .

فوائد الاشهاد عديده في هذا الموضوع

١ - يستعمل الاشهاد من طلاق مع الاشهاد من الزواج فيسحق العلية التي تنجم من انعقاد بين الزوجين . وفي هذا مضاعفه كبرى سدوا من عرف هذه الناحية من حدود المكرر الطلاق وم يدمه ذلك من عو هب بديعة عدم اعلان الطلاق .

٢ - يؤدي الاشهاد الى تعليل من حوادث الطلاق من حضور شاهدين ان لم يصلا الى عودة الحية الزوجية الى مكان عليه بعد ان تم توره الروح فعلى الأقل يخففان في حوادث كثيرة .

وليس في الاشهاد لا يعوق التسريع مصل في صائق روحه كما قد اداسه لاسه حقاً منه اياه الشريعة ولا يريد ان يات رادته وسحب بحلاف ما يقصد ويريد ولا يحترق على الله مع روجه لا يريد ما كل عاني الامر في اشتراط الاشهاد الحيوه دون وفور حوادث كثيرة ان لم قل معظم حوادث الطلاق بديعة عصب مرعان م يزل فلهذه بهد رتبه محصر الشاهدان او اهل شاهدان يصحان ما بين الزوجين فتعود الامور الى وضعها الطبيعي

وبهذا تتحقق مبادئ الاسلام في الطلاق حيث يقضي بالاشهاد على الطلاق

المنبث عن هيجان نفسي وثورة عصب ولا يبقى لدينا الا الطلاق المنبثق عن
 تمكيد وتصميم مدبر ، دون افعال وبدل ذلك نقل حوادث الطلاق وتصيق دائرته
 ٣٠ وكما يقول العلامة القسبي : وان الامر لاشهد عند الطلاق ، يدور
 على ان الحلف الطلاق او بعلن وقرعته سحر كانه لا يعد طلاقاً في الشرح
 لان ما يطلب فيه الا الشهادة ، لا بد ان يكون فيه ايقانه ويعلم عليه وينهاه ،
 وحديثه بمحضه ، يروي حسم وكاتب معقودة وثق عقده لا يشهد عليها
 شاهدي عدل .

ونظر لأهمية اشتراط لاشهد في طلاق فقد اوردت بعض ائمة في بعض
 كبار العلماء المعاصرين في هذا الامر :

يقول ابن تيمية في شرحه : "يجوز للمرأة ان تقول : لا يشهد ،
 المذهب الذي يقول بالاشهد ، وان ذلك معقول انما هو بوجهه المنطوق
 امشاء الزوج وبراءته ، وان حضور الشاهد شرط في لاشهد .
 وانه لو كان لا يشهد ، لم ينعقد في هذه الاحتراف ذلك لولي ، وشرع
 لوقوع الطلاق حضور شاهدين عدلين ايمكيتهم من جهة ، وحين فيصدق لدائرة
 وكلا لا يكون الزوج قدسه هو ، لكن يمكن له في المستقبل فلا تجري
 فيه لمشاحه ، ومكره المطلق ، لم يكن له دن ، ودمر على غيره ، ولا يستطيع
 اثباته ، فيكون في حرج دين شديد .

ويقول سادة فضله الشرح على حفيد : "وفي رواية ان اشتراط
 اذ شهاد على الطلاق هو ضرب آخر من تحقيق المصلحة وابعد من ان يكون
 ببيعة عصب او انفعال وقتي ، وبدل ذلك نصيب دائرة الطلاق

(١) تكملة القاسمي ١٦/٨٣٦ .

٢ الاحكام الشرعية ، وقرعته من ٣٠٠

٣ فرق الزوج من ١٣١ .

ويقول الدكتور يوسف موسى (١) ، بعد ان ذكر وجهة نظر من قال
 بالاشهاد . وهذه وجهة نظر يجب عدم التعصبي بها ، وفي الاحكام الرأى
 ما يمد السبل للصع في كثير من الحالات حقاً .
 وهذا كله وما يقترح الا يقع الطلاق الا امام شاهدين عديدين محيطاً
 لحوادث الطلاق وتقبلاً لوقوع كثير من حالاته التي منشأها المص
 والافعال الوقتي .

وبرى وضع المادة التالية مع ما يقترحه من مواد :
 لا يقع الطلاق الا امام شاهدين عديدين بسماع صيغة الطلاق



(١) الاحوال الشخصية للدكتور يوسف موسى ص ٢٧١ .

هذا الكتاب

- « اول بحث يعالج نظام الطلاق في الاسلام في موضوع مستقل »
- « دراسة مقدره عميقة في المذهب الاسلامي الثمانية مع ردّها الى اصولها من القرآن والسنة والقوال الصعبة »
- « مقدره الشريعة الاسلامي بغيرها من الشرائع والنظم »
- « تحليل لأهم المادى القضاية في هذا الموضوع »
- « ردّ شتمات حول الطلاق في الشريعة لاسلامية »
- « اقتراح الحلول المبيية لتقييد حق الرجل في الطلاق وإبرار مدى ما تمنع به الروحة من ممارسة هذا الحق »
- « احصاء عمي دقيق عن سنة الطلاق في اسناد العربية وبيان اسبابها وطرق علاجها »

LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY



32101 074498757

